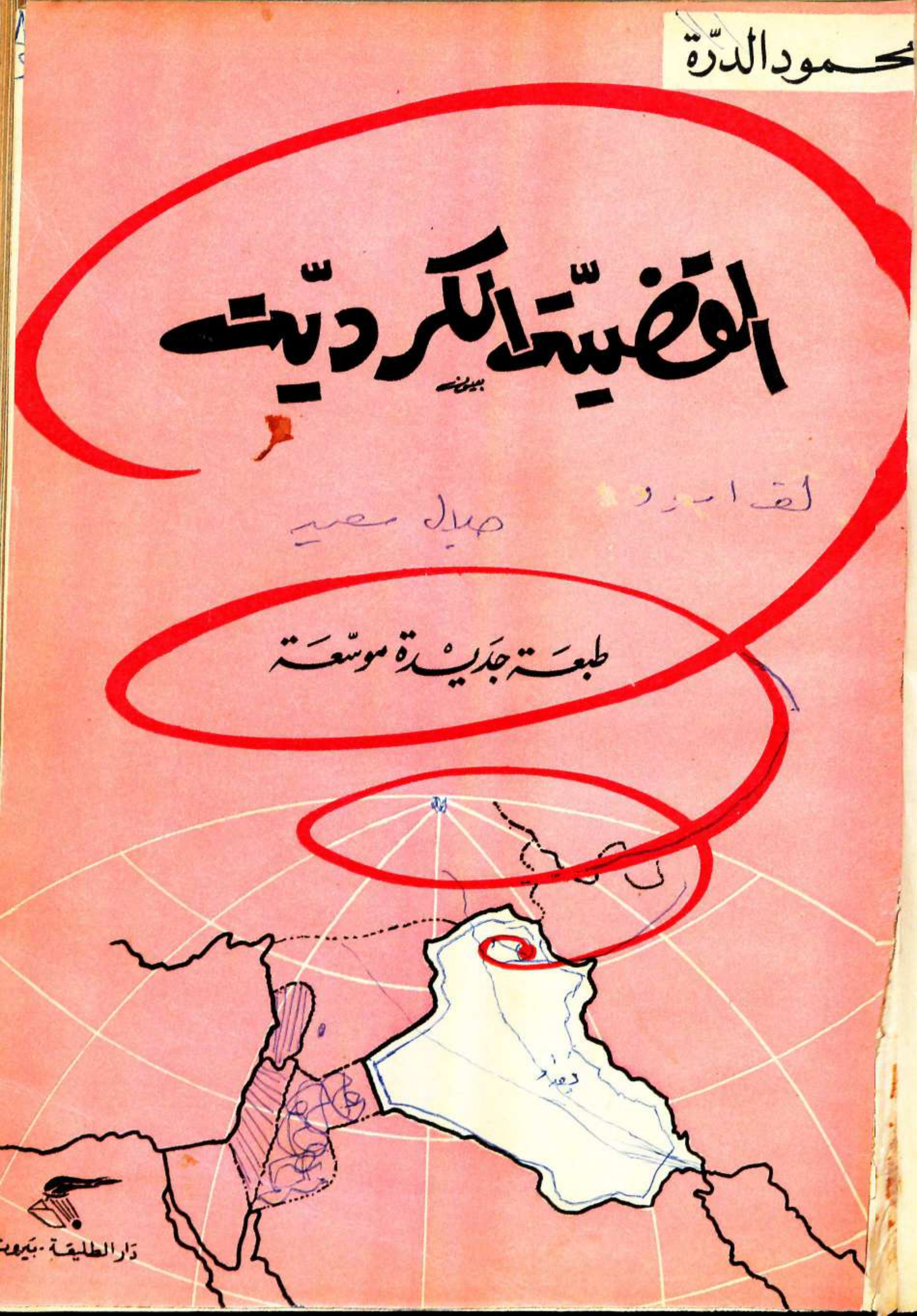

محمود الدرّة
القضيّة الكرديّة
طبعة جديدة موسّعة
دار الطليعة - بيروت

القضيّة الكرديّة

الطبعة الثانية

نيسان « ابريل » سنة ١٩٦٦

محمود الدرّة

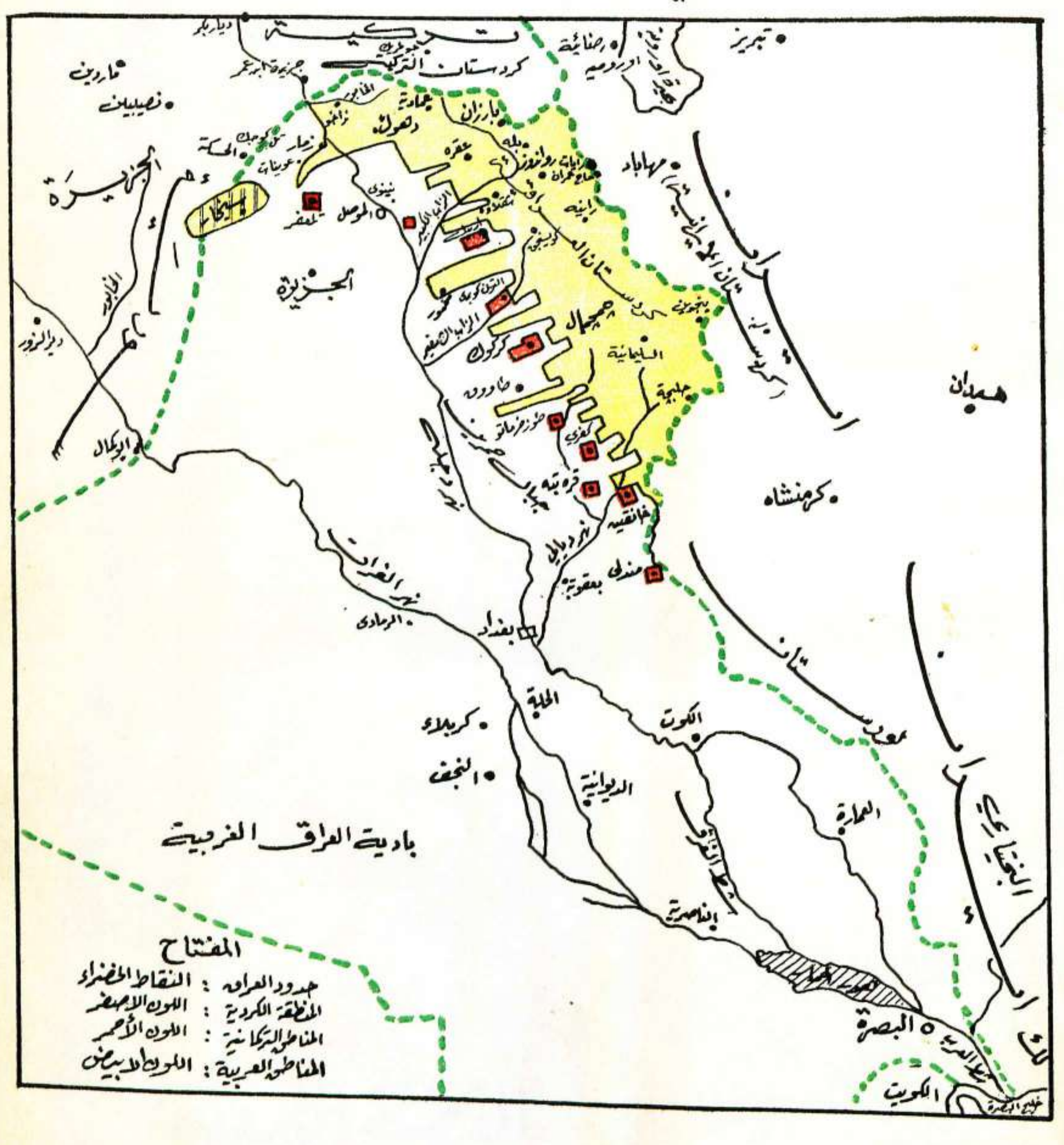
القضيّة الكرديّة

الطبعة الثانية

مُنقّحة وبفصُول جديدة

منشُوراتُ دار الطّليعة - بيرُوت

خريطة كردستان العراقية



الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

مقدمة الطبعة الثانية

كتبتُ أصول كتاب «القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق» قبيل انهيار حكم عبد الكريم قاسم – وانا بعيـد عن العراق – حيث كنت لاجئاً سياسياً في القاهرة – وكان طبيعيـاً ان لا يخلو الكتاب من النواقص والاخطاء لعدم تمكني من الحصول على بعض المراجع المهمة التي أعتمد عليها في البحث ، فطبعت الكتاب في صيف ١٩٦٣ في الوقت الذي استؤنف فيه القتال بين قوات الحكومة العراقية وبين الثوار الاكراد بقيادة المـلا مصطفى البارزاني .

واستقبل القارىء العربي الكتاب – كما استقبلته الصحافة العربية – استقبالاً حسناً ، فنفدت طبعته الاولى بعـد اسابيع قليلة من نشره ، واتخذت منه الحكومة العراقية وثيقة تدعم به موقفهـا ، فأعادت طبع بعض فصوله في كتابها الأزرق الذي نشرته دار الجمهورية بعنوان «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال » (١٩٦٥) ، وكذلك فعل العقيد نعمان ماهر الكنعاني مدير الادارة العام بوزارة الارشاد في كتابه « ضوء على شمال العراق » (١٩٦٥) .

واثار الكتاب ثائرة كثير من الأطراف المعنية – العرب والاكراد وغيرهم من منتسبي بعض القوميات الاخرى في العراق – وكان نصيبي من نقد الاكراد المؤيدين للثورة كبيراً ، ولم ينقطع هذا النقد على الرغم من مرور عامين ونصف على طبع الكتاب ، وشاركتهم في النقد الاذاعات التي تقف الى جانبهم فحاولت تغطية حقائق البحث العلمي بالشتائم والاتهامات كعادتها في حرب الدعاية الغوغائية التي تسود اجهزة إعلامها ، وقد اصبحت من مميزاتها الرئيسية !.

ولم أستجب لأكثر من ناشر لكي اعيد طبع الكتاب، اذ لم اشأ الاستعجال حرصاً مني على تلافي نواقصه ، واعادة النظر في مضامينه على ضوء الوثائق التي حصلت عليها ، والملاحظات القيمة التي كتبت أو قيلت لي من عدد كبير من مواطنيّ بما فيهم الاكراد .

ثم ان الأزمة الكردية في العراق لم تنته في فترة الحكم البعثي الذي دام حوالي تسعة شهور بعد مقتل عبد الكريم قاسم وزوال حكمه . ومع ان الجيش العراقي قد حقق انتصاراً ساحقاً على الملا مصطفى البارزاني واعوانه في صيف ١٩٦٣ ، ثم جرت مفاوضات لوضع حد لسفك مزيد من الدماء .. الا ان تلك المفاوضات تعثرت ، ثم دخلت منذ ١٠ شباط ١٩٦٤ مرحلة هدنة مائعة بين الحكومة والثوار ، حاولت فيها الحكومة العراقية بما اتخذت من اجراءات سلمية وايجابية طيلة عام ١٩٦٤ وضع حد للأزمة .. غير ان هذه السياسة لم تلقَ تقبلاً من الثوار الذين استغلوا الهدنة لتدعيم مركزهم ونفوذهم في المنطقة . وتقدموا بمطالب جديدة خصصت لها فصلاً كاملا من الكتاب ، والقيت اضواء على كثير من احداث تلك الفترة الخافية على الرأي العام ، وحذفت كل ما ليس له علاقة مباشرة بأصول القضية . وتوسعت في اكثر من فصل من فصول الكتاب ، فاعدت النظر في الاحصائيات والجداول الخاصة بسكان العراق عرباً واكراداً وغيرهم من قومياته واديانه ، فصححتها واضفت اليها جداول جديدة على ضوء الاحصاء الدقيق الأخير الذي تم في عام ١٩٦٥.

وكتبت تاريخ الاكراد واماراتهم منذ القرون الوسطى وحتى القرن العشرين بفصلين جديدين موسعين، بالاضافة الى فصول اخرى لمسايرة تطورات القضية الكردية منذ تاريخ سقوط حكم البعث في العراق الى يومنا هذا ، والحلول التي قدمت لمعالجة لمشكلة ، والنتائج التي ترتبت، وتترتب على رفض تلك الحلول .

وأضفت فصلاً جديداً في الموقف الدولي والعربي من القضية الكردية ،

وأثر التدخل الخارجي على الموقف . وأنهيت الكتاب بفصل جديد بما أراه علاجاً لحل المشكلة .

*

ان التغيير الذي أحدثته في الكتاب من السعة والشمول والعمق بحيث يصح اعتباره كتاباً جديداً وليس طبعة ثانية من كتابي السابق « القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق » ، ولذا رأيت ان اخرج الكتاب باسمه المختصر « القضية الكردية » ، متوخياً ترجمته الى اللغة الانكليزية ككتاب موضوعي – لكي يحتفظ الكتاب القديم بطبعته الاولى بطابعه الذي ظهر فيه تحت ضغط ظروف معينة ! .

ويتملكني شعور عميق – وانا أبحث أخطر مشكلة تجابه وطننا العراقي بأن اسوأ ما يمكن ان يصيب شعباً من الشعوب هو ان يقتتل ابناؤه فيمابينهم ، لذلك أرجو ان تكون مساهمتي هذه أحد العوامل المؤدية الى تحكيم العقل لإنهاء هذه المأساة التي ما زال عراقنا العزيز مسرحاً لها منذ خمس سنوات ، فتحل هذه المشكلة حلاً سلمياً ينتهي معه اقتتال الاخوة في اطار وحدة التراب العراقي ، وبروح من الإخاء الوطني قبل حلول الكارثة التي تلوح في الأفق ، والتي ستنصب على القومية الناشئة في كردستان قبل ان تصيب شعب العراق العربي بأذاها .

بيروت في ١ نيسان «أبريل» ١٩٦٦ .

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى :

لماذا أخرجت هذا الكتاب !..

بدأت أول ما بدأت حياتي العامة – وقد تخرجت من الكلية العسكرية ملازماً في عام ١٩٣٠ – بالاشتراك مع فوجي في الحركات العسكرية بكردستان لإخماد ثورة الشيخ محمود في لواء السليمانية . وأتاحت لي حياتي العسكرية التي استمرت حتى عام ١٩٤١ فرصة دراسة مستفيضة لكردستان العراقية ، والاختلاط بابنائها ، والتعرف الى مشاعرهم والى آمال ومطامح قادتهم .

وبانغماري بخضم السياسة منذ ذلك التاريخ ، وحتى كتابة هذه السطور استطعت أن أكوّن رأياً لمشكلة كردستان العراقية ، متمشياً مع تطور الاحداث التي لازمت تاريخ العراق الحديث .. بعيداً عن الهوى، غير منفعل بالعوامل والتأثيرات التى حاولت وتحاول اليوم توجيه قضية أكراد العراق واستغلالها لغير مصلحة عرب العراق .. وغير مصلحة الاكراد ايضاً ..

وفي الفترة المظلمة من تاريخ العراق التي حكم فيها عبد الكريم قاسم البلاد ما بين عام ١٩٥٨ – ١٩٦٣ أطلق ذلك الحاكم الشاذ لجميع القوى المعادية لقوميتنا ولشعبنا في العراق عنان اندفاعاتها العنصرية والمذهبية في محاولة للقضاء على مقومات فضائل أمتنا ومثلها العليا في الحياة ، فبرزت المشكلة الكردية من جديد بما ينسجم ومقومات ذلك الحكم اللاأخلاقي ... فعانى اكراد العراق في الشمال ما عاناه اخوانهم العرب في الوسط والجنوب من

مصائب وويلات ، لم يعانها شعب في المنطقة في القرن العشرين .

واستغلت بعض القوى الدولية المعادية لآمال أمتنا العربية هـــذه الثغرة فاتخذت منها سلاحاً يعيق حركة التاريخ العربي بعض الوقت، فنشرت اجهزة أعلامها منذ صيف ١٩٦٠ دعاية مسمومة لتشويه تاريخ العلاقات المشتركة بين العرب والاكراد والقائمة منذ قرون طويلة ، على احسن ما تقوم به العلاقات بين قوميتين ، وتردد صدى تلك الدعاية في أرجـــاء الوطن العربي في فترة كانت فيها القوى القومية في العراق تناضل نضالاً بطوليـاً لإنقاذ العراق من حكم قاسم المدمر .

ولم يقف فريق من القوميين العراقيين اللاجئين السياسيين في الجمهوريـــة العربية المتحدة موقفاً سلبياً من قضية خطيرة كقضيــة اكراد العراق ، وهي تطرح على الرأي العام العالمي على النحو الذي يبتغيه أعداء الامة العربيـــة ، فبذل أولئك اللاجئون جهوداًمخلصة في هذا السبيل[1] .ولم أتوانَ وكنت احد ذلكالفريق من اللاجئين السياسيين ، من العمل في الصعيدينالرسمي والشعبي على مقاومة الحملة المسعورة التي كانت تسيء الى قضية العراق فتغذي حركةالعصيان الكردية الانفصالية ، وتظهر زعيمها بمظهر المحرر لشعب العراق ، وتتمادىفي غيها لدرجة ان اعتبرت المناطق الكردية ممتدة في القسم العربي الى خط أفقي يصل خانقين ببغداد فالرمادي !

ومعأننا استطعنا انىحد من مفعول الدعايةالغربية والشرقية معاً في ميدان الصحافة العربية ، الا ان افتقار الرأي العام العربي والحكام العرب الى مزيد من تاريخ الكرد وقضيتهم ، وافتقارهم الى معرفة حقيقة موقف الكرد في العراق..ونصيبهم من الحكم الوطني فيه، ومساهمتهمفياحداثه وكتابة تاريخه.. دعاني الى اخراج هذا الكتاب الذي سيفاجيء الكثيرين بحقائقه الناصعة .. ثم

---

(١) أخص بالذكر فائق السامرائي وسلمان الصفواني وعبـــد الرحمن البزاز والمرحوم الشيخ أحمد الجزائري .

يذهلهم حين يعرفون ان مشكلة الاكراد في العراق إنما هي لعبة سياسية دولية لا تمس حكم العراق ووحدته الوطنية بقدر ما تمس جارتيه في الشمال والشرق، حيث لا يعترف الاتراك بوجود شعب كردي في بلادهم ، ويطلقون على الاكراد اسم: أتراك الجبال. ويرى الايرانيون ان ما يسمى الكرد في بلادهم إنما هم فصيلة من الايرانيين جنساً ولغة يختلفون عنهم بعض الاختلاف بحكم الموقع الجغرافي وحسب ! في حين ان الكردي العراقي يتمتع في بلاده – العراق – بحقوق المواطنة العراقية لدرجة وصوله الى منصب رئاسة الوزارة وقيادة الجيش . وشغل يوماً تسعة من الموظفين الاكراد مناصب متصرفين لتسعة ألوية عراقية من مجموع اربعة عشر لواءاً ! .

وكانت نسبة الموظفين الاكراد في جميع وظائف الدولة قد بلغت حتى عام ١٩٦١ حوالي ٢٣ ١/٢٪ من مجموع الوظائف مع ان نسبتهم العددية هي ١٥،٦٦٪ من مجموع السكان .

والى جانب مواطنتهم الكاملة فهم يتمتعون بحقوق الاقلية ، فيستخدمون لغتهم في المدارس الابتدائية بموجب قانون اللغات المحلية . ولا يشغل الوظائف في منطقتهم غير ابناء المنطقة الأكراد ، ونسبة الموظفين العرب في كردستان العراقية، كانت لا تزيد على ٣٪ إلى آخر الامتيازات التي أشرت اليها في صلب هذا الكتاب .

اما الادعاء بسلب حرية المواطن الكردي ، وهضم حقوقه الدستورية ، وتأخره الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لأخيه العربي ، فهو ادعاء تكذبه الارقام التي لها وحدها القول الفصل للتدليل على ان العراقي ، سواء كان عربياً او كردياً ، قد تقاسم الغرم والغنم في شتى ظروف حياته المشتركة في الوطن الواحد .. ومنذ ان دخل الكرد في الحظيرة الاسلامية في اواسط القرن السابع للميلاد ، والى ان قامت الدولة الوطنية في العراق في القرن العشرين ، ارتبط الاكراد العراقيون بالعرب العراقيين بمصير مشترك في وطن واحد ، واندمجا معاً في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولقد فرضت عليهم

الطبيعة الجغرافية والحدود السياسية لكل من الدولتين الايرانية والتركية .. هذا الارتباط التاريخي المشترك .

وان أي محاولة من جانب بعض الزعمـــاء الكرد لفك أواصر الارتباط التاريخي بالعرب .. سيؤدي على وجه التحقيق الى نتائـــج وخيمة على هذا الشعب الطيب الصابر الذي له من حياة إخوانـــه الاكراد في كل من تركية وايران عظة واي عظة ! .

وحسبي أن أؤدي بنشر هذا الكتاب واجباً لوطني ولمواطنيّ الكرد الذين عشت بين ظهرانيهم فترة عزيزة من العمر .

تموز « يوليو » سنة ١٩٦٣

محمود الدرة

الفصل الاول

الكـرْد وَكردسُتان

بين يديّ – وأنا أكتب هذا الفصل – أكثر من خمسة عشر كتابـاً عربياً وانكليزياً تبحث في تاريخ الكرد وكردستان ، وغالبيتها لم تتفق على أصول هذا الشعب ، ولا على سير تاريخه ، أو منبع لغته .. وهي أخيراً تختلف في تقدير نفوسه اختلافاً يصل الى حد خمسة ملايين بين أعلى تقدير له وأقـــله ، فيقدر البعض نفوس الأكراد بأربعة ملايين نسمة ، بينما يقدرها البعض الآخر بتسعة ملايين !.

وترجح الاحصائيات ؛ بأن مجموع نفوس الأكراد (اليوم) يبلـغ حوالي ستة ملايين نسمة ، موزعين على الوجه التالي :

في تركية	٢,٧٥٠٠٠٠	ويؤلفون ٤٦,٢٠ ٪	من مجموع الشعب الكردي
في إيران	١,٧٥٠٠٠٠	« ٣٠,٧٤ ٪	« « « «
في العراق	١,٠٠٠٠٠٠	« ١٨,٣٤ ٪	« « « «
في الاتحـــاد السوفياتي وسورية	٢٧٥٠٠٠	« ٤,٧٢ ٪	« « « «
المجموع	٥,٧٧٥٠٠٠	١٠٠ ٪	

ولا جدال في منطق التاريخ والواقع من وجود بلاد تسمى « كردستان » وشعب كردي يسكن هذه البلاد ، له تجانسه الاجتماعي ووحدة لغتـــه .. ويشكل عنصراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط، بين جنوب الاتحاد السوفياتي

وإيران وتركيا والعراق وسورية ، ويلعب كذلك دوراً في تطوراته السياسية والاجتماعية .

ولا جدال أيضاً في أن حقيقة كردستان لا تزال غير واضحة ، وأن تاريخ الأكراد كله تاريخ معقد .. فلم تخلق عبر عصور التاريخ كله دولة كردية تلم شتات شعبها ، ولم يجانب الخطأ مؤرخ أو باحث جرؤ فحدد معالم الوطن الكردي ، أو وضع خريطة « اثنولوجية » لموطن هذه الأمة يصح الاعتماد عليها .

فشملهم مشتت بين تلك الدول الخمس ، فهم اليوم وبالأمس .. وفي سائر حقب التاريخ ، يؤلفون أقليات سياسية متفرقة ، حتى في المجتمع السوفيتي نفسه[1] الذي يقضي مذهبه السياسي والاجتماعي بزوال الفوارق بين القوميات والمذاهب والأديان .

على أن هذه المفارقات العجيبة في حياة كردستان وشعب كردستان ، لا تعني – في هذا العصر الذي استفاقت فيه الأمم من رقادها ، وشعرت بكيانها ، واعتزمت على التمسك بحق تقرير مصيرها – الابقاء على أوضاع موروثة غير طبيعية ، فلا يعترف بوطنهم القومي . ثم ان المعلومات التاريخية الضئيلة عن تلك البلاد الجبلية الوعرة التي هي موطن الأكراد الخاص حول كتلة جبال أرارات عند منابع دجلة والفرات وحول بحيرة (وان) في أرمينيا لا تحول دون بحث قضية الوطن الكردي أو كردستان على ضوء ما استقرت عليه شعوب المنطقة ، خلال القرون التي عرف فيها تاريخها .

وبهذا المنطق السليم يبحث الباحث ما يعنيه من كلمة الكرد وكردستان بقدر ما لديه من حقائق تاريخية ، وبقدر ما يراه من واقع .

---

(١) باسيل نيكتين العالم الروسي المستشرق في كتابه « الأكراد: اصلهم وتاريخهم وموطنهم » ص ١٠ .

الشعب الكردي

ان المقاييس لمعرفة هويـــة أي شعب تكاد تنحصر في التسمية والعرف واللغة .. ولقـــد عرف شعب باسم « الكردوخ » عاش في منطقـــة كردستان منذ ٢٧٠٠ عام ، وكان الاعتقاد السائد انهم أجداد الأكراد ، على أن العلماء الباحثين المختصين يشكون في أن يكون الشعب الكردي ذا صلة بشعب « الكردوخ » .. واستخلصوا من لغة الأكراد الحالية أنها لغة إيرانية من أصل اللغـة الزندية ، وهي أم اللغتين معاً ، ولهذه الصلة بين الكردية والإيرانية بنى بعض العلماء النظرية القائـــلة بان الأكراد هم من أصل آري كالايرانيين والأرمن وغيرهم من شعوب آسيا الوسطى . وعزز هذه النظريـــة توكيد هجرات عديدة اتجهت من بلاد الفرس وارمينيا إلى كردستان واستوطنت فيه .

ولخّص الدكتور شاكر خصباك وجهات النظر الاوربية المختلفة بهذا الصدد فقال [1] : « ما يزال هناك نقـــاش حول أصل الأكراد ، وإن كان أغلب الباحثين متفقين على أنهم ينتمون الي المجموعة الآرية ، واختلف الكتاب أيضاً في أصل كلمة « كردي » وهناك نظريتان راسختان في تفسيرهـــا ، الأولى ترجع الكلمة الى « كوتو » Gutu ، والثانية ترجعها إلى « كيرتى » Kyrtii أو « سيرتى » Cyrtii .

وتربط النظرية الأولى الأكراد بشعب « كوتو » وهم الأقوام الذين عاشوا في مملكة كوتيام على الضفة الشرقية من نهر دجلة (بين نهر الزاب الصغير ونهر ديالى) . ويؤيد هذه النظرية الدكتور سفراستيان في كتابه « كردستان والكرد » باللغة الانكليزية .

أما النظرية الأخرى فتربط الكرد بالكرتيين وهم قوم كانوا يعيشون في غربي

---

(١) الكرد والمسألة الكردية ـ من منشورات الثقافة الجديدة ؛ بغداد سنة ١٩٥٩ .

بحيرة وان ثم تفرقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الأكراد في الوقت الحاضر . وهذا ما يعتقده نولدكه الذي يقول ان كلمة كيرتي Kyrtii قد تطورت الى كلمة (كورتو) أولاً ، ومن ثم الى كلمة (كرت) Kurt .

وهناك من يرجع كلمة (كرد) إلى أصل فارسي . ذلك أن الفرس سموهم اسماً قريباً من اسمهم الأصلي من ناحية اللفظ ، ومنطبقاً على طباعهم الباسلة في الوقت نفسه ، فالكلمة تؤدي معنى « الشجاع » أو « المحارب » .

ويميل معظم الباحثين إلى تصديق النظرية الأولى ، فكلمة كرد قد تطورت من اللفظ الآشوري لكلمة (كوتو) Gutu على النحو الذي وصفهم بـه الآشوريون في سجلاتهم حيث ذكروا المناطق الحالية لكردستان .

كما وان زينفون قد ذكر كلمة الكرد - شبيهة باللفظ الحالي ، ومنطبقة على الشعب الكردي نفسه في مذكراته عن «تقهقر العشرة آلاف » سنة ٤٠١ قبل الميلاد .

وظهرت الكلمة للمرة الأولى في الكتابات الفارسية ، لدى تأسيس الدولة الساسانية في العراق عام ٢٢٦ ميلادية ؛ فنقلها المؤرخون العرب عن الفارسية إلى العربية فاللغات الأوربية .

وتشير دائرة المعارف الإسلامية الى دعوى بعض المؤرخـين العرب كالمسعودي ، وكذلك بعض الأكراد ، من أنهم من أصل عربي ، ويرجعون الى قبيلة كانت تقطن في ديار ربيعة في منطقة الموصل أو في ديار مضر بمنطقة الرقة حيث هاجروا الى الجبال ، واختلطوا بعناصر أخرى فنسوا لغتهم [١].

---

(١) Minorosky, the Encyclopaedia of Islam (the Kurds) London 1925 .

واذا نوقش موضوع أصل الأكراد من الزاوية العلمية القائمة على تقاليد الشعب الكردي ومميزاته الاجتماعية ، وعلى الدلائل اللغوية (الفيلولوجية) بالإضافة الى مميزات اللغة وأصولها .. فالمؤرخون يختلفون في استنتاجاتهم ، إلا أن الرأي الراجح يميل الى أن الاكراد هم (الكردوخيون) أنفسهم الذين يرجح كونهم من الآريين الذين امتزجوا بعناصر أخرى . وان الموجة الآرية الأولى التي حملت الكرد إلى مناطقهم الحالية آتية بهم من أواسط آسيا في حوالي عام ٢٠٠٠ ق . م ، وأن الانصهار التام للقوم الكردي قد تحقق بعد أن قدمت موجة أخرى من الآريين – ربما عبر القوقاس – بعد مرور حوالي ألف عام فاحتلت المنطقة الكردية الواقعة ما بين نهر الخابور ونهر الزاب الكبير .

ويعلل الباحثون التفاوت بين أوصاف الاكراد الشماليين القاطنين في تركية ، وفي شمال غربي إيران ، والتي تكشف عن مميزات آرية واضحة كالرأس الطويلة والقامة الطويلة وعناصر الشقرة كالشعر الأشقر والعيون الزرق .. وبين أكراد كردستان الجنوبي ذوي البشرة الداكنة والشعر الداكن وبأغلبية ساحقة من العيون البنية ، وبقامة متوسطة الطول ، ورأس أقرب الى الاستدارة .. يعلل الباحثون هذا التفاوت والاختلاف بتأثرهم بالعناصر المجاورة لهم . فالشماليون يكشفون عن تأثيرات أرمنية قوية فيهم ، في حين ان الجنوبيين – سكان جنوبي كردستان (في المنطقة العراقية) يكشفون عن تأثيرات عناصر البحر المتوسط السامية [١] . والواقع هو أن الأكراد مزيج شديد الاختلاط ، يتمايز بعضهم عن بعض بين قبيلة وأخرى . ويدعم هذا الرأي ، الحقيقة الماثلة أمام أعيننا اليوم باختلاط الأكراد والعرب وتزاوجهم بعضهم مع بعضهم الآخر . وفي خلال اقامتي فترة طويلة بكردستان الجنوبية في منطقة شهرزور قرب حلبجة التي تقطنها عشيرة الجاف ، عرفت بوجود قبيلة كبيرة تقطن على ضفاف نهر سيروان الذي يصب في نهر ديالى اسمها

---

(١) الدكتور خاصباك : ص ٨ - ٩

« عربكان » وهي من أصل عربي ، وقد اختلطت بالأكراد وامتزجت بهم واستبدلت لغتها بلغتهم .

وهناك نظرية نادى بها العلامة نار تقول : ان الأكراد شعب أصيل وجد في هذه المنطقة ، ولم ينحدر من أصل إيراني، انما هم أنسباء للأرمن والجورجيين والخلديين ، وقد أبدلوا لغتهم الأصيلة باللغة الإيرانية [1] .

بينما يؤكد « مينورسكي » العلامة الروسي المتخصص في هذا البحث ، على ان الأكراد هم مزيج من قبائل عديدة متنقلة ، وليسوا من دم واحد ومن أرض واحدة .. وأغلبهم أقرب الى الساميين منهم الى الانكلوسكسون [2] .

والخلاصة ، ان أصل الاكراد - على حد تعبير « نيكتين » — غامض معقد لم يتم الاتفاق عليه بعد بين علماء التاريخ ، ولا يزال الميدان واسعاً للدراسات والأبحاث والنظريات في هذا الشأن [3] .

دور الكرد التاريخي ومميزاتهم

ومنذ ان دخل الأكراد في الحظيرة الاسلامية في الثلث الأول من القرن السابع للميلاد ، وشملتهم الدولة العربية ضمن حدودها ستمائة عـــام كاملة ، واحتفظوا بدينهم الاسلامي طيلة ثلاثة عشر قرناً .. منذ ذلـك الوقت وهم يقرأون القرآن باللغة العربية ، ويتعلمون اصول دينهم بها ، فطغت المفردات العربية على لغتهم الأصلية ، كما طغت على اللغة الايرانية .

ثم ان الأكراد قد اندمجوا في المجتمع الاسلامي اندماجاً كاملاً ، ولعبوا دوراً كبيراً في سياسة الدولة الاسلامية ، وشاركوا في تقرير مصيرهـــا في

---

(١) يقول الدكتور بله ج شيركوه في كتابه « القضية الكردية - ماضي الكرد وحاضرهم » وهو النشرة الخامسة من جمعية خويبون الكردية الوطنية : « الأمة الكردية والأمة الفارسية من الآريين وانهم من سلالة واحدة »، ص ٨ .

(٢) باسيل نيكتين : في كتابه الأكراد، ص٢٠ .

(٣) الاكراد: ص ٢٤ .

السراء والضراء ، وقاوموا الغزاة المغول عندما اكتسحت جحافل هؤلاء الدولة العباسية ، وقضت عليها ؛ وقاد صلاح الدين الأيوبي الذي يرجح المؤرخون انتماءه للعنصر الكردي الجيوش العربية الاسلامية التي أنقذت فلسطين من الغزاة الاوربيين الذين احتلوا سورية وفلسطين ولبنان باسم الصليب . كما أسهم الأكراد مساهمة جدية في فترة التقلبات السياسية التي حدثت في المنطقة في القرون الستة الأخيرة ، وكانوا دوماً بجانب الفريق الذي ينتصر للاسلام ، ويحارب من أجله وفي سبيله أو باسمه .

فلقد كان الاسلام بالنسبة للاكراد ، رسالة وقوة حضارية حققتا تطويرهم السياسي والاجتماعي .. وكان هذا الشعب مستعداً دائماً للمحاربة باسمه ومن اجل انتشاره ، **ثم ان الاكراد والعرب قد تزاوجوا واختلط بعضهم ببعض على صورة وحدت بينهم في اكثر المواطن التي يتعايش فيها الشعبان ، والاكراد لا يشعرون بان البلاد التي يقطنونها هي بلادهم ، الا في الاماكن التي يكثر فيها العنصر العربي ، على العكس من الاتراك والفرس الذين لا تربطهم بالاكراد أية رابطة من التفاهم والتآخي** [١] .

وبسبب تعصب الأكراد لدينهم ، هذا التعصب المنبثق من بيئتهم نشأت في بلادهم الطرق الصوفية كالنقشبندية في القسم الشمالي الشرقي في العراق وفي الاناضول ، والقادرية في القسم الجنوبي الشرقي . ولعب قادة هذه الطرق المذهبية دوراً مهما في ثقافة أكراد العراق ؛ خاصة الثقافة الدينية .

وبسبب هذا التعصب نشأت الحركة اليزيدية التي تطورت بعد موت رائدها العالم المسلم الفاضل « عدي بن مسافر الأموي » فانحرفت أولاً بأول عن مبادىء الاسلام [٢] .

ونشأت كذلك طائفة أهل الحق التي انضم الى حركتها فريق من الاكراد،

---

(١) نيكيتين : في كتابه « الاكراد » . ص ١٨١ و ١٧٢ و ص ٢١١ .
(٢) راجع الفصل ٨ من كتاب « اليزيدية في العراق » لعبد الرزاق الحسني .

وهم يؤلهون الامــــام علي بن أبي طالب ، ويؤمنون بالتقمص ، ويطلق عليهم اليوم اسم « علي اللاهي » ، ولا تزال جماعات منهم تؤمن بهذا في بعض مدن العراق القريبة من الموصل ، وفي بعض انحـــاء لواء كركوك ، وفي إيران وأذربيجان وفي سورية أيضاً .

ومن الدرافع الأساسية لنشوء هذه الفرق الدينيـــة في المجتمع الكردي انبثاقها من صميم **المجتمع الكردي الذي تسوده الاقطاعية بشكـــل عنيف يؤمن بالسلطة المطلقة لرئيسه ، وبواجب الخضوع الى زعيمـــه ، والسير خلفه بلا إرادية تكون مطلقة .**

والشعب الكردي يتميز بخصائص قد اشتهر بها عبر تاريخه، وقد تكونت بتأثير صراعه مع الطبيعة ومــع الأعداء معاً ، فالمعالم الأولى الـــتي تبرز من شخصية الأكراد هي حبهم للقتال ، فقد علمت الحياة الفرد الكردي **« ان العالم ملك للشجاع »** .

وهم يشتركون مع العرب في تمتعهم بخلق نبيل شعاره الكرامة والشهامــة وحسن التصرف والأخذ بالثأر ، لوقوع الشعبين تحت تأثير عامـــل الصراع المستمر ضد الطبيعة والانسان من جهـــة ، والخضوع للأنظمة القبلية من جهة ثانية .

ويمتاز الكردي باستقامته التي لا تتزعزع، وبحفاظه على العهد الذي يقطعه وتسارعه الى التضحية من أجل القبيلة ، وببطء الفهم ونفسيـــة الكردي ملتهبة الحماسة ، فهو يثور فجأة لأقل سبب .

ولخص أحد الاوربيين خصائص الاكراد قائلاً :

«...ونستطيـع ان نطلق على الاكراد لقب «فرسان الشرق» بكل ما في الكلمة من مدلول ... ذلك أن الصفات المشتركة لهذا الشعب هي : استعداد دائم للقتال ، استقامة وتفانٍ مطلق في خدمة رؤسائهم ، وفــاء للعهد وكرم وحسن ضيافة، الثأر للدم المهدور، عداوات قبلية تنشب بين أقرب الأقرباء ،

احترام فائق للنساء » .

والكردي لا يعلق كبير أهمية على الحياة ، خلال أدائه لواجبه ومسؤولياته ، فلقد صادف خلال ثورة الشيخ محمود في السليمانية عام ١٩٣٠ – ١٩٣١ ، وكنت إذ ذاك ضابطاً ملازماً أقود فصيلاً من المشاة ، ان هجمت على رتلنا عصابات الشيخ محمود في سهل « شهرزور » قرب حلبجة ، فأمرني آمر الفوج ان أحمي مجنبة الرتل وأبعد العصابات التي كانت تحتل موضعاً جانبياً مشرفاً على طريق مسير الرتل ، وكنا مضطرين بسبب الوحل والثلوج على القتال وقوفاً فاستخدمت بنفسي المدفع الرشاش من على كتف أحد الجنود ، فما ان رآني نائب العريف وهو كردي معرضاً لرصاص العصابات حتى أسرع ووقف أمامي ليقيني بجسده من الموت ، ولقد جرح برصاصة في تلك الموقعة ، وكان يشعر بالسعادة فيما أقدم عليه من تضحية ! . .

*

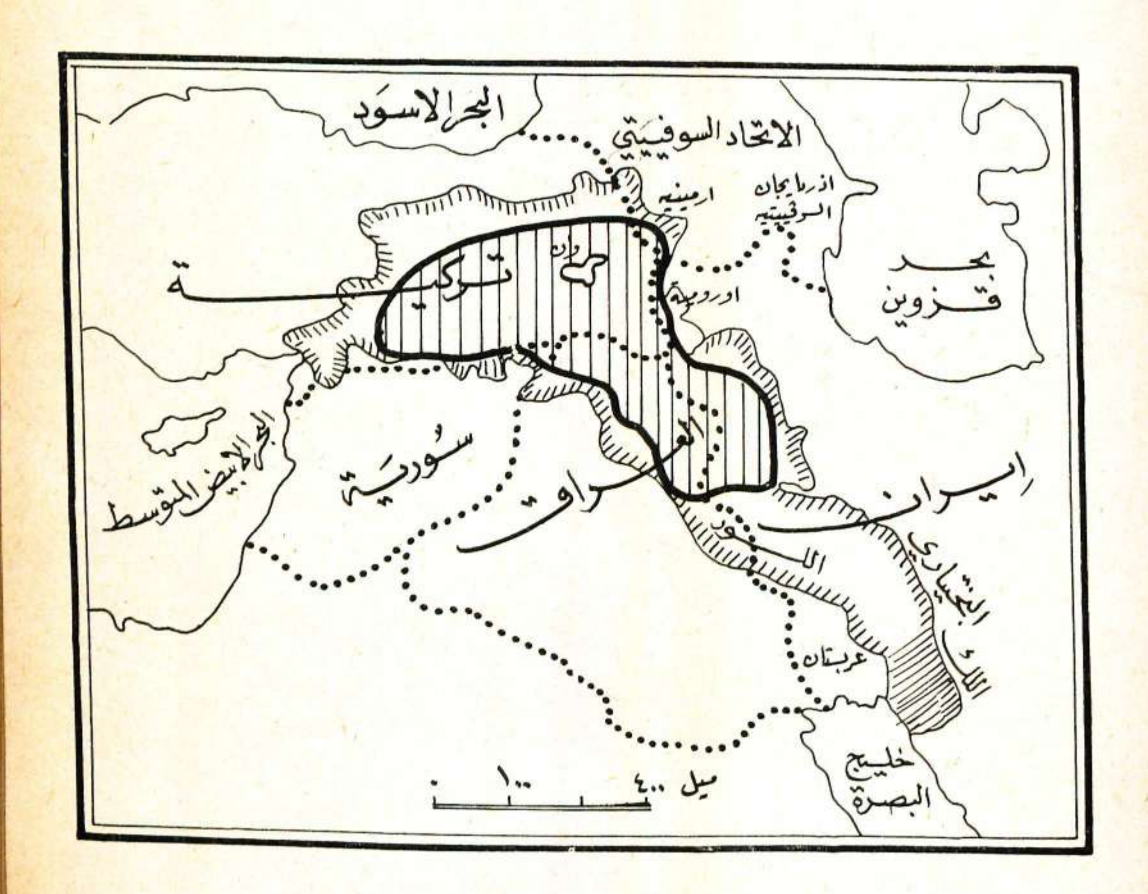
وبما أن كردستان بلاد جبلية تحجزها بعضها عن البعض الآخر سلاسل جبلية غاية في الوعورة ، وتفصلها الأنهار العديدة التي تألفت من ينابيع مياهها التي لا يحصى لها عد ، ولا ترتبط بخطوط مواصلات حديثة تسهّل اتصال الأكراد بعضهم ببعض ، ولم تتألف منها وحدة سياسية ، وحجزتها عن بعضها البعض حدود الدول التي اقتسمتها فيما بينها . . ولم يكن لسكانها أدب مشترك ، لذلك نجد خلافاً كبيراً في لهجات السكان الأكراد لدرجة يصعب فيها تفاهمهم فيما بينهم ، وحتى اللهجات الكردية في العراق فانها تختلف باختلاف المناطق الثلاث التي يتألف منها مجموع « كردستان العراق » وهي شمال الموصل في الشمال ، وأربيل في الوسط ، والسليمانية في الجنوب ، فيجد الكردي البرزاني القاطن في أقصى شمال شرقي العراق صعوبة في التفاهم مع أبناء لواء السليمانية أو ديالى الشرقية في أقصى جنوبي كردستان العراقية .

والشعب الكردي على العموم ينقسم الى سكان المدن وهم حضر ، والى

أنصاف بدو يقطنون السهول في فصل الشتاء في بيوت من الطين ، ويزرعون بعض اراضيهم في الربيع ويرحلون في الصيف مع قطعانهم الى المراعي العالية في الجبال أحراراً لا تعيقهم الحدود الدولية بين العراق وإيران وتركية .ولقد اشتهروا بتربية الأغنام والماعز ، والحياكة التي تؤلف مورداً رئيسياً لحياتهم المعاشية الى جانب زراعة التبغ ، وتربية النحل واستخراج الفحم من خشب الغابات التي تغطي كثيراً من جبالهم ، وجمع العفص والبلوط والجوز وسائر أنواع «النقل» التي تنتجها أشجار تلك الغابات ، الى جانب صيد الحيوانات البرية .

ولقد نما الاقتصاد في المنطقة الكردية نمواً مطرداً بمد خطوط المواصلات الحديدية الى بلادهم في تركية ، والبرية في إيران . أمّا في العراق فلقدامتدت سكة حديد بغداد – كركوك – أربيل ، فضلاً عن شبكة واسعة جداً من طرق المواصلات البرية الحديثة التي اخترقت الجبال ، وأوصلت أقصى قرى كردستان الداخلية بكل من الموصل وعمادية وعقرة وأربيل والسليمانية وبنجوين وحلبجة . هذا فضلاً عن قيام مشاريع ري عظمى فيها ، وتوليد الطاقة الكهربائية منها الى جانب صناعات رئيسية كصناعة الاسمنت والسكر والرخام .

وبما أن المنطقة غنية بالحديد والنحاس والكبريت والبترول فهناك أمل مشرق ينتظر ازدهار المنطقة ورفع مستوى حياة سكانها ، التي لا تختلف كثيراً عن مستوى حياة العراقيين العرب في العراق الجنوبي والغربي .



حلم الاكراد في وطنهم القومي

— الحدود الدولية بين الدول التي تقتسم كردستان مؤشرة بـ ....

— الوطن الكردي كما يراه القوميون الاكراد مؤشر بخطوط مظللة

— حدود الوطن الكردي كما يراه غير الاكراد مؤشر بخطوط عمودية قائمة وسط المنطقة التي يسكنها الاكراد .

الوطن الكردي أو كردستان

تعرض مركز كردستان الجغرافي الى تغيرات عديـدة من جرّاء الصراع التاريخي فيه ، ومن التقلبات التي قلما شهدت بلاد أخرى نظيراً لها ، ولم يعد التعبير العنصري لكلمة « الوطن الكردي أو كردستان » منطبقاً على الحدود الجغرافية لهذا الاصطلاح ، ولم يتفق دائماً والناحية العنصرية !.

ولعل أقدم المصادر الـتي ظهر فيها اصطلاح « كردستان » هي المصادر اليونانية . فقـــد سمى الكتــاب اليونانيون والرومانيون كردستان باسم (كردونس) أو كورداي ، وسماه السريانيون باسم كاردو التي تقع في الجبال بين ديار بكر ونصيبين وزاخو، وان لم تكن حدودها واضحة تماماً.ولم تكن تلك المنطقة تمثل جميع البلاد التي كان الأكراد يسكنونها بالفعل .

اما الكتاب العرب القدماء فكانوا يسمون كردستان باسم : اقليم الجبال ، وكان هذا الاقليم يشتمل على المنطقة الواقعة شمال غربي إيران حتى بحـــيرة اورومية ، ممتداً من سهل العراق حتى الصحراء الإيرانية الكبرى ، ومشتملاً على منطقة الجبال جنوب شرقي أذربايجان .

وكلمة كردستـــان كاصطلاح جغرافي ظهرت لأول مرة في القرن الرابع عشر في عهد السلاجقة عندما فصل السلطان سنجار القسم الغربي من اقلـــيم الجبال الذي صاريشتمل على الاراضي الممتدة بين اذربايجان ولورستان بالاضافة الى المناطق الواقعة غربي جبال زاغاروس كشهرزود وكوي سنجق ، وعمم فيما بعد حتى شمل جميع الامارات الاقطاعية الكردية في تركية وإيران .

وحدد الامير شرف خان البدليسي في كتابه « شرفنامة » الذي ألفه في عام ١٥٨٦ بلاد كردستان على الوجه التالي :

« ان حدود كردستان تبدأ عند شواطىء بحر هرمز (خليج البصرة أو الخليج العربي) ممتدة من خط مستقيم حتى ولاية ملاطية (وهي مدينــة في

ولاية خربوط في كردستان التركي) ونريش (شمال مدينة حلب) ، وتمتد شمال هذا الخط فتشمل ولاية فارس والعراق العجمي وأذربايجان وأرمينيا الصغرى والكبرى (أي ولاية أطنة - كليكيا - اريفان) [1] .

وفي عهود تالية أصبحت ولاية كردستان في تركية مشتملة على ألوية ديار بكر وموش ودرسيم .

ويحدد « ادموندز » - وهو بريطاني عاش بين الأكراد طويلاً ، وتعلم لغتهم - كردستان الحقيقية كمصطلح جغرافي وعنصري في آن واحد على الوجه التالي :

«وتتبع الحدود في الشمال الخط الممتد من أريفان وأرضروم وأذربايجان ، ثم تمتد في قوس خلال معروش نحو حلب ، وتمتد غرباً مع سفوح الجبال حتى نهر دجلة ، ثم تتجه شرقي مجرى النهر ، ثم تسير إلى الشمال قليلاً من جبل حمرين حتى الحدود العراقية الايرانية قرب مندلى .

وتمتد حدود كردستان من الشرق في إيران باتجاه جنوبي شرقي ، مبتدئة باريفان ، ومشتملة على مناطق ماكو وجزء من كوي وريزايا (على بحيرة اورومية) وماهاباد (صاوجبلاق) وضافر وسنة إلى كرمنشاه . ويكون الطريق الممتد من كرمنشاه إلى مضيق كرند ثم إلى مندلى حداً فاصلاً بين الأكراد الحقيقيين وبين اقربائهم اللور واللاخ (الذين يعتبرون احياناً من الكرد) [2] » .

وبهذا المعنى وضع محمد أمين زكي الوزير الكردي العراقي في عهد الملك فيصل الأول خريطة للوطن الكردي نقلها عن دائرة الحاكم البريطاني العام في الهند ، وألحقها بكتابه « تاريخ الكرد وكردستان » ورسم حدود الوطن الكردي داخل الوطن العربي : «من الموصل الى حلب فاسكندرونة «السليبة»

---

(١) الشرفنامه ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) Edmunds, « Kurds, Turks and Arabs » London 1957, P. 2

على ساحل البحر الأبيض المتوسط . ثم حدده من ناحية حدود العراق الشرقية عند خانقين جنوباً وإلى مندلى فبدرة فبلاد اللور كلها ، فبختياري ولك كلها حتى ساحل الخليج العربي – خليج البصرة الذي يطلق على اسمه الأوربيون والإيرانيون الخليج الفارسي » .

وصار الكتاب مصدراً ومرجعاً لكثير من الكتّاب ، بما فيهم الكتاب العرب الذين بحثوا الموضوع من غير تمحيص . وكان الكتاب الغربيون – واخص بالذكر منهم السوفييت أكثر دقة وروية في هذا البحث التاريخي – مع أن دولتهم في مقدمة الدول التي تؤيد وتدعم الحركة الاستقلالية الكردية .

الحدود الجغرافية لكردستان

وعلى أية حال فإن كردستان اليوم تعني بلاد الأكراد التي تتميز بطابعها الجبلي ، **وهي منطقة لا حدود سياسية لها ولا وحدة قومية تجمع بين سكانها** [1] . واذا استثنينا بعض الجزر التي يعيش فيها الأكراد في سورية ، وفي الاتحاد السوفيتي ، وفي مناطق متفرقة متباعدة في تركيا وإيران والعراق ، ثم إذا استثنينا من الناحية الأخرى بعض « الجزر » التي تعيش فيها أقوام أخرى غير كردية في منطقة كردستان – أو بلاد الكرد كالأرمن والأثوريين « النساطرة » والأتراك ، والعرب وبقايا من الأقوام القديمة كالكلدان وغيرهم – فإن كردستان اليوم تعني المنطقة الجبلية الواقعة في جنوبي جبال أرارات في أرمينية السوفياتية وتشغل رقعة جبلية تبدأ من منتصف المسافة ما بين جنوب غربي بحر قزوين وجنوب شرقي البحر الأسود ، ممتدة بداخل أذربيجان الإيرانية ، وجمهورية أرمينية السوفيتية وقسماً كبيراً من شرقي الاناضول التركي ، وتنحدر جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية العليا ، فشمالي العراق

(١) كتاب « الاكراد » لمؤلفه السوفياتي نيكتين ، ص ٢٥ .

وشمال شرقه ، فالقسم الغربي من إيران . وتنتهي في الجنوب بخط وهمي يمتد من مندلي العراقية الى كرمنشاه الإيرانية .

إنها موزعة ما بين الاتحاد السوفييتي وتركية وإيران والعراق وجزء يسير من سورية . ولكي نحدد البلاد الكردية - على ضوء أدق المصادر الموثوق بها ، نبدأ من نقطة لكردستان في أقصى شمال شرقها متجهين نحو الغرب فالجنوب الغربي فالشرق ، فالجنوب الشرقي ، فالشرق مرة أخرى فالشمال حتى نلتقي بنقطة بدايتنا - ذلك ان تداخل موطن الكرد بسكان البلاد الآخرين جعل التحديد الجغرافي بالنسبة للجهات الأربع أمراً في غاية الصعوبة نظراً لتعرجات الإطار العام الذي يشتمل على كردستان .

ومن نهر (أراكس) الذي يؤلف (عند منتصف طوله) الحدود بين جمهورية أرمينيا السوفييتية وإيران ، يبدأ الموطن الكردي ، حيث هناك في أرمينيا مقاطعة كردية تعرف باسم «نخجوان». ثم تسير الحدود بمحاذاة الحدود الأرمنية الإيرانية (شمال عقدة جبال أرارات) حتى أغري داغي ، وتستمر حدود الوطن الكردي الشمالية محاذية لحدود أرمينية السوفييتية - التركية ، تاركة صاري قامش بداخلها ، ومدينة قارص بخارجها حتى نهر جورروخ صو (جنوب شرقي البحر الأسود) حيث يميل خط حدود الوطن الكردي نحو الجنوب الغربي بخط شبه مستقيم بموازاة سواحل البحر الأسود ، وعلى بعد يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ كيلومتر من البحر ، تاركاً شين قره حصار وزارا وسيواس في البلاد التركية ، فينحدر خط حدود الوطن الكردي من تلك المنطقة الى الجنوب نحو اكين وملاطية ومرعش - وجميعها كردية .

ومن مرعش يمتد جيبان كرديان نحو الغرب باتجاه أطنة ، والجنوب الغربي باتجاه إسكندرونة قريباً من البحر الأبيض المتوسط ، وعندها تبدأ الحدود المشتركة بين الكرد والعرب بسلسلة جبال طوروس التي تشرف على الجزيرة العربية العليا ، وتؤلف الخط الفاصل ما بين كردستان وسورية العربية حتى ساحل نهر دجلة الغربي عند ملتقاه بنهر الخابور مقابل « فيشخابور ». ويؤلف

الخط الممتد بين مدن : أورفا ودياربكر وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر خطاً مشتركاً بين الأكراد والعرب وأقليات تركية .

ويسير خط حدود كردستان في الأراضي العراقية من فيشخابور على نهر دجلة الشرقي (مقابل الحدود السورية والتركية الحالية) بمحاذاة ساحل نهر دجلة الشرقي حتى منتصف الطريق بين زاخو جنوباً والموصل شمالاً ، معقباً الخط الفاصل بين المنطقة الجبلية والأرض المتموجة التي تقطنها أكثرية عربية حتى نهر الزاب الكبير، ثم أكثرية تركمانية تؤلف خطاً فاصلاً بين الأكراد في الشرق ،والعرب في الغرب وتمتد من أربيل شمالاً الى مندلى في أقصى الجنوب، وتتخلل هذا الخط جيوب كردية تمتد الى الغرب ، وجيوب عربية تتغلغل نحو الشرق . فهناك بين الزابين جيب كردي يمتد حتى مخمور (قريباً من ساحل نهر دجلة الشرقي) كما ان هناك جيبين عربيين يحيطان بكركوك من الشمال ومن الجنوب ، ويمتدان باتجاه الشرق وينتهيان (مع المواطنين التركمان) عند سلسلة جبال هماوند غربي « جمجمال » .

ومن جنوبي كركوك يتضح خط الحدود الفاصلة بين الأراضي الكردية والأراضي العربية ،فتقل الجيوب ويمتد الخط جنوباً نحو داقوق وطوزخرماتو وكفري وخانقين فمندلى .

وتؤلف كردستان العراقية هـذه – جنوب كردستان ، وتقع في خمسة ألوية عراقية : الجزء الشمالي الشرقي للواء الموصل ، وحوالي ثلاثة أرباع لواء أربيل ، وجميع لواء السليمانية ، وأكثر قليلاًمن نصف لواء كركوك ،وأقلية في لواء ديالى « بعقوبة » .

ومن خانقين ، حيث تنتهي مناطق سكن الكرد العراقيين الجنوبيـة ، يتجه خط الحـدود ، جنوبي كردستان الى الشرق داخل الأراضي الايرانية من مندلى حتى شرقي مدينة كرمنشاه تاركاً مقاطعتي كرمنشاه ، وكردستان

(وهي اسم لاقليم في ايران) في البلاد الكردية[1] .

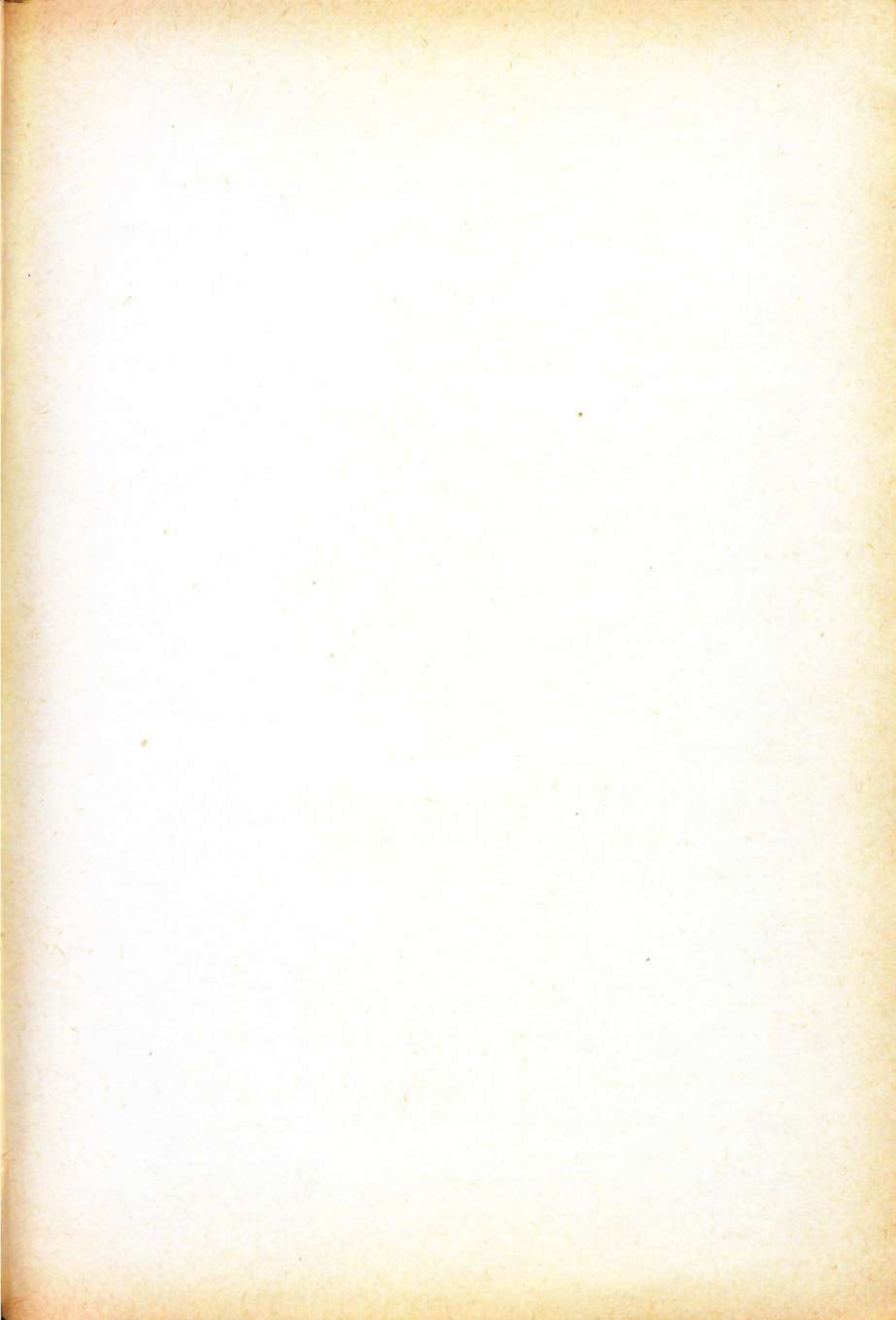
ومن الشرق يبدأ خط حدود المناطق الكردية – الايرانية ما بين كرمنشاه وهمدان متجهاً الى الشمال بخط متعرج متداخل يصعب تحديد معالمه حتى بحيرة أورومية التي يقطن بعض شواطئها الجنوبية والغربية خليط من الايرانيين والكرد وقوميات اخرى ، ويستمر خط المنطقة الكردية الشرقية متجهاً من شمال بحيرة أورومية الى مدينة خوي فمدينة ماكو التي تؤلف قاعدة جيب كردي يمتد كاللسان في داخل أرمينيا السوفييتية ، ويسمى نخجوان .

---

(١) ان لورستان، وخوزستان الايرانيتين اللتين تقعان جنوبي هذا الخط، يقطنهما قوم لهم صلة رحم وقربى بالأكراد وهم اللور واللاخ ، على ان منطقتهما قد تغلب فيهما العنصر الإيراني بمفهومه الحديث (راجع كتاب أدموندز ص ٢). الا أن المؤرخين الكرد يصرون على كون سكان هاتين المنطقتين اكراداً .

ويرى العالم السوفيتي باسيل نيكتين في كتابه الأكراد (ص ١٤٦) رأينا فيقول : « ان طريق كرمنشاه يكوّن ابعد حدود الوطن الكردي في الجنوب ». ويضيف في معرض التدليل على كون اللور غير أكراد فيستشهد بسون البريطاني الذي عاش في المنطقة الكردية، وألف كتاباً اسمه To Misopotamia and Kurdistan in disguise. E. B. Soan

يقول سون : « ... وهناك قبائل عديدة على الحدود التي تفصل كردستان عن لورستان لاهي كردية ولا لورية ... وقبائل غوران في سهل زهاب هي من أصل ايراني او لوري، لا كردي » ، نيكتين ص ١٦٩ .



الفصل الثاني

تاريخ العِراق وكردستان السّياسِي
خِلال ٢٥٠ عَامًا
بعدَ سُقوط الدَولة العبّاسِيّة

الصراع التاريخي في كردستان

مما لا شك فيه هو أن الصراع التاريخي الأممي،والتنازع على منطقة الشرق الأوسط التي كانت وما تزال القلب النابض للعالم القديم ، والتي تجتمع فيها الحضارات ، وتلتقي عندها القارات الثلاث المعروفة عندئذ ... جعلت هذه المنطقة مسرحاً لا للحروب وحسب .. بل لتنازع الأقوام على اتخاذها قاعدة لسيطرتهم ، وبسط نفوذهم كلما خرج من بينهم زعيم طموح ، وقائد فاتح . وأكثر من ذلك كله فلقد اتخذت منها تلك الأقوام مواطن ينعم أبناؤها بخيراتها الوفيرة ، فحدثت هجرات تكتسح الجديدة منها السكان القدامى المستكينين ثم تهضمهم ، فاختلط القديم بالجديد مما صعب على المؤرخين التمييز أو التفريق في أصول شعوب هذه المنطقة التي تعرضت الى الغزو والفتوحات والاستيطان التي قام بها الكلدان والأشوريون والفرس والاغريق والرومان والعرب والمغول والسلجوقيون والاتراك .

وكردستان ذاتها شهدت من التقلبات ما لم تشهده بلاد أخرى في منطقة الشرق الأوسط على كر الزمن ، وخاصة الجهة الجنوبية – الشرقية لقلب

الوطن الكردي ومناطق نهر دجلة العليا ، وجبال طوروس - مقرهم الأصلي المتفق عليه ، باعتبارها حلقة الوصل التي لا بد من اجتيازها قبل الوصول الى وادي الرافدين !.

ولكي يبحث التطور التاريخي لشعب كردستان ، لا بـد من دراسات واكتشافات تاريخية جديدة تسد الفراغ الهائل الذي يعتور تاريـخ الشعب الكردي من خلال القرون الأولى لتاريخ منطقة الشرق الاوسط التي ازدهرت فيها الحضارة الكلدانية والاشورية والفارسية؛ **ذلك أن الفترة التاريخية ما بين القرن السابع قبل الميلاد لم تشهد على بروز هذا الشعب كقوة فعالة مؤثرة على سير الاحداث في المنطقة .**

فلقد خضع الاكراد الذين سماهم المؤرخون اليونانيون بالميديين - وهم يعنون «الكوتيين»[1] - الى السلالة الارمنية في «هاريكان» تحت حكم سيروس الامبراطور الاخميني عام ٥٥٠ ق.م الذي دمر بلادهم وشتت شملهم . ثم الى الاسكنـدر الكبير الذي قضى على الاخمينيين عام ٣٣٠ ق.م ، ثم الى الارمن «الارسانيين» من جديد خلال القرنين الثاني والاول ق.م ، ثم الى الدولة الرومانيـة حتى القرن الثالث للميلاد، ثم الى الارمن الذين اختلطوا بهم . وكانوا تابعين أحياناً الى الفرس وأحياناً لروما ، ثم الى الفرس ، ثم الى الامبراطورية الرومانية ، وعادوا من جديد الى الفرس ، ثم الى الامبراطورية الرومانيـة الشرقية ، فالارمن، فبيزنطيا مرة أخرى التي اقتسمت البلاد الكردية مع الامبراطورية الساسانية ما بين القرن الثالث والسابع للميلاد الى ان جـاءت موجة الفتح العربي الاسلامي التي قضت على الامبراطوريتين معاً ، **فانضم الشعب الكردي الذي أسلم الى الامبراطورية الاسلامية بوصفهم رعايا مسلمين .**

---

(١) يشير معظم المؤرخين الثقاة الى عدم وجود بلاد تسمى ميديا أو شعب ميدي - باعتباره أصل الشعب الكردي . وانما وقعت الاقوام القديمة بخطأ أورده المؤرخون اليونانيون في القرن السادس قبل الميلاد لدى ذكر ميديا التي تعني أرضاً أو بلداً ، فشاعت الكلمة وتناقلها المؤرخون وهم يعنون شعب كوتي Guti أي الكوتيين الذين يقطنون ارض ميديا - وهم اجداد الاكراد - كما تشير بذلك تواريـخ حروب الآشوريين .

ولم يكن خضوع الاكراد للفاتحين خضوعاً حقيقياً ، فكثيراً ما كانوا – وهم في مناطقهم الجبلية الوعرة الحصينة يتمتعون بشبه استقلال محلي في مناطقهم البعيدة عن الطرق السلطانية التي استخدمها الفاتحون في حروبهم . فبعد الفتح الاسلامي كانت المناطق الكردية الشماليـة الشرقية تحت حكم الامراء الأرمن الخاضعين للعرب ، ثم للسلالة المروانية الكردية المستقلة التي كانت أول سلالة كردية حاكمة دام حكمها من سنة ٩٩٠ الى سنة ١٠٩٦ ميلادية ، ثم خلفتها السلالة الشهرمانية في ديار بكر وأرضروم من سنة ١١٠٠ حتى سنة ١٢٠٧م.

ثم تناوب على كردستان الفاتحون الشرقيون الجدد ؛ ففي القرن الثاني عشر ظهر السلجوقيون الذين امتدت جحافلهم سنة ١٠٤٩ حتى خوارزم ..

وفي الفترة الحالكة من التاريخ الانساني التي اندفع فيها المغول من أواسط آسيا الى الشرق الاوسط ، وقضوا على الدولة العبـاسية في منتصف القرن الثالث عشر ، اشترك الاكراد في محاربتهم ببسالة : أولاً ضد هولاكو ، ومن بعده ضد تيمورلنك في حوالي سنـة ١٤٠٠ ، وعندما اكتسح المغول والتتار بلاد الشرق الاوسط هاجر عدد كبير من أكراد العراق الى أرمينيـا وسلسلة جبال «زغروس» .

تاريخ ومصير مشترك

يستحيل على أي مؤرخ يكتب تاريخ الكرد السياسي وخاصة كردستان الجنوبي ، وهو بعيـــد عن مجرى الأحداث في العراق ، ولا يدخل في صميم التطورات التي أصابته وقررت مصيره ثم وجهته الوجهة التي انتهى اليها ..

ولما كان هذا الكتاب يعالج «القضية الكردية» في العراق بالدرجة الأولى . **فان أحداث التاريخ قررت مصير سكان العراق بحدوده الطبيعية الحالية (تقريباً) منذ** قيام الدولة الكلدانية في بابـل ، والدولة الأشورية في نينوى (الموصل) وما اعقب الدولتين من غزو أجنبي حتى الفتح الإسلامـي ، وقيام

الامبراطورية العربية ، ثم سقوطها ، وتوالي الغزاة والفاتحين على العراق حتى قيام الدولة العراقية في أعقاب الحرب العظمى الأولى عام ١٩٢٠ .

فالمصير المشترك الواحد جمع بين الأكراد وبين عرب العراق بحكم عوامل طبيعية وجغرافية وسوقية (استراتيجية) واقتصادية واجتماعية لم تنفصم عراها عبر التاريخ .

وحاولت عبثاً أن أفرد فصلاً خاصاً في تاريخ الأكراد السياسي بعد سقوط الخلافة العباسية وفي خلال قيام الامارات الكردية في القرون الخمسة الأخيرة من غير البحث في مصير العراق وحكمه خلال تلك القرون ..

غمرت تاريخ العراق وبلاد الكرد ظلمات مختلفة الدياجير منذ الساعة التي انطفأ فيها نور الخلافة العباسية في سنة ١٢٥٨ م حتى الربع الاول من القرن العشرين. فعصور الفقر والفوضوية والدمار الشامل الكامل والابادة شبه الجماعية، والاهمال الطويل الذي حل بعد دخول المغول الى البلاد، ودام قرابة سبعة قرون قد نفَّر مؤرخي عصر حامورابي وسرخس وسلوقيوس وخسرو وهارون الرشيد على حد سواء فلم يكتب تاريخ هذه الفترة من يعتمد على كتابته عن هذه البلاد التي اختفت عن أنظار العالم ، وأصبحت أخبارها في طي الغموض والنسيان بعد أن دهمتها موجات بشرية من الشرق الاقصى ، وتولت فيها عدة سلالات حاكمة فسقطت الواحدة تلو الاخرى، الى أن ظهرت على مسرح الاحداث دولتان كبيرتان ظلتا تتنازعان قروناً أخرى [١] .

حكم المغول والتتار وخلفائهم

بزغ فجر القرن الثالث عشر فوجد بغداد لا تزال مدينة الخلفاء المقدسة ،

---

(١) خير من كتب تاريخ العراق في هذه الفترة هو لونكريك بكتابه الفريد « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » وترجمه الى العربية جعفر خياط واقتبسنا منه لهذا الفصل الشيء الكثير .

Four Centries of Modern Iraq . S . H. Longrigg — 1925 London .

والعراق ما برح جنة عدن وموطن حضارة العالم القديم . ومع أن الخليفة كان في القرون الثلاثة الأخـيرة ألعوبة بيد جيشه الغريب ، ومع تقلص الامبراطورية كان الخليفة لا يزال فوق الحكام والأمراء الذين كانوا يتواطأون مع أمراء المغول البعيدين عن جيرانهم المسلمين .

ومع تجمع القبائل التركستانية في الشرق ، ونشوء الامارات العديدة في الأناضول وجبال كردستان الشمالية ، بقيت بغداد جذابة غنية مهيبة الجانب ، لكنها خائرة القوى لا حول ولا طول بيدها ، تنعم بعظمتهـا الخالدة . وسرعان ما عصفت بها ريح الخراب فدهمتها في سنة ١٢٥٨ جحافل هولاكو، حفيد جنكيزخان ، فثل عرشها ، وأطفأ نار الخلافة فيها الى الأبـد ، واستباح غنائمها التي لا تحصى وكنوزها العظيمة ، وأباد سكانها فاستحالت في يوم واحد من عاصمـة إمبراطورية لا ند لها إلى مركز حقير من مراكز الامبراطورية الايلخانية ...

وتقسم فترة القرون الثلاثة الواقعة بين هذه الحادثة المفجعـة ، واستيلاء السلطان العثماني سليمان العظيم على بغداد الى أربعة أدوار :

١ : خضع العراق لحكومة من حكومات المغول في إيران مدة ثمانين سنة .

٢ : وظلت بغداد لمدة سبعين سنة أخرى العاصمة الجنوبية لمملكة انفصلت عن الإمبراطورية الايلخانية على يد أحد ولاتها بعد أن خارت قواها .

٣ : وفي عام ١٤٠١ وقعت بيد سلالة من سلالات القبائل التركمانية .

٤ : وفي سنة ١٥٠٨ استولت على العراق مملكة الصفويين الايرانية التي كانت آخذة في النمو .

لم تكن الامبراطوارية الايلخانية ، محبوكة النسج ، ولا حكومة متحضرة ، بل أسست على حيوية متفوقـة ، فقد كان المغول ممن أولع بالفتح وليس بتأسيس الامبراطوريات . ولم يكن لهم الاستعداد للادارة ، وبانت نقـاط ضعفهم بوضوح عنـد حكمهم في العراق وكردستان ، فكانت الولايات التي

جزأت البلاد قد أصبحت وحدات مختلفة مفككة لم تعد خاضعة لسطوة الايلخانيين التي لم تتعدَّ حدود المدن . ومن أفظع الأعمال التخريبية التي ارتكبها هولاكو التدمير المتقن للسدود والأنهار ونواظم الري التي كان تشييدها المحكم منذ القدم المنبع الوحيد للثروة في البلاد .

وأدّى موت غازاخان في سنة ١٣١٤ م إلى إضعاف أسرة هولاكو بصورة قاضية ، واستعرت بعد موت آخر الملوك الأقوياء ويسمى : أبا سعيد حرب أهلية أسفرت عن انقسام الامبراطورية الى إمارات ، كان العراق من حصة حسن الجلائري الأمير المغولي الذي أسلم ؛ وغدت بغداد في عام ١٣٣٩ العاصمة الشتوية للحكومة الجلائرية التي كانت تسيطر سيطرة فعالة على ولايات الجزيرة واذربايجان وسائر البلاد الكردية والعراق العربي . وكانت تبريز عاصمته الصيفية .

ووطدت حكومة حسن الكبير وولده «اويس» ، لأكثر من جيل واحد، السلام والطمأنينة ، وكان حسين، ثالث حكام السلالة أضعف ممن سبقوه في الحكم فتنازع أبناء الأسرة على السلطة في الوقت الذي كان يهدد الاسبراطورية أعداء طامعون من الخارج ، وانتهى الصراع الى استيلاء السلطان أحمد على السلطة في عام ١٣٨٣ م فدمج العراق بتبريز بحكومة مركزية استقرت طيلة عشر سنوات .

غير ان القدر كان يخبىء أفجع الكوارث النازلة منذ أيام هولاكو . فان قره يوسف حاكم مملكة « القره قويونلي » التركمانية في (وان) قد استغل مركزه من كونه تابعاً من توابع الحكومة الجلائرية الى صيرورته نداً لها وحليفاً . وفي هذا الوقت بالذات كان تيمورلنك الأعرج ، آخر المغول وأعظمهم يزحف على رأس جيوش قادمة من الشرق نحو بغداد في عام ١٣٩٣ م فانحنى الحاكم الجلائري للغزاة ثم طرد الحاكم المغولي فيما بعد . إلا انه في سنة ١٤٠١م وقعت الكارثة ، فالتجأ السلطان أحمد وقره يوسف الى السلطان بايزيد رابع سلاطين العثمانيين . ووقعت بغداد بسهولة تحت وطأة جيوش تيمورلنك الذي صفى ما تبقى لبغداد من تراث ومجد وحضارة .

على ان موت تيمورلنك في عام ١٤٠٥ م. سبب رجوع الجلائريين وتركمان القره قويونلي الى عرشهم ، ومن ثم اقتتالهم مع بعضهم ، وقد أسفر القتال عن موت أحمد ونهاية الامبراطورية الجلائرية ، فدخل ابن قره يوسف بغداد فاتحاً ، ودخل هو وحلفاؤه في خصام مع إمبراطور إيران في الأعوام التي تلت سنة ١٤٤٤ م. وبموت ملك إيران في عام ١٤٤٧ وسّع جهان شاه امبراطوريته القره قويونلية من تبريز حتى شط العرب ، وأضاف فارس وكرمان لمملكته ، وما إن حلّت سنة ١٤٦٧ حتى رأينا إمارة ناشئة في ديار بكر من أصل وعنصر القره قويونلي وتدعى آلاق قويونلي تنازل جهان شاه وتقتله وترث امبراطوريته ، ويدخل ملكها « اوزون حسن » بغداد منتصراً . الا ان الامبراطورية الجديدة تمزقت هي بدورها بسبب تنازع أفراد الأسرة المالكة ، ومؤامرات بعضهم على البعض الآخر ، ومع أنهم وضعوا حداً لخلافاتهم في عام ١٤٩٩ م. إلا أن ظهور ملك جديد في إيران التي أعيدت اليها الحياة من جديد ، قد قضت على آلاق قويونلي بسقوط بغداد سنة ١٥٠٨ م.

أحوال السكان وإمارات القبائل الكردية

كان شعب المنطقة غارقاً في جهله وبؤسه وشقائه ، بائساً ومستسلماً للقدر حينما كانت بلاده مسرحاً لصراع الموجات البشرية الغازية من الشرق الاقصى وقيام سلالات مالكة وسقوطها ، ثم قيام سلالات أخرى . **ولم تعد البلاد على عظمة تاريخها والثروة الكامنة فيها مطمحاً لأحد ، بعد ان اصبحت قفراً موحشة تسود فيها الفوضى من القلعة الصخرية في ماردين حتى شط العرب ..** والبلاد المجاورة للعراق مهما اختلفت عنه في المظهر والمجتمع لا يمكن ان تختلف عنه من الوجهة التاريخية ، اذ كان جميع هؤلاء الجيران على اتصال دائم بسكانه ، وخضعوا بأجمعهم للتأثيرات الخارجية التي خضع اليها العراق نفسه [١] .

---

(١) لونكريك ـ ترجمة جعفر خياط ص ٢ ، ٥ .

والى شمال بشت كوه اي جنوب نهر سيروان (ديالى) كانت تقطن قبائل كلخور الكردية القديمة على طرفي طريق خانقين – كرمنشاه .

اما المناطق الكردية الواقعة الى شمالي بـــلاد كلخور وهي : سلسلة قره داغ ، وأودية شهرزور ، وأصقاع أردلان (كردستان الايرانية الآن) ويمر بها الزاب الصغير ، فكانت تحكمهـا في القرن الثاني عشر السلالة الكرديـــة المعروفة بسلالة (بني أردلان) التي أوثقت صلاتها بجنكيز خان . وفي أوائل القرن الرابع عشر اضطرت هذه السلالة على التخلي عن القسم الشمالي والقسم الغربي للامبراطورية الجلائريـة ، الا أنه في القرن الخامس عشر – على عهـد حكومة مأمون الاردلاني – استعيد القسم الشمالي فأصبح الزاب الكبير من جديد حد الامارة الشمالي .

والأنانية القاسية في كردستان القرون الوسطى التي لا تذكر إلا قليلاً مع عدم تبدلها كثيراً في القرن العشرين ، خلقت من المدن الصغيرة كدرنة وبنجوين الواقعتـــين على ممرات الحدود العراقية الايرانية الحالية ، وكوى وحرير ورواندوز (بين الزابين) ، وعقرة على الزاب الكبير دويلات شبه مستقلة .

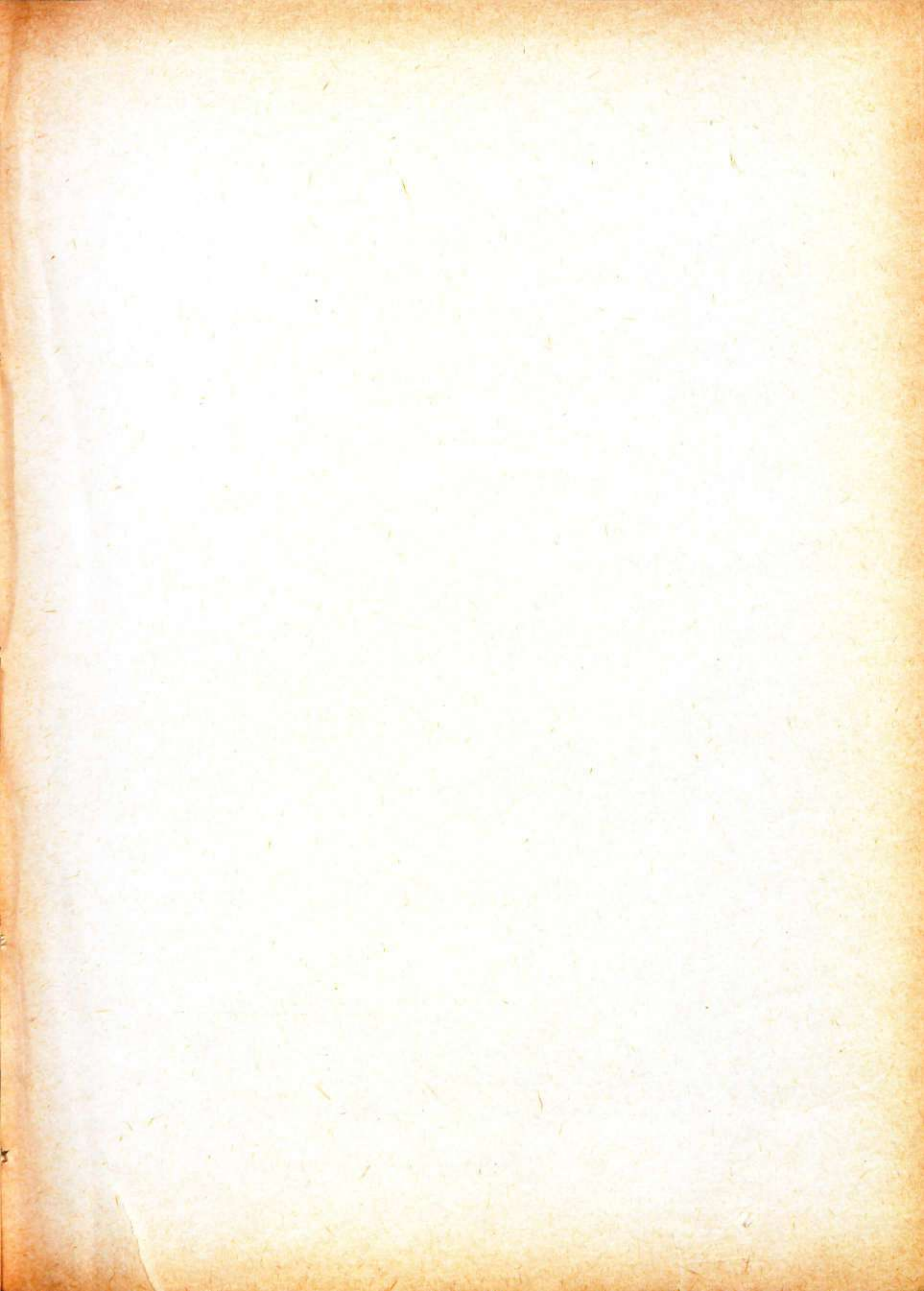
وكان للعمادية على أعلى الزاب الكبير تاريخ طويل ، فكانت توابعها عقرة ودير ودهوك وزاخو أحياناً . وكانت تعد قسماً من ممتلكات الأردلان من القرن الثـاني عشر إلى القرن الرابع عشر . وأعقبت هذه التابعية تابعيتهـــا للجلائريين حتى انتهى أمرهم هم ايضاً .

وكانت أسرة الباحدنيان تحكم الاكراد الهيكاريين في أواخر القرن الرابـع عشر .

وتقطن في شمال ممتلكات الاردلانيـين (في ايران) وفي شرق رواندوز عبر الحدود العراقية الايرانيـة الحالية جمهرة قبائل المكرى التي منها قبيــلة بشدر العظيمة وأسرة سوران . ولم توفق هذه الجمهرة من القبائل الى إنجاب بيت قوي . وكانت تقرن باسم المكرى إمارة كردية قديمة – ربما كانت في

أيام السلجوقيين – ، غير أنهم في هذا الدور لم يكن يربط بينهم إلا رابط وهمي ، وبذا وقعوا في حكم الاردلانيين .

ويضاهي المكرى أندادهم الهكاريون في المنطقة الكائنة بين تبليس وأرمية وما تاريخهم القديم الا تاريخ فرع بارز من فروع العنصر الكردي الذي تحكمه أسرة مالكة سلجوقية . وكان امير تبليس في القرون الوسطى أقوى الأمراء الاكراد . وقد تدفق امراء من هذه الأسرة في أجيال متعاقبة في تكوين سلالات مستقلة في جزيرة ابن عمر وجولمرك ، على ان هؤلاء لم يبق لهم نفوذ الأمير الهيكاري عند انتهاء القرن الخامس عشر .



الفصل الثالث

الصّراع الايراني التركي للسّيطرة على العراق وكردستان

عصر الانكشاريّة - حكم المماليك - حكم العثمانيين المباشر
النفوذ البريطاني
١٥٠٨ - ١٩١٤

خلاصة لأحداث ثلاثة قرون ونصف قرن

يضيع القارىء لو سردنا الأحداث التي مرت على العراق وعلى كردستان في هذه الفترة الزمنية من التاريخ سنة بعد أخرى ، بالاضافة الى الملابسات التي تحدث بين سرد وقائع الصراع الايراني – التركي للاستيلاء على بغداد بوصفها عاصمة العراق ، وبين ذكر تاريخ الامارات الكردية او العربية التي كانت قائمة بالفعل في فترة الصراع ، سواء بداخل العراق الحالي أم خارجه ، ثم تأثرت بسببه باعتبارها طرفاً فيه ..

ولهذا آثرنا تدوين ايضاحات مقتضبة للأحداث والوقائع قبل الولوج بتفاصيلها ، ليكون القارىء على بينة من قراءته .

● استولى الصفويون الايرانيون على العراق سنة ١٥٠٨ وطردهم منه العثمانيون الأتراك في سنة ١٥٣٤ .

● غزا الإيرانيون العراق في الثلاثينات من القرن السابع عشر ، وفي

الأربعينات من القرن الثامن عشر ، وفي العشرينات من القرن التاسع عشر . بمعدل غزوة في كل قرن فضلاً عن حوادث الحدود المتكررة .

● ومع أن هذه الحروب انتهت بمعاهدات سلم بين إيران وتركية في سنة ١٦٣٩ وسنة ١٧٤٦ وسنة ١٨٢٣ ، إلا ان النزاع ظل مستمراً بين الدولتين .

● العامل المذهبي كان من الاسباب الرئيسية الـتي دفعت بالايرانيين سواء الصفويون او القاجاريين ليعملوا على الاستيلاء على العراق .

● كان أشد مناطق الاحتكاك بين تركية وايران : السليمانيـــة موطن الامارة البابانية الكردية ، وهي سنية المذهب في الشمال ، وإمارة كعب في عربستان الشيعية في أقصى الجنوب قرب الخليج .

● قضت معاهدة أرضروم عام ١٨٢٣ باعتراف الدولة العثمانيـة بسيادة إيران على عربستان ، وتنازل إيران عن كل ادعاءاتها في السليمانية الكردية الى الدولة العثمانية . وترك الارض المنخفضة في القسم الغربي من منطقة زهـــاب للعثمانيين ، وترك القسم الشرقي الجبلي من المنطقة للايرانيين .

● تمـــيز القرن السادس عشر في العراق بحـــكم المغامرين العسكريين ، وبالانقلابات الانكيشارية الى جانب الحكم الاقطاعي في الشمال وفي الجنوب .

● حكم المماليك العراق ما بـــين سنة ١٧٤٩ – ١٨٣١ م. استقلوا تارة بحكمهم ، واعترفوا بالسلطان العثماني تارة أخرى. وتحالف بعضهم مع الايرانيين تارة ثالثة .

● اعترف السلاطين العثمانيون بالامارات والعصبيات الحاكمة الكردية التي كانت قائمة خـلال حروبهم مع الايرانيين ، ثم قضوا عليها وفرضوا الحـــكم المركزي المباشر على البلاد .

● برزت الامارات الكردية الاقطاعية على المسرح السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأهم تلك الامارات هي :

١ : الامارة الصورانية في جوديان ثم في حرير واخيراً في رواندوز

٢ : الامارة البابانية في السليمانية

٣ : الامارة الباهدينانية في العمادية

٤ : الامارة البونانية في جزيرة بن عمر .

● لعبت العشائر الكردية المهمة دورها في الصراع الايراني – التركي وهي : عشيرة البلباسة – على الحدود العراقية – الايرانية ، وعشائر الجاف في منطقة السليمانية والحدود الايرانية ، وعشائر الهماوند والهورمان ، وأخيراً اليزيدية في جبل سنجار والشيخان .

● استخدام الاتراك للكرد في القضاء على مقاومة الأرمن والنسطوريين (الاثوريين) في ولايتي ارمينيا وارضروم ، فجرت مذابح دينية جماعية هزت الضمير العالمي .

● عندما اكتمل الفتح العثماني للعراق أصبح يتألف من اربع ولايات:

١ : الموصل

٢ : شهرزور

٣ : بغداد

٤ : البصرة وتمتد حتى الأحساء ذات الارتباط الوثيق بالعراق .

● اعترف العثمانيون بالعصبيات الحاكمة وبشيوخ القبائل العربية والكردية على حد سواء . وكانت امتيازات إيالة الموصل أوسع لوجود الاقطاعات العسكرية فيها بكثرة .

الاحتلال الايراني والتهديد التركي

تزعمت الشرق الأوسط في مطلع القرن السادس عشر – عدا دولة المماليك ،

دولتان ناشئتان هما الدولة الصفوية في إيران ، والدولة العثمانية في الأناضول .

وكان العراق طيلة العصور التاريخية امل حكام إيران ، لما كان يتميز بـه من خيرات زراعية تفتقر إليها الهضبة الايرانية، ولأن العراق هو منفذ فارس إلى البحر الأبيض المتوسط الذي تلتقي على شواطئه الحضارة البشرية ، فضلاً عن تحكمه بشط العرب الذي تنفذ منه إيران الى الخليج . وأخيراً أهمية العراق للشعب الايراني الذي يدين بالمذهب الشيعي .. بوجود العتبات المقدسة فيه (النجف وكربلاء والكاظمين وسامراء) وأصبح العامل الأخير من الأسباب الرئيسية التي جعلت حكام إيران سواء الصفويون منهم أو القاجاريون يعملون على الاستيلاء على العراق الذي كان يومـاً مقراً لعاصمة دولتهم الساسانية ! بالاضافة الى سياستهم الرامية الى ضم كردستان العراقية الى إيران الأم باعتبار الكرد فصيلة من فصائل الشعب الايراني .

ولم يكد الشاب اسماعيل الصفوي يجمع شتات أسرته في كيلان سنة ١٤٩٧، ويجمع حوله الناس حتى بدأ حملاته على مملكة الآق قويونلي ، فهاجم بجيشه في سنة ١٤٩٩ شيروان وألحقها بمملكته ، وألحق هزيمة منكرة بالآق قويونلي في معركة نخجوان . ثم زحف الشاه اسماعيل على العاصمة تبريز فاحتلها .وفي خلال سنتين انتشرت سطوته على آسيا الصغرى . وفي أواخر عام ١٥٠٨ بعث بأحد قادته لفتح عاصمة العراق ، فكان له ما أراد بسهولة ، وسقطت بغداد .

وجاء الشاه اسماعيل الى العراق في زيارة للعتبات المقدسة ، وأمر لدى دخوله بغداد بهدم معالم الأئمة السنة وقبورهم كما أمر بقتل جماعة من علمائهم [١]. وفي عام ١٥١٠ فتح الموصل ودان له العراق كله . كما ان الامـارات الكردية والقبائل التركية في جبال طوروس الصغرى ، والاقليات المسيحية في ارمينية كانت كلها ضمن ممتلكات الشاه بحسب ادعاء الايرانيين ..ولم يكن لدولة الآق قويونلي العاجزة أي وجـود .. وقد أثارت هذه الامور كلهـا ثائرة العرش

(١) لونكريك ص ٢٠ .

العثماني الذي تولاه من سنة ١٥١٢ السلطان سليم خلفاً لأبيه المخلوع بايزيد الثاني ، فوجه إنذاراً للشاه بخرقه الحدود العثمانية ، وبضم العراق وكردستان وأرمينية الى مملكته. وأمر السلطان سليم بذبح جميع الشيعة اينما وجدوا !. وهكذا كان كل من الايرانيين والترك يستغل العصبيات المذهبية في العراق لتثبيت مصالحه فيه . وزحف السلطان سليم بجيشه قاصداً العاصمة الايرانية تبريز ، فالتقى بجيش الشاه اسماعيل عند جلديران او (قالديران) وانتصر عليه بعد ان جُرح الشاه ، فدخلت القوات التركية تبريز .

وأثرت هذه الحملة في حال الأكراد تأثيراً بيناً ، فسارعت بتليس وأردلان والعمادية وجزيرة ابن عمر والتوابع الصغيرة للتعاقد مع السيد الجديد المنتصر ، وأعلن عن تنصيب الحكام الأتراك في ديار بكر وماردين والموصل . وفي هذه الفترة جرت في بغداد أحداث غامضة أدت الى ان يستولي عليها رجل مغامر من اللور يدعى « ذو الفقار الملك » ويعلن تبعيته للسلطان العثماني.

وعندما اعتلى طهماسب عرش إيران حاول جهده ليستعيد سلطانه على بغداد ، فزحف بجيشه عليها في عام ١٥٣٠ ، إلا أن ذا الفقار صد المهاجمين ، فالتجأ طهماسب الى الدسيسة ، وأغرى اخوي ذي الفقار فاغتالاه في بيته ، وعاد حكم العراق الى الايرانيين تسع سنين اخرى.

وفي خلال ذلك حاول العثمانيون تعزيز مركزهم في كردستان الشمالية ، وفرض نفوذهم على إمارة بتليس الكردية التي آثر أميرها شريف البتليسي الولاء للايرانيين ، إلا ان العثمانيين لم يوفقوا بدخول بتليس عنوة ، ولكنهم دخلوها في عام ١٥٣٣ بجيش كان يقوده الصدر الأعظم ابراهيم باشا . وصادف ساعتها وفاة شريف البتليسي .

عاد الصدر الأعظم الى حلب، وفي السنة التالية تحرك جيشه قاصداً ديار بكر ففرض نفوذه على البلاد الكردية من جديد ، ثم سار قدماً نحو تبريز في الوقت الذي سار فيه السلطان سليمان القانوني الى الحدود الايرانية قاصداً تبريز ايضاً. ودخلت قوات الصدر الاعظم عاصمة الدولة الصفوية من غير حرب ولا قتال.

وكانت بغداد هدف السلطان سليمان القانوني ، فزحف بجيشه عليها عن طريق زنجان - السليمانية ودخلها منتصراً في شتاء ١٥٣٤ . وبدخول السلطان العثماني بغداد دان لطاعته العراق كله ، ثم تعداه الى القطيف والبحرين اللتين أعلنتا ولاءهما الاسمي ، كما دانت لطاعته جميع بلاد كردستان ، شأن جميع الشعوب المغلوبة على أمرها ، وهي ترى مثل هذه الامبراطورية التي لا تقهر ، وقد امتد سلطانها من نهر الدانوب في قلب أوربا الى شط العرب وسواحل الخليج ! .

ما بين احتلالين - عصر الانكيشارية (١)

ترك السلطان العراق يحكمه والي بغداد بقوة من العسكريين الترك المنظمين بوحدات انكيشارية ، مع الاعتراف بالعصبيات الحاكمة في الشمال وفي الجنوب ، وبشيوخ القبائل سواء في منطقة الأكراد او في المناطق العربية ، وقد امتازت إيالة الموصل عن بقية الولايات العربية بوجود الاقطاعات العسكرية فيها بكثرة ، نظراً لموقعها السوقي (الاستراتيجي) كهمزة وصل بين ولايات العراق والأناضول وديار الشام . ولم تدم إيالة شهرزور طويلاً لاعتراف الباب العالي بحكم العصبيات المحلية .

وكوفيء الأمراء والشيوخ الأكراد السنيون لوقوفهم بوجه الغزو الايراني الشيعي ، وشدّهم أزر العثمانيين خلال حروبهم ضد الفرس ، فأبقوا على الامراء الكرد على رأس اماراتهم مما ادى في النهاية الى استبداد هؤلاء بالسلطة ، حتى لم يعد للولاة أية قدرة على الاشراف على الأمور في تلك المناطق ، فترك العثمانيون أمر كردستان لأمرائه تحت إشراف ولاة بغداد الاسمي .

اما جنوب العراق فحكمه الولاة والشيوخ الذين كثيراً ما تمردوا على حكم بغداد كمشيخة المنتفك .

وتحملت بغداد مسؤولية الدفاع عن إيالة شهرزور ضد التهديدات الايرانية المتتالية . وكان عليها ان تظل مستعدة للضغط على الامارات الكردية حتى

---

(١) الاسم التركي هو «بني چاري» وقد غلب عليهم اسم «الانكشارية» باللغة العربية .

تضمن استمرار ولاء هذه الامارات للباب العالي في استامبول . وأدّت هذه الاوضاع في النهاية الى أن تصبح إيالة شهزور تحت إشراف والي بغداد المباشر كما هي الحال في بقية الولايات باستثناء الموصل .

وامتاز ولاة بغداد ، بان السلطان كان يمنحهم حق عزل ونصب باشوات الامارات الكردية ، وهذا ما لم يجعل عليه اي باشـــا من باشوات الولايات العراقية الأخرى . (١)

كان الولاة يعتمدون في السنوات الأولى من حـكمهم للمنطقة على القوات العسكرية الامبراطورية المؤلفة من الوحدات النظامية لسلاح الخيالة والمدفعية وما اليهم ، ووحدات المشاة. وكان يطلق عليها الانكشارية او (القبوقول) . والى جانب هذه القوات الامبراطورية ، كانت القوات المحلية التي تضم الحرس والجنود المأجورين كحاميات عسكرية ضرورية لأمن كل بلدة ، والى جانب هذه وتلك كانت الجيوش الاقطاعية . ولأجل تجريد حملة مـــا يجند الجنود المؤجرون مؤقتاً من العرب والاكراد القرويين . ويدعى ملتزمو الاقطاع لكي يقدموا المساعدة المفروضة عليهم.. وينتهي واجب هؤلاء وأولئك ويسرحون بعد انتهاء المهمة ، في حين كان الجيش الانكيشاري الذي هو عمـــاد جيش الامبراطورية يعود الى استانبول ، وتبقى منه وحدات صغيرة في الولايات . على أن قوام كل هـــذه التشكيلات كان جيش السلطان وضباطه — لا ضباط الباشوات المحليين، **ومنهنا استمد الانكشاريون قوتهم ونفوذهم الذي استغلوه لاغتصاب السلطة حينما اتيحت لهم فرص اغتصابها ، ومهدت هذة الفوضى بالتالي الى احتلال الايرانيين للعراق للمرة الثانية** ، ونشوب حروب طويـلة بين الدولتين .

---

(١) Heude : A. Voyage up the Persian Gulf, London **1818**. p. **172**
ويقول لونكريك ان والي بغداد كان يمسك زمام الحكومتين (ولاية بغداد والعراق الشمالي المقسم الى باشويتي الموصل وشهرزور وعاصمتها كركوك) في سنة ١٦٤٠ وسنة ١٦٩١ (ص ١٠١ — ١٠٢) .

وقد تميز النصف الثاني من القرن السادس عشر بصلح عام ١٥٥٥ م بين العثمانيين والايرانيين ، ودام عشرين عاماً ، أعقبتها خصومات متقطعة انتهت بصلح آخر بين الدولتين في سنة ١٥٩٠ ، وطال أمده حتى سنة ١٦٠٣ .

وفي هذه الفترة الزمنية التي بلغت فيها الدولة العثمانية أوجها ، كان العراق بالنسبة لها مصدر القلاقل والمتاعب من جراء الثورات والعصيانات المحلية في شمال العراق ووسطه وجنوبه على حد سواء ، فكان ولاة بغداد يستبدلون بسرعة ، ولم يستطع أحدهم حتى الوصول الى بغداد لتسلم منصبه .

ومع حلول القرن السابع عشر (سنة ١٦٠٨) استطاع احد الضباط الانكشاريين في حامية بغداد ويدعى محمد بن احمد الطويل الاستيلاء على الحكم في ظروف غامضة ، ولم يستطع جيش الامبراطورية بعد عام التغلب على هذا الانكشاري الذي دحر الجيش المنقذ ، ثم عقد مع قائده هدنة شائنة اعترف بها رسمياً بولاية محمد (باشا) على بغداد !

وقتل محمد باشا بعد ايام من الهدنة فتولى اخوه مصطفى الحكم .. إلا أنه اضطر في عام ١٦٠٩ على التنازل عن الولاية ، وتناوب عدة ولاة حكم بغداد حتى سنة ١٦٢١ .

وما بين سنة ١٦١٩ — ١٦٢٣ م **استطاع الصوباشي (الملازم) بكر الذي كان رئيساً لأحدى سرايا الجيش ان يكسب جانب حامية بغداد الانكشارية ويسيطر على المدينة، وتعالت سلطته على سلطة الوالي الضعيف فأصبح ملك بغداد غير المتوج** ، وقضى على خصومه وعلى اولئك الذين حاولوا التآمر عليه بمنتهى الوحشية ، فكان الناس يشاهدون اولئك الخصوم مكبلين بالسلاسل ، وقد حشروا في زوارق مملوءة بالكبريت والقار ، وقد اشعلت باجسادهم النار ، **فرددت ألسنة الناس يومذاك اسم هولاكو وتيمورلنك ، وما اكثر ما تردد الاسمان عبر عصور التاريخ العراقي** [1] .

(١) انها المغالاة والتطرف ، وقد نبتت بذورها في العراق حباً او كراهية ، فيموت سيد الامس المعبود حرقاً او تعذيباً او سحلاً بالحبال .. ويقدّس خصم الامس فيتعبّد لقبره الاحياء.

ورد الصوباشي جيوش السلطان اكثر من مرة حول اسوار بغداد، وعندما شددت الخناق عليه التجأ لدوره الرفيع في الخيانة الى الشاه عباس شاه ايران مرسلا له مفاتيح المدينة ، فرحب الشاه بالعرض ، وأرسل في الحال جيشاً الى بغداد، وعندها بدأ الصوباشي بكر يفاوض القائد العثماني على تعيينه رسمياً والياً لبغداد لكي يتعاون مع الجيش على انقاذ بغداد من الايرانيين !. وعرف قائد الجيش الايراني بالأمر فأخبر سيده ، وعندها قاد الشاه عباس حملة عسكرية بنفسه وزحف على بغداد بعد أن انسحب منها الجيش العثماني .

ورفض بكر الاستسلام للشاه في الوقت الذي انتشرت فيه المجاعة بين الناس ، فأكلوا لحوم الكلاب والاطفال وحتى جثث الموتى . وفي اليوم الثالث للحصار تآمر ابن بكر صوباشي مع الايرانيين على فتح القلعة التي كان الدفاع عنها منوطاً به مقابل تعيينه والياً على بغداد خلفاً لأبيه . فدخلت الجيوش الايرانية سنة ١٦٢٣ بغداد ، وقتلت بكر صوباشي بعد تعذيب وحشي على مرآى من ابنه محمد ، الذي كان يساهم في تعذيب أبيه ! وأمر الشاه بقتل جميع السنّة وهدم معابد أئمتهم وقبورهم . واستطاع الشاه بعدها ان يحتل كركوك والموصل .

وحاول العثمانيون في سنة ١٦٢٥ وسنة ١٦٢٦ استرجاع العراق من الايرانيين ولكنهم فشلوا ، وردوا على اعقابهم بعد قتال مرير تكبد فيه الجيشان آلاف الضحايا في سهل شهرزور عند مهربان . ورد كذلك الجيش العثماني مرة أخرى عند أسوار بغداد في أواخر ١٩٣٠ م .

وقاد السلطان مراد بنفسه حملة لاستعادة بغداد ، وبعد ان حاصرها أربعين يوماً فتحت له في يوم عيد الميلاد من سنة ١٦٣٨ بعد احتلال ايران الثاني لها ، والذي دام خمسة عشر سنة ، وقتل على اثر هذا الفتح عشرات الالوف من الايرانيين ومن سكان بغداد . **وتم عقد صلح بين الدولتين في سنة ١٦٣٩ ،سلم فيه الايرانيون بان تكون بدرة ومندلي والجاف وسهل شهرزور**

ضمن باشوية بغداد .

وحكم العراق في السنين الباقية من القرن السابع عشر أي في مدة خمس وستين سنة ، ثمانية وأربعون والياً ، ولم يخل حكمهم من الفتن والاضطرابات التي كان يثيرها الضباط الانكيشاريون بين الحين والحين . ولم ينجح ولاة بغداد في بسط الحكم المباشر على الامارات والعشائر العربية والكردية ، فتركوا أمرها لشيوخها على الأساس الذي وضعه سليمان القانوني ، ولذلك كانت السيادة العثمانية بعد منتصف القرن السابع عشر ضعيفة في مناطق هذه العصبيات .

وإلى جانب هذه الفوضى السياسية كانت فيضانات دجلة والفرات تغمر الأراضي ، فانتشرت المياه كالبحر في سهول العراق ، ودمرت جداول الري وهدمت المنازل والقرى .

وانتشرت في البلاد المجاعة في سنة ١٦٨٩ ، فملئت أزقة بغداد بجثث الموتى ، وتبع المجاعة الطاعون ، فقضى على آلاف أخرى من الناس .

ولم تكن حال كردستان بأحسن من حال المنطقة العربية .. **فوجهت ولاية شهرزور نداءاً الى الباشا في بغداد تسترحم فيها إرسال حاكم لها ليعيد اليها النظام والأمن** [١] .

استئناف الصراع التركي – الايراني

تميز الجيل الأول من القرن الثامن عشر بحكم مستقر ثابت في العراق ، حكم فيه الوالي حسن باشا ابتداءاً من سنة ١٧٠٤ م ولمدة عشرين سنة ، استطاع خلالها ان يعيد النظام الى البلاد ، ويثبت اركان الحكم في جميع أرجاء العراق بسلسلة الحملات العسكرية على الاقطاعات القائمة ، فاخضع قبائل البلباس في شرق أربيل ، وأعدم بكر بابان فرجعت المناطق البابانية الى حوزة النفوذ التركي . وعُدّت حركاته في المنطقة العسكرية في أيالة شهرزور مهمة لأنها تضمنت عملية ادماج ، كما كانت حملاته على البصرة وعلى حرير التي كانت تحكمها

(١) لونكريك ص ١٠٠ .

الأسرة السورانية وعلى اليزيدية في سنجار قد رفعت من مستوى طاعة العراقيين للحكومة من سنجار الى الفاو .

وفي العشرين سنة الثانية التي حكم فيها العراق ابن الباشا (أحمد) نقـــل فعاليته خارج الحدود الى ايران خلال الاكتساح الافغاني للامبراطورية الايرانية الذي بدأ في أوائل عام ۱۷۲۲ م ، والى جـــانب اكتساح جيوش القيصر الروسي – بطرس الأكبر لأراضي ايران الشمالية الشرقية ، ومن ثم اقتطاعهم لنصف الأراضي الايرانية مقابل نصب طمهاسب الصفوي علي عرش المملكة .

وكانت حصة الوالي التركي من الغنيمة البارزة احتلال غربي ايران حتى كرمنشاه ، وضم ولاية أردلان الى العراق ، وواصل زحفه فاحتل همدان بعد قتال مرير انتهى بهدنة كان من شروطها أن تصبح مدينة همدان وولايتها للدولة العثمانية . وطمح الوالي التركي في ايران كلها ليحل محل الغزاة الافغانيين ، ولكن هؤلاء هزموا جيشه شر هزيمة ، وأوقعوا اثني عشر الف قتيل من جنده وفيهم اعداد كبيرة من الاكراد ، مما اضطره على النكوص الى كرمنشاه .

وفي أواخر سنة ۱۷۲۷ م وقعت معاهدة صلح قضت بان تكون همدان وكرمنشاه وأردلان ولورستان من حصة السلطنة العثمانية ، واعترف بكون ملك إيران خاضعاً لسيادة الخليفة الروحية .

وخرج على المسرح الايراني ني هذه الفترة نادر شاه الذي جمع حوله جيشاً، ونادى بنصرة العرش الصفوي ، واستطاع ان يحرر بـــلاده من الغزاة الافغانيين ، واشتبك مع العثمانيين في همدان سنة ۱۷۳۰ ، وتغلب عليهم ، واضطرهم إلى الانسحاب الى خانقين . وفي عام ۱۷۳۲ عقدت معاهدة صلح جديدة بين الدولتين ، نصت على اعتبار تبريز واردلان وكرمنشاه وهمدان والحويزة كلها جزءاً من املاك الامبراطورية الايرانية .

وسرعان ما نقضت معاهدة الصلح . فتقدم نادر شاه بجيش يبلغ مائـــة ألف جندي قاصداً احتلال بغداد ، وعندما استعصت عليه حصونها عبر الى

غربي دجلة ، وتقدم نحو الغرب فاحتل النجف وكربلاء ، بينما كان قسم من جيشه يطوق بغداد الى ان جاءت النجدات من استانبول لانقاذ بغداد ، فاشتبكت بحرب مريرة مع جيش نادر شاه وهزمته شر هزيمة .. إلا انه بعد ان أعاد تنظيم قواته ، وبعد أن وصلته نجدات جديدة خاض معركة اخرى مع الجيش العثماني وانتصر عليه .. ولكنه لم يوفق في احتلال بغداد التي كانت محصنة تحصيناً قوياً . وتركها وانسحب من العراق عندما علم بحدوث ثورة بداخل بلاده .

وانتهى النزاع اخيراً بصلح عام ١٧٣٦ الذي أزيل فيه الخلاف المذهبي ، وأعيدت الحدود الى خطوطها التقليدية .

ولم يدم هذا الصلح طويلاً بسبب الشذوذ الذي أصاب الشاه في سني حياته الاخيرة ، اذ كتب الى السلطان العثماني في سنة ١٧٣٨ م يطالب فيما يطالب بديار بكر وارمينية ، وان تبقى بغداد مفتوحة من غير حصون .

وفي سنة ١٧٤١ م تقدمت الجيوش الايرانية صوب بغداد ووقفت دونها ، بينما تقدمت الجيوش الايرانية في الشمال عن طريق شهرزور فحاصرت مدينة كركوك واسقطتها ، ثم عبرت الزاب الصغير فاحتلت أربيل ، وسارت قاصدة الموصل التي كانت تحكمها الأسرة الجليلية وذلك في سنة ١٧٤٣ م[١] .

واستطاع الحاج حسين الجليلي بشجاعته الفائقة ، وباخلاصه المتفاني ، وبتضحيات أبناء الموصل النادرة ان يقاوموا الغزاة الذين بذلوا كل جهد ممكن ، وكل حيلة لخرق حصون المدينة الباسلة ،ففشلوا على الرغم من تطويقهم للمدينة من جميع الجهات ، واستخدامهم المدفعية والمفرقعات والانفاق تحت الأسوار ، واقدام الفدائيين على نسف الحصون . واضطر نادر شاه في النهاية

---

(١) الاسرة الجليلية اسرة حاكمة قديمة جاءت من ديار بكر الى الموصل في حدود سنة ١٦٠٠ م وفي سنة ١٦٢٦ تقلد اسماعيل الجليلي باشوية الموصل وظلت تحكم الموصل من غير منافسة مدة تزيد على القرن . وتسلم الحاج حسين ، أكثر الجليليين شهرة ، باشوية الموصل من ١٧٣٠ م - لونكريك ص ١٦٩ .

الى مفاوضة الجليلي الذي ارضاه بالهدايا فقبل بها كتسوية مرضية ، وانسحب عن المدينة .. بينما كانت الجيوش الايرانية في أقصى الجنوب تحاصر البصرة وتضيق الخناق على جنود امارة المنتفك ، وتعيث فساداً حول بغداد .

وعندما يئس نادر شاه من إخضاع العراق ، تركه واتجـه صوب الشمال لمحاربة الجيوش التركية في ساحات قتال جديدة في ارمينيا واذربايجان وقارص انتهت بصلح عام ١٧٤٦ م الذي ساعد على دوامه وفاة نادر شاه !.

حكم المماليك

اتسم النصف الثاني من القرن الثامن عشر بطابع سيادة المماليك على حكم العراق . فبعد أن حكمه الوالي حسن باشا عام ١٧٠٤ م ولمدة عشرين سنة ، خلفه في الحكم ابنه وأزواج بناته الذين ثبتت بهم، وفي أيامهم، سيادة المماليك مدة قرن واحد .

لم يكن لولاة بغداد بعد هزال القوات الانكيشارية التي أوغلت في خضم المؤامرات والدسائس السياسية من سبيل سوى الاعتماد على قوى نظامية فنية جديدة بدلاً من الأنكيشارية ، أو القوى العشائرية غير الدائمة ولا المضمونة، فالتجأوا الى المماليك القوقاسيين الذين عرفوا من أقدم العصور ، وكانوا عنصرياً من سكان منطقة تفليس التابعة لبلاد الكرج ؛ يشتريهم الوالي ، ويربيهم تربية تعدهم للحياة العسكرية والادارية في مدارس أعدت خصيصاً لهم .

وكانت هذه الحياة التي يحياها المماليك خلال فـترة تربيتهم ، وشعورهم بأنهم أقلية ممتازة في وسط المجموع العراقي الكبير ، كل هذا كان من العوامل التي جعلت منهم عصبة متماسكة ، استطاعوا بفضل الامكانيات التي هيأها لهم الولاة أن يستأثروا بالحكم في العراق في منتصف القرن الثامن عشر ، وقـد تكررت هذه الظاهرة في بقاع عديدة من الدولة العثمانية . ومع انهم برهنوا جميعهم على قابليتهم للاضطلاع بالشؤون الجسام ، إلا أن معظمهم كانوا قـد لوثوا بالرذائل ، فقطعت دوام السلالة التي أسسوها في العراق .

والى جانب هذه العصبة ، ظهرت عصبيات جديدة : كأسرة الجليلي الحاكمة في الموصل التي استمر حكمها حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وفي البصرة ظهرت أسرة آل افراسياب التي حكمت من سنة ١٥٩١ حتى سنة ١٦٦٨ .

وتزايدت قوة عشائر المنتفك (بالناصرية) حتى اوشكت ان تصبح إمارة عربية متمتعة باستقلال ذاتي ، كما ظهرت في كردستان إمارات قوية كالامارة البابانية .

وكان أول المماليك الذي تمتع بالشهرة سليمان اغا (الملقب بأبي ليلة) الذي اشتراه حسن باشا وخدم ابنه أحمد ، ثم تزوج احدى بنات حسن باشا، وغدا كهيته للولاية (امين سرها ووزيرها الأول) . وبموت سيده لم يوافق السلطان على تعيينه والياً لبغداد ، وانما نقل لإيالة أطنة .

غير أن الولاة الأربعة الذين تعاقبوا على حكم العراق حتى عام ١٧٣٨ فشلوا ، فعاد سليمان حاكماً فعلياً على العراق وعلى ماردين أيضاً ، واستقام في منصبه اثنتي عشرة سنة،استطاع خلالها من تثبيت نفوذ المماليك الذين تقاطروا على العراق ، فعينوا في المناصب المهمة . وبوفاته عام ١٧٦٢ تولى علي آغا الايراني المولد حكم الولايات الموحدة ، فقضى على نفوذ الانكشاريين المتبقى في بغداد ، وأخمد الفتن العسكرية التي نشبت في بغداد، كما جرد عدة حملات على الامارة البابانية ، وعلى القبائل والمشيخات العربية في الجنوب وبعد عامين من توليه الحكم تآمر عليه الكهيات المماليك ، وحاصروه ثم قتلوه ، ونصبوا رئيسهم عمر باشا والياً ، فاضطر السلطان للاعتراف به .

حكم عمر باشا البلاد عشر سنوات بفضل مواطنيه الجراكسة الذين سيطروا على جميع المناصب المهمة،وفي أواخر عهده دخل النفوذ البريطاني فيعربستان، عندما اشترك اسطول بريطاني صغير مع القوات التركية في مهاجمة إمارة الخزاعل في المحمرة (خوزستان) وفشلت .

وتسرب الانحلال في البلاد عندما استحوذ على عمر باشا شخص حقير يدعى « عجم محمد » الذي استخدم جميع فنون « القوادة » وصرف بأبخس الاثمان نفس سيده ، فغدا نفوذه في العاصمة لا يقاوم ! .

وآل الأمر الى الضعف والفوضى في طول البلاد وعرضها ، والى قيام العصبيات الحاكمة المستقلة في الموصل والولايات الكردية ، فكونت تاريخها الخاص الذي طالما عرفت به . وكان النزاع الايراني – التركي لكسب النفوذ على هذه الامارات سبباً رئيسياً للاحتكاك بين الايرانيين والأتراك العثمانيين لكي يبسطوا نفوذهم على المنطقة الكردية ، وعلى منطقة البصرة عندما استولى عليها كريم خان الزندي عام ١٧٧٥ م .

وعندما أرسل السلطان الوالي الجديد على العراق عام ١٧٧٥ ، أعلن المماليك بقيادة عبدالله اغا العصيان ، وعمت البلاد ما بين ١٧٧٥ وسنة ١٧٧٨ الفوضى ، وتنازع على السلطة كل من « عجم محمد » الذي أصبح كهيته (وزيراً) ، والمماليك ، والانكشاريون ، الى جانب السلطة القانونية الممثلة في الوالي الهزيل .. واستعان الفرقاء المتخاصمون بالعصابات وقطاع الطرق والجنود الأجيرة ، وكان القتال والحصار يجري في أزقة بغداد وحصونها . واستطاع « عجم محمد » البروز في هذا الصراع المخزي . وأخيراً في ربيع ١٧٧٨ أرسل السلطان العثماني والياً جديداً فاضطر عجم محمد وصنوه أحمد الخليل على الفرار ، إلا أن الأخير جمع شراذم مؤيديه فأوقع الهزيمة بقوات الوالي الجديد الذي استنجد بالامير الكردي احمد بابان الذي كان يحكم قره جولان (شهرزور) فأمده بقوة أنقذت بغداد ، إلا ان « الاشقياء » ظلوا يهددونها زمناً ! .

وبعودة سليمان آغا الملقب بـ (سليمان الكبير) من متسلمية البصرة لحكم بغداد ، استطاع ان يوطد النظام في البلاد ، فتعقب « عجم محمد » وأحمد الخليل ، وطردهما الى خارج الحدود ، ثم عاد الى بغداد سنة ١٧٨٠ م وقد هدأت البلاد تماماً ، وامتد سلطانه في كردستان حتى شمالي ماردين ، والى

عربستان في الجنوب . وفي فترة حكمه التي دامت عشرين عاماً بـــدأ العصر الذهبي لحكومة المماليك في العراق ، ثم قـدر لحكم العراق ان يقع لمدة خمسين سنة أخرى بيد الباشوات المنتمين لهـذا الدم الاجنبي وحدهم ، والسلطان العثماني مكره على التسليم بالأمر الواقع .

وفي السنين العشر الاخيرة من القرن الثاني عشر غزا الوهابيون جنـــوب غربي العراق ، فانشغل الباشا بمعونة شيخ المنتفك بصد ذلك العدوان .

وتلا سليمان الكبير في الحكم خادمه أحمد الذي تدرج في المناصب حتى وصل الى رتبة ميرميران ، إلا أن منافسَين له ، وهما علي آغـــا (علي باشا الكهيته) وكان المرشح الشرعي للولاية، وسليم آغا ظلا ينافسانه ويدبران ضده المؤامرات في وقت انتشر فيه الطاعون في البلاد ، وعمت فيه الفوضى . وبعد التطويح بأحمد خلفه سعدالله آغا رئيس الانكشاريين لفترة قصيرة جاء بعدها علي باشا والياً برتبة وزير ، وقد حكم البلاد خمس سنين حارب خلالهـا البلباسيين الأكراد واخضع اليزيدية .

وفي عام ١٨٠٨ تولى الولاية ابن اخته سليمان باشا ، وهو شاب ، فحـــكم ثلاث سنين كان العراق خلالها ممزقـــاً بالشغب والفوضى ، وانشغل بمحاربة الأكراد والوهابيين . وحاول السلطان عزله فلم يوفق ، مما اضطر اصدقـــاء السلطان الاستعانة بمحمود باشا الجليلي حاكم الموصل وعبد الرحمن باشا رئيس البابانيـين وعشائر شمر ، فجمع خمسة عشر ألف مقاتل زحفـــوا على بغداد واستولوا على السلطة في سنة ١٨١٠ .

وبنفوذ عبد الرحمن باشا البابانى عُين المملوك عبدالله آغا التوتونجي والياً على العراق ، وسرعان ما اثبت قدرته فقام في سنة ١٨١٢ بحملة على عبد الرحمن باشا نفسه ، وانتصر عليه في معركة قرب كفرى .

وفي سنة ١٨١٣ قاد حملة ضد امارة المنتفك بسبب التجـاء سعيد باشا بن سليمان الكبير لاميرها حمود الثامر ، إلا أن افراد الحملة انقسموا على بعضهم ،

وانضموا الى حمود ، فعين سعيد باشا والياً على العراق ، يساعده في الحكم زوج اخته داود افندي الذي صار كهيته (الوزير الأكبر) وقاد سلسلة من الحملات العسكرية على المشيخات العربية القائمة على دجلة والفرات كقبائل زبيد وشمر والعبيد والخزاعل ، ووطد نفوذه في المنتفك ..

وكان النزاح بين العصبيات في المدن العراقية على أشده سواء في النجف بين (الزغرت والشمرد) او كركوك او بغداد التي استعر فيها الخلاف بين العقيل والانكشارية . هذا بالاضافة الى تنازع الباشوات الاكراد على الحكم في السليمانية ، والتجاء بعضهم الى الوالي في بغداد يطلبون منه التأييد ، بينما التجأ الآخرون الى الميرزا الايراني في كرمنشاه ، مما أدى الى تدخل الايرانيين من جديد في شؤون العراق في عام ١٨١٦ م .

وعم الخلاف حتى شمل الوالي وصهره الذي التجأ الى الأمير البابانى ، في الوقت الذي قرر فيه السلطان عزل سعيد باشا عن ولاية العراق ، وتعيين أحمد بك - أخي سليمان الصغير بالرضاعة ومتسلم البصرة أخيراً - ولم يرضِ هذا التعيين الأطراف المتنازعة ، فجيء بمرسوم جديد عُين بموجبه داود والياً (بيك البيكات) « بكلربكي » على بغداد والبصرة وشهرزور .

وكان لا بد من صراع دموي بين سعيد وداود ، فاستعان الاول بالقوات المنتفكية وبالانكشاريين ، واستعان الثاني بالموصل والاكراد. إلا أن المنتفكين دحروا جيش داود عند اسوار بغداد ؛ غير ان المجاعة التي تفشت في العاصمة الى جانب الدسائس السياسية ، مكنت داود من دخول بغداد والاستيلاء على السلطة ، وقتل صهره ، وذلك في عام ١٨١٨ .

وحكم داود باشا العراق اثنتين وثلاثين سنة ، وهو من مواليد تفليس ، وقد بيع في بغداد سنة ١٧٨٠ م ثم بيع ثانية واعتنق الإسلام ، وتقدم في المناصب متدرجاً حتى نال الولاية على العراق بأجمعه . وقد تميز عهده بالاستقلال الصريح عن استانبول .

ويصفه « لونكريك » وصفاً شيقاً فيقول : « .. كان جباناً وشجاعاً معاً ، لم ينجه ذكاؤه من أذم انواع الحماقات . كان فيه مس من السجايا العالية وشرر من الشخصية الفردة ، وهو الذي رفعه من درك المملوكية الحقيرة الى درجة الباشوية ، ومع هذا فانه ، وان لم يكن عظيماً بالمعنى الحقيقي فقد كان ذا شخصية بارزة .. عفا عن ثوار كركوك والأسرة البابانية ، وقضى على المشيخات العربية ، ووطد نفوذ الدولة في البصرة ، وقاتل الايرانيين الساعين لاحتلال العراق من جديد ، إلا أن تفشي الكوليرا في العراق حال دون دخول الايرانيين بغداد ، ودون استمرار الحرب ، ففقدت معاهدة أرضروم سنة ١٨٢٣ م بين الدولتين .

وارسل داود أخاه ليتولى حكم السليمانية حكماً مباشراً ، وقضى على محاولة المنتفكيين الرامية الى الاستيلاء على البصرة بمعاضدة إمارة الخزاعل في عربستان .

وكان داود باشا لايجرأ على البقاء دون ان يثبت اسمه في سرية الانكشاريين لان الانخراط في سلكهم كان ضرورة اجتماعية لا تتطلب الواجبات فحسب ، بل هي من مقتضيات المحافظة على النفس ايضاً .

وبحلول عام ١٨٣٠ اصبح استقلال بغداد لا يطاق ، ولا يأتلف مع الاحترام الذاتي للامبراطورية الأم .. خاصة وأن داود رفض مد يد العون للسلطان في حربه مع الروس . ولم يوفق السلطان في اختيار الرسول الذي بعثه الى بغداد ليبلغ داود باشا بأمر عزله ، اذ قتله داود بمؤامرة محبوكة .

إلا أن هذا الحادث زاد من إصرار السلطان على إنهاء حكم المماليك في العراق ، فأمر محمد علي رضا باشا واليه في حلب بتولي عملية التصفية اذ كان له اصدقاء وصلات بالعراقيين، وعلى رأسهم والي الموصل الجديد قاسم العمري ، وبعض زعماء المماليك وشيوخ القبائل العربية . الا ان تفشى الطاعون في طول البلاد وعرضها حال دون زحف الجيش العثماني على بغداد .

وقد عانت بغداد في هذه الفترة (في ١٨٣٠ م) من المصائب ما لم تعانه

مدنية ما ، كان الطاعون يفتك بآلاف الأنفس يومياً ، وبلغ فيضان دجلة حداً طغى فيه على بغداد ، فأحالها الى أكوام من الخرائب ، وتفشت المجاعة بين الذين كتب لهم الحياة . . أما داود باشا فلم يكن أحد أشقى منه يومئذ ، فقد توالت عليه المصائب من كل حدب وصوب ،فتمزق شمل جنسه ، وانفصمت عرى الولاء والطاعة له ، في الوقت الذي كانت فيه قبائل شمر (وهي مقدمة لجيش علي رضا باشا) تحاصر بغداد مع قوات سليمان العقيلي وقاسم باشا العمري (حاكم الموصل) الذي أراد الولاية لنفسه ، معتمداً بذلك على القوات العربية دون الاتراك والمماليك . إلا أن حامية بغداد رفضت الطاعة له وقتلته .

وعندها زحف علي رضا باشا الذي كان جيشه مرابطاً على ضفاف الزاب الى بغداد ، وبعد قتال متفرق دخل بغداد معلناً العفو العام ، فاستسلم داود باشا ، ونقل الى استامبول وقد عفا عنه السلطان .

وبعد ثلاثة ايام من تسلم علي رضا الحكم في بغداد قام بأعظم مذبحة فأباد المماليك عن آخرهم . فتلاشت سلالة المماليك الى الأبد ، وأعلن بعدها انه أُمر بحكم بغداد وحلب وديار بكر والموصل .

وكانت مهمته شاقة ، فما عدا تصفية المماليك ، كان عليه اخماد الاضطرابات التي كان يحركها العقيل في الكرخ ، وإعادة الحكم المباشر الى العتبات المقدسة والى جنوب العراق ،واخضاع بني كعب في المحمرة والكويت والزبير والمنتفك والقضاء على حكم الجليليين في الموصل ، والقضاء على الاسرة الصورانية في راوندوز ، وعلى الأسرة البهدينانية في العمادية .

الحكم العثماني المباشر

في الفترة التي اعقبت القضاء على المماليك في العراق سنة ١٨٣١ م وحتى سنة ١٩١٨ م التي انتهى فيها الحكم العثماني بالاحتلال البريطاني ، تولى الولاة المعينون من استانبول الحكم المباشر على العراق ، حيث كان ينص الفرمان السلطاني على ان يحكم الوالي : بغداد وحلب وديار بكر والموصل .

وبدأ بحكم علي رضا باشا انتقال البلاد من حالة القرون الوسطى الى حالة دولية حديثة . وفي سنة ١٨٣٥ جرت تعديلات جوهرية في التقسيم الاداري، فتقلصت قيادة علي رضا الواسعة النطاق ، واقتصرت على العراق فالحقت الامارات الكردية بالموصل وكركوك كلما كانت تقع في حوزة النفوذ التركي بالتدريج على النحو الذي فصلناه في فصل (الامارات الكردية) ، وغدت الموصل في سنة ١٨٥٠ سنجقاً تابعاً لبغداد .

وفي سنة ١٨٣٩ اعلن السلطان عبد الحميد التنظيمات الاساسية للحكومة المدنية (دستور الحكام في الولايات) الذي أكده في سنة ١٨٥٦ ، إلا أن تلك التنظيمات لم تتسرب الى العراق إلا ببطىء ، غير ان التجنيد الالزامي طُبّق بصرامة .

وظهرت في هذه الحقبة مظاهر الحكم المدني الممثل بطبقة الموظفين النظاميين (الأفندية) الذي حلوا محل الباشوات القدامى. وسلكوا في النهاية سلوكهم الذي يتمثل في كون البلاد قد وجدت من أجلهم !.

ولقد تمكن علي رضا خلال حكمه الذي دام أحد عشر عاماً من السيطرة على البلاد بسياسة فرّقْ تَسُدْ ، فيضرب القبائل ببعضها ، ويحرك الرؤساء الأكراد على بعضهم . وكان الهم الوحيد لخلفه محمود باشا (اينجه بير قدار) الذي عين في سنة ١٨٤٢ وهو ضابط مغامر – تحطيم الامارات الكردية ، ثم أعقبه سبعة ولاة آخرين قبل أن يتولى مدحت باشا حكم العراق ما بين عام ١٨٦٩ وعام ١٨٧٢ . نشبت خلال حكمهم ثورات عديدة في النجف وكربلاء الى جانب الاضطرابات الناشبة بين القبائل .

وتردت أخيراً العلاقات بين الاتراك والايرانيين ، فاشتد الخلاف بينهم على الحدود في منتصف القرن التاسع عشر .. الا ان النفوذ الغربي كان قد استقر في المنطقة ، فضغطت كل من روسيا التي تقف بجانب الايرانيين ، وبريطانيا – خليفة التراث العثماني القادمة ، على الدولتين المتنازعتين وأرغمتهما

على قبول وساطتهما لحسم ما بينهما من خلافات ، وعلى تشكيل لجنة رباعية لهذا الغرض .

ووضع لايارد البريطاني أول مشروع للحدود يتفق ونوايا دولته الاستعمارية في المنطقة فجعل المحمرة (عربستان) تابعة للدولة العثمانية ، واعتبر نهر « بهاشر » المنفذ المائي الوحيد للفرس على الخليج العربي (خليج البصرة او الخليج الفارسي) .

الا ان روسيا عارضت مشروع لايارد لكي تفتح منطقة كارون وجنوب شرقي ايران لمشروعاتها الاستعمارية بالوصول الى البحار الدافئة .

وقد أصر العثمانيون على المطالبة لا بعربستان وحسب ، إنما بالمنطقة الكردية الجنوبية الشرقية ، وبلاد اللور – من شهرزور حتى شط العرب .

واخيراً قضت معاهدة أرضروم التي عقدت في سنة ١٨٤٧ بترك الاراضي المنخفضة في القسم الغربي من منطقة زهاب للعثمانيين ، وترك القسم الشرقي من جميع الأراضي الجبلية في المنطقة المذكورة لايران .

واعترفت الدولة العثمانية بسيادة ايران على مدينة المحمرة وميناءها ، وكذلك جزيرة الخضر وعبادان والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب من مصبه حتى التقاء نهر كارون بشط العرب .

وتنازلت ايران – مقابل ذلك عن كل ما لديها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها (شهرزور) ، وبعدم التدخل في شؤون هذه المنطقة .

وتأخر تخطيط الحدود بين الدولتين بسبب نشوب حرب قصيرة الأمد بين بريطانيا وايران في سنة ١٨٥٦ ، بسبب خلاف الأخيرة مع افغانستان حليفة بريطانيا ، واحتلت بريطانيا على اثرها عربستان . الا انه تم تخطيط الحدود في سنة ١٨٦٥ م من جبال أرارات حتى خليج البصرة .

جاء مدحت باشا والياً على العراق ، والامال العريضة تراوده بتطبيق الاصلاحات الجذرية فيه – على غرار ما فعل خلال حكمه في البلقان ، فيعيد

اليه بعض سالف مجده ، الا انه لم يوفق الا بتحقيق بعض آماله ، ولعل أعظم خدماته التي نفذها هي توطين القبائل وتوزيع الأراضي عليها. وانصرف بالتوسع في الجزيرة العربية وضم جميـع الامارات العربيـة في نجد وسواحل الخليج ، فاحتـــل رأس تنورة في سنة ١٨٧١ ثم احتلت جيوشه القطيف والاحساء وقطر ، وزار الكويت فاستقبل بحفاوة فيها ، فعين شيخها قائمقاماً تابعـــاً للبصرة .. واعلن انضمام المنطقة الى ممتلكات السلطان من دون قيد ولاشرط.

وبقيت الكويت هكذا خلال عهد عبدالله بن صباح وخلفه الذي قتل في سنة ١٨٩٦ واصبح قاتله الشيخ مبارك قائمقاماً فيها الى ان تدخل البريطانيون فاعلنوا حمايتهم عليها، وعندها ضعفت صلتها بالعراق [1] .

وكان من تـأثير الحرب الروسية التركية الناشبة في سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ فرض مزيد من الاعباء التي كان يرزح تحت وطأتها شعب العراق فزادت في عبء الفقر المنتشر فيه الذي لم تبلغه ولاية اخرى من ولايات الامبراطوريـة العثمانية بسبب الادارة العمياء الفاسدة ، والجهل السائد والطاغي على كل قطاع من قطاعات الحياة العراقية ، وانعدام التقدم في الفكر او الروح ، وفي الثروة المالية ، حيث بقيت موارد البلاد ابكاراً لم تستثمر قط طوال القرون الأربعة المنصرمة .

وتولى حكم العراق بعد مدحت باشا (ما بين عام ١٨٧٢ م وعام ١٩١٤م)، اثنا عشر والياً ، وقد تميز هذا العهد بالحملات العسكرية التي شنتها قـــوات الحكومة على القبائل العربية ما بين سنة ١٨٨٠ و ١٨٩٣ م فجردت حملة على الدغارة ، واخرى على قبائـل شمر ، وكان بنو لام يتقاتلون فـــيما بينهم ، وضربت قوات الحكومة قبائل البومحمد وقبائل ربيعة في لواء الكوت وبـني أسد وزبيد ، ونشب قتال مرير بين قبائل شمر والدليم ، وبين قبيلتي بـــني حسن والفتلة .

---

(١) لونكريك « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث »

وكانت قبائل الهماوند تعيث في منطقة كركوك والسليمانية . وقوة الشيخ سعيد بالسليمانية تتزايد يوما بعد يوم ونفوذه يهيمن عليها .

والواقع هو ان **مشاكل الحكم في العراق كانت شاقة وعسيرة** لا على الحكام الاتراك وحسب ، بل وعلى غيرهم من الذين سبقوهم ، وعلى اللاحقين كذلك .. لأنهم جميعاً **لم يوجهوا عنايتهم واهتمامهم بدرس مشاكل العراق واحواله وظروفه ، ولم يضعوا « العدل » اساساً يهدف اليه القضاة ، ولا اعتبروا موارد البلاد امانة يعيدون توزيعها الى من دفعها ، لأنهم يرون في سكان العراق رعايا لا يستحقون مقومات انسانيتهم في الحياة الحرة الكريمة** التي بزغ نورها على العالم المتخلف القديم بطلوع القرن العشرين، وهو يحمل الحضارة الغربية الجديدة ، ويحمل معه بذرة الروح القومية في نفوس العرب والأكراد معاً ، حيث بدأ العربي والكردي يشعر بوجوده وكيانه ، وتميزه عن العنصر التركي الذي كان يحكمه ويستعبده ، ثم يعمل على صهره في بوتقة قوميته !

النفوذ البريطاني في العراق

وقبل ان نختم هذا الفصل لا بد لنا ان نلقي بعض الاضواء على مركز بريطانيا في العراق – خلال الحكم التركي – اذ كان مقدمة لغزوه واحتلاله من قبل جيوشها في الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ – ١٩١٨ م .

بدأ التنافس والنزاع بين البرتغاليين والهولنديين على بسط النفوذ في البحر العربي وسواحل الجزيرة والخليج في الربع الأول من القرن السادس عشر ، واشتدت الدسائس بين البريطانيين والهولنديين في البصرة لكسب سوقها التجارية في منتصف ذلك القرن . وكان اول ظهور للتجارة البريطانية فيها في سنة ١٦٣٥ م الا انها لم تنتظم الا بعد التصديق على الامتيازات الكمركية في اواخر القرن .

وكان اول تدخل بريطاني في شؤون العراق في سنة ١٧٦٣ م عندما طلب الوالي المملوك علي باشا من المقيم البريطاني في البصرة اسعافه بمعونة سفن شركة

الهند الشرقية لضرب اسطول امـــارة عربستان ، مقابل مساعدته ببعض الامتيازات ، فاسعفه بسفينتين مما اضطر أميرها الى الاذعـــان . وحصلت بريطانيا على اثر هـذا الحادث بتعيين قنصل عام لها في البصرة . ووقـــف الانكليز ثانية بجانب الاتراك في سنة ١٧٧٤م عندما احتل الايرانيون البصرة.

وتعاظمت منزلة شركة الهند الشرقيـة في اواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظفرت بعطف سليان باشا الكبير لمساعدتها له في الارتقاء لمنصبـه ، وفي سنة ١٧٨٢ طلب بواسطتها شراء اسلحة وذخائر حربية من الهند ، وكان المقيم البريطاني يمده بالمشورة في الظروف الحرجة .. وكان نفـوذ المقيم المستمر العلني بين القبائل وسكان المدن يتزايد . وفي سنة ١٧٩٨ م عين مقـيم بريطاني في بغداد التي اصبحت منذ ذلك التاريخ اهم مركز للنفـوذ البريطاني . وكان تعيين ريتش Rich مقيماً بريطانياً في بغـداد في سنة ١٨٠٨ من اهم الاحجار الاساسية السياسية لبريطانيا التي اخذت تتبوأ مركزها الاجـتماعي والسياسي في العراق[١]،في الوقت الذي انفردت فيه بريطانيابالسيطرة على امارات الخليج العربي في اعقـاب حملتها البحرية على تلك الامـــارات في سنة ١٨٠٩ ثم في سنة ١٨١٩ .

وكانت بريطانيا تواقة الى طرق مواصلات سريعة توصلها، الى ممتلكاتهـــا النائية في الهند، فارسلت بعثة مسح نهرية لمعرفة امكانية نهري دجلة والفرات للمواصلات المائية، وفي سنة ١٨٢٦ م كانت باخرتان بريطانيتان تعملان في كل من دجلة والفرات حيث اخـذت بعدها شركة (لنج) على عاتقهـــا تسيير البواخر في دجلة بانتظام بفضل نفوذ تيلر Taylor الذي حـــل محل ريتش ، وتدخل « جسني » المكلف بدراسة مشروع المواصلات المائية في العراق الذي خذل داود باشا (آخر الولاة المماليك) بعد ان اخذ وعداً من علي رضا باشا (قائد الحملة التركية) بانه سيعين الانكليز على تحقيق مشروعهم في العراق [٢].

---

(١) لونكريك ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) CHESNEY : The Expedition of the Survey of the Rivers Euphrates and Tigeris - London . 1 . P . 447

ولعل اولى صلات بريطانيا بالمنطقة الكردية كانت في هذه الفترة ذاتها ، عندما كانت الامارة الصورانية (رواندوز) في أوجها ، وكان يحكمها محمد باشا الملقب باسم « ميركور » الذي وسع امارته فاصبحت اقوى امارات كردستان مما حدى بالعثمانيين أن يجهزوا حملة عسكرية للقضاء عليه ، فتدخل الايرانيون في هذا النزاع وابدوا استعدادهم لمؤازرة ميركور اذا ما قاوم الحملة العثمانية . . وكاد امير رواندوز يوافق على طلب معونة الايرانيين على الرغم من تعصبه المذهبي . الا ان الانكليز كانوا يؤيدون موقف العثمانيين في منع الفرس من متابعة مثل تلك المناورات تجنباً لأي تطورات عنيفة على الحدود العراقية الايرانية ، من شأنها ان تؤدي الى تعقيدات دولية قد تقضي على السياسة البريطانية الرامية الى المحافظة على الاستقرار على طول الحدود العثمانية — الايرانية ، فاتصلوا بالأمير الصوراني وبعثوا اليه « ريشارد وود » Richard wood الذي اقنع الامير بألا يستمع الى التحريضات الايرانية ، وان يعلن الخضوع للسلطان العثماني ويستسلم لقائد الحملة على أمل ان تسعى السفارة البريطانية في استانبول لاستصدار عفو عنه ، واعادته مكرماً الى امارته فيحكمها مرة اخرى بفرمان من السلطان [١] .

وكانت سياسة الانكليز ازاء الامارة البابانية تختلف عما هي ازاء الامارة الصورانية ، فكان القنصل البريطاني العام في بغداد « راولنسون » ميالاً (خلال المفاوضات الدائرة بين الحكومة العثمانية والايرانية لعقد معاهدة ارضروم الثانية — حيث كانت ايران تطالب بضم السليمانية اليها) الى ان تكون الامارة البابانية بعيدة عن ايدي العثمانيين بشكل ما ، وذلك عن طريق تثبيت الأسرة البابانية في الحكم ، وتقويتها بحيث تستطيع ان تحافظ على نفسها بين صراع الدولتين الكبيرتين — وهي خطة سار عليها « ريتش » في محادثاته سنة ١٨٢٠ م مع محمود باشا البابانى (راجع رحلة ريتش) . وخلال الصراع بين الأخوين البابانيين على حكم الامارة ، كان راولنسون

(١) Fonsonly to Palmerston, Oct. 12, 1839.

يقول : ان احمد باشا البابائي لو نجح في احدى محاولاته لاسترداد السليمانية ، فستنشب ثورة كردية عامة تنتهي باستقلال كردستان عن الدولة ، وفي عودة احمد خدمة كبرى للمصالح البريطانية .

ودعا راولنسون حكومته الى احتلال العراق العربي اذا حدث واتفقت الدول على تقسيم الدولة العثمانية ، وفي هذه الحالة تصبح الامارة البابانية وعلى رأسها احمد بابان (صديق القنصل البريطاني ورجله المفضل في كردستان) هي الحد الشمالي لهــذه المستعمرة البريطانيـة [١] . الا ان آمال راولنسون ضاعت في خضم العمليات العثمانية المنظمة التي قضت على تلك الامارة .

وتدخلت بريطانيا مرة اخرى في اعقاب الحملات العسكرية العنيفة الـتي شنتها الجيوش العثمانية ، او قوات حاكم الموصل الجليلي ، أو قــوات حكام الامارات الكردية على اليزيدية . فلقد استعان اليزيديون بالسفير البريطاني في استانبول (S. Canning) الذي قدم تقريراً عن متاعب اليزيدية للبــاب العالي ، ويحدثنـــا لايارد عن ان هذه الوساطة تمخضت عـن صدور فرمان سلطاني يحررهم من القيود غير القانونية ،وعن منحهم حرية العبادة، ومساواتهم بغيرهم من طوائف الدولة العثمانية ، ووعد الفرمان بان تتخذ تدابــير تخلص اليزيديين من الكثير من قوانين التجنيد (التي لا تلتئم وديانتهم) .

وكان لموقف لايارد من اليزيدية ، ودفاعه عنهم أثره في ارتفاع النفــوذ الانكليزي بين اليزيديين. وهي سياسة دأب الانكليز على اتباعها ازاء طوائف العراق وعصبياته لتكون ادوات يستغلونها في الوقت المناسب [١] .

---

(١) Rawlinson to Addington Jun. 14, 1823 F. O. 78 - 957

ملاحظة : اطلعني الدكتور عبدالعزيز نوار الاستاذ بجامعة عين شمس في القاهرة على اطروحته التي اعدها للحصول على الدكتوراه وعنوانها : « تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ـ ١٨٣١ ـ ١٨٧٢ » واذن لي شاكراً الافاده منها ، وتحوي الاطروحة على حقائــق تاريخية هامــة جداً حصل عليها نوار من وثائــق وزارة الخارجية البريطانيــة Foreign office and India office ومنشورات البرلمان البريطاني Parlimantary papers وقد صوّرها ، ويود لو اهتمت الحكومة العراقية فبعثت بعض الاخصائيين لنقل تلك الوثائــق وتصويرها ـ خدمة لتاريخ العراق .

(٢) اطروحة الدكتور نوار IBID P P. 250 - 266

الفصل الرابع

الإمارات الكردية

الامارات القديمة

في الفصول الثلاثة المتقدمة ، أعطينا صورة واضحة للتطورات التاريخية التي مرت على كردستان وشعب كردستان ، فلقد خضعت هذه البلاد للفاتحين من القرن السادس ما قبل الميلاد ، والى السابع بعد الميلاد ، عندما انضم الشعب الكردي الى الاسلام بدينه ثم ساهم مساهمة فعالة في تاريخ امبراطورياته ، الى ان سقطت الدولة العباسية .

ومن الواضح ، أن القبائل الكردية التي تتألف منها غالبية كردستان لم تكن خاضعة للدول الغازية لبلادها خضوعاً حقيقياً ، بل كانت تعيش في شبه استقلال وهي معتصمة بجبالها الوعرة ، وكثيراً ما ثارت بوجه الفاتحين .

كما لم يكتب لإمارة من إمارات كردستان التي قامت في فترات متفاوتة من التاريخ ان تسيطر بمفردها على كردستان ، كما لم يكتب لواحدة منها أن تحتفظ بكل معاني الاستقلال الحقيقي من غير ان تتأثر بالحكومة المهيمنة على البلاد ، فتتنازل لها عن بعض مظاهر ذلك الاستقلال ، خاصة عندما ظهرت في منطقة الشرق الاوسط الدولتان العظيمتان تركية وايران اللتين ظلتا تتنازعان حكمه خلال القرون الأربعة الأخيرة . وفي خلال ذلك الصراع الدموي الذي كان مسرحه العراق وكردستان معاً ، قامت الامارات الكردية التي عرفت في التاريخ في بعض اجزاء تلك البلاد ، او في مدنها ..

وبقيام الامارات الكردية ، احتدم الصراع العنيف بين أسرها الحاكمة فاضعفها ، وأربك تاريخها ، ولم يعد للمؤرخ مجال سرد احداث ذلك التاريخ بتسلسل زمانه ومكانه، من غير ارباك القارىء وضياع الهدف . الا اني حاولت جاهداً اعطاء صورة غير مبتورة **لذلك التاريخ المتشابك الذي تميز بالمنازعات التي لا تنتهي بين الاخوة على عروشهم المهتزة، وبالتجائهم السريع الى القبائل أو الى الاتراك والايرانيين** ، ففي كل قرية جبلية كانت نيران الانقسام تشتعل بالاطماع الفردية الذاتية ، وتشب بالوقود نفسه الدسائس والقسوة .

ولن اجاري – وانا اسرد تاريخ الامارات الكردية – ذلك الفريق المتعصب من الأكراد ، فأذكر (على سبيل المثال) دولة صلاح الدين الايوبي كدولة كردية لمجرد كون صلاح الدين من اصل كردي .

ولعل اولى الامارات الكردية التي يحدثنا عنها التاريخ حديثاً عابراً ، تلك السلالة الحاكمة المعروفة باسم بني شداد ، ومؤسسها محمد شداد بن قارطو في سنة ٩٥١ م وحكمت مناطق كردستان الشمالية الشرقية ، واستمرت حتى عام ١١٧٤ م ، واقتطع أهالي جورجيا بعض اقسامها .

وقد امتدح المؤرخون العرب المميزات السياسية التي اتسم بها ابناء هذه السلالة الكردية .

وعرفت بعدها الامارة التي حكمتها السلالة المروانية الكردية المستقلة ومؤسسها حسين بك دوستك . وقد دامت من سنة ٩٩٠ م الى سنة ١٠٩٦ م وشملت ممتلكاتها موش وارجيش وبعض البلاد الارمنية بما فيها بلدة اورفا في الشمال وديار بكر في الجنوب .

ومن حكام هذه الامارة الأمير ابو نصر احمد ، الذي اشتهر بعدله وقدرته وقد بدأ حكمه على أثر توليته الحكم من قِبَل خليفة بغداد .

وخلف السلالة المروانية ، سلالة اخرى عرفت باسم السلالة الشهرمانية التي حكمت ديار بكر وارضرورم من سنة ١١٠٠ م حتى سنة ١٢٠٧ م .

وقد قضى السلجوقيون الاتراك على هذه الامارة الكردية بفضل الدسائس التي حاكوها ضدها ، وتلا ذلك موجة الفتح المغولي والتتاري الذي استمر حتى سنة ١٤٠٠ م .

مملكة أردلان

وهي البلاد الممتدة على طرفي الحدود العراقية الايرانية (في لواء السليمانية في الوقت الحاضر) من جبال قره داغ واودية شهرزور واصقاع اردلان (كردستان الايرانية في الوقت الحاضر) والتي كانت تقطنها قبائل الكلخور الكردية القديمة . فقد كانت تحكم هذه المنطقة الكبيرة من كردستان في القرن الثاني عشر السلالة القديمة المعروفة بسلالة بني اردلان . وتحيط بهذا الاسم اساطير مختلفة ومتناقضة ، ومن المحتمل ان هذه السلالة تفرعت من بيت نبيل في ديار بكر حين هاجر احد ابناء هذا البيت الى قسم كوران من بلاد الكلخور ، واتخذ من (سنة) مقراً له ، فامتدت سطوته وسيطر على قبائل شهرزور. وصادقه جنكيزخان على حكمه . وبقيت هذه الدويلة آمنة موحدة على طول عهد أميرين آخرين من الاسرة نفسها . الا ان قيام الدولة الجلائرية في العراق في اوائل القرن الرابع عشر اضطر امير اردلان للتخلي عن القسم الشمالي الشرقي من مملكته ، الا انه في القرن الخامس عشر استعاد الحاكم الاردلاني القسم الشمالي من بلاده ، فاصبح الزاب الكبير من جديد الحدود الشمالية لدولته . وليس بين الامارات الكردية في تلك الحقبة ما يمكن مقايسته بامارة اردلان من الوجهة الثقافية او الحكم الملكي [1] .

وما بين القرن الثاني عشر والرابع عشر كانت المناطق الواقعة في شمالي الزاب الكبير كعقرة ودهوك وزاخو تعد من ممتلكات الاردلان .

وحتى اسرة الباحدينان التي حكمت الهيكاريين في اواخر القرن الرابع عشر لم تتخلص من وقوعها تحت حكم الاردلانيين ، كذلك قبائل المكري .

---

(١) لونكريك ص ٦ - ٧ .

وكانت سياسة ايران في تلك الفترة تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للقبائل الكردية ، فلم تتعرض للامارات الكردية الصغيرة القائمة – بما فيها امارة اردلان حتى ان الشاه اسماعيل الصفوي كان يعطف على اميرها الذي امتد نفوذه فشمل شهربازار (منطقة السليمانية) .

وفي بداية القرن الخامس عشر تبلور النظام الاقطاعي الكردي فانبثقت عنه امارات صغيرة عديدة قامت في المدن الكردية وتوابعها ، فشاهد وجود امارة بتليس التي تدين بالولاء لشاه ايران ، وامارة جزيرة بن عمر والعمادية وغيرهما وكلها تدين بالولاء للسلطان العثماني . كانت الدولتان تعهدان الى رؤساء القبائل الكردية القائمة على الحدود بمهام الحكام ، وتمنحهم ألقاباً رسمية تضفى عليهم لقب باشا او أمير .

وكان من اهم عوامل بقاء هذه الامارات ، المنافسة الشديدة القائمة بين الدولتين الناهضتين والتي أدت في النهاية الى حرب ضروس بينهما ، وقد خرج منها السلطان العثماني سليم منتصراً على الشاه اسماعيل في معركة جلديران الشهيرة في سنة ١٥١٦ م ، وعندها كلف السلطان سليم مستشاره في الشؤون الكردية الملا ادريس البلبيسي ان يحاول كسب تأييد القبائل الكردية للدولة العثمانية فسارعت بتليس واردلان والعمادية وجزيرة بن عمر للتعاقد مع السلطان ، الا أن امتلاك العثمانيين لكردستان الوسطى وشمال شرقي العراق (كردستان الجنوبي) لم يتضمن اكثر من توزيع الالقاب وقبول الطاعة ، فالحكم الحقيقي ظل بيد امراء الاقطاع الأكراد ، وظلت تلك الامارات تراوغ الدولتين بدلاً من واحدة .

ومما يذكر ان امارة بتليس الصغيرة آثرت الولاء للايرانيين حتى بعد انكسارهم في جلديران ، ورد اميرها الشريف البتليسي جيش الصدر الاعظم العثماني على اعقابه لدى محاولته دخول بتليس ، ولم يدخلها الترك الا في سنة ١٥٣٣ اثر وفاة أميرها .

لقد وقف الأكراد عموماً منذ انتصار العثمانيين على الايرانيين في معركة

جلديران الى جانب الاتراك العثمانيين يؤيدونهم في حربهم مع الروس ، ومع الارمن ، والايرانيين ، وساعدوا على ضم معظم كردستان إلى حظيرة الدولة العثمانية المسلمة التي تدين بالمذهب السني الذي يدين به الأكراد . ولقد عانى الكرد ، كما عانت بلادهم الكثير من ويلات تلك الحروب .

وكما استطاع الترك ، بتأييد القبائل الكردية ، الحفاظ على حـــدود امبراطوريتهم في الشمال ، فقضوا فيما بعد على مقاومة الارمن والنسطوريين في ولايتي ارمينيا وارضروم ، فانهم تركوا لرؤساء القبائل الكردية في الجنوب حكم مناطقهم حكماً محلياً مقابل تعهدهم بحفظ خطوط مواصلاتهم التي تمتد عبر الاناضول الى العراق العربي ، ومساعدتهم عسكرياً ضد التغلغل الايراني من الشرق .

وكان العثمانيون يحتفظون بالمناطق الغربيـة الكردية للأمارة الأردلانية حيث كان حكم السلطان مرغوباً فيه؛ وبعد الانتصار علىشاه ايران في معركة جلديران، لم يستطع العثمانيون هضم وجود امارة الاردلانيين الموالين للايرانيين وهم يهددون كركوك واربيل من شهرزور ، فغزوها سنة ١٥٣٨ م بواسطـة والي حلب- لا والي بغداد كما كان يحدث في الماضي -فاستولوا عليهاوجعلوها ولاية تركية لفترة من الزمن .

وفي سنة ١٦٠٠م تبدلت الرياح من جديد فخضعت اردلان للشاه عباس ، فتولى حكم الامارة احمد خان الاردلاني بوصفه ملكـاً من الملوك التابعين لملك الملوك شاه ايران . وفي سنة ١٦٠٥ طلب الى احمد خان اخضاع باقي الاكراد فغزا قبائل المكري والبلباس،ثم استولى على راوندوز والعمادية ، وكان يتمتع بثقة الشاه عباس فاستعاد بهذه الثقة ممتلكات اردلان القديمة كلهـــا تقريباً ، متحاشياً ممتلكات السلطان العثماني ، وغازياً الدويلات المذبذبة نصف المستقلة.

وشهد التاريخ في الربع الأول من القرن السابع عشر (سنة ١٦٢٨) بعدم سيادة أو نفوذ دولة ما في كردستان الجنوبية..غير النفوذينالتركي والاردلاني، وبعد ذلك بزمن قصير ، انسحبت الجيوش العثمانيـــة من كركوك من جراء

الضغط الايراني عليها من الجنوب ، وحاكم اردلان المقدام من الشرق . غير ان خسرو باشا العثماني نازل الاردلانيين في معركة وحشية جرت في مهربان سنة ١٦٢٩ م وتغلب عليهم[1] .

وبعد أفول الامارة الاردلانية بظهور زعيم جديد في بلاد البشدر اسمه أحمد الفقيه الذي حمل اسم بابان لأسرته وأورثه لسلالته من بعده .

إمارة البابان

حدث في خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تغيير عظيم في ديار القبائل الكردية العراقية من حيث تجمعها وتفرقها أو اندماجها مما أدى الى تعديل الخارطة السكنية للمنطقة ، فقبائل الهماوند المعروفة بشجاعة ابنائها قد تركت مناطقها التي كانت تسكنها قرب قصر شيرين الايرانية ،ودخلت المنطقة العثمانية ، فأسكنها الأتراك في منطقة قره داغ وجمجمال (ما بين كركوك والسليمانية) . وكذلك فعلت قبائل الجاف التي كان رؤساؤها ينافسون حكام اردلان وعندما فشلوا غادروا بلادهم فعبروا جبال هورمان واستوطنوا شهرزور (حول حلبجة) .

وكان يقطن شهر بازار (منطقة السليمانية الحالية) الكائنة شمالي شهرزور قبيلة بشدر ، وتقطن اسرة البيكات الصورانيين التي تنتسب الى قبائل المكرى شمالي كويسنجق .

ولهذه القبيلة صلة قربى بقبيلة بشدر التي عرفت بنظامها الاجتماعي الذي يقسمها الى قسمين اجتماعيين : الزعماء والعوام . ويدعو الزعماء انفسهم (مير آورال) . والمعروف هو ان أحمد الفقية هو جدهم الاعلى [2] . وقد

---

(١) هناك تناقض بين المؤرخين في سير احداث اردلان ما بين سنة ١٥٣٥ وسنة ١٦٢٩ ، تحاشينا سرده .

(٢) علي سيد الگوراني في كتابه « من عمان الى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية » طبع سنة ١٩٣٦ بمصر .

ساعدت ابنه (ماوند) دعاواه المختلفة في شرف أصله ، ومهدت له شخصيته بتوسيع نفوذه في شهربازار وما جاورها .

على ان المؤسس الحقيقي لمآثر أسرة بابان العظيمة هو سليمان بك بن ماوند، فما ان حل النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى كان الشخصية البارزة الوحيدة في شهرزور ، وحل محل الاردلانيين على حكم المنطقة سنة ١٦٩٤م. فاستعان الامير الاردلاني بالايرانيين الذين ارسلوا جيشاً دمر خصمهم البابابي الذي اضطر للجوء الى استانبول التي استقبلته بحفاوة بالغة ، ومنحته سنجق بابان الذي ضم رسمياً الى باشوية كركوك ، الا ان موته أدّى الى خلافات بين ابنائه فتمزقت امارته على ايدي الزنكية وقبائل اخرى بما فيها قسم من ابنائه ، واستطاع احد ابنائه وهو بكربك الاستئثار بالسلطة ووسع رقعة امارته فشملت المنطقة الكائنة بين نهر سيروان (الذي يصب بنهر ديالى) والزاب الصغير ، والهضاب الكائنة شرقي طريق كفرى — التون كوبرى ، وصار يضاهي حكام أردلان الذين تفصلهم عنه جبال هورمان .

وعندما جار الحكام البابانيون على مواطنيهم في اواخر القرن ، وجه زعماؤهم نداءاً الى والي بغداد يسترحمون ارسال حاكم لهم فتدخلت بغداد في شؤون الامارة ثم تدخلت في شؤون كركوك (وبضمنها شهربازار) مرة اخرى ، فصار والي بغداد يمسك بزمام الحكومتين في العراق الشمالي .وهكذا شهدت اواخر القرن السابع عشر الإيالتين تضمان مناطق تحكمها الحكومة نفسها، وحكومات كردية في المدن ، وقبائل تحكم بنفوذ قليل [٢]

وفي سنة ١٧١٥ م اخضع الترك قبائل البلباس في شرق اربيل ، ثم هوجم بكربك بن سليمان بك بابان فقتل في احدى المعارك، وبذلك رجعت المناطق البابانية الى حوزة النفوذ التركي المباشر حتى ظهور خانه باشا بن بكر البابابي سنة ١٧٢٠ م الذي امتد نفوذه من كركوك حتى همدان ، وحكم أردلان اربع سنين .

---

(٢) لونكريك ص ١٠٠

وفي خلال الحرب الافغانية الايرانية عام ١٧٢٠ – ١٧٢٦ وقف الاكراد بجانب العثمانيين في غزوهم لايران .

وعندما تجددت الحرب بين الايرانيين والترك من قبل معيد العظمة الايرانية نادر شاه سنة ١٧٣٠ كانت كردستان الجنوبية كبش الفداء في تلك الحرب ، حيث اكتسحت جيوش نادر شــاه شهرزور وشهربازار واحتلت في طريقها كركوك ، ثم عبرت الزاب الصغير وتوغلت ثانيــة في كردستان الجنوبي فاحتلت اربيل ، ثم وقفت عند أسوار الموصل التي ردت نادر الشاه على أعقابه بصمودها الفذ بوجه جيوشه المتفوقة .

وفي خلال الحـكم الايراني الذي امتد من سنة ١٧٣٠ حتى سنة ١٧٤٣ م ظهر من البابانيين من تعاون مع الايرانيين الذين سمحوا لهم بحكم شهرزور فقط . ومن هنا نشأ ميل الأسرة البابانية بالتعاون مع ايران وصارت الامارة البابانية في سنة من السنين ولاية ايرانية ، وكان أول باباني تعـاون مع الايرانيين هو سليم باشا الذي تولى حكم قره جولان في سنة ١٧٤٣ . وبدافـع من الايرانيين وسع امارته في الشمال فسيطر على كويسنجق ، وحـــارب أمير رواندوز . ونازل سليمان باشا (وهو أول الولاة المماليك الذين حكموا بغداد) واستطاع ان يعود لامارته عام ١٧٤٨م بعد دحره لقوات الوالي احمـد باشا وقوات اخيه سليمان باشا المتعاونة مع المماليك وان يظل في حرب متقطعة مع ولاة بغداد ، وفي احدى معاركه التي جرت في منطقة ديالى استطاع سليمان باشا (ابوليلة) ان يهزمه في معركة فاصلة في سنة ١٧٥٠ م .

وتولى امارة بابان سليمان باشا ، فحكم الامارة اربع عشرة سنة متقطعة ، وكان من اعظم سلالته التي حكمت شهربازار ، وتعاون مع المماليـــك الذين ساعدوا على عودته الى الحكم ، ووضع جيشه تحت تصرفهم . وباغتيال سليم باشا في بغداد – لم يعد لسليمان الباباني منافس على الحكم حتى سنة ١٧٦٠م عندما اغتصب منه الامارة محمد باشا بن خانه باشا ، فالتجأ سليمان باشا الى بغداد من جديد ، ورجع منها بقوة من الجيش نازلت جيش بن خانه عند

شاطىء نهر نارين وهزمته ، وقبض سليمان باشا على خصمه فأعدمه .

وبموت الوالي سليمان باشا (ابي ليلة) توترت العلاقات بين سليمان البابانى وبغداد ، اذ كان يطمح في الاستيلاء عليها وقاد حملة لهذا الغرض الا ان الوالي المملوك علي باشا قابله بجيشه عند كفرى فمزق قواته واضطره على اللجوء الى ايران ، فأمدته ايران بجيش من كرمنشاه استرجع به امارته من جديد وقد وسّعها الى ما وراء نهر ديالى جنوباً ، ولم يسمح لامارة رواندوز ان تتمتع بالسلم . وكانت رانية وزهاب تابعتين له ، كما كانت كوى من محمياته . وتوسعت مطامحه الى اردلان فغزاها في سنة ١٧٦٣ م الا ان الجيوش العثمانية حطمت جيشه من جديد .

وفي سنة ١٧٦٤ تمكن من نيل عطف كريم خان (الوصي على عرش ايران) فولاه حكم مدينة (سنة) عاصمة اردلان ولم يطل به الأمر فاغتيل فيها سنة ١٧٦٥ م ، فخلفه ابنه علي باشا في أردلان في الوقت الذي عُين فيه اخوه محمد باشا على قره جولان (شهر بازار) . وكان احمد (الأخ الثالث) يحكم كوى بتأييد من والي بغداد، وأدى هذا التقسيم الى صراع عنيف على السلطة بين الاخوة الثلاثة : محمد وأحمد ومحمود . وتمكن محمد في سِنة من الاستيلاء على السلطة ، الا ان محمود استعان ببغداد فجاء حاكماً على قره جولان بعد فرار محمد الى سِنة ، وكان ولاء الاخوة الامراء الثلاثة للدولتين العثمانية والايرانية يتبدل بتبدل سياستهما ومصالحهما، يقاتل الأخ أخاه بجيوش دولة أجنبية ، وسرعان ما يتحول عنها الى الدولة الأخرى في الوقت الذي يكون فيه الأخ الثاني قد اتخذ موقفاً مغايراً !..

ودخل عنصر جديد في الموقف زاد في تعقيد الأمور ، وغذى الخلاف بين الأخوة عندما اعلن كريم خان الحرب على الدولة العثمانية التي لم تحسن استقبال الزوار الايرانيين الشيعة للعتبات المقدسة !

بدأ كريم خان حملته عبر جنوبي كردستان ، فاجتاز جيشه اردلان ودخل شهرزور فشهر بازار ، وأعاد محمد البابانى الى امارته ، الا ان جيوش والي

بغداد دحرته وردته على أعقابه . فارسل حملة ثانية اعادت محمد من جديــد الى امارته .

وعندما اعتزم السلطان العثماني طرد الايرانيين من كردستان العراقي وارسل حملة لهذا الغرض نرى بأن الأخوين أحمد ومحمد قد تعاونا مـع الجيش في غزو ايران . تقدم احمد الى كرمنشاه سالكاً طريق زهاب ، بينما تقدم محمد من قره جولان الى سنة عاصمة اردلان فاكتسح حاكمها ودخل سنة ثم غزا (بانة) فاحتلها ونهبها .

اما أحمد فانـه انقلب على العثمانيين وانضم الى الجيش الايراني الذي ارسله كريم خان بقيادة أمير لورستان لطرد جيش محمد من اردلان ، وفعـلاً تغلبا عليه وطرداه من اردلان ثم تعقباه الى شهر زور ، فاستولى عندها احمـد على الامارة البابانية ، وطلب من الوالي حسن باشا تأييده على امارته «شهر زور» فاجابه الوالي بالموافقة ، وبذا نال أحمد باشا تأييد الايرانيين والعثمانيين معاً .

وتوفي احمد سنة ١٧٧٨م ، فخلفه اخوه محمود في الوقت الذي كانا يعدان فيه قوتهما لمساعدة حسن باشا والي بغداد الجديد لفرض انهاء حكم المماليك والمغامرين (من امثال عجم محمد واحمـــد الخليل) في العراق . الا ان محمود اختلف مع استانبول ، ونصب ابراهيم (ابن اخيه) أميراً ، وعندها ظهرت الدسائس والخلافات من جديد بين اعضاء الأسرة مما حدى ببغداد على ارسال حملة عسكرية الى شهر بازار لتثبيت حكم ابراهيم ، الا ان محمود ألب الناس على هذا التعيين ونجح في استعاده مركزه ، وهادن بغداه حتى سنة ١٧٨٣م ، ثم نقضها مما دعا سليمان باشا الكبير والي بغداد إلى تجريد حملة عليه ، الا أن الحملة لم تجد أي مقاومة نظراً لتخلي اتباع محمود عنه مما اضطره الى اللجوء الى ايران فمات فيها ، وعاد ابراهيم للمرة الثانية حاكماً على ايالة البابان .

وقام ابراهيم باشا في سنة ١٧٨٣ م باتمام انشاء بلدة السليمانية التي كان قد بدأ بها من قبل عمه محمود باشا سنة ١٧٨١ م وقـد سماها (سليماني) تمجيداً

وتخليداً لاسم سليمان باشا الكبير والي بغداد الذي كان اكبر عون له في توليته امارة البابان .

ووسع ابراهيم باشا رقعة امارته فشملت مناطق من زهاب وقصر شيرين وخانقين . وظهر له كالعادة خصم جديد عندما رفض تلبية طلب بغداد بارسال معونة عسكرية لها تستعين بها على اخماد ثورة في جنوبي العراق عام ١٧٨٧ م ، فحل محله عثمان باشا (ابن اخيه محمود) الذي أبلى بلاء حسناً في قتال البصرة ، ولكنه غُضب عليه لاشتراكه في ثورة البصرة بعد عام ثم توفي وعاد ابراهيم الى الحكم لمدة سنة واحدة ، ثم خلع وعيّن محله عبد الرحمن باشا شقيق عثمان .

لقد تميزت السنين الاخيرة من القرن الثامن عشر بالصلة الوثيقة والارتباط العميق بين بغداد وشهرزور ، فكان شباب الاسر الكردية العريقة يعيشون في بغداد ويشتركون مع رجال الحكومة في الدسائس والمؤمرات — كما هو حالهم في عهد الحكومة الوطنية في القرن العشرين .

وكانت قوات البابانيين ذات اهمية كبيرة لدى السلطان العثماني بالنسبة لحكم العراق الذي لا يأتمن الانكشاريين. ولم يكن هيأ المماليك بعد، في حين ان الاكراد يقدمون الاف الجنود الاقوياء الشجعان كلما دعت اليهم حاجة السلطان.

تولى عبد الرحمن باشا امارة البابان ما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٨١١ م ، وانقطع عن الحكم خلال هذه الفترة ثلاث مرات بسبب دسائس المنافسين له من ابناء الاسرة، الا ان سجاياه الحميدة كحاكم قوي ناجح ساعدته على استعادة سلطانه على الرغم مما حل ببلاده من كوارث الزلزال وانتشار الطاعون في عهده . وقام بخدمات جليلة للدولة في سنة ١٧٩٢ عندما استخدمت قواته في تعقيب الشاوي الثائر ، ثم في تأديب اليزيديين في سنجار سنة ١٨٩٤ م وسنة ١٧٩٩ م .

ومع ان ابن عمه ابراهيم باشا استطاع اقناع بغداد بتوليته حكم السليمانية ،

بدلاً عنه ، الا انه عوض بكويسنجق وحرير . وفي اوائـــل سنة ١٧٠٢ م فرضت عليه الاقامة الاجبارية في الحلة وبصحبته اخوه سليم، وفي نفس السنة عاد مرة ثانية الى السليمانية ، معترفاً بسلطة بغداد ، وقد كان أميناً بتعهـده ولذلك قام جنوده باخضاع ثورة في العمادية ، وثم اخضاع الثائرين في الفرات وفى سنة ١٨٠٥ م اختلف مع بغداد فأمرت الجليلي — حاكم الموصل بتأديبه الا انه انتصر على الجليلي وتحصن على طريق كركوك – السليمانية عند مضيق بازيان ، غير ان الجيش المرسل من بغـداد دحره ففر الى سنة بإيران ، وعينت حكومة بغداد خالـــد باشا بن احمد شقيق ابراهيم باشا اميراً على السليمانية . واستعان عبد الرحمن باشا بالايرانيين واستغـل مناوشات الحدود التي جرت بين العثمانيين والايرانيين فدخل السليمانية ووطـــد نفوذه فيها من جديد ، وحاول كسر شوكة بغداد فتقدم بجيشه نحوها . الا ان الوالي سليمان (الصغير) دحره عند مدينة كفرى في سنة ١٨٠٨ م .

والتجأ عبد الرحمن من جديد الى ايران ، ثم التحق به خالد مع ستمائة من الفرسان مما حدى بالوالي أن يساوم عبد الرحمن على الامارة من جديد ، فترك عبد الرحمن ايران ، مغضباً بعمله الايرانيين الذين اتفقوا مع العثمانيين على عزله عندما حاول الاعتداء على جيرانه الاردلانيين. الا انه فرض حكمه على المنطقة وتعداه الى اربيل وكركوك ، فاصدر والي بغداد امراً بعزله في سنة ١٨١١م وارسل جيشاً للقضاء عليه ، فالتقى الجيشان في كفرى للمرة الثانية ، وهزم عبد الرحمن وجيشه شر هزيمة فالتجأ ثانية الى ايران حيث توسط الشاه لدى الوالي لكي يعيده ثانية على امارته فوافق الوالي واعيد بعد ان الحقت وديان شهر زور بايالة بغداد ، الا أنه توفي سنة ١٨١٣ م فأخذ حكم الامارة محمود بن سليمان باشا ، بينما سيطر سليمان (اصغر ابناء ابراهيم باشا) على كوى ، واستمر حكمهما قرابة السنتين ، الا ان خالد باشا البابانى استطـاع ان يقنع بغداد فتولى حاكمية اربيل ثم كوى مما اضطر سليمان الى الالتجاء الى ايران

وفي سنة١٨١٦ عين سعيد باشا والي بغداد،عبدالله باشا (شقيق عبدالرحمن

باشا المتوفى) حاكماً على السليمانية بدلاً من محمود ، الا ان عبد الله لم يتسلم منصبه بسبب عزل سعيد باشا ، كما ان محمود وعد داود افندي الدفتر دار المرشح لحكم العراق – خلفاً لسعيد باشا (الذي عصى امر العزل) بتأييده بالقضاء على حكم سعيد باشا الذي تحصن خلف اسوار بغداد ، وتمكن داود باشا بمؤازرة قوات محمود البابانى من دخول بغداد والاستيلاء على السلطة .

وبعد عامين – اي في سنة ١٨١٨ م ، توترت العلاقات بين داود ومحمود البابانى ، فاستنجد هذا بايران التي امدته بمساعدتها العسكرية وتمكنت من الوصول الى كركوك ، فلم يستطع عبدالله البابانى صدها ، مما أضطر الوالي على تثبيت حكم محمود على السليمانية .

وكان التدخل الايراني الثاني اوسع مدى من التدخل الأول ، فلقد زحفت الجيوش الايرانية نحو كردستان الجنوبية تتقدمها قوات البابان ، بينما كان ولي العهد الايراني الميرزا عباس يقود حملة ثانية في الشمال ، مما حدى بالسلطان العثماني الى التدخل المباشر فأوفد جيشاً من الألبانيين بالاضافة الى جيش الولاية . وكان مسرح القتال في شهر بازار ما بين كركوك والسليمانية ، وانتهت الحرب بمصالحة عامة تقضي بقبول عبد الله باشا حاكماً على امارة البابان ، وتخلية الأراضي العثمانية من القوات الايرانية .

وسرعان ما نقضت الاتفاقية فتبادل حكم البابان كل من عبد الله باشا ومحمود باشا ، وكان ذلك التبدل يتم بموافقة كل من ايران وبغداد ، على كره ومضض ، تارة بحرب ، واخرى بقبول الامر الواقع ! .

ومع ان حدود الدولتين الايرانية والعثمانية قد ثبتتها معاهدة ارضروم عام ١٨٢٣ م الا ان الايرانيين ظلوا محتفظين بحامية عسكرية من جيشهم في السليمانية حتى سنة ١٨٣٤ م كما ان حكم البابان على السليمانية ظل عاملاً مهماً من عوامل استمرار الحرب بين الدولتين حتى سنة ١٨٥٠ م . وهو التاريخ الذي الذي انتهى فيه حكم البابانيين ، وارتبطت به السليمانية بسائر البلاد .

كان قد وُلـّي امارة البابان في العهد الاخير من حكم داود باشا في بغداد سليمان باشا بن عبد الرحمن باشا ، ولما لم ترض عنه ايران فقد طردته سنة ١٧٣٢ م . ولكنه عاد فحكم السليمانية سبع سنين أخرى ، خلفه بعدها ابنه احمد باشا الا ان عمه محمود اخذ منه الحكم بمساعدة الجيش الايراني ولكنه عـاد فانتزع من عمه الحكم .

واختلف احمد مع بغداد في عام ١٧٤٢ م فعينت قادر باشا حفيد ابراهيم باشا مؤسس السليمانية بدلاً عنه ، غـير ان عبد الله باشا (شقيق احمد باشا) رفض قبوله ؛ فانتهزت ايران الفرصة وارسلت جيشاً اجتاز الحـدود الى شهرزور بقصد اعادة محمد باشا ، فدحر عبد الله باشا الجيش الايراني وحـكم السليمانية الى ان عاد اخوه احمد باشا بكفالة بعض باشوات بغداد ، وموافقته على وجود حامية تركية في السليمانية ، وبزيادة الضرائب للخزينة .

وفي سنة ١٨٥٠ م دخـــل القائد التركي اسماعيل باشا السليمانية بقوة من الجيش وانتهى بدخوله حكم البابانيين ، وبذلـــك غاب عن كردستان البيت الذي حكم بسطوة وشهرة مدة قرن ونصف قرن اصقاعـاً فيها مترامية الاطراف .

الامارة الصورانية (رواندوز)

امارة كردية صغيرة نشأت في منطقة رواندوز في القرن الثاني عشر ، أسسها رجل صالح من بغداد ، قـــد اتخذ من قرية جوديان مقراً له ، وتوسع ابنه عيسى ونقل مقر امارته الى حرير ، وقد ضم اليه بعض اراضي البابان .

وعرف عن هذه الامارة بعد ذلك التاريخ ، ان السلطان العثماني سليمان القانوني الحقها بأربيل بعد ان قتل اميرها (المير عز الدين شير) ونصب عليها اميراً يزيدياً سنة ١٥٣٤ م ، وبعد عودة السلطان الى بـــلاده ، استرجع الصورانيون امارتهم ، فحافظوا على استقلالهم ، وعندما فقدوا حرير نقـلوا مركز امارتهم الى شقلاوة ، وفي أواخر القرن السادس عشر استعادوا حرير ،

ثم فقدوها بعد ان غزاهم البابانيون ، فاتخذ أميرها اغوز بك رواندوز مركزاً لامارته .

وحافظ بكوات صوران على استقلال امارتهم التي ضمت مدينة كوى حتى سنة ١٧٣٠ م عندما الحقها البابانيون بامارتهم فاصبحت من توابعها .

وفي نهايـــة القرن دب الضعف سريعاً في الامارة البابانية بسبب الصراع الايراني التركي ، فعادت الامارة الصورانية تثبت وجودها من جديد في مقرها الجديد (رواندوز) فكان لها كيان واضح في سنة ١٨١٠ م عندما كان يحكمها مصطفى بك بن أغوز الذي تزوج فتاة من البابانيين لكي يعزز مركز امارته ، ولكنه عاد فحاربهم في اواخر ايامه فخلفه في الحكم ابنه محمد الذي كان يحكم جولمريك .

بدأ محمد الملقب (مير كور) - اي الأمير الأعمى ، حكمه في سنة ١٨٢٦م ، فقتل عميه لكي يتخلص من منافستهما على الامارة ، واخضع شيروان وقبائل برادوست في الشمال ، وقلل من نفوذ قبائل السورجية ، ثم طرد الحاكم الباباني من حرير. واحتل عقرة واقره داود باشا والي بغداد على حكمه ، فخلع سعيد باشا من العمادية ونصب اخاه على حكم أصقاع البهدنيان ، ثم اصبحت دهوك وزاخو من توابع امارته العظيمة . واستولى على اربيل والتون كوبري بموافقة الوالي علي رضا باشا . وزحف (الأمير الكبـير) على اليزيديين القاطنين في شرقي الموصل فسحقهم وقتل معظم رجالهم .

وقد اضطر علي رضا باشا في سنة ١٨٣٣ م على الاعتراف به حاكماً في المنطقة فرفعه الى مرتبة (الباشا) ورآى فيه القوة الجديدة النامية التي يمكن ان تستخدم ضد الامارة البابانية ، ومقاومة أي زحف ايراني جديـد على العراق . وفعلاً دخل مير كور في معركة فاصلة ضد الامارة البابانية ، ثم غزا سنجار واحتل جزيرة بن عمر (الامارة البوتانية) ، واخضع البدرخانيين في حسنكيف .

ولم يكن جيش الميركور من الكرد فقط ، بل كانت فيه قوات عربية

ايضاً . وكان على الدوام يبدي خضوعـــه الواضح للدولة ، ويبعث بالأموال والهدايا الى والي بغداد [١] .

واشتهر الامير الكبير بتنظيم الادارة في امارته ، واستتباب الامر فيها . وكان على جانب عظيم من التقوى والصلاح والتمسك بالشرع الشريف ، فحقق بين الناس العدالة في دائرة الشريعة الاسلامية ، بخلاف ادارات الولاة العثمانيين في بغـــداد وغيرها التي كانت في الحقيقة بعيـــدة عن الحق ومبادىء العدل والقانون .

وهكذا اصبحت الامارة الصورانية في منتصف القرن التاسع عشر اقوى امارات كردستان قاطبة ، ولم يبق امام ميركو للسيطرة على كردستان الجنوبية (العراقية) كلهـا ، سوى القضاء على الامارة البابانية في السليمانية ، وكان سليمان بابان ينظر الى نمو هذه الامارة الصورانية السريع بخوف ووجل ، فلجأ سليمان بابان الى الايرانيين على عانة البابانيين ، وتعاون معهم على ارسال حملة عسكرية مشتركة ضد ميركور ، مما حدى بأمير رواندوز ان يطلب النجدات من باشا بغداد فلبى طلبه في الحال ممـــا اضطر الايرانيين والبابانيين الى ان يوقفوا القتال ، فتوقف لمصلحة ميركور .

ولم يلبث ميركور ان تعرض اخيراً للخطر من جانب العثمانيين ، عندمـا قرروا تصفية الامارات الكرديـــة في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وبدأوا اول ما بدأوا بانتزاع منطقة الشيخان (اليزيديـــة) من حكمه ، ثم ثبتوا سلطانهم المباشر على نصيبين وماردين .

وحاول الايرانيون في هذه الفترة بالذات ان يقحموا انفسهم في المعركة ضد ميركور فيعينوا العثمانيين في حربهم معـــه ، ورحب العثمانيون بالعرض الايراني ، الا ان رشيد باشا الصدر الاعظم الذي أنيطت به حملة التصفية رأى

---

(١) « رسالة الدكتور نوار » Extrgt of Various Letters to Pol. Agent. 12-14 Nou 1831.

في العرض الايراني مناورة خطيرة يستهدفون من ورائها الحصول على حق التدخل في شؤون كردستان، ولذلك رُفض العرض، واصدرت تحذيرات الى الايرانيين بعدم التذرع بتطورات الحرب ضد مير كور بقصد الاشتراك في الحرب ، اذ ان ذلك من صميم واجبات الدولة العثمانية ، ولا شأن للايرانيين بها .

ورغم هذه التحذيرات الشديدة ، لم يتورع الايرانيون عن العمل من وراء ستار ، فشرعوا بحث مير كور على اعلان الولاء للشاه لكي ينقذ امارتــه من الجيوش العثمانيــة المحيطة بها ، ويكون لهم السند القــانوني الذي يسمح لهم بالتدخل في امور كردستان . وسبق للايرانيين ان اتبعوا مثل هــذه السياسة التي اتقنوها ، في جميع مناطق الحدود – خلال الصراع الطويل بين البابانيين والمماليك ، وفي ازمة التنازع على المحمرة وعربستان ، فكانوا يدفعون بالحكام الذين يتعرضون لضغط من جانب الحكومة العثمانية – الى اعلان الولاء للشاه ويعقبه دخول الجيوش الايرانية الاراضي العراقية .

الا ان مير كور كان على العكس من الامراء البابانيين – يكره اللجوء الى الايرانيين لاعتقاده ان اعلان الولاء لهم ، فيه خيانة لمذهبه وللخليفة المسلمين . وكانت بريطانيا تؤيد مثل هذا الموقف فبعثت اليه رسولاً يقنعــه بالخضوع والاستسلام للقوات العثمانية مقابل شفاعتها له لدى الباب العالي (راجع الفصل الثالث – النفوذ البريطاني) .

والواقع هو ان موقف مير كور العسكري كان يتدهور بسرعـة ، فقد سقطت التون كوبري بيد جيش علي رضا باشا ، واعقبتها اربيل الحصينة بعد حصار دام ثلاثة أشهر ، وكذلك حرير وكويسنجق .

وتقدمت القوات العثمانية باتجاه رواندوز . واخذ اعوان المير يتخلون عنه بفعل فرمان السلطان القاضي بعزله ، وادرك ان الامور تتطور بسرعة ضده فاستسلم ونقل الى استانبول ثم قتل في عام ١٨٣٨ م .

وصار والي بغداد يفرض الحكم المباشر على رواندوز، فعين رسول (أخو

ميركور) حاكماً عليها ، وحاول ان يستعيد ما كان لأخيه من استقلال ذاتي لمنطقته ، ولكن نجيب باشا والي بغداد سنة ١٨٤٢ - ١٨٤٧ م تصــدى له بحملة عسكرية اضطرتـــه على الفرار الى ايران سنة ١٨٤٦ م ، ثم عفى عنه وفرضت عليه الاقامة الجبرية في القسم العربي من العراق . فكان رسول آخر حكام رواندوز من الامراء الصورانيين . وقد مهد سقوط الامارة الصورانية الى سقوط امارات صغيرة اخرى مثل الامارة البهدينانية في العمادية ، والامارة البوتانية في جزيرة بن عمر ، ونور الله في حيكاري .

الامارة البهدينانية (العمادية)

مدينة رابضة على قمة جبل مرتفع وسط وادٍ فسيح ، فخلقت منها الطبيعة قلعة حصينة ليس من اليسير تسلقها والوصول اليها .

حكمتها اسرة عربية يرجع نسبها الى العباسيين [١] ، **قبل الفتح العثماني للعراق** ، وحافظت على استقلالها (غير الكلي) بسبب موقعها الطبيعي الدفاعي ، ولبعدها عن الطريق السلطانية التي سلكها الفاتحون . وكان بوسع حاكمها سنة ١٦٦٠ م ان يجمع حوالي عشرة الاف فارس يمد بهم جيش السلطان العثماني الذي يستعين بهم لاخماد الثورات كما حدث في سنة ١٧٠١ م .

وكان السلطان سليمان القانوني يقدر ويحترم امراء الأسرة البهدينانية مما حدا به ان يعطي ولاية الموصل سنة ١٦٠٠ م الى حاكمها في ذلك الوقت وهو حسن باشا .

وكثيراً ما اضطر حكام العمادية الى تبديل ولائهم من وإلى العثمانيين لكي يحافظوا على استقلالهم المحلي . فالامير حسن باشا قد خضع للشاه تجنباً لسيطرة الاردلانيين في اواخر القرن السادس عشر وبهذه الطريقة حافظوا على امارتهم بانضمامهم للسلطان سليم .

---

(١) شرفنامه البدليسي ج، ١ ص ١٠٢.

ولم تنجو الامارة من صراع ابناء الاسرة الواحدة الحاكمة — **وهو الطابع المميز لتاريخ كردستان كله** ، فبعد وفاة اميرها حسين بك تخاصم الامراء على ولايتها ، وذهب أحدهم الى ايران طالباً العون من الشاه الا ان قبائل الميزوري نصبت أميراً ثالثاً مما حدى بامير الهيكاريين الى التدخل ، وعندها احتل الوالي احمد باشا العمادية سنة ١٧٣٦م وصار العثمانيون يصدرون (الفرمانات) للامراء ليحكموا العمادية باسمهم ، فتسابق الامراء للحصول على هـــذه الفرمانات ، مستعينين بولاة بغداد وكركوك .

وكان اعظم حاكم حكم العمادية هو بهرام باشا الذي حكم العمادية مدة طويلة وتوفى عام ١٧٦٧ م، فخلفه ابنه اسماعيل الذي حكمها اكثر من عشرين سنة . وقد أثار موته اطماع اعضاء الأسرة وهم اولاده وأبناء اخيه ، وقــد انتهت الحرب الاهلية فيما بينهم بتولي مراد بك الذي بعثه الامير البابانى تنفيذاً لأمر بغداد ، وبعدها قضى علي رضا على هـــذه الامارة في سنة ١٨٣٩ بعد قضائه على مير كور .

واستمرت العمادية تابعة للموصل حتى سنة ١٨٤٩ حيث الحقت بولاية وان، الا انها عادت تابعة الى الموصل في اواخر السبعينات من القرن التاسع عشر .

إمارات الجزيرة العليـــا

قامت في منطقــة الجزيرة العليا — في كردستان اكثر من امارة صغيرة ، وكان ادخال ماردين ضمن باشوية بغداد قد جاء بمشاكل جديدة للجزيرة الشمالية وللعراق معاً ، فهذا الصقع يجمع بين الاكراد الجبليين والبدو العرب بينما كان التركمان النازلون على طول الخط السلطاني (طريق الاناضول — بغداد) اناساً مسالمين ومنهمكين في زراعة ارضهم بين العنصرين المذكورين .

ففي اواخر القرن الثامن عشر ظهر من بين ما يطلق عليهم اسم « المليين » وهم عنصر خليط من الكرد والتركمان زعيم اسمه تيمور باشا ، وكان يشغل منصباً رفيعاً في استانبول ، ثم هرب الى اقربائه المليين ، وجمع حوله العصاة

وقطاع الطرق وهدد حتى باشوات ديار بكر ، وأخل بأمن المواصلات الذي يربط الاناضول بالعراق ، فطلب السلطان من سليمان باشا الكبير القضاء عليه فجهز حملة عسكرية قوامها ثلاثون الف فارس وقادهـا باتجاه ماردين في سنة ١٧٩١م وفرق شمل تيمور .

الا ان تيماوى بك ، حفيد ، تيمور باشا صمد بوجه الضربات التي وجهها له رشيد باشا الصدر الاعظم الذي اوكلت اليه مهمة تصفية الامارات الكردية ، وانتعش على اثر ضعف الاتراك ازاء انتصارات المصريين في سوريـة . وخلفه ابنه محمود الذي احتفظ بنفوذه بين قبائل المليين في ديار بكر ، وترك لوارثه الشهير ابراهيم باشا اتحاداً قبائلياً قوياً في ايام السلطان عبد الحميد

وقامت في منطقة الجزيرة العليا امارة كردية نشطة بقيادة بدرخان باشا في عام ١٨١٢ . ومن اعمال هذا الامير قيام جيشه بمذابح رهيبة للنسطوريين (الآثوريين) في بلاد بوتان او بهتان التي كانت تابعة لامارته .

ولقد وسع دائرة سلطانه وحكمه الى حدود بلاد اورومية ووان ورواندوز وفي سنة ١٨٤٢ م ضرب النقود باسمه .

وُقضى على امارته في معركة فاصلة مع الجيش العثماني في اورومية. ومن عوامل هزيمة بدرخان خيانة احد قادته وهو ابن عمه بانضمامه للجيش العثماني.

وعندما نشبت الحرب بين روسية القيصرية والدولة العثمانية في سنة ١٨٧٧م عمدت الحكومة العثمانية الى حشد جموع كبيرة من الجماهـير المتطوعين بكردستان تحت قيادة ابناء بدرخان ، فانتهز ابناء بدرخان الفرصة ففرا مع جيوشها الى كردستان سنة ١٨٧٩ م وتسللا منها الى الجزيرة واعلنـا فيها استقلال امارتها التي امتدت الى جولمريـك وزاخو والعمادية ونصيبين بعض الوقت .

واستطاع العثمانيون ان يغرروا بالأميرين فتظاهروا بمنح كردستان امتيازات خاصة في الادارة الداخلية فقبل الاميران الخضوع للدولة في سنة ١٨٨٩ م .

ثورة الشيخ عبيدالله

وفي غمار الحرب الروسية العثمانية . اندلع لهيب ثورة كردية عارمـة في قضاء شمدينان بقيادة الشيخ عبيدالله النقشبندي في سنة ١٨٨٠ م ؛ ويقول بعض المؤرخين ان عبيدالله كان يطلب الاستقلال الداخـلي باشراف الادارة العثمانية لجميع البلاد الكردية [١] . ولقد اوقد الشيخ بنفوس اتباعه ومريديه النعرة المذهبية السنية فاندفعوا في بلاد اورومية بحماس هستيري . واحـدثوا في « مراغة » مذابح وحشية في الطائفة الشيعية .

وفي عام ١٨٨٣ جردت عليه الحكومة العثمانية حملة عسكرية اضطرته الى التسليم فسافر الى الحجاز ومكث فيه حتى توفى هناك .

وكان من تأثير الحروب الروسية التركية عام ١٨٢٨ وعام ١٨٧٧—١٨٧٨ ان اتسعت دائرتها فشملت كردستان الأوسط ، مما اتاح **للروس فرصة درس احوال الكرد عن كثب ، فاقتنعوا بكفاءة الاكراد الحربية فألفوا منهم جيشاً متطوعاً ، وشجعوا هجرتهم الى بلادهم ، فهاجرت بعض العشائر الكردية الى بلاد القفقاس .**

وسارعت الدولة العثمانية في هذه الفترة فقتدت بالروس في تأليف فرق من العشائر الكردية ، ثم زادت في تشكيلاتها هذه بعد قيـام الارمن في كردستان باضطرابات وثورات خطيرة للحصول على استقلال داخـلي لهم ، تؤازرهم في حركاتهم الثورية روسيا وسائر الدول الغربية باسم الحماية المسيحية .

وفي اوائل عهـد السلطان عبد الحميد في عام ١٨٨٥ م قامت الحكومـة بتأليف ألوية الخيالة الحميدية من الاكراد ، واناطت بهذا الجيش الكردي غير النظامي مسؤولية توطيد النظام وتقوية نفوذ الحكومة في كردستان ، وفي الوقت نفسه كانت عاملاً مهماً في المحافظة على امتيازات الزعمـاء الاكراد ، وسلطان رؤساء العشائر الكردية .

---

(١) القضية الكردية — للدكتور بله ج ص ٤٨ .

ولعبت هذه التشكيلات دوراً مهماً في الوقائع والحوادث الدامية التي نشبت بسبب ثورة الارمن الذين يعيشون في وطن مشترك واحد مع الاكراد، ففي عامي ١٨٩٤ - ١٨٩٥ قام الأكراد بمساعدة الحكومة العثمانية بمذابح جماعية للأرمن في صامصون ومقاطعة هيكاري ، ودمرت قراهم ومدنهم تدميراً كاملاً .

وبعد اعلان الدستور العثماني في مطلع القرن العشرين اعيد تنظيم التشكيلات الكردية العسكرية ، فادمجت في اربع فرق ولواء واحد وكلها من قوات الخيالة الخفيفة ، ثم الغيت نهائياً بعد سنة من اعلان الحرب العالمية الأولى .

فشل الاكراد في اماراتهم

كان من نتيجة التبدل في الحدود السياسية بين تركية وايران - والذي ثبت نهائياً في معاهدة ارضروم ، ان انحسر النفوذ الايراني بموجبها الى شرقي جبال « زاغاروس » تاركاً قسماً كبيراً من كردستان الجنوبية للدولة العثمانية، بما فيها منطقة السليمانية ، حيث شطرت تلك المعاهدة منطقة زهاب الكردية الى شطرين .

وكان من نتيجة هذا التبدل في الحدود السياسية ان دخل معظم الاكراد وكردستان في الحكم العثماني . ولما لم يعد للحكومة العثمانية بعد ذلك كبير اهتمام او مبالاة بالحكومة الايرانية ، فقد اخذت تطبق في «كردستان» السياسة المركزية بكل شدة وحرص ، فعملت على القضاء على الامارات الكردية القائمة حينئذ على النحو الذي شرحناه في هذا الفصل .

وكان معظم افراد الجيش العثماني الذي قام بازالة الامارات الكردية من الوجود مؤلفاً من جنود الامراء الاكراد انفسهم . ومن الغريب ان اكثر المتحمسين في هذه الحروب الشديدة والساعين لها.. كانوا من الاكراد [1].

(١) كتاب « خلاصة تاريخ الكرد وكردستان» لمؤلفه محمد امين زكي الوزير الكردي العراقي وقد كتبه باللغة الكردية وترجمه الى اللغة العربية محمد علي عوني . ص ٢١٩ .

وتضاءل مفهوم كردستان الكبير بعد هذه الحملات التركية [٢] .

ويعلق محمد امين زكي في كتابه «خلاصة تاريخ الكرد وكردستان» على فشل الحركات الاستقلالية الكردية التي جرت في القرن التاسع عشر فيقول:

« ان العامل الاكبر والسبب الأوحد في اخفاق الثورات والحركات الكردية هو الجهل المتفشي بين افراد الشعب ورجال العشائر، وعدم ادراك الزعماء والامراء القائمين بالامر منهم حقيقة الظروف والأحوال المحيطة بهم . هكذا كان الامر في الأمس الدابر ولا يزال كذلك حتى الآن .

« وغني عن الذكر ان تأسيس ادارة مستقلة متوقف قبل كل شيء على العلم والمال ، فكل شعب محروم من هذين الكنزين العظيمين لا يرجى له نجاح قط في اية نهضة من النهضات ومطمح من المطامح .. اللهم الا اذا كانت السياسة الدولية العامة تساعد ذلك الشعب على الوصول الى غايته ، وفي هذه الحالة لا يكون الشعب مستفيداً من نهضته تلك استفادة جدية ، لانه يكون خاضعاً بنوع من الاسر لمحرك هذه السياسة الدولية العامة والعامل الاكبر فيها .

« واذا دققنا النظر في اسباب وعوامل اخفاق الثورات الكردية نجد انها داخلية وناشئة عن نفس الاكراد لا من الخارج .. **وكان من جراء الشقاق الداخلي والتحاسد القومي الكردي** ،ان قضت الدولة العثمانية بالقوات والجنود الكردية نفسها على امارتهم .. **ان الكرد انفسهم ساعدوا على زوال امارتهم من الوجود .**

«وخلاصة القول ان جميع الحركات الاستقلالية التي قام بها الكرد منفردين وهم متدابرون ومتخاذلون لم تكلل بالنجاح بطبيعة الحال ، وكان العامل الاكبر في هذا الاخفاق والفشل هو التخاذل والتحاسد القومي لا غير» .

العشائر الكردية

مهد سقوط الامارتين البابانية والصورانيه الى تقوية قبضة الحكومة العثمانية

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية .

على العشائر الكردية الباقية، اذ كانت تمنح رؤسائها الرتب الحكومية والباشوية الأمر الذي كان يزيــــد من ارتباط هؤلاء بالحكومة ويضعفه مع الامارات المهتزة .

كان موطن قبائل الجاف في مقاطعة «جوانرود» في كردستان الشرقيــة ، وكانوا خاضعين لامراء اردلان الاكراد، وعندما فشل زعماؤهم بالتغلب على امراء الاردلان هاجر قسم منهم الى شهرزور حول مدينة حلبجة . وفي اواخر القرن التاسع عشر اخذ الجاف يتحولون بسرعة نحو الاستقرار وفلاحة الارض واستغلال سهل شهرزور الغني .

وتبعية العشائر البلباسية للدولة العثمانية وفقـاً لمعاهدة ١٨٤٧ م ، قسمت هذه العشائر الى قسمين من مقاطعة لاهيجان، اذ لم تنجح الدولة العثمانية بضمهم جميعاً للأراضي العراقية .

ونظراً لخضوع كل عشيرة من البلباسية الى رئيس ، فان التفكك في البلباس أوضح واعمق منه في اية قبيلة اخرى . وهذا التفكك ، ولوجود العشيرة على الحدود الايرانية العثمانية أدى الى مشاكل عديدة بــين الدولتين في اثبات تبعية العشيرة .

وكذلك الأمر مع عشائر «الكهلر» ، فقــد كانت ثوراتهم المستمرة على حكام كرمنشاه في ايران كثيراً ما كانت تؤدي الى قطع طرق المواصلات ونشر الفوضى .. وهكذا كان شأن عشرات العشائر الأخرى مثـل الهماوند الذين قــدم بعضهم من ايران ، فأخلوا بأمن المنطقة الكائنة بين كركوك والسليمانية وهددوا السليمانية اكثر من مرة .

وقبائل الهورمان الـتي تقطن جبال هورمان المنيعة التي تؤلف في الوقت الحاضر الحدود الفاصلة بين ايران والعراق في منطقة شهرزور لم تخضع لكلا الحكومتـين بالمعنى الصحيـح ، ومنهـا خرج الثائر الكردي المعروف « جعفر سلطان »

الفصل الخامس

الحركة الوطنية الكردية
في النصف الأول من القرن العشرين

الوعي السياسي

يقول الكاتب الكردي السوفييتي فلتفشكي في بحث له عن تطور الحركة الوطنية الكردية ما يلي :

« ان زوال العهد الاقطاعي في كردستان يعود الى ان الزعماء الاكراد على قدر ما ضغطوا على خدمهم وظلموهم ، انتهوا باضعاف قواهم العسكرية . وفي نفس الوقت لم يحسنوا تطبيق الطرق الاقتصادية التي كانت تفرضها التطورات في الوسط الكردي . ولم يبذل شيء خليق بالذكر يرمي الى ان تحل مكان سلطة الزعماء ، سلطة قادرة على انصاف هذا الشعب وحمله الى الحياة العادية التي تفرضها الدولة حسب المفهوم الصحيح. »[1]

« واننا لنعتقد بوجود امة كردية ، رغم ان الاتراك والايرانيين رفضوا الاعتراف بها ، مما اوصد الابواب امام كل الجهود التي بذلت من اجل هذا الشعب منذ نهاية العهد الاقطاعي .. ومع ذلك **فلا بد من الاقرار بضرورة حل للمعضلة الكردية. ومن العسف أن ننعت تظاهرات ارادة الاكرادالوطنية**

---

(١) نيكيتين ص ١٨٧ .

بأنها اعمال عنف وعصيان ..» [1] .

والواقع هو ان تاريخ الاكراد السياسي قد مر - بانتهاء القرن التاسع عشر بمرحلة العصيان والفتن الاجتماعية والثورات الاقطاعية ، ودخل بمطلع القرن العشرين بمرحلة جديدة الا وهي المحاولات الرامية الى **الاعتراف بمميزتهم القومية كحق طبيعي لهم كأمة ، ولكن بذات العقلية السائدة فيهم منذ قرون** .

وبما ان الدولة العثمانية كانت تضم معظم كردستان ، فان المحاولات والتجارب التي بذلت في سبيل تنظيم الحركة الكرية قد انبثقت في استانبول عاصمة الدولة في عام ١٩٠٨ اذ التقت نواة الحركة الوطنية الكردية حول جريدة يومية هي : لسان حال ثنائي كردو - ترك ، وكان جميع محرريها ينتمون الى عائلة بدرخان . وفي نفس السنة قام الشيخ عبد القادر بانشاء جريدة «الشمس» الكردية .

وعلى غرار النشاط الذي قام به الرعيل الأول من الضباط والمثقفين العرب في استانبول لاحياء القومية العربية . . كرد فعل للاتجاهات الجديدة في الامبراطورية العثمانية .. ونتيجة للروح القومية التي انتشرت بين الشعوب في القرن التاسع عشر .. قام عدد من النواب الاكراد في مجلس المبعوثان يطالبون بحق الاكراد في المساواة والحرية والاخاء ، وظهرت كذلك جمعيات كردية ثقافية في عام ١٩٠٨ . اولاها جمعية العزم القوي ، ثم جمعية تعالي وترقي الكرد : وجمعية نشر المعارف الكردية التي افتتحت مدرسة ابتدائية في استانبول لتعليم الاطفال الاكراد . الا انه لم يمض وقت طويل على تأسيس ونشاط الجمعيتين الاخيرتين إلا وأمرت الحكومة العثمانية بفضها وقفل ابواب المدرسة الوحيدة .

وفي سنة ١٩١٠ أسس الطلاب الأكراد في استانبول جمعية « هيفي » التي

---

(١) نيكيتين ص ١٩١ .

استمرت بنشاطها الى اندلاع نيران الحرب الاولى .

وكانت قد تشكلت بعد الهدنة في استانبول جمعية سياسة باسم « جمعية استقلال الكرد » وكان جميع الامراء والزعماء الكرد أعضاء فيها ، ثم انشق أفراد الأسرة البدرخانية عليها وأسسوا جمعية أخرى أسموها « جمعية التشكيلات الاجتماعية لكردستان » . وتأسست جمعية أخرى باسم « جمعية الشعب الكردي » مركزها القاهرة .

واستمرت هذه الجمعيات في نشاطها وأعمالها حتى دخول جيش مصطفى كال استانبول ، وبعد ذلك انفضت كلها ، وبعد فترة وجيزة ظهرت جمعية كردية موحدة ومؤلفة من جميع الأحزاب والهيئات — في خارج تركية باسم « خويبون » — أي الاستقلال .

ولم يكن لهذه الحركات صدى يذكر في كردستان التي كانت غارقة في بحر من الجهل بعيدة عن مراكز الحضارة، فلا تربطها بها مواصلات بمعناها الحديث فضلاً عن ان نشوب الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ قد اوقف المحاولات الاولية الهادفة الىتنظيم وتكوين فكرة وطنية مشتركة بينالاكراد الذين تفصلهم عن بعضهم البعض حواجز جغرافية وسياسية . لا بل وان الدولة العثمانية التي اعلنت الجهاد المقدس لحرب الأعداء قدوجهت الأكراد الى السير باتجاه مضاد تماماً لمصالحهم القومية .

وتكبد الأكراد في أوائل الحرب أضراراً بالغة بالأرواح والممتلكات على أيدي القوات الأرمنية التي أعدها الروس ، وكانت في مقدمة طلائع الجيوش الروسية التي اكتسحت بلاد « بايزيد » و « الشكرد » و « وان » فانتقمت من الاكراد الذين أعملوا فيها المذابح الرهيبة في أواخر القرن التاسع عشر . دفع الأكراد ثمن الحرب بقتل الآلاف من شبانهم في الحرب ، وموت آلاف آخرين جوعاً الى جانب التدمير الذي حل ببلادهم .

وفضلاً عن ذلك فلقد أجبر نحو ٧٠٠ الف كردي على الهجرة من ديارهم

الى البلاد الغربية من الأناضول فمات معظمهم في الطريق من الجوع والثلوج والأمراض . وحل بسكان ديار بكر وموش وبتليس ذات المصير .

وانتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية والقضاء عليها ، ثم تمزيقها وتقسيمها بين أعضاء أسرة الحلفاء المنتصرين .

تقرير مصير الاكراد في المعاهدات الدولية

شعر فريق من الزعماء الأكراد ان الحلفاء المنتصرين يبيتون سوءاً لوطنهم وانهم عازمون على إقامة دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين الى ساحل البحر الأسود ، وتنحدر غرباً الى البحر المتوسط فتشمل ولايات : طرابزون وأرضروم ووان وبتليس ودياربكر التي يؤلف فيها الأكراد أكثرية تزيد على ما فيها من الأرمن ، ولذلك قام الحزب الوطني الكردي في استانبول الذي يرأسه عبد القادر بن شمدينان مع ابناء بدرخان بجهود جبارة لدى الحلفاء لاقناعهم « بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً » .

كما أخذ الجنرال شريف باشا السليماني « المقيم في باريس » على عاتقه تمثيل الجماعات السياسية الكردية ، فقدم في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ مذكرتين وخريطتين لكردستان الى مؤتمر الصلح ضمنها مطالب الأكراد وحقهم باستقلال بلادهم ووحدتها السياسية .

وكان قد توصل مع ممثل الأرمن « بوغوص نوبار باشا » الى اتفاق بين الكرد والارمن ينص على ان تكون البلاد الكردية مستقلة عن الدولة الأرمنية المنوي تأليفها ، ومن نتيجة هذا الاتفاق تقدما الى مؤتمر الصلح ببيان مشترك يحددان فيه حقوق أمتيهما ، وقد وافق المجلس مبدئياً على هذه المذكرة .

ووقع ممثلو الحلفاء على معاهدة سيفر في أواسط عام ١٩٢٠ فكان من مقتضاها تأليف حكومة أرمنية في ولايات طرابزون وارضروم ووان وبتليس (المواد ٨ - ٩٣) أما فيما يتعلق بالأكراد فقد أشارت الى **انشاء نوع من الحكم الذاتي للأكراد الذين يقطنون في منطقة وهمية تصوروها في شرقي الفرات**

وجنوبي **بلاد ارمينيا** التي أنشأتها المعاهدة ، ومحددة ببلاد تركية وسورية والعراق .

وقيّد هذا النوع من الحكم الذاتي باستفتاء أهالي هذه المنطقة الكردية المحدودة فيما اذا كانوا يريدون الانفصال عن الترك أم لا ؟ وبعرض نتيجة هذا الاستفتاء على عصبة الأمم لدرسه وإصدار قرارها في ضوء ذلك **فيما اذا كان الشعب الكردي جديراً بالاستقلال أم لا** ؟ فاذا قررت العصبة جدارة الاكراد بالاستقلال ، يبلغ ذلك القرار الى حكومة تركية التي عليها ان تذعن له . فاذا بلغ الأمر الى هذا الحد **لا يمانع الحلفاء حينئذ من انضمام أكراد الموصل أيضاً الى أكراد هذه الحكومة المستقلة استقلالاً ذاتياً** — خلاصة محتوى (المادتين ٦٢ ، ٦٤) .

ولا جدال في ان الحلفاء كانوا متحيزين للأرمن بوصفهم مسيحيين حين منحوهم (وعددهم حوالي مليون ونصف مليون نسمة) أربع ولايات أكثرية سكانها كردية وتمثل أكثر من نصف مجموع كردستان ، ويقطنها نحو مليونين من الاكراد .

على ان معاهدة سيفر قد ولدت ميتة فلم يكتب لها التنفيذ ، فلقد مزقتها انتصارات تركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال الذي دحر اليونانيين وحرر الاناضول وتفاهم مع الفرنسيين والطليان .. ثم عقد مع الحلفاء **معاهدة لوزان في سنة ١٩٢٣ التي قضت بموت كل من « ارمينيا المكبرة » و « كردستان » المصغر المقيد ؛ فذهبتا كأنهما فقاعات من الماء لم تلبث طويلاً** [١] .

وقد انتهى موضوع الاكراد واصبح في خبر كان ، وبقيت بدلا من حقوقهم القومية والحكم الذاتي **بعض الضمانات نحو الاقليات العامة** .. على نحو ما سيأتي بحثه في الفصول القادمة .

وهكذا خرج الاكراد من غنائم الحرب العالمية الاولى وهم موزعون على

---

١ – الوزير العراقي محمد امين زكي – في كتابه «مختصر تاريخ الكرد وكردستان» .

أربع دول هي : تركية وايران والعراق وسورية ، الى جانب اقليات كبيرة في جمهورية أرمينيا السوفييتية .

ويقول المستشرق السوفييتي باسيل نيكيتين في كتابه « الاكراد » تعليقاً على هذه الاحداث :

« رغم ان معاهدة سيفر بقيت حبراً ابكم على ورق اصم ، لا شك في انها كانت مرحلة خطيرة في تطور القضية الكردية ، **فلأول مرة في التاريخ بحثت وثيقة سياسية دولية قضية الاستقلال المحلي للمناطق التركية والايرانية التي يقطنها الأكراد**. ومن هذا التاريخ اصبح تدويل القضية الكردية امراً لا مناص منه . وقد كان لمعاهدة لوزان التي حلت محل معاهدة سيفر وقع اليم في النفوس كما يقول « مندلستام » الاخصائي في شؤون الاقليات ، اذ ان هذه المعاهدة لم تنص على المساواة بين الحقوق المدنية والسياسية الا لمصلحة الدول الكبرى » .

ويقول الدكتور يحيى الخشاب في مقدمته لكتاب شرفنامه : «...ولكن المهم في معاهدة لوزان ان موضوع الاكراد اصبح أقل اتساعاً مما كان عليه في معاهدة سيفر فلم يصبح الحديث عنه في المعاهدة الجديدة التي حلت محل معاهدة سيفر – حديث الاستقلال ، انما مجرد الرغبة الخيرة للدول المتحالفة نحو الاقليات عامة في تركيا » .

الثورات الكردية في تركية وايران

وقبل ان ننهي الحديث في المشكلة الكردية بصفة عامة ، لننتقل بعدها الى أصل الموضوع وهو قضية اكراد العراق .. لا بد لنا من عرض سريع للثورات التي حدثت في المنطقة الكردية في خارج حدود العراق الحالي لنستكمل الصورة دون التقيد بالعامل الزمني .

ففي عام ١٩٠٨ قام ابراهيم باشا محمود التيماوي رئيس قبيلة الملية التي تقطن بين ماردين وديار بكر باعمال الشقاوة في تلك المنطقة ، وجمع المغامرين

الذين التفوا حوله فبسط نفوذه على المنطقة مما اضطر الحكومة العثمانية الى تجريد حملة تأديبية ضده، فقبضت عليه ونفته الى سيواس. وبعد فترة وجيزة استطاع الهرب والعودة الى موطن قبيلته في « يران شهر » . وانتهز فرصة قيام الحكومة العثمانية بالتشكيلات العسكرية الحميدية التي اشرنا اليها في فصل سابق فانخرط واتباعه ، فيها ولم يلبث أن حصل على رتبة الميرميران «رئيس الرؤساء» مما هيأ له بسط نفوذه وسلطانه في تلك الجهات حتى تناول القبائل العربية القاطنة في الجزيرة العليا قرب ديار بكر ، ثم اخضع لسلطانه القبائل الكردية المجاورة ، فاتسعت دائرة نفوذه وحكمه الى المنطقة الممتدة بين ماردين والرها وأورفا وقرهجهداغ حتى اعلان الدستور العثماني اذ جردت عليه الحكومة حملة تأديبية كبيرة ضيقت عليه الخناق في جبل عبد العزيز فقبضت عليه واعدمته .

وفي عام ١٩١٣ قامت حركة ثورية في ولاية بتليس بزعامة كل من الشيخ سليم وشهاب الدين والشيخ علي ، ولكن الحكومة العثمانية قضت عليها ، وتمكن زعيمها ومديرها الشيخ سليم من اللجوء الى القنصلية الروسية في بتليس فلبث فيها حتى يوم اعلان الحرب العالمية ، حيث اقتحم الترك القنصلية المذكورة وأخرجوه منها عنوة وأعدموه .

وفي سنة ١٩٢٢ بدأت حركة اسماعيل آغا المعروف باسم « سيمكو » رئيس قبيلة الشكاك ، وأخذت في باديء الامر طابع مقاتلة النساطرة (الاثوريين) ، ثم امتدت واتسعت الى ان وصلت الى بلاد اورمية حيث اتخذها سيمكو قاعدة لحركاته ، وعندئذ جردت عليه الحكومة الايرانية حملة عسكرية فقضت على الحركة بعد حرب دامية ، واضطر سيمكو زعيم الحركة وقائدها الى اللجوء الى العراق والاقامة بشمالي راوندوز .

وساهم الاكراد في الحركة الوطنية التركية التي يقودها مصطفى كمال مساهمة جدية في وضع اساس الجمهورية التركية الحاضرة ، فتنفيذاً لقرار الحلفاء بقيام دولة ارمينيا الكبرى حشدت جمهورية « آريفان » الارمنية في أواسط سنة

١٩٢٠ قواتها العسكرية على حدود تركية الشرقية الشمالية، واخذت تهددها بالاجتياح ، فبادر القائد التركي المشهور « كاظم قره بكر » الى مقاتلة الارمن بجيش مؤلف معظمه من الاكراد الذين تمكنوا من الاستيلاء على مدينة قارص وهددوا الجمهورية الارمنية بالزوال لولا التدخل السوفييتي .

وفعل الاكراد مثل ذلك في مقاتلتهم للقوات الارمنية في منطقة كليكيا، وكانت القوات الفرنسية تعضد الارمن في ذلك القتال ، ولكنهم خذلوا ، مما اضطر الفرنسيين الى عقد معاهدة انقرة سنة ١٩٢١ .

ولم يقتصر عون الاكراد لحركة مصطفى كمال على الساحات الشرقية والجنوبية وحسب ، بل تعداه في معارك التحرير ضد الجيش اليوناني ، فقاتلوا الى جانب الاتراك في معارك سقاريا وافيون قره حصار واينونو – وهي المعارك التي قررت المصير .

وفي الوقت الذي كان مجلس عصبة الامم يدرس قضية الموصل ، قامت ثورة كردية كبرى في منطقة خربوط -- ديار بكر بزعامة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ .

واختلفت الاراء حول حقيقة هذه الثورة . فأمين زكي الوزير العراقي الكردي يقول في كتابه مختصر تاريخ الكرد وكردستان :

« . . لم يحن بعد الزمن الذي يصدر فيه المرء حكماً نزيهاً في شأنها (ثورة الشيخ سعيد) وشأن الحركات التي تلتها ، اذ لم تعرف لغاية الآن حقيقتها وما هي الاسباب والعوامل الاصلية التي ادت الى حدوثها .. ومهما كانت هذه الأسباب والعوامل ، فمما لا شك فيه انها من حيث النتائج تدمي القلوب وتؤلم ضمير الانسانية اشد الإيلام » .

ويلقي المستشرق السوفييتي باسيل نيكيتين اضواء أكثر سطوعاً على هذه الثورة فيقول في كتابه « الاكراد » :

« .. الا ان الثورة الكردية التي قام بها الشيخ سعيد في شباط – نيسان

سنة ١٩٢٥ في اثناء دراسة التقرير (تقرير لجنة التحقيق الدولية الموضوع في شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٥ الى هيئة عصبة الامم في مصير الموصل) ، ما كانت الا دعامة **للعرض البريطاني في جعل ولاية الموصل ولاية عراقية** . وفي نفس الوقت ، كانت هذه الثورة طريقاً الى التعبير عن **شعور الاكراد بانهم يستطيعون الاندماج مع الشعب العربي في العراق** ، وانهم يستطيعون ان يكونوا مواطنين صالحين مع العرب حيث كانوا . كما كانت هذه الثورة بمثابة تكذيب لتصريح الوفد التركي في لوزان بأن الاقليات الاسلامية كانت مرتاحة لمصيرها تحت الحكم التركي » [١] .

ويقول محمد شيراز في كتابه « نضال الاكراد » :

« قام الاكراد في تركية بجهود عظيم لتخليص تركية من النير الاجنبي واستعان مصطفى كمال بشيوخهم وشبابهم لدحر اليونان وتحرير البلاد . الا انه بعد وصوله الى مبتغاه قلب لهم ظهر المجن ، وأخذ يطبق عليهم سياسة التتريك المتطرفة منذ سنة ١٩٢٤ .. فقام الأكراد بسلسلة من الثورات دفاعاً عن كيانهم ولغتهم وسائر مظاهر شخصيتهم القومية ، ولكن الجيوش التركية أطبقت عليهم بكل معداتها ونسفت الطائرات قراهم العزلاء ، وأنزل بالثوار وغيرهم العذاب والتنكيل .. وأبادوا القرى وفتكوا بالنساء والأطفال ورموا الشيوخ من أعالي الوديان الى قيعان الأنهر ؛ وقد أتت هذه الأعمال الوحشية على مئات الالوف من الأكراد بين سنتي ١٩٢٥ — ١٩٣٧ .

ويشير أحمد فوزي في كتابه : «قاسم والأكراد ـ خناجر وجبال» ، الى ثورة الشيخ سعيد فيقول :

« وفي ٢٨ مايو ١٩٢٥ عندما طلبت النيابة العمومية لدى محاكم الاستقلال العسكرية ٢٣ من رؤوس المتهمين ، لخصت التهمة الموجهة اليهم بالعبارات التالية : « انكم جميعاً مجمعون على نقطة واحدة وبعبارة أخرى على تأسيس كردستان مستقلة التي دفعت بكم الى الأمام ، لذلك إنكم تدفعون الثمن

(١) ص ٢٠٣ .

على المشانق » .

وفي تقديم الدكتور يحيى الخشاب لشرفنامه يقول عن ثورة الشيخ سعيد :

« في هذه الفترة - غير الميمونة بالنسبة لتركية ، قامت ثورة كردية يعزوها بعض الكتاب (رامباوات) الى ان مصطفى كمال لم يعبأ بقرارات مؤتمر لوزان وبدأ منذ سنة ١٩٢٤ بتحريم استخدام اللغة الكردية وبنقل زعماء الأكراد من بلادهم التي نشأوا فيها الى جهات أخرى ، فشكل الأكراد جهازاً عسكرياً لمناوأة الحكومة التركية ، وتزعم هذا الجهاز الكولونيل خالد بك زعيم قبيلة جيران ، والتف حوله المثقفون والضباط الأكراد . وقد حدد للثورة يوم ٢٦ مارس ١٩٢٥ ، ولكن شاء القدر ان تقوم الثورة قبل موعدها إذ حدثت معركة بين فصيلة تركية وجماعة من رجال الشيخ سعيد ، شيخ الطريقة النقشبندية ، في بيران واستطاع الجيش التركي ان يقضي عليها وقبض على الشيخ سعيد وأعوانه » .

« وفي يوم ٢٧ مايو حوكم الشيخ سعيد وصحبه أمام محكمة الاستقلال التى قضت باعدام الشيخ والدكتور فؤاد وستة واربعين من المعاونين . وقد أعدموا في أغسطس ١٩٢٥ وأعلن رئيس المحكمة ان الثوار كانوا مدفوعين بحوافز قومية بحتة .

« ثم ان الحكومة التركية أصدرت أمراً بنقل زعماء الكرد من البلاد التي نشأوا فيها في بهتان وصامصون وبايزيد الى جهات غير صحية على شاطىء الأناضول .

ويقول الدكتور الخشاب : ويذكر مينورسكي [1] أسباب هذه الثورة :

١ - رد فعل ضد فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية .

٢ - انبعاث القومية الكردية والميل الى الاستقلال .

٣ - مؤامرات أحد أمراء آل عثمان وكان يقيم في حلب .

---

١ - أول المستشرقين الروس ومؤلف دائرة المعارف الأسلامية .

٤ — دسائس الانجليز .

« ويؤيد رأي مينورسكي في أن للانكليز يداً في هذه الثورة ما ذكرته الصحف التركية من ان الموظفين الأتراك وجدوا في ديار بكر رسائل مرسلة من شركات انكليزية مختلفة الى « وزارة الحربية في كردستان » . انتهى .

ان الانكليز — بعد اعدام الشيخ سعيد قد احتضنوا ابنه صلاح الدين الذي نقلوه الى حلب ثم الى بغداد فأدخلوه الكلية العسكرية الملكية العراقية في سنة ١٩٢٧ حيث كنت حينذاك تلميذاً في الكلية ، وظل صلاح الدين يدرس العلوم العسكرية معنا فصلاً كاملاً ، وكان يحظى برعاية خاصة من آمر الكلية العقيد توفيق وهبي [١] ورعاية المفتش البريطاني في الكلية . وقال لنا صلاح الدين وهو يودعنا انه ذاهب لتحرير بلاده من نير الأتراك .. ثم سمعنا بعد ذلك خبر إعدامه في تركية [٢] .

وخيم الهدوء على المنطقة الكردية في تركية من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٠ وفي خلال هذه الفترة — في ربيع ١٩٢٧ عقد مؤتمر كردي انبثقت عنه فكرة تأسيس اللجنة الوطنية الكردية المعروفة باسم « خويبون » التي أقسم أعضاؤها على استمرار الكفاح في سبيل تحرير كردستان في الاراضي التركية.

وجاء في قرارات ذلك المؤتمر ما يلي :

١ — حل الجمعيات الكردية الموجودة كلها تمهيداً لتأسيس جمعية كردية كبرى تضم جميع اعضاء الجمعيات القديمة واعضاء جدداً .

---

١ — أحد زعماء الاكراد ، واول من وضع قواعد نحوية للغة الكردية ، وعين متصرفاً للواء السليمانية ، واتهم في سنة ١٩٣١ بالتآمر على سلامة الدولة العراقية مع «ماريكون» البريطاني في تحريض الاكراد والاثوريين على مطالبة عصبة الأمم بتأسيس دولة كردية اثورية . وصار في عام ١٩٤٧ وزيراً وعضواً في مجلس الاعيان .

٢ ـ يقول نيكيتين في كتابه الأكراد : حاكمت المحكمة العسكرية في ارضروم صلاح الدين ابن الشيخ سعيد الذي قدم الى تركية من العراق معللاً بالعفو، وقد انضم فيما بعد الى ثورة درسيم.

٢ – ادامة الثورة والنضال ضد الترك الى ان يغادر آخر جندي تركي الاراضي الكردية الطاهرة .

٣ - لزوم تعيين قائـد عام لجميع القوى الوطنية الكردية ، وتنظيم جميـــع القوى الثورية على اساليب عسكريـــة ،وتأسيس مركز عام للثورة في جبال كردستان .

٤ – تأسيس علاقات أخوية دائمة ومناسبات حبية مع الحكومة الايرانيـــة والشعب الفارسي الشقيق.

٥ – تأسيس العلاقة الأخوية والحبية الدائمة مع حكومـــتي العراق وسورية اكتفاءً بالحقوق التي خولتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهـــدات الدولية لاكراد هذين القطرين ، وعـــدم مطالبة حكومتيهما باي حق سياسي آخر سوى ما تقدم .

وعهد بتنظيم الحملة الى ضابط قديم هو احسان نوري باشا ، فبدأ هـــذا عمله باختيار جبل « أرارات » نقطة ارتكاز للحركة الجديدة .

ففي أواخر ١٩٣٠ وبداية ١٩٣١ انبثقت حركة مناوئة للأتراك قام بها أعوان الشيخ سعيد من النقشبندية ، وأخرى قام بها الشيخ فخري في عـــام ١٩٣٣ في ضواحي ديار بكر ، وفي عام ١٩٣٥ أعلن الشيخ بديع الزمان الكردي العصيان بعدم دفع الضرائب في منطقة موش الكردية . ولقد قضي على هـذه الحركات جميعاً بقوة وقسوة بالغتين الى جانب مرسوم أصدرتـــه الحكومة التركية يجيز نفي وتشتيت الاكراد بنسبة ٥ ٪ من سكان كل قريـــة كردية .

وفي سنة ١٩٣٧ هبت ثورة درسيم المعروفة لدى الرأي العام العالمي بمـــا انتهت اليه الثورة من هدم جماعي لبيوت اكراد تلك المنطقـــة ، ثم احراق الغابات التي كانوا يأوون اليها .

ولم يكن ليختلف وضع أكراد ايران عن وضع إخوتهم في تركية ، على الرغم من الطابع المميز بين البلدين .. **باصرار الايرانيين على اعتبار اصل السلالتين الكردية والايرانية تنبع من مصدر واحد** ، ولذلك فليست هناك مبررات للعداوة بين ابناء الجنس الواحد. مع ان الحكومة الايرانية لم تتهاون قط في قمع الثورات التي نشبت في جبال ارارات او التي قام بها جعفر سلطان هورمان سنة ١٩٣٢ .

حكومة كردية في اذربايجان الايرانية

خرج العالم من الحرب العالمية الثانية دون ان يطرأ أي تغيير يذكر على القضية الكردية في ايران او تركية .

وعندما قدمت لجنة كردية الى مجلس هيئة الامم المتحدة في سان فرنسسكو عام ١٩٤٥ خطاباً ومذكرة وخريطة، مستعرضة مطالبها الوطنية في « كردستان حر ومستقل » **والجزم بان السلم لن يعم الشرق الاوسط بدون حل للمشكلة الكردية** .. لم تجد تلك اللجنة آذاناً صاغية من اعضاء تلك الهيئة العالمية التي لم تبحث من قريب او بعيد في المطاليب المقدمة اليها .

واتجه فريق من قادة الاكراد – تحت تأثير خيبة الامل هذه، الى الاتحاد السوفييتي الذي استقطب في بلاده نحو مائة الف نسمة من الاكراد في « ترانسقوقازي » ، ثم اتخذ من « اريفان » العاصمة الارمنية السوفييتية المصدر الذي تطبع فيه اكثر النشرات والمؤلفات الكردية ، حيث توجد ايضاً قرى كردية تحت نظام جماعي جميعها تعمل في سبيل تطوير المجتمع هناك [1] .

وكانت لدى الاتحاد السوفييتي ورقة رابحة ليستخدمها ضد جارتيه الشرقيتين : تركية وايران اللتين انحازتا بكليتهما الى حلفائه في فترة الحرب ، وخصومه بعدها ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية .. وكانت تلك

---

١ – ص ٢٠٧ من كتاب الاكراد لنيكيتين السوفييتي .

الورقة الرابحة التي استخدمها الاتحاد السوفييتي بمهارة هي« الاكراد » الذين دفعهم اليأس اليه .

ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ **عقد في باكو الروسية مؤتمر كردي وضع اسس اعلان جمهورية كردية في اذربايجان الايرانية** ، تتعاون مع جمهورية أذربايجان السوفييتية . كما درس امكانات قيام الثورة في كردستان التركية بغية الضغط على تركية في فترة كان السوفييت يطالبون فيها تركية بامتيازات معينة في المضايق .

ولما كانت القوات السوفييتية تحتل شمالي ايران كلها – في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، فان الزعماء الأكراد لم يجدوا صعوبة **في الاعلان عن قيام حكومة مستقلة في أذربايجان** برئاسة جعفر بيشواري الذي سبق له ان حارب قوات الحكومة الايرانية واستعان بالقبائل الكردية التي وعد زعماءها بحكومة مستقلة في نطاق دولة أذربايجان الجديدة . فلما تحقق لبيشواري ما كان يصبو اليه ، طالبه الأكراد بتحقيق وعده لهم ، وقامت جمهورية كردية شعبية في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ، واتخذت «مهاباد» عاصمة لها . وكان على رأسها القاضي محمد .

وبعد نحو عشرة أشهر من قيام الجمهورية الاذربايجانية الكردية اضطرت جيوش الاتحاد السوفييتي المرابطة في شمال ايران – بضغط شديد من الولايات المتحدة الامريكية الى ان تنسحب منها . وعندئذ زحف الجيش الايراني لاستعادة أذربايجان ، فاحتل مهاباد وقضى على حكومة القاضي محمد واعدم قادة الحركة بما فيهم القاضي محمد .

مع مولد الجمهورية العراقية

وبانهيار حكومة مهاباد انهارت آمال الزعماء المتطرفين الاكراد من احتمال قيام نواة دولة كردية في الشرق الاوسط – وخاصة في تركية او ايران في

الظروف الدولية الراهنة ، وظل قسم كبير من الشباب الـكردي المثقف على أمله في إمكانية الاتكال على الاتحاد السوفياتي في نضاله القومي . في حين كان الزعماء التقليديون (في العراق على الاخص) يرون في التطور السلمي الوسيلة الفعالة لانهاض شعبهم ، وتقدمه في المضمار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ولم تبدر من الاكراد طوال الاثني عشر عاماً التي أعقبت انهيار جمهورية مهاباد الكردية في ايران بادرة تشير الى عمل فعال في تركية وإيران والعراق.

ثم قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق التي أعلنت مولد الجمهورية العراقية .

وأصدرت الجمهورية الوليدة دستورها الموقت الذي **نص على اعتبار العرب والاكراد شركاء في الوطن متساوين في الحقوق والواجبات** . (راجع الفصل التاسع عشر) .

وأجاز عبد الكريم قاسم للثائر الكردي الملا مصطفى البارزاني الرجوع من البلاد الاشتراكية الى العراق بعد غياب دام ثلاثة عشر عاماً . . ثم أجاز له تأليف حزب « البارتي » الكردي .

وقام الحزب الشيوعي العراقي السري يعلن عن نفسه ووجوده . . وتبعته أحزاب كردية سرية وعلنية أخرى تركز جميعها على إقامة وطن كردي مستقل ، — وعلى حد تعبيرهم :

—«هدفنا الاسمى هو توحيد وتحرير الكردستان الكبرى .. نكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التي لم تزل من اكبر العوائق في طريق تقدم اكراد العراق للوصول الى الغاية الكبرى وهي الحرية وحق تقرير المصير .. »

« والسعي لنيل الاستقلال الاداري لكردستان العراقية الذي هو خطوة

كبيرة لتقرير مصير الاكراد [1] » .

وفي ذروة هذه الحمى التي انتابت الشيوعية الدولية في العراق ، المتحالفة مع أولئك الذين سرقوا من شعب العراق حكمه الوطني . . أعود مرة اخرى الى قضية اكراد العراق منذ البداية ، منذ ان ولدت في العراق اول حكومة وطنية فيه بعد انقراض الخلافة العباسية .

---

١ ـ المادتان الاولى والثانية من بيان حزب « روزكاري كورد » الصادر عن الهيئة التأسيسية . ويجد القارىء في الفصل الخامس عشر تفصيلاً كاملاً لبيان الحزب .

الفصل السادس

تأسيس الدّولة العِراقية وتخطيط حُدودهَا بتقرير مَصِير الموُصل

الحرب العالمية الاولى وثورة العراق [1]

بدأ حكم الدولة العباسية في مطلع القرن الثالث عشر يتفكك ، مما أدى الى ان مركز الدولة في بغداد لم يعد قادرا على بسط سيطرتـه او نفوذه على اجزاء الامبراطورية فتقطعت اوصال الدولة بقيام دويلات محلية هزيلة سرعان ما سحقها الغزاة المغـول والتتار القادمون من الشرق ، بعـد ان اجتاحت جيوشهم بغداد – مركز الخلافة وقضت على الدولة العباسية ، ودمرت معالم الحضارة العربية في كل من العراق وسورية في منتصف ذلك القرن .

وظل العراق طوال سبعة قرون مسرحاً للفاتحـين ، حكمه المغول اولاً ثم الترك تارة والفرس تارة أخرى .. يتخبط في أسوأ مهاوي الجهل والاستعباد والفوضى حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما سرت عدوى الروح القومية العربية في بلاد الشرق فأيقظت في نفوس القـادة الاتراك الذين كانوا يحكمون المشرق العربي روحاً جديدة كان من نتائجها البارزة اعلان الدستور العثماني في

---

١ – دوّن المؤرخ عبد الرزاق الحسني تاريخ العراق السياسي الحديث بعدة كتب ، منها تاريخ الوزارات العراقية في تسعة أجزاء (حتى الآن) وتاريخ العراق السياسي الحديث في (ثلاثة أجزاء)، ومن الكتب المهمة في هذا الموضوع كتاب أربعة قرون من تاريخ العراق للونكريك ، ومذكرات مس بيل (ترجمها للعربية جعفر خياط) وتاريخ القضية العراقية لمحمد مهدي البصير.

عام ١٨٧٦ الذي اوقفت السلطات العمل به بعد عامين ثم اعيد بعـد انقلاب عام ١٩٠٨ . وكان العرب قـد الفوا الجمعيات والاحزاب للمطالبة بحقوقهم القومية ولكن قادة وزعماء انقلاب ١٩٠٨ حاولوا بعد ان تسلموا الحكم إدماج العناصر الاخرى بما فيها العرب في القومية التركية ، مما اشعر عقـلاء العرب ومفكريهم بالخطر الذي يهـدد قوميتهم من هذا التحول الجديد ، فراحوا ينبهون قومهم الى الخطر المحدق بهم .. حتى اذا مـا اعلنت الحرب العالمية الاولى ، ودخلت تركية الحرب بجانب المانيا وجد الضباط العرب العراقيون منهم والسوريون الفرصة المواتية ، فانضموا الى حركة الشريـف حسين في اعلان الثورة من الحجـاز ، وحاربوا الى جانب الحلفـاء املاً منهم بتحقيق وعودهم وعهودهم التي قطعوها لها باحياء الدولة العربيـة في المشرق العربي . وكان من نتائج هذه الثورة تسهيل احتلال فلسطين ، وطرد الترك من سورية ومن الجهة الثانية فقد تم للانكليز احتلال القسم الاعظم من العراق .

وسرعان ما تكشفت نوايا وخطط المستعمرين الجـدد ، فنكثوا بوعودهم وعهودهم للحسين ، فزحفت الجيوش الفرنسية على لبنان وسورية وقضت على حكومة الملك فيصل في دمشق وكانت قد ظهرت نوايا الانكليز الحقيقية في فلسطين بجعلها وطناً قومياً لليهود مذ اصدروا وعد بلفور في عام ١٩١٧ .

اما في العراق فلقد اعلن الجنرال « مود » الذي احتل بغداد في ١٩ آذار ١٩١٧ في منشوره الخطير قائلاً :

« .. ان جيوشنا لم تدخل مدنكم وارضكم بصفتهم قاهرين واعداء ، بل بصفتهم محررين . »

ولما عقدت الهدنة بين الحلفاء والمانيا يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ القى القائد العـام للجيش البريطاني في العراق السير وليم مارشال خطاباً على اعيان بغداد ذكرهم فيه بوعد الجنرال مود وقال « **..ان الوعود التي اعطيت مراراً يجب ان تنجز في اول فرصة ممكنة ...** »

في حين كان الحكام العسكريون والحكام السياسيون البريطانيون في المدن العراقية يحكمون العراق حكماً مباشراً ويضغطون على الناس ويجبرونهم على ان يجيبوا على الاستفتاء السري بترشيح السر برسي كوكس حاكماً للعراق بـدلاً من حكومة عربية مستقلة يرأسها حاكم عربي !..

وفي ٣ مارس ١٩٢٠ أعلنت بريطانيا قبولها لقرار مؤتمر الحلفاء في « سان ريمو » (**بوضع العراق تحت انتدابها لتدريبه على اساليب الحكم الذاتي**) . فثار شعب العراق العربي ثورته المشهورة في عـام ١٩٢٠ التي كلفت بريطانيـا نحو الفي قتيل وجريح الى جانب اربعين مليون جنيه استرليني ، كما قـــدم الشعب العراقي أكثر من ثمانية آلاف قتيل الى جانب تدمير عدد من مدنـــه وقراه ، وانهاك اقتصاده .

*

وفي الوقت الذي كانت البلاد تستعد فيه لتستقبل عهداً جديداً في تاريخها وتقرر شكل الحكومة الوطنية المنوي اقامتها في العراق، **كانت هناك حركة في الشمال يقوم بها فريق مـــن زعماء الاكراد الذين وجدوا من يؤازرهم في اقامة حكم مستقل لهم عن العراق** ، فكانت هذه الحركة سبباً أدى الى تأخير أمر البت في اقامة الحكومة الوطنـــية . الا ان الضغط الشعبي في العراق ، وعلى الاخص في بغداد والفرات والموصل وديالى اضطر الانكليز للتعجيـل بارسال مندوب سامٍ بريطاني جديد للعراق هو السر برسي كوكس .

ووصل المندوب السامي البريطاني الجديد السر برسي كوكس الى بغــداد فأعلن يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٢٠ قائلاً : « ان دولة انكلترة أرسلتني للاتفاق مع اعيان العراق وكبارهم لمساعدتهم في **تأليف حكومة عربية مستقلة** تحت اشرافهـا » . واصدر في ٢٧ تشرين الاول مرسوم تـــأليف الوزارة العراقية المؤقتة .

واقر مؤتمر القاهرة الذي أنهى جلساته في ٩ نيسان١٩٢١ المشروع الجديد

لإنشاء الدولة العربية في العراق برئاسة الملك فيصل . وفي ١١ تمـوز ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء المنـاداة بالامير فيصل ملكاً على العراق ، وأعلن عـن مبايعة ٩٧ ٪ من العراقيين لفيصل ملكاً عليهم . وتوج فيصـل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ ، وارسل الملك جورج الخامس ملك بريطانيـا الى ملك العراق الجديد برقية يقول فيها :

« أقدم لجلالتكم تهانيّ الخالصة على هذا الحادث التاريخي المؤثر الذي قـد أصبحت به بغداد عاصمة العراق القديمة مرة اخرى مركزاً **لمملكة عربيـة** بفتوى الاغلبية الساحقة من اهالي العراق . »

حدود العراق الدولية

أصر العراقيون على عدم الاعتراف بقرارعصبة الامم الذي عهدت بموجبه الى بريطانيا بالانتداب على العراق ، فرأت بريطانيا ازاء هذا الاصرار ان من الافضل لها تحديد مركزها القانوني في العراق بمعاهدة تعقدها مع الحكومـة العراقية تمكنها من تثبيت ذلك الانتداب لمدة عشرين عاماً . وتم لبريطانيا ما ارادت في معاهدة عام ١٩٢٢ ، وبعد ان هددت بتقسيم أوصال الوطن العراقي في الشمال .

على ان مقاومة العراقيين العنيفة اضطرت بريطانيـا الى تقصير أمـد تلك المعاهدة لأربع سنوات ، غير انها اشترطت لدخول حكومـة العراق عضواً بعصبة الامم تحقيق امرين : الاول تحديد تخوم العراق التي يتوقف على حسمها مستقبل العراق ، وقيـام مجلس تأسيسي لتوطيد دعائم الحكومـة على أسس دستورية مدنية ، يقر معاهدة التحالف العراقية البريطانية .

☆

عندما احتل البريطانيون العراق خـلال الحرب العالمية الاولى ، وانتهت

الحرب بعقد الهدنة ، كانت القوات البريطانية ترابط في جنوب مدينة الموصل في حين كانت القوات العسكرية التركية ما زالت محتفظة بمنطقتي الموصل والسليمانية ، فتلقى قائدها أمراً من حكومته بأن ينسحب بجيشه من الموصل الى داخل البلاد التركية ، على ان يشغلها البريطانيون إشغالاً عسكرياً بموجب نصوص معاهدة «مندروس» التي عقدها الحلفاء المنتصرون مع تركية المنكسرة في ١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ .

وكان هذا الاشغال العسكري الحجة التي تذرعت بها الجمهورية التركية الفتية في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٤ للمطالبة بولاية الموصل التي كانت من حصة فرنسا بموجب معاهدة سايكس بيكو التي اقتسم فيها المستعمرون الأسلاب ، ثم تنازلت عنها لبريطانيا ، وتركت العراق من شماليه الى جنوبه للانكليز .

والبريطانيون كانوا يعرفون **ان الموصل العربية العريقة في عروبتها هي بمثابة الرأس للجسم العراقي ، وان لا حياة للعراق بدونها ..** وان ابناءها لعبوا دوراً رئيسياً في الجمعيات السياسية العربية ، وفي الثورة العربية في الحجاز وفي تأسيس دولة سورية العربية في عام ١٩٢٠ .. وأخيراً في ثورة الشعب العراقية عام ١٩٢٠ حين نظموا العصابات التي احتلت تلعفر وازعجت الجيش البريطاني على مشارف مدينة الموصل ذاتها .

ولذلك كله فلقد ساوم البريطانيون على عودتها للوطن الأم ليقبضوا ثمن مساومتهم غالياً من الحكومة العراقية الناشئة التي لم تقف على قدميها بعد ..

ودفع العراقيون الثمن ، بتصديقهم على معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة .. ثم تصديقهم على معاهدة عام ١٩٢٤ .. واخيراً **بالاعتراف بامتيازات شركة النفط التركية التي منحتها لها الحكومة العثمانية لاستخراج النفط في ولاية الموصل** قبل الحرب العالمية الاولى ، على النحو الذي سيأتي تفصيله ..

فعندما اجتمع المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ لاقرار دستور البلاد ، وللتصديق على المعاهدة العراقية — البريطانية والاتفاقات الملحقة

بها .. وجه المندوب السامي البريطاني خطاباً الى الملك فيصل الاول قال فيه « .. ولقد بلغني ان البعض قد اعرب عن رغبته في الحصول على تأكيد من الحكومة البريطانية بخصوص تعيين حدود العراق ، ففيما يخص هذه النقطة ، ان في وسعه اعطاء تأكيد قطعي من جهة الحكومة البريطانية بانها لن تتنازل في اثناء المفاوضات المقبلة مع تركية بخصوص الحدود عن اي من مطالب العراق العادلة ، وانه اذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطالب فستصر الحكومة البريطانية على احالة الخلاف الى عصبة الامم وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة لوزان .. »

واضاف المندوب السامي البريطاني قائلاً للملك بصدد انهاء الانتداب البريطاني : « .. وقد بلغني كذلك انه يرغب في تأكيد مفاده : اذا ، لسبب من الاسباب ، لم تدخل العراق بعضوية جمعية الامم في ظرف اربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة الصلح بين بريطانيا العظمى وتركيا ، فسينتهي انتداب بريطانيا على العراق في عين الوقت الذي تنتهي فيه المعاهدة وان تعترف عندئذ بريطانيا العظمى بالعراق كدولة مستقلة استقلالاً تاماً .. »

ومع ان الشعب العراقي العربي قد قاوم ما وسعته المقاومة للحيلولة دون تصديق المجلس التأسيسي للمعاهدة العراقية – البريطانية .. الا ان المجلس وقعها مكرهاً باكثرية ٣٧ صوتاً ضد ٢٤ صوتاً واستنكاف ٨ عن التصويت ، وكان نواب المنطقة الكردية في ألوية كركوك والسليمانية واربيل والأقضية الكردية في لواء الموصل قد صدقوا على المعاهدة . واستنكف عن التصويت من الأكراد اثنان . وكان المخالفون وعددهم ٢٤ نائباً جميعهم عرباً .

والاتفاقية المبرمة عبارة عن اعتراف قانوني لاحتلال بريطانيا للعراق ، ففي المادة الثانية من الاتفاقية العسكرية يعترف العراق بأن تكون المساعدة البريطانية له عبارة عن وجود حامية من جنود الامبراطورية في العراق او وجود قوات محلية فيه تقوم بأعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية [1] .

١ – يقصد بها جيش « الليفي » الاثوري الذي ألفته بريطانيا في العراق .

ونصت المادة السابعة من تلك الاتفاقية : « توافق الحكومة العراقية على ان تأخذ بعين الاعتبار التام رغائب المعتمد السامي البريطاني فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي » .

ولا يستخدم الجيش العراقي إلا في مصلحة العراق . وتوافق الحكومتان على ان تقوم واحدة منهما بأعمال عسكرية لحفظ النظام الداخلي أو للدفاع عن العراق ضد تجاوز خارجي بدون استشارة الحكومة الاخرى والاتفاق معها مقدماً . ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل أية من القوات البريطانية على صد أي تجاوز خارجي أو إخماد أي اضطراب أهلي أو مقاومة مسلحة مما يكون في رأي المعتمد السامي قد أثاره أو سببه قيام الحكومة العراقية بعمل أو انتهاجها سياسة ما خلافاً لمشورة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أو رغائبها الصريحة « المادة ٨ » .

ونصت المادة التاسعة على ان يعهد بقيادة القوات المشتركة الى قائد عسكري بريطاني .

وكان الغرض الأساسي من صيغة المعاهدة العسكرية هذه هو **تقييد حرية العراق في اخماد الثورات الكردية التي تقوم بتوقيت من بريطانيا** كلما اضطرت للضغط على الحكومة العراقية لتحصل منها على معاهدة جديدة او امتياز جديد .

قضية الموصل مع الأتراك

حاول الاتراك بجميع الوسائل ضم الموصل الى تركية الحديثة ، فأقر المؤتمر الوطني التركي « الميثاق الوطني » في ١٣ ايلول ١٩١٩ الذي نص في مادته الاولى على ما يلي :

« اذا اقتضت الضرورة يقرر مصير اجزاء الامبراطورية العثمانية التي

تسكنها اكثرية عربية والتي كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقاً لتصويت سكانها الحر .

اما تلك الاجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة او خارجه) التي تسكنها اكثريـــة عثمانية مسلمة متحدة في الدين والجنس والهدف ، ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية ، وتحترم احتراماً كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف جزءاً من الوطن لا ينفصل عنه لأي سبب منطقي او قانوني » .

وانشغل ألاتراك بحربهم مع اليونان .. وعقدت هدنة مودانيا في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢ واعلن على اثرها مصطفى كمال فيما يتعلق بقضية الموصل ـ اعتبار « الميثاق الوطني » حداً أدنى لحقوق تركية .

واعلن عصمت اينونو في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ باصرار ، على اعتبار سكان الموصل من الترك المسلمين ، بدليل انهم انتخبوا عنهم نواباً في المجلس الوطني الكبير ، فرد عليه المندوب البريطاني قائلاً : ان تركية عينتهم تعييناً وان منهم من كان عاجزاً عن المشاركة في المناقشات لجهـــله اللغة التركية . ومع ان معاهدة لوزان قد عقدت بين المتخاصمين ، وبها تم الصلح بين الحلفاء وتركية .. الا ان مشكلة الخط الفاصل على الحدود بين العراق وتركية ، وهل تكون فيه ولاية الموصل ام لا ٠ ترك الى مفاوضات ثنائية قادمة بين انكلترا وتركية ، والى ان يتم ذلك يتعهد الترك والبريطانيون بعدم احداث اي تغيير في الوضع الراهن بحركات عسكرية او غيرها .

وفي مؤتمر استانبول في ١٩ مايس سنة ١٩٢٤ لبحث قضية الموصل اعلن رئيس الوفد التركي قائلاً :

« وان الترك والكرد ابناء وطن واحد ، وأنه من المستحيل اقتطاعهم من وطنهم من اجل بضعة آلاف أشوري ؛ ثم ان الاكراد في ولاية الموصل قد انتخبوا عنهم نواباً في المجلس الوطني الكبير » .. فرد المندوب البريطاني

مفنداً مزاعم رئيس الوفد التركي ، وأضاف : ان تعيين هؤلاء المندوبين في المجلس الوطني الكبير يؤدي الى مخالفة معاهدة اوزان التي اشترطت الا يقوم احد الطرفين بعمل من شأنه ان يغير الحالة الراهنة في خط الحدود .

ولم ينجح مؤتمر القسطنطينية ، وعاد الطرفان الى مجلس عصبة الامم لبحث المشكلة . وفي تلك الفترة بالذات حاول الاتراك في ايلول ١٩٢٤ الاستيلاء على لواء الموصل بالقوة ، فتسللت قواتهم غير النظامية الى الاقضية الشمالية من لواء الموصل كزاخو والعمادية ودهوك القريبة من حدودهم (خط بروكسل) مما دعا الحكومة العراقية الى استخدام قواتها المسلحة التي بدأ بتشكيلها لصد ذلك العدوان مستعينة بقوة الطيران البريطانية . وفي نهاية تشرين الثاني انسحب الاتراك الى ما وراء الحدود ، وتقرر مرة اخرى الرجوع الى عصبة الامم لحل هذه المشكلة ولتخطيط تخوم العراق الشمالية تخطيطاً نهائياً يضع حداً للنزاع بين تركية والعراق .

النفط وراء قضية الموصل

وألفت عصبة الامم لجنة أممية من ثلاثة أعضاء عهد اليها التحقيق في هذه المشكلة لكي تقرر تعيين الحدود ..

وبدلاً من ان تحصر اللجنة عملها ضمن ما عهد اليها من واجبات تتعلق بالحدود فانها توجهت الى المندوب السامي البريطاني تسأله عن امتياز النفط .. **وهل تنوي الحكومة العراقية أن تمنحه الى شركة النفط التركية بموجب الامتياز الذي حصلت عليه تلك الشركة من الدولة العثمانية؟**واحال المندوب السامي البريطاني السؤال الى الحكومة العراقية ، فردت عليه بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٢٥ :

« **ان الحكومة العراقية بينما لا تعترف بان شركة النفط التركية قد منحت أي امتياز ما** – وقد اطلعت على الوعد المدرج في كتاب رئيس الوزارة التركية المؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤ الى السفير البريطاني وهي مستعدة

للوفاء بهذا الوعد بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعتبرها حكومة العراق مرضية . ان الحكومة العراقية لا ترغب في تأجيل البت في الامتياز، وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى الحصص ، وهي تحت البحث الآن ».

والواقع ان حكومة العراق كانت تريد ان تحصل على ٢٠٪ من أسهم الشركة ، على ان الدول - صاحبة الامتياز – وعلى رأسها بريطانيالم توافق على إشراك العراق بأسهم الشركة ! .

ولذلك فقـــد أسهمت عصبة الامم التي كانت تسيطر على سياستها دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الاولى في مؤامرة هذه الدول التي كانت تطلب إنهاء مشكلة امتيازات النفط العراقي قبل ان تبت في مشكلة الحدود.

وكان على الحكومة العراقية أحد أمرين : إما ان لا تعترف بوعد أعطته الدولة العثمانية مقابل فصل الموصل من الوطن العراقي والحاقها بتركية التي كانت مستعدة لمنح الامتياز للشركة مقابل ضم الموصل الى أراضيها .. وإمـا قبول مبدأ منح الامتياز بعد إدخال تعديلات فيه لمصلحة العراق .

وبعد أزمة وزارية عنيفة صدرت الارادة الملكيـــة في ٨ آذار ١٩٢٥ بتخويل وزير الاشغال والمواصلات بالتوقيع على امتياز النفط بالنيـــابة عن الحكومة العراقية .

وبعد ذلك نشر في ٢١ آذار ١٩٢٥ الدستور العراقي الذي ثبت نظام الحكم الملكي الدستوري في العراق الذي نصت مادته السادسة على ما يلي « لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة » . ونصت المادة الثامنة عشرة من الدستور على ما يلي : « العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم ؛ ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته » .

تقرير لجنة عصبة الامم

وبحثت عصبة الامم في قضية الموصل .. على ضوء تقرير اللجنة ، وفيما

يلي خلاصة التقرير [1] .

خلاصة تقرير اللجنة الاممية

« تسلم اللجنة بأن قوائم الشهادات التي قدمتها السلطات البريطانية قد جاء فيها تفاصيل عن الذوات الاشراف كافة الساكنين في مختلف الاماكن بغض النظر عن الآراء التي صرحوا بها ولو كانت تلك الآراء مشايعة تماماً لفكرة الاتراك . ولقد اقتنعت اللجنة خلال التحقيقات التي قامت بها من متانة التصريحات التي فاهت بها بريطانيا حول المصاعب الفعلية التي تعترض القيام بتصويت عام ، الامر الذي يتعذر اجراؤه اضافة الى الارتياب العظيم في وثوق ذلك .

ان الحد الذي اقترحته بريطانيا لهو أحسن خط فاصل من الوجهة الجغرافية . وقد أجمعت العلوم الجغرافية منذ بدء دور العرب حتى يومنا هذا على عدم اعتبار المنطقة المتنازع عليها كلها من العراق وعدم عدها قسماً يشكل جزءاً منه .

ان من بين احصاءات الفنوس جميعاً ربما كان الاحصاء الذي اجرته الحكومة العراقية في سنة ١٩٢١ أقربها الى الصحة ، وان للحكومة البريطانية كل الحق في قولها ان معظم السكان على الجانب الايمن (الضفة الغربية) من دجلة **وان مدينة الموصل لا شك في كونها عربية المحتد** ، وليس لقضية الاكراد الرحالة أهمية لأن عدد الرحالين يتناقص . وليس الاكراد بعرب ولا ترك ولا فرس ، فانهم يختلفون ويتميزون عن الاتراك تميزاً عظيما ، ولا يزالون بعيدين عن العرب ومختلفين عنهم . وان المنطقة المتنازع عليها تعد من الوجهتين الجغرافية وعلم الاجناس البشرية منطقة المرور (ترانسيت) فيما بين الاناضول والعراق . مع ان مدينة الموصل قسم من العراق (مزوبوتاميا)

---

١ - أفردنا فصلاً خاصاً بكل ما يتعلق بالاكراد ، وحقوقهم وامتيازاتهم ، وادارة مناطقهم فلم نخلط بين هذه القضية ، وبين الحدود التركية - العراقية .

الأمر الذي لا شك فيه . ان الموصل تعد من أشهر المناطق الشمالية من الوجهة الاقتصادية ، وان المنطقة المتنازع عليها تؤلف قسما تحيطه حـدود طبيعية . ويستدل من التاريخ على ان الاتراك قد لعبوا دوراً رفيعاً في ولاية الموصـــل وبقوا سائرين على ذلك اجيالاً عديدة .

أما من الوجهة الاقتصادية المحضة فان انفع حسم للمنطقة المتنازع عليهـا هو ربطها بالعراق . ومع ذلك فلو استصوب تقسيم المنطقة المتنازع عليها فيما بين تركيا والعراق لدواعٍ غير اقتصادية لكان احسن حل مقبول من الوجهة الاقتصادية هو وضـــع حدود شمال الزاب الاصغر وترك أقضية كويسنجق وطاقطـــاق والتون كوبري للعراق ، والسير نحو الجهة الغربية على طول خط لا أهمية لتعيين موقعه الحقيقي . ان الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية وكذلك الحدود الحالية المؤقتة موافقـــة من وجهة الحركات الحربية . اما الحدود التي اقترحها الاتراك وكل حد يعين الى جنوب الموصـل متبعاً مجاري المياه يجعل الحدود غير مرضية من الوجهة الحربية .

وكان شعور الأهلين مختلفاً جداً ، وكان معظم اهالي مدينة الموصـــل مشايعين للعرب الا انهم ميالون لمقاومة الفكرة البريطانية في لواء اربيـــل بصورة عامة . فان معظمها مشايعة للاتراك ، الا ان البعض من الاكراد رغبوا في الالتحاق بالعراق ، شرط اطالة مدة الصلات بالبريطانيين . امـــا الاهلون في السليمانية فقد رفضوا فكرة الاتحاد بتركية الا أنهم لم يبرهنوا على أي رغبة في الارتباط بالحكومة العراقية . وقـــد علقت اهمية كبرى على ضرورة الاحتفاظ بمعونة مستشارين بريطانيين لمـــدة طويلة . ولم يسلم بالمرة بامكان تشكيل حكومة من دون مساعدة أوروبية .

ان النصارى واليهود يوافقون كلهم على حكومة عربية . ومع ذلـك يرى رؤساؤهم انه من الضروري ابقاء الانتداب الاوربي . فان انتهت هذه المراقبة يفضلون الحكومة التركية لأنها اهون شراً من حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً .

وترى اللجنة ان المنطقة الاثورية كلها يجب أن تبقى بأيد تركية لانها كائنة منذ الاصل خارج ولاية الموصل ، وانه يجب ان يقبل الاثوريون بالطلب الذي عرضه الوفد التركي في مؤتمر الاستانة وهو ان يسمح لهم بالعودة الى اوطانهم الاولى . وفي تلك الحالة يجب ان يبقى الاثوريون متمتعين بالحكم الذاتي كما كان الامر عليه سابقاً . ويجب ان تضمن سلامتهم باصدار عفو عام .

ان فوائد السلام الدائمي لمن الاهمية بمكان . فإن اريد ابقاء السلم وتمهيد الطرق للصلات الودية فمن الضروري ان لا يتذمر الطرفان من وجود مظالم شديدة . وكذلك يظهر انه من الضروري لحكومة العراق التي اعترفت بوجودها تركيا في حقيقة الامر ان لا تحرم من مصادر الثروة التي يقتضيها اصلاحها . فان اخذ من الاتراك قسم من ولاية حكاري فان ذلك يعد تجاوزاً على حقوقها في تلك المنطقة . وان اعطيت منطقة ديالى الى تركيا فان ذلك يهدد استقلال العراق فالنتيجة تفسر عن حرمان تركيا فقط مما يعده ضرورياً لتمكين العراق من توسيع مصادر ثروته واصلاحها . ومن الوجهة المعنوية التي يحق للعراق ان يطلب اعطاءه حدوداً تمكنه من الحياة سياسياً واقتصادياً ما دام قد تشكلت حكومة فيه ، وان هذا مما يؤدي الى فرض عهود على عاتق تركيا التي صرحت مراراً بانها ترغب في تخيير العرب في تقرير مصيرهم السياسي .

ولا شك في ان الولاية قد تقدمت تقدماً محسوساً من وجهة السياسة الداخلية بمقارنتها بما كانت عليه قبل الحرب . فان الامن العام احسن من ذي قبل وقد اجريت اصلاحات كبرى في الامور الصحية والمعارف . ويكفينا لذلك مثل واحد وهو ان عدد المدارس الاولية في ولاية الموصل قد تضاعف ، وان عدد الطلاب الذين يداومون فيها قد زاد اربعة اضعاف على وقت الادارة التركية . انا ملزمون ان نصرح بأن ذلك النجاح لا سيما في المعارف ، يعزى الى المساعي التي بذلها البريطانيون ، وذلك من دون الحط من جدارة الموظفين العراقيين غير المتنازع فيها . ومع ذلك يظهر ان الحالة الداخلية في حكومة

العراق غير وطيدة . ان الذين يسيّرون دفة الحكومة نيات حسنة – الأمر الذي لا شك فيه – الا انهم تنقصهم الخبرة السياسية . ولقد حصلت صعوبات كبرى نظراً لتوتر العلاقات بين السنة والشيعة لان الشيعة ابعد من السنة عن الافكار الاصلاحية الحديثة .

ولا يغربن عن البال ان للشيعة الأغلبية في كل من ولايتي بغداد والبصرة على ان الاغلبية الساحقة من سكان ولاية الموصل هم أبناء السنة . كما ان العلاقات بين الاكراد والعرب غير محققة ولم تتمكن الحكومة العراقية حتى زيارة اللجنة من تأسيس ادارة عراقية في السليمانية ، وكان يديرها في ذلك الوقت موظفون بريطانيون . وقد حصل عند اللجنة اعتقاد بأن الانتداب على شكل المعاهدة الحالية يجب ان يبقى (لمدة تقارب الجيل) وذلك لامكان اصلاح الحكومة الجديدة وتعزيزها . ورأي كثير من الذوات الذين استشرناهم هو ان الارشاد الذي يقدم الى الحكومة والحماية اللذين أوجبهما انتداب عصبة الامم اذا سحبا بعد بضع سنين فان ذلك يوقع الحكومة في خطر . وعليه فان الاقتصاديات والمنافع الاخرى التي تعود على عامة ولاية الموصل بنتيجة اتحادها مع العراق فتستبدل ان استبدلت بعد انتهاء الانتداب بمصاعب سياسية عظيمة قبل ان يصل العراق لدرجة تمكنه من ادارة نفسه من دون مساعدة العصبة . وفي تلك الحالة من الاحسن لولاية الموصل ان تكون تابعة للحكم التركي ، لأن الحالة السياسية في تركيا داخلاً وخارجاً أرسخ جداً من الحالة في العراق ان تركت العراق وحالها .

ان شعور الاهلين في المنطقة المتنازع عليها لدليل يساعد على ايجاد حل ليس من شأنه التجاوز على حقوق أي من الفريقين . فإن بعض الشعور يجانب العراق نوعاً ما وذلك ان أخذت كافة الافادات التي صرح بها كافة أبناء المنطقة بنظر الاعتبار . ومع ذلك فنظراً لتغاير تلك الافادات فلا يمكن اعتبارها الاساس الوحيد الذي يستند عليه بتقرير مصير البلاد السياسي . ويجب ان لا يغرب عن البال بصورة خاصة انه ان تقررت وضعية المناطق

التي يسود على سكانها الشعور المشايع للعراق فان ذلك ليس من وجهة تفضيل العراق، بل لدواع اقتصادية والرغبة في الاحتفاظ بالمعونة الاجنبية التي يقدمها الانتداب.

ان كثيراً من مشايعي حكومة العراق يفضلون الالتحاق بـتركية ان انتهت عن قريب مدة الانتداب ؛ وليس للبراهـــين السياسية الاخرى التي أوردها الفريقان سوى اهمية قليلة ما خلا البراهين المستندة على الاهمية الحيوية المعلقة على السلام الدائمي والصلات الودية فيما بين البلدين المتجاورتين . ونظراً لما لاحظناه في الباب السابق فان هذه البراهين تؤدي الى حل يوجب اعطـاء العراق المنطقة التي يتطلبها لاجل حياته واصلاحه . ومع ذلك فان اللجنة تشعر انه ليس من شأنها أن تبدي رأياً عن الاهمية التي يجب تعليقها على هذه البراهين عند مقايستها بالاخرى . . ولذلك فانها تصرح انه ان اعطيت هذه البراهين ارجحية وثبت أنها ضرورية لتقسيم المنطقة المذكورة فلن تحصـــل بنتيجة ذلك صعوبة سياسية . ويجب ان أي حد او خط وسطي يؤدي الى نقض العلاقات التاريخية سواء أكان ذلك قد اقـترحه البريطانيون او الأتراك او الدواعي الاقتصادية تستوجب اتحاد المنطقة المتنازع عليها مـع العراق ولو ان المناطق الجبلية الكائنة في شمال (خط بروكسل) يمكن فصلها منها من دون أن يؤول ذلك الى اتعاب .

ويجب ان يفكر انه إن رغب في تقسيم المنطقة المتنازع عليها لدواع غير اقتصادية لأمكن قبول طرق كثيرة لحل القضية . ولو لم يكن احدها مرضياً من الوجهة الاقتصادية واتحاد المنطقة .

(١) ان أقضية زاخو والعمادية وربما دهوك أيضاً يمكن فصلها من الموصل. أن هذه المناطق يمكن جعلها في مركز يشابه وضعية الجزيرة التي كانت وراء الموصل .

(٢) ويمكننا أيضاً اعتبار حـــد يسير شمال الزاب الاصغر تاركا نواحي كويسنجق وطقطق ورانيه في العراق مستمراً الى الجهة الغربية على طول خط

يبعـــد ٥٠ كيلومتراً من جنوبي الموصل ويجتـــاز جنوبي القرى والاراضي المزروعة في سنجار . وفي الحقيقة بما ان الموصل مدينة كبيرة ومركز تجاري عام لحاصلات المنطقة الشمالية فانهـا مستقلة عن بغداد اكثر من اجزاء المنطقة الجنوبية التي تعد بغداد مركزا لتجارتها .

(٣) فان قسمت المنطقة المتنازع عليها بحد يميل كثـــيراً الى الجنوب فيستحسن ترك مجرى ديالى الاوسط في العراق لان ذلـــك ضروري لتلـك المملكة لحل مسألة الري . ويمكن تعيين الحد من جبل حمرين على طول نهر « عقو » الى نقطة متقاطعة مع خط عرض ٣٥ درجة شمالا ومن ثم الى أقصر طريق الى الحدود الإيرانية .

الخلاصة النهائية

لو نظرنا في المسألة كلها معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخصهم الامر فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها .

ان اللجنة استناداً على هذه البواعث وتقديرها كل حقيقة من الحقائق التي ذكرتها ترى ان هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقـة من جنوب خط (بروكسل) بالعراق ومن تلك الحجج خصيصاً الجغرافية والاقتصادية والشعور (مع كل التحفظات المذكورة) على ان تراعي الشروط الآتية :

(١) ان تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة .

(٢) ويجب مراعاة رغبات الاكراد فـــيما يخص تعيين موظفين أكراد لادارة بلادهم . وترتيب الامور العدلية والتعليم في المدارس وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الامور . وترى اللجنة انه في حالة مـــا اذا انتهت مراقبة عصبة الأمـــم بعد انتهاء الاربع سنوات الـتي أبرمت عليها المعاهدة العراقية البريطانية ولم يعط الاكراد تعهداً بجعل ادارة محلية لهم فان معظم الاهلين يفضلون الاتراك على حكم العرب .

وان اللجنة مقتنعة ايضاً من ان المنافع الناجمة عن ارتباط المنطقة المتنازع عليها بالعراق تؤدي الى مشاكل سياسية خطيرة .

وترى اللجنة نظراً لهذه الاحوال أنه من الانفع ابقاء المنطقة تحت حكم الاتراك الذين تعد أحوالهم الداخلية وسياستهم الخارجية أوطد من العراق بكثير . ومن الضروري ان يحتفظ العراق بمنطقة ديالى التي هي ضرورية لحل مسألة الري مهما يتخذ من القرارات .

وتترك اللجنة الى مجلس عصبة الامم تقدير الحجج القانونية والبراهين السياسية الاخرى المدرجة في تقريرها وان يقرر الاهمية الواجب تعليقها عليها بمقارنتها مع الحجج الاخرى .

فان وجد المجلس بنتيجة الفحص انه من الانصاف تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، فان اللجنة تقترح ان احسن حل هو تعيين الخط الذي يوازي الزاب الاصغر بصورة تقريبية وقد فصل هذا الحد تفصيلاً كبيراً في غير هذا الموضع من التقرير .

قرار عصبة الامم في قضية الموصل

وفي ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصدر مجلس عصبة الامم القرار التالي :

١ : تكون الحدود بين العراق وتركية كما جاءت في قرار ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ .

٢ : المجلس يدعو الحكومة البريطانية الى ان تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق التي صدقها المجلس في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ ، الا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الامم وفقاً للمادة ١ من ميثاق العصبة ، واذا ، خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار ، بلغ المجلس تنفيذ الشرط المذكور اعلاه ، فسيعلن المجلس حينئذ ان قراره

هذا اصبح قطعياً ، وسيبين التدابير اللازم اتخاذها لتأمـــين خط الحدود السابق وصفه على الارض .

٣ : تدعى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة الى ان تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من اجل ان تؤمن للأكراد من اهـــالي العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الاخيرة .

٤ : تدعى الدولة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة لتعمل على قدر الامكان وفقاً للاقتراحات الاخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي يحتمل انها تؤمن السلام وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية وكذلـك بخصوص التدابير التجارية التي اشير اليها في التوصيـــات الخاصة من تقرير اللجنة .

معاهدات

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أبرم مجلس الامة العراقي المعاهدة العراقية — البريطانية الجديدة على الرغم من معارضة الشعب لها [١] .

وتعهدت كل من تركية والعراق بموجب المادة ١٢ من هذه المعاهدة على ما يلي :

« على السلطات التركية والسلطات العراقية ان تمتنع عن كل مخابرة ذات صبغة رسمية او سياسية مع رؤساء العشائر او شيوخهـــا او غيرهم من

---

١ – صرح رئيس الوزراء تعقيباً على تصديق تلك المعاهدة قائلاً : ان ظهور قضية الموصـل وحاجة العراق الى الاحتفاظ بجميع اراضيه قد جعل من الضروري عقد معاهـــدة ١٩٢٦ التي مددت اجل المعاهدة الاولى الى خمس وعشرين سنة مما ادى الى التأخر في بلوغ الغاية التي يصبو اليها كل عراقي صميم، وهي انها العلاقات المستثناة بين الحليفتين والتخلص منهـــا في اقرب وقت مستطاع .

أفرادها من رعايا الدولة الاخرى الموجودين فعلاً في اراضيهما ، وعليها ان لا تجيز في منطقة الحدود تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد أي من الدولتين .

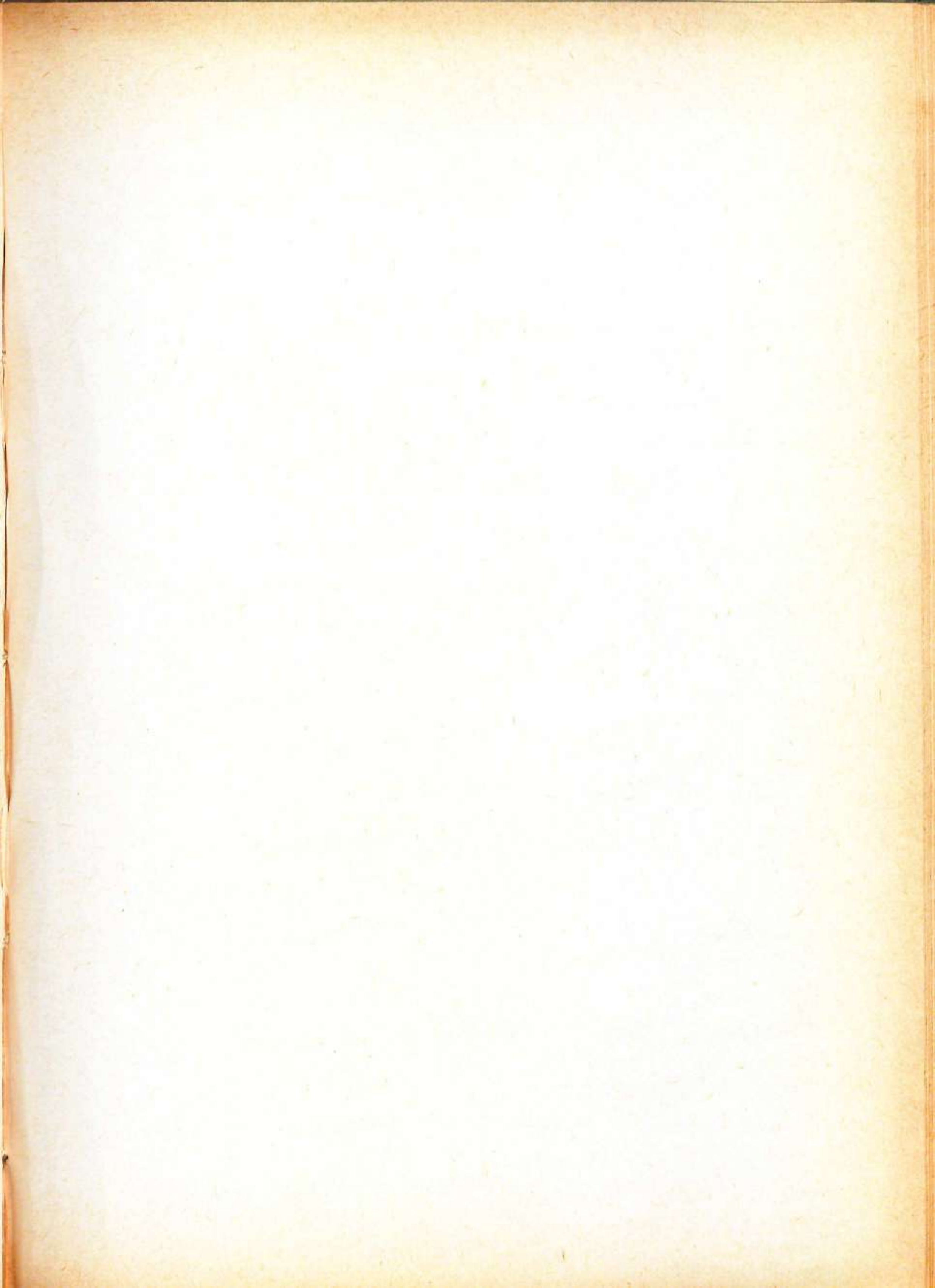
ومما تجدر الاشارة اليه بصدد تخطيط تخوم العراق ، هو ان الحدود العراقية - الايرانية قد ثبتت نهائياً بين الدولة العثمانية التي كانت تحكم العراق، وبين حكومة ايران في سنة ١٩١٣ م قبيل بداية الحرب العالمية الاولى . ولذلك فقد بقيت تلك الحدود ثابتة في القسم الشمالي الشرقي من العراق حيث يقطن الاكراد على جانبيها . وبت في اتفاقية سنة ١٩٣٧ في قضية الحدود العراقية الايرانية في شط العرب .

ولم تكن هنالك مشاكل جدية في تثبيت حدود العراق الغربية والجنوبية التي كانت قائمة .. باستثناء مشكلة الكويت التي فشل الأطراف المعنيون في حلها في مؤتمر الكويت الذي عقد في ٤ كانون الاول ١٩٢٣ ، ثم تطورت اخيراً الى ما تطورت اليه في إعلان استقلال مدينة الكويت عام ١٩٦١ [١] .

*

---

١ - قدم اللاجئون السياسيون العراقيون في القاهرة :فائق السامرائي وسلمان الصفواني والشيخ احمد الجزائري ومؤلف هذا الكتاب مذكرة طويلة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية تضمنت رأيهم في اعلان هذا الاستقلال لمدينة الكويت ، وأحدثت المذكرة ضجة في جميع الاوساط العربية .



الفصل السابع

أكراد العراق وحركة الشيخ محمود
١٩١٧ - ١٩٣٢

العرب والأكراد

يقطن الاكراد العراقيون في منطقتهم الجبلية في شمـــال ، وشمال شرقي العراق ، في خمسة ألوية عراقية من أصــل ١٤ لواء وهي لواء الموصل ولواء أربيل ولواء كركوك ولواء السليمانية ولواء ديالى .

وكان من نتائج حل قضية الموصل ، على نحو ما ذكرنا في الفصل السابق أن ألحقت باراضي الدولة العراقية الجديـــدة مناطق كرديـة صغيرة لم تكن تابعة لحكم الوالي العثماني الذي كان يحكم العراق باسم الخليفة في استانبول ؛ وقد ضمت هذه الاراضي العراقية في اقصى شمال شرقي العراق الى لواء الموصل .

ولقد ارتبطت المنطقة الكردية العراقية بالعراق العربي منذ فجر التاريخ ، وتوطد ارتباطها اكثر فأكثر منذ ان دخلها الاسلام في أواسط القرن السابع للميلاد ، فشارك الاكراد اخوانهم العرب في السرّاء والضرّاء - في امجادالدولة الاسلامية ، وفي الكوارث التي حاقت بهم بعـد تفكك الدولة العباسية ، او خضوعهم في النهايـة لحكم الاتراك الذي دام اكثر من ستة قرون قبل ان يحتل البريطانيون العراق في الحرب العالمية الاولى ما بين عام ١٩١٤-١٩١٧ .

ولم يقتصر ارتباط الاكراد العراقيين بالعرب العراقيين بالمصير المشترك فحسب بل انهم اندمجوا معاً في حياتهم الاقتصادية والاجتماعيـــة ، فكانوا

يسوّقون منتوجهم من المواشي ومنتجاتها ، والتبوغ ، وفحم الغابات والبلوط والجوز والعفص في اسواق كركوك والموصل وبغـداد ، ليشتروا من اسواق تلك المدن المنسوجات والحبوب وسائر المواد الغذائية والاستهلاكية الاخرى.

ولقد نزح عدد كبير من الاكراد من مواطنهم الاصلية الى بغداد وسائر المدن العربية واختلطوا بالعرب وتصاهروا معهم ، كما رحل عـــدد من علماء الدين العرب الى الجبال الكردية ، وفتحوا مدارس للاكراد وتصوف بعضهم، وانبثقت من تعاليمهم الدينية مشيخات وطرق صوفية تركت اثرها في نفوس الاكراد لدرجة انهم لا يشعرون بان البلاد التي يقطنونها هي بلادهم حقاً ، الا في الاماكن التي يعيشون فيها مع العرب ..

الشيخ محمود في السليمانية

حكم الاتراك العثمانيون السليمانية وما جاورها حكماً مباشراً بعد قضائهم على الامارة البابانية سنة ١٨٥٠ م ، وفي تلك الفترة ظهر فيها رجـل ديني يقدسه الاكـــراد هو **كاكا أحمد الذي يرجع نسبه الى النبي** [١] **محمد عليه الصلاة والسلام**،ومن سلالة ذلك الرجل الصالح،برز اسم الأسرة البرزنجية فيعام١٨٧٦ وكان عميدها الشيخ سعيد البرزنجي قد فرض نفوذه على السليمانية ، واحتك بقبيلة الهماوند التي غلبته على أمره سنة ١٨٨١ ثم صالحها ، ووسع دائرة نفوذه بمصاهرته للهماوند ، وفي خلال زيارتـه الى الموصل اغتيل فيها سنة ١٩٠٨ فتولى زعامـة الأسرة ولداه احمد والشيخ قادر اللذين استعانا بالهماوند لأخذ الثأر من قتلة ابيهما ، ولم تكن علاقة الشيخ قادر حسنة مع الاتراك، ثم خلفهما فيزعامة الاسرة الشيخ محمود الذي لعب دوراً خطيراً في حياة العراق،في سني الحرب العالمية الأولى - اي منذ عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٣٠ الذي استقل فيه العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ .

وكانت منزلة الشيخ محمود تستند في الدرجة الاولى ، فضلاً عـــن نفوذه

---

(١) نيكيتين ص ٢١٨

الديني ، على الرعب الذي فرضه على الناس قبل الحرب وعلى القتل الاجماعي والسلب اللذين كانا يجريان باسمه. وقد دل على سطوته المخيفة **ان السليمانية كانت باشرافه من اكثر اجزاء الامبراطورية العثمانية اقلاقاً وازعاجاً** [1] .

وعندما اندحر الاتراك في العراق واخلوا بغداد في عام ١٩١٧ ليحتلها الجيش البريطاني ، ثم اخلوا كركوك في عام ١٩١٨ ، طلب القائد التركي الشهير «علي احسان باشا» من قائد الحامية التركية في السليمانية ان يمد الشيخ محمود بمبلغ كبير من النقود الذهبية لتساعده على تنظيم حرب العصابات لإزعاج مؤخرة الجيش البريطاني الزاحف الى الشمال . ولما عقدت هدنة « مندروس » التي استسلمت فيها تركية للحلفاء في تلك السنة طلب علي احسان من قائد حامية السليمانية ان يسلم زمام لواء السليمانية الى الشيخ محمود ، فيحكم اللواء باسم الدولة العثمانية ، ويبقى الفوج التركي المرابط هناك تحت إمرته وتصرفه.

على ان الشيخ محمود الذي استغل مركزه الجديد ، والذي كان يطمح الى الزعامة والسلطان ، أدرك انه بانضمامه الى المعسكر المنكسر المستسلم إنما يلعب على حصان خاسر ، فبعث الى الانكليز في بغداد رسائل **يطلب فيها بجد وحرارة من حكومة بريطانيا ان لا تستثني كردستان الجنوبية من قائمة الاقوام المتحررة** [2] ، وأعلن استعداده لتسليم لواء السليمانية اليهم بلا قيد ولا شرط ، فرحب الحاكم العسكري البريطاني باخلاص الشيخ وأوفد اليه في تشرين الثاني عام ١٩١٨ ضابطين لمفاوضته في أمر احتلال السليمانية ، ورحب الشيخ بمقدمهما وسلمهما جنود وضباط الفوج التركي كأسرى .. مما دعا الحاكم البريطاني العام الى تعيينه (حكمداراً) للواء السليمانية بمرتب شهري قدره ١٥٠٠٠ روبية أي ١٢٢٥ جنيهاً استرلينياً [3] . وعينت الميجر « نوئيل » مستشاراً

---

(١) فصول من تاريخ العراق القريب - بين سنتي ١٩١٤ - ١٩٢٠ تأليف مس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في العراق ، ترجمة جعفر خياط ص ٩٠ - ٩٢

(٢) مس بيل ص ٩٢

(٣) - الروبية عملة هندية ظلت متداولة في العراق حتى عام ١٩٣٢ وتساوي الروبية الواحدة ٧٥ فلساً عراقياً .

ملكياً له ، والميجر «دانليس» مستشاراً عسكرياً ، وهكذا أصبح الشيخ محمود حاكماً على السليمانية . **الا ان رؤساء كركوك وكفرى استنكروا بشدة اية نية ترمي الى الاعتراف بسيادة الشيخ محمود على مناطقهم، وقد طلبوا ادارة بريطانية مباشرة** [1] . ولقد وافق الشيخ محمود على عدم الإلحاح على ادخالهم في منطقة نفوذه ، واصبحت منطقة كركوك بعد ذلك منطقة مستقلة .

وفي ١ كانون الاول عام ١٩١٨ ذهب الكولونيل ولسن الحاكم الملكي العام في العراق الى السليمانية ، واجتمع بالشيخ محمود وبستين زعيماً يمثلون القبائل الكردية في لواء السليمانية ، ولقد استنتج من المفاوضات التي أجراها معهم ، انهم غير متفقين على نوع الحكم الذي ينشدونه للمنطقة الكردية ، فقد أعرب فريق منهم عن رغبته في اقامة حكومة كردية مستقلة، وطالب غيرهم بإلحاق منطقتهم بالعراق ، ورأى غيرهم ان ترتبط المنطقة الكردية بلندن مباشرة . ويضيف ولسن على ذلك قائلاً : وان جماعة من الاكراد أسرّت اليه بعدم رضاها عن حكومة يرأسها الشيخ محمود .

وقبيل عودة ولسن الى بغداد استلم من الشيخ محمود عريضة وقع عليها اربعون رئيساً من رؤساء القبائل الكردية جاء فيها :

« لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت من قبل عن رغبتها في تخليص الشعوب الشرقية من ارهاق الترك وفي مساعدتها على تكوين استقلالها فان الرؤساء يطلبون منها بصفتهم ممثلين عن سكان كردستان ان تضعهم تحت حمايتها ، **وان تربطهم بالعراق لكي لا يفقدوا فوائد مثل هذه الرابطة** . وهم يطلبون من الحاكم الملكي العام في العراق أن يرسل اليهم ممثلاً عنه ليحدد المساعدة اللازمة لتمكين الشعب الكردي من احراز التقدم بصورة سليمة وعلى اسس مدنية باشراف بريطانيا . واذا ساعدتهم

---

(١) مس بيل ص ٩٤

وحمتهم يتعهدون بقبول أوامرها وإرشاداتها » .

وأجاب ولسن على العريضة برسالة معنونة الى الشيخ محمود يقول فيها : «ان الحكومة البريطانية تعضده من الناحية الادبية، ولا تعارض كل من يريد الانضمام اليه من القبائل الكردية التي تقطن المنطقة الممتدة من الزاب الكبير الى نهر ديالى – عدا الذين يقطنون الاراضي الايرانية. **وان على الشيخ محمود أن يحكم هذه المنطقة بوصفه ممثلا للحكومة البريطانية** التي يجب عليه أن ينفذ تعليماتها ويحترم ارادتها » .

وبذات الوقت ، طلب الحاكم البريطاني من الميجر نوئيـل ان يتجول في المناطق الكردية العراقية ليتثبت من رغبة الاكراد في الحكم الذاتي– كما كان يدعي الشيخ محمود ، **فظهر للميجر نوئيل ان الاكراد غـــير راغبين في حكمدارية الشيخ محمود** ، وأنهم **انما يسايرونه لانهم يخشون بطشه .**

وقد اشار الميجر سون في تقريره عن احوال المنطقة عام ١٩١٦ قائلاً :

« كان الاكراد على درجة من التلهف للهدوء والسلم وعلى درجة من الفاقة والحرمان بحيث كانوا مستعدين للتوقيع على اية وثيقة كانت ، او اعطاء أي قول كان من اجل الحصول على الطمأنينة والطعـام . وكانت رواندوز بحالة يرثى لها من المجاعة،حيث ان موجات متعاقبة من الروس والترك قد افقرت البلاد ونزلتها الى حضيض الفاقة ، ولم يبق قائماً من مجموع الفي دار التي كانت موجودة في البلدة سوى ستين داراً ، وتوقفت الزراعة تمامــاً ، وهبط عدد النفوس بنسبة ٧٥ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب . وكانت المجاعـــة شديدة الوطأة بحيث ان الناس كانوا يقتاتون بالكلية على الاعشاب ، واضطروا لأكل القطط والكلاب ، وحتى اللحم البشري في بعض الحالات »[١] .

وكانت السليمانية في حـالة يرثى لها ، فجثث الموتى ملقـــاة في الشوارع

---

(١) مس بيل ص ٩٥

والمجاري ، كما كانت المجاعة والامراض تعجل في القضاء على من بقي حياً من السكان الذين قل عددهم في المدينة من ستة آلاف الى الفين وخمسمائة نسمة .

وما حلت نهاية سنة ١٩١٩ حتى اعيد بناء عدد كبير من البيوت ، ونشطت الحركة التجارية ، وبلغ عدد نفوس البلدة ما يزيد على عشرة آلاف نسمة .

حكم الشيخ محمود في السليمانية

تقول مس بيل :

« .. ولم تكن السليمانية في حكم الشيخ محمود تسير سيراً مرضياً ، فالاغوات كانوا يستغلون الأرض ويستثمرونها لمصالحهم الشخصية ويحرمون الاكثرية الساحقة من السكان من جهدهم فيها . وكان يصعب تقدير مشاعر الناس في الاستقلال الذي كان نتاجاً مصطنعاً لأطماع الرؤساء الاكراد الشخصية الذين يرون في الحكم الذاتي للاكراد فرصة لا تثمن لترويج مصالحهم الخاصة ، حيث كان الاستقلال يعني للكثير منهم التحرر من جميع القوانين ، والتمادي في السلب ، واساءة استعمال هذه الحرية ..

« **ولقد فرض ارتباط المنطقة ببغداد منطق الوضع الجغرافي الصلب .. وليس هناك سبب يجعل ذلك الارتباط حائلا دون تقدم البلاد من الوجهة القومية .. وانما سيؤمن الارتباط بالعراق منافع ذات اهمية كبرى** ، حيث ان المصارف والاشغال العامة والزراعة والمواصلات ستستمد وحيها الرئيسي والدوافع لتسييرها من بغداد .. على ان اطماع الشيخ محمود لم تكن تتفق مع هذا المنهاج . والميجر سون يؤكد بأن منح كردستان الجنوبية حكمها الذاتي تحت الاشراف البريطاني وبمساعدة الموظفين البريطانيين في تنظيم شؤون الادارة خلّى الشيخ محمود -وهو اقوى شخصية في البلاد- يعتقد بامكان انشاء دولة بمساعدتنا، تكون متحررة من التزام الادارة التي نسيطر عليها من بغداد



الشيخ محمود

مباشرة ، وواسطة لتوسيع دائرة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتور جميع البلاد الممتدة من خانقين الى شمدينان ومن جبل حمرين الى داخل حدود ايران ، مبتعداً بذلك عن جعل الحكومة واسطة للتحرر وجهازاً لإعمار بلاد متأخرة .

« وقد عرف انه كان على اتصال بمركز الحركة المناوئة لنا في شرناخ (ويقصد بذلك التحشدات التركية على الحدود) .. فأصبح واضحاً ان خطوات يجب ان تتخذ للحد من نفوذه . يضاف الى ذلك انه كان حتى في السليمانية نفسها حزب معروف يحبذ الادارة البريطانية المباشرة . ويفضلها التجار والكسبة على اي جهاز مبني على الزعامة الكردية .. ولم يكن الشيخ محمود مستعداً لان يتقبل منا قيامنا بتحديد سلطته كما كان شأنه مع الاتراك من قبل .. **وكان المنافقون يشجعونه على تلقيب نفسه بحاكم كردستان كلها.** ولا غرو فانه كان يمثل مصالح الاغوات ، وشديد البأس .. وعلى هذا لم يكن بالمستطاع امكان اجراء تبديل مفاجىء في موقفنا تجاهه .. وان اي تقدم سلمي لخدمة الصالح العام لا يمكن ان يتم ما لم يَعُده الجن الذي اطلق سراحه في السليمانية الى قمقمه وحبسه فيه من جديد » [1] .

ثورة الشيخ محمود الأولى

في منتصف مارس سنة ١٩١٩ عُين الميجر سون حاكماً سياسياً في السليمانية لأجل تقليص ظل الشيخ محمود وارجاعه الى الوضع الذي يتناسب مع مؤهلاته. وبعث سون بعد شهر من تسلم منصبه بتقرير يذكر فيه ان نفوذ الشيخ محمود كان يتضاءل بسرعة وان الناس في الريف مرتاحون من ذلك ، وحالما فهموا ان الانكليز لا ينوون فرض الشيخ عليهم بدأوا ينفضّون من حوله باستثناء السليمانية وضواحيها .

وفي يوم ٢٠ مايس سنة ١٩١٩ قام الشيخ محمود بتدبير انقلاب في السليمانية

(١) مس بيل ص ٩٨ - ١٠٠ .

بواسطة الشبانة الكردية [1] ، مستمداً تأييده في الدرجة الاولى من اكراد ايران ، وعلى الاخص قبائل الهورمان ومريوان ، وحصل على المساعدة من اتباعه الذين يعملون في قراه الخاصة في شمال وشمال شرقي السليمانيـــة ، ومن بعض اهالي مدينة السليمانية المسلحين . واعتقل الضباط البريطانيون في بيوتهم وتولى السيطرة المطلقـة على شؤون الادارة وقطع المواصلات السلكية مـــع كركوك ، كما استولى على قافلة كانت متجهـة من كفرى الى السليمانية تحمل مالاً واسلحة .

وفي ٢٦ مايس استولى على حلبجة .

ولم تستجب المناطق الكرديـــة الاخرى لثورته ، بل ان السيد طـــه الشمديناني اعرب للبريطانيين عن انفضاضه التام عن الشيخ محمود ، ورجع الى قريته نيرى – على طريق رواندوز ، وهي موطنه في شمدينان بعد ان تعهد ببذل نفوذه ضد الثائر .

وعلى اثر هذه الاحداث المفاجئـة اذاعت سلطات الاحتلال البريطانيـــة بلاغاً جاء فيه :

« ان الشيخ محمود قبض على زمام الحكم في السليمانية بغتة يوم ٢١ ايار سنة ١٩١٩ واخذ بعض الضباط البريطانيين هناك بصفة اسرى لذلك سارعت قوة من جنودنا حالاً الى جمجمال ، وفي ٢٥ الجاري وصلت كشافتنا الى مضيـــق طاسلوجة ، ومن ثم الى جمجمال ، وان قوة من جنـــودنا مجهزة بكل انواع المعدات الحربية تحتشد الآن في كركوك » .

وكان الخلاف في السليمانية بدأ يظهر ، اذ لم يدفع الشيخ محمود مرتبـــات شبانته الأجيرة . وفي ١١ حزيران سنـــة ١٩١٩ كان مستعداً للمفاوضة مع الانكليز برغم النجـــاح الذي احرزه في اشتباكه مع دورية استطلاعيـــة بريطانية .

---

(١) وهي قوة عسكرية اشبه ما تكون بالدرك او بشرطة القوة السيارة .

وفي ١٨ حزيران سارت قوة بريطانية نحـو مضيق (دربند بازيان » بين كركوك والسليمانية ، واحـاطت بقوة الشيخ محمود بحركة التفاف بارعـــة ، واعتقلته وهو جريح مع جماعة من اتباعه وارسلتهم الى بغـداد ، ثم زحفت القوة البريطانية على السليمانية فدخلتها بدون قتال ، وارتاح لذلك سكانهـا اي ارتياح [١] .

وتبين ان عدد مؤيدي الشيخ محمود الفعليين لم يكن ليتجاوز ثلثمائة رجل. وحكم على الشيخ بالاعدام ، ولكن القائد العام البريطاني ابـــدل حكم الاعدام بالحبس لمدة عشر سنوات .

كردستان الشمالية

وقبل ان نستمر في تتبع الاحداث في السليمانية وفي بغداد ، علينا ان نستكمل الصورة العامة للموقف في كردستان الشمالية ، وما حدث فيـــها من تطورات خطيرة من جراء التدخل التركي بعد التوقيع على شروط الهدنة في عام ١٩١٨ مباشرة .

فلقد جددت الحركة الكردية نشاطها في كردستان الشمالية حيث كان علي احسان باشا (قائد الجيش السادس التركي) يحرض الرؤساء الاكراد على المطالبة بالاستقلال في مؤتمر الصلح ، والتكتل ضد البريطانيين الذين سينتقمون منهم على مذابح المسيحيين في بتليس ووان — وكان هو نفسه احـد المحرضين البارزين على تلك المذابح . وقد اثيرت في ديار بكر وماردين قلاقل مماثـلة ، الا ان الاكراد في زعرت الواقعة على بعد مائة كيلومتر من جنـــوب غربي بحيرة وان ، وفي باش قلعة ، الواقعة ابعـــد من ذلك جنوباً ، قد ثاروا ضد الاتراك مطالبين بالاستقـــلال ، فوجدت تلك الحركة عطفاً في كردستان الايرانية ، حيث كان سيمكو رئيس الشكاك الشخصية البارزة .

ومن ناحية اخرى فلقد تجمعت القبائل الكرديـــة الموالية للاتراك المسندة

(١) مس بيل ص ١٠٢ .

بقوات عسكرية نظامية تركية في شمالي خط الحدود العراقية التركية بين ديار بكر واورفة ، واطلقوا سراح الشيخ محمود الرئيس الاعلى للاكراد المليين مقابل حشد قبائله لطرد القوات الانكليزية التي كانت تحتل اورفه . ودفعوا بعبد القادر الشمدينانى الذي كان يرأس لجنة الاستقلال الكردي والذي انضم بعدها الى الحزب القومي الكردي الذي تألف بتحريض من الاتراك الذين كانوا يلوحون لهم باستقلال الاكراد تحت الاشراف التركي !.

وهكذا كانت الحالة وراء حدود الهدنة على اقصى ما يمكن من الغموض على الرغم من سيطرة البريطانيين الفعلية على زاخو وعقرة ورواندوز . اذ تمكن ممثلو « اللجنة القومية الكردية » الذين يعملون مع الاتراك من الوصول الى شمدينان والموصل لبث الدعاية التركية ضد الانكليز المحتلين . ونشبت الاضطرابات في زاخو ، ثم بلغت ذروتها بقتل حاكمها العسكري البريطاني .

وفي تلك الفترة (بداية سنة ١٩١٩) جاء الى بغداد السيد طه الشمديناني ذو النفوذ السياسي والروحي في شمالي شرقي كردستان ، وكان غرضه من الزيارة اقناع الانكليز على تكوين كردستان متحدة تحت الاشراف البريطاني ، وفي ضمن ذلك اكراد البلاد الايرانية (باعتبار ان سيمكو رئيس الشكاك الثائر ضد ايران) يتصل بصلة النسب معه [١] . وعندما رفض الانكليز طلبه فيما يختص باكراد ايران ، تقبل الموقف وطلب ان يعلن عفو عام في كردستان (باعتبار ان اخيه صادق احد المسؤولين عن مذابح المسيحيين) وان لا تحاول بريطانيا تنصيب رئيس واحد في كردستان ، وان تكون اعادة المسيحيين الى اوطانهم مشروطة بتعهد من بريطانيا بان الاكراد سوف لا يوضعون تحت السيطرة الارمنية او الاثورية (النسطورية) وان تقدم بريطانيا للاكراد نفس المساعدة المالية التي تقدمها للعراق .

---

(١) تقول مس بيل عن هذين الزعيمين : « كلا هذين الرجلين السيد طه وسيمكو ، انتهازي من النوع الذي تنتجه تلك البلاد بكثرة ، ويركض وراء مصالحه من دون تبكيت من ضمير » . ص ١٠٩ .

ولما كانت ثورة السليمانية تهدد وضـع الانكليز على جميع الحدود التركية فان وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في بغداد أعطاه كتاباً هذا نصه :

« لقد خولتني حكومة صاحب الجلالة ان أطمئنكم شخصياً بانها لا تنـوي انتهاج سياسة انتقامية نحو الاكراد بالنسبة للاعمال التي ارتكبت خلال الحرب لكنها مستعدة لمنح العفو العام . وهذا سوف لا يمنع ممثلي الحكومة البريطانية من بذل مساعيها الودية لاجراء الصلح بـين الارمن والاكراد في شؤونهـم الشخصية ، كما انهم سيبذلون اقصى جهودهم لتسويـة المشاكل المختصة بالارض بين الطرفين بصورة ودية من دون الالتجـاء الى التدخـل المسلح . وترغب حكومة صاحب الجلالة ان أطمئنكم بان المصالح الكردية سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح [1] » .

وقد صدر بيان في المناطق الكردية يتضمن المعاني الآنفة الذكر . ونشط البريطانيون بمعونة بعض افراد اسرة البدرخانيين في تحريض اكراد المنطقة المحصورة بين عينتاب وملاطية ضد الاتراك ، مما اضطر الاتراك الى قمـع كل حركة مناوئة يقـوم بها الاكراد ، فتوسعت شقـة الخلاف فيما بين الاتراك والاكراد ، مما دعى مصطفى كمال وكان قائـداً في المنطقة – وغـير خاضع لاوامر استانبول المستسلمة للحلفاء ، ان يأمر باغلاق جميع النوادي الكردية في ولاياتهم ، واتخذت في نفس الوقت تدابير شديدة ضد كل من كان معروفاً بمشايعة الاستقلال الكردي .

وفي التخوم العراقية **أدت الاجراءات البريطانيـة التي اتخذتها لاعـادة اللاجئين الآثوريين الى اوطانهم في جبال التياري –عن طريق العمادية ، الى ثورة في العمادية وعقرة** في شهري تموز وتشرين ١٩١٩ ، مما اضطر الانكليز الى الانسحاب من العمادية الى مضيق سواره توكة . وسيطر « الكويان » الاكراد على المنطقة لفترة قصيرة ، الى ان هاجمتهم القوات البريطانية ثانية في ٨ اغسطس ١٩١٩ واعادت الامن في تلك الربوع .

(١) مس بيل ص ١١٠ .

وادى تأسيس الادارة البريطانية في منطقة الزيبار – وهي الجبال الـتي تفصل عقرة عن الزاب الكبير ، بينما تقع في الجانب المقابل من النهر بـــلاد الشيخ احمد البارزاني – ادى الى غضب البارزاني من البريطانيـين لوضعه تحت حكم عقرة الذي يعتبره مصطبغاً بنفوذ الزيباريين وهم خصومه الألداء .

واستغل الاتراك هذا الوضع فبثوا دعايتهم في المنطقة ضد البريطانيين .

وفي خلال زيارة الحاكم السياسي البريطاني للمنطقة كمن له بعـــض افراد البارزانيين والزيباريين وقتلوه مع بعض اعوانه ، واعلنوا الثـورة في المنطقة واحتلوا عقرة ونهبوهـا ، فجهز الانكليز عليهم حمـــلة عسكرية قضت على عصيانهم ، وفر فارس آغا وبابكر وهما رئيسا الزيباريين وكذلك الشيخ احمد البارزاني واخوه مصطفى الى الجبال .

وقرر الانكليز على اثر هذه الحوادث ترك جبال الحدود في كردستان الشمالية بما فيها العمادية والزيبار خارج منطقة سيطرتهم ، مكتفـــين بالخط الذي يمر بمضيق باتاس الكائن على بعد ٢٢ كيلومتراً من جنوب غربي رواندوز ومن هناك كان الخط يمر بعقرة ودهوك ، مستثنياً الجبال التي تكوّن جنـاح الجانب الايمن من الزاب الكبير . ويصف احـد الحكام البريطانيين الوضع في هذه المنطقة فيقول: « ان وضع الآغا الكردي الاعتيادي لا يتفق مع وضعنا ووضع اية حكومة اخرى . فانه مثل البارون الاقطاعي في القرون الوسطى يحتفظ بشلة من الاتباع المسلحين ويتعسف مع الفلاحـــين متى شاء . وان الارض التي يملكها فارس آغا واخوه لا تدر لهما وارداً بمقدار الف روبية في السنة (٧٥ ديناراً) . وانما تعتمد ثروتهما بالكلية على الاغتصاب من القرى ، كما انهما يحتفظان بنفوذهما بصرف الاموال التي يحصلان عليها بهذه الطريقة على الاحتفاظ بالجماعات المسلحة التي تفرض سلطتهما . ورجـال كهؤلاء لا يسعهم الا ان ينظروا الى قيام اي نوع من انواع الحكومات المستقرة باهتمام. وعندما يضاف الى هذا الوضع الشعور المناوىء للمسيحيين والدعاية التركيـة المتعسفة المدى يمكننـا ان نفسر تفسيراً كافياً الشعور الحالي الموجود في كردستان

الشمالية » [1] .

لائحة الانتداب البريطاني والحكم المحلي للاكراد

وعمد الحاكم البريطاني العام من الناحية الاخرى الى تنفيذ نص لائحة الانتداب البريطاني للعراق [2] **بايجاد وضع خاص للاكراد يتيح لهم التطلع الى حكم ذاتي قبل ان يجري استفتاء الشعب العراقي على اقامة حكومة وطنية مركزية للعراق** يرأسها الملك فيصل – كما كان المنتظر . ولذلك فلقد اصدر المندوب البريطاني منشوراً قال فيه :

« ينظر المندوب السامي نظراً فعلياً في التدابير الواجب اتخاذها في المستقبل بحق ادارة المناطق الكردية في العراق . **وقد بلغه ان هناك مخاوف تساور القلوب في احتمال الحاقهم بحكومة بغداد** ، الأمر الذي ألجأ البعض الى المطالبة بنظام استقلالي ، **وبلغه في الوقت نفسه ان قادة الرأي الكردي العام**

---

(١) مس بيل ص ١١٨ .

(٢) – فيما يلي النص الكامل لمقدمة لائحة الانتداب البريطاني للعراق . والمادة الخاصة بالاكراد :

« بناء على نص المادة ١٣٢ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في ١٠ اغسطس ١٩٢٠ التي تنازلت تركية بموجبها عن جميع حقوقها وتملكها في العراق الى دول الائتلاف الرئيسية ، وبناء على نص المادة ٩٤ من تلك المعاهدة التي بموجبها قررت الدول الكبرى المذكورة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول (عهد جمعية الأمم) بان تعترف بالعراق دولة مستقلة يشترط عليها قبول المشورة الادارية والمساعي من قبل منتدب الى ان تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها وان تحديد تخوم العراق سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب تتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة ؛ وبما ان الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها على العراق ، وبما ان شروط هذا الانتداب الآتي ذكرها رفعت الى مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليها ، وبما ان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل ان يكون منتدباً على البلاد المذكورة وتعهد بذلك بالنيابة عن جمعية الأمم طبقاً للمواد الاتية : فجمعية الأمم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي :...

« المادة السادسة عشرة : لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة ادارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له » .

يشعرون بالروابط الاقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق ، ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب ان يحصل ، ان امكن ، على ما يشير الى اماني الكرد الحقيقية ، فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية فإنـه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة حلاً على الوجه الآتي : —

١ — فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة ضمن حدود الانتداب البريطاني يشكل لواء فرعي يتألف من اقضية : زاخو ، وعقرة ، ودهوك ، والعمادية ، على ان يكون مركزه دهوك ، وان يكون تحت هيمنة متصرف بريطاني ، ويكون القائمقامون بريطانيين على ان يحل محلهم موظفون من الكرد والعرب الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الاكراد . ويتبـع هذا اللواء الفرعي في شؤونه المالية والقضائية حكومة بغداد الوطنية ، ويرسل بالطبع ممثلين عنه الى الجمعية التأسيسية ، ولكن في الأمور المتعلقة بالادارة العامة يراجع القائمقامون المتصرف كما ان التعيينات الادارية يقوم بها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية .

٢ — سيتدبر المندوب السامي امر اشتراك الضباط البريطانيين في ادارة أربيل وكويسنجق وراوندوز ، وينال تعهداً بمراعاة رغبات الاهلين في أمر تعيين موظفي الحكومة . أما تفاصيل ذلك فتوضح حالما تسمح الحالة .

٣ — تعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف شورى ، على ان يعين من قبل المندوب السامي ، وان يلحق به مستشار انجليزي ريـثما يتم تعيين المتصرف ، ويقوم الحاكم السياسي البريطاني في مقامه ، ويخـول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب السامي بعـد استشارة المتصرف ومجلس الدولة ، ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين على ان يحـل محلهم أكراد حينما يتوافر رجال أكفاء لهذه الغاية » .

الشعب يطالب بانتخاب المجلس التأسيسي

أما في بغداد ، فلقد كان الوطنيون يضغطون على الوزارة المؤقتة لتفي بوعدها للشعب من اجل وضع اساس الحكومة الوطنية للبلاد ، لا بل وهددوا في حفلاتهم ومآدبهم التي أقاموها «للامير» فيصل الذي وصل البلاد في أواخر حزيران عام ١٩٢١ باستئناف الكفاح الوطني ان لم تتحقق مطالبهم ، مما اضطر الوزارة النقيبية الاولى المؤقتة على ان توجه الى المندوب السامي البريطاني تفسيراً عن سبب تأخير اكمال النظام المؤقت لانتخاب اعضاء المجلس التأسيسي ، وعما اذا كان لدى المندوب البريطاني مانع لإكمال النظام المطلوب ونشره بأسرع ما يمكن .

ولقد أجاب المندوب السامي البريطاني في ٨ تموز ١٩٢١ قائلاً :

« إن فخامته يأسف للتأخير الذي حصل في امر الموافقة على قانون الانتخاب والناشىء عن الاشكال الحادث **في ايجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهدة سيفر** . ولقد زاد في الأمر إشكالاً تباين آراء الطوائف الكردية في موقفهم إزاء الحكومة المركزية ، وانه مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور بشرط ان تكون المنطقة الكردية مخيّرة في الاشتراك في الانتخاب او عدمه ، وان لا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها » .

ثورة في السليمانية وعودة الشيخ محمود

ولقد قبل أكراد ألوية كركوك والموصل وأربيل الاشتراك في الانتخابات بوصفهم عراقيين ، في حين ان « الشيخ قادر » وهو شقيق الشيخ محمود المنفي في الهند ، نظّم في لواء السليمانية حملة واسعة للمطالبة بحكم كردي مستقل برأسه الشيخ محمود . ولقد وجد الشيخ قادر من بعض قبائل لواء السليمانية من يؤيده في مطالبه ، ولذلك **فقد اعلن عن رفض فكرة الانضمام الى العراق** ،

ورفض اشتراك السليمانية في الاستفتاء العـــام لتنصيب فيصل الاول ملكاً عـــلى العراق – فكان لواء السليمانية هو اللواء الوحيد الذي لم يشترك في ذلك الاستفتاء .

ولقد استغلت تركية هذا الموقف (وكانت ازمة الموصـل على أشدها ولم تحل بعد) فحشدت بعض قواتها العسكرية المدعمة بالقوات غير النظامية على الحدود الشمالية ، وعندما حدث الاشتباك المسلح بين قوات الشيخ قادر وبين القوات البريطانية .. تقدمت القوات التركية داخل الحدود العراقية، والتقت بقوات الشيخ قادر في منطقة « بشدر » الواقعة في شمال السليمانية ، ثم احتل الاتراك كويسنجق ، وهددوا مدينة عقرة ، واندفعوا باتجاه العمادية، على ان القوات البريطانية سرعان ما قضت على تلك الغارات وطردت الاتراك . ومن ناحية ثانية لم يرَ البريطانيون بداً ازاء هذه الاحداث من الاستعانــة بصديقهم وعدوهم معاً الشيخ محمود ، فاتفقوا معه وهو في منفاه في الهند على العودة الى السليمانية ليملأ الفراغ الذي حدث .

وعاد الشيخ محمود الى موطنه، واختاره الانكليز في ١٤ ايـــلول ١٩٢٢ رئيساً للمجلس المحلي المنتخب ، ثم حاكماً عاماً . وكان اول عمل قام به هـو إعادة تنظيم قواته وبسط نفـوذه على لواء السليمانية بقسوة بالغة .. واخـــذ يتجه صوب كركوك مهدداً باحتلالها وضمها الى حكومته .

ومـا من ريب في **ان الشيخ محمود كان متفقاً مع البريطانيين فيما فعل ،** وكان البريطانيون يريـــدون من وراء تهديدات الشيخ محمود هذه الضغط على حكومة الملك فيصل لكي توقع على المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى الى جانب ضغطهم عليها في قضية الموصل . فما ان وقّع الملك فيصل الاول هذه المعاهدة في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٢ حتـى اصدر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني البلاغ التالي :

« لقد فوضتني الحكومة البريطانية أن أذيع البلاغ التالي بمنـاسبة امضاء المعاهدة المنشور نصها في هذا اليوم : ان الحـكومة البريطانية وهي شاعرة

بقوة العهود الوثيقة التي قطعتها للعراق ، مقتنعة بأن ايفاء هذه العهود حق الوفاء يتم بواسطة معاهدة التحالف التي أمضيت بالنيابة عن جلالة ملك بريطانيا وعن جلالة ملك العراق . **وستبذل الحكومة البريطانية كل ما في وسعها في سبيل الاسراع في تعيين حدود العراق لكي يتسنى له طلب الانخراط في عضوية عصبة الامم حينما يتم تصديق المعاهدة والاتفاقات الفرعية المنصوص عليها في هذه المعاهدة وتنفيذ مواد القانون الاساسي .**

وتتوقع الحكومة البريطانية بملء الثقة ان يعرض هذا الطلب حال تقرير أمر الحدود، وانشاء حكومة ثابتة تؤلف وفقاً لمواد القانون الاساسي، وعندئذ تبذل الحكومة البريطانية خير مساعيها في سبيل حمل عصبة الامم على قبول العراق في عضويتها بشرط تنفيذ مواد هذه المعاهدة وذلك حسب نصوص المادة السادسة [1] منهـــا . وهذه المادة على رأي الحكومة البريطانية هي الوسيلة الوحيدة التي بها تنتهي علاقات الانتداب على صورة قانونية » .

وأدرك الشيخ محمود ان الانكليز قد استنفدوا أغراضهم منه ، ولا بد انهم سيفعلون به مثل ما فعلوه في عام ١٩١٩ ولذلك فلقد سارع **فأعلن عن نفسه في تشرين الثاني ١٩٢٢ « ملك كردستان »** . واخذ يرهب مواطنيه ليقدموا له جيشاً يستطيع فيه مهاجمة كركوك وضمها الى مملكته ، فجردت الحكومة البريطانية عليه حملة عسكرية استطاعت أن تحتل مدينة السليمانية ، ولـكنه عاد فاحتلها ثانية ، وبقي معتصماً فيها قرابة سنة كاملة .

وفي هذه الفترة بالذات، وفي أثناء البحث في معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ التي استبعدت منها فكرة إعطاء حق تقرير المصير للاكراد على نحو ما ورد في معاهدة سيفر . . أكرهت السلطات البريطانية الوزارة العراقية على إصـدار بيان مشترك من بريطانية والعراق وهذا نص البيان :

« تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقيـة بحقوق

---

١ ــ المادة السادسة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى لادخال العراق في عضوية جمعية الامم في اقرب ما يمكن .

الأكراد – القاطنين ضمن حدود العراق – في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود ؛ وتأمل ان الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة ، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد اليها ويرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي انكلترا والعراق » .

غير ان أكراد كركوك وأربيل والموصل لم يعيروا التفاتاً الى هذا البيان الخطير ، لا بل فقد وجد فيه زعماؤهم خطراً يهدد حياتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالعراق العربي ، فضلاً عن الخطر الذي يتهددهم من سيطرة الشيخ محمود وبطشه .

وسرعان ما تبين ان بريطانية نفسها لم تكن جادة في اصدار ذلك البيان ، فما إن تم عقد البروتوكول البريطاني – العراقي في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ الذي قصر مدة المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخ عقد الصلح مع تركية ، بات في حكم المقرر ضم السليمانية الى العراق ، وتأسيس ادارة تضمن احترام احاسيس الاكراد القومية . . ولما كان العراق مقدماً على انتخابات المجلس التأسيسي الذي يقرر قانونها الاساسي ، فلقد اتفقت بريطانيا والعراق على ان تعطيا تأكيدات قاطعة عن نيات العراق الحسنة نحو الاكراد ، فأذاع مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز عام ١٩٢٣ البيان التالي :

أولاً : ان الحكومة العراقية لا تنوي تعيين موظفين عراقيين في الأقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين .

ثانياً : لا تنوي اجبار سكان الأقضية على استعمال اللغة العربية في مراسلاتهم الرسمية .

ثالثاً : وان حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة ستؤمن تأميناً صحيحاً .

ورافق هذا البيان تحشدات عسكرية قام بها الجيش العراقي الناشىء للقضاء على حكم الشيخ محمود ، وتمكن الجيش من احتلال السليمانية في ١٩ تموز عام ١٩٢٤ ، على ان الشيخ محمود أجبر قطعات الجيش العراقي على التخلي عن المدينة فجردت حملة عسكرية اخرى استطاعت ان تقضي على نفوذ الشيخ وعلى اتباعه الذين تفرقوا .

وعينت الحكومة العراقية أحد الاكراد متصرفاً للواء السليمانية تابعاً للحكومة المركزية ، فاستتب الأمن في تلك المنطقة الى حين ، وانتخب لواء السليمانية خمسة نواب لتمثيله في المجلس التأسيسي العراقي ، وقامت الحكومة المركزية باصلاحات واسعة بما فيها تعبيد طرق المواصلات واعمار القرى وتشريع القوانين .

وفي تشرين الاول عام ١٩٢٦ وافق الشيخ محمود ، الذي اتخذ من مقاطعته الشاسعة شرقي السليمانية مقراً لحرب العصابات في اللواء ، على ان يترك العراق مع أسرته وان يمتنع عن التدخل في الشؤون السياسية مقابل رد جميع املاكه له وشمل الاستقرار السياسي المنطقة كلها .

ودفعت الحكومة العراقية ثمن هذا الاستقرار بالتصديق على معاهدة ١٩٢٦ مع بريطانيا ، وكان أمدها ٢٥ عاماً .

ادارة المناطق الكردية

وقدمت حكومة بريطانيا الى عصبة الامم بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٢٦ مذكرة عن ادارة المناطق الكردية في العراق تنفيذاً لقرار مجلس عصبة الامم في خصوص الحدود التركية العراقية [١] .

ونحن نوردها هنا لإطلاع القارىء على سياسة العراق العامة ازاء المواطنين الاكراد في ذلك الوقت :

---

١ - الفقرة ٣ من القرار (راجع الفصل السادس).

١ – تدعى حكومة بريطانيا بصفتها دولة منتدبة لأن تعرض على المجلس التدابير الادارية التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة الى الاكراد المبحوث عنهم في قرار لجنة الحدود الاممية بخصوص الادارة المحلية التي اوصت بها اللجنة المشار اليها في احكامها النهائية .

٢ – وقد كانت توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالاكراد المشار اليها في قرار المجلس على الوجه التالي : –

« يقتضي أن تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي اظهرها الاكراد القائلة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم من اصل كردي لإدارة بلادهم ولزوم توزيع هذه الوظائف .

٣ – ذكر وزير المستعمرات في خطابه الذي القاه امام المجلس في ٣ أيلول ١٩٢٥ عندما اشار الى هذا الموضوع ان النظام الاداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة . وهذه الافادة مستندة تماماً الى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية لادارة المناطق التي يسود بها العنصر الكردي .

٤ – ان ثلاثة واربعين من مجموع سبعة وخمسين موظفاً المستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم اكراد بينما هناك تسعة موظفين أكراد مستخدمون في عين الوظائف في المناطق غير الكردية . وكان الإنقاص جارياً بصورة تدريجية في عدد الموظفين غير الاكراد المستخدمين في مناطق كردية . وان سياسة استخدام الاكراد فقط دون غيرهم حيثما يوجد من له اهلية ورغبة في الاستخدام جارية بكل مواظبة .

٥ – تستخدم وزارة العدل ثلاثة عشر موظفاً (حكاماً ورؤساء كتبة) في المناطق الكردية ، عشرة منهم اكراد وتجري المرافعة باللغة الكردية ، وتحرر محاضر الجلسات في السليمانية « وكويسنجق » التابع الى لواء اربيل بالكردية وتربط بها الترجمة العربية عند احالة الدعوى الى محكمة التمييز .

ويستخدم ستة موظفين اكراد في عين الوظائف في مناطق غير كردية .

٦ – اما الدوائر الاخرى غير المبحوث عنهـا آنفاً (كالوقف والبرق والبريد والاشغـال العمومية والسجون والكمارك والري والطابو والزراعـة) فتستخدم خمساً وخمسين موظفاً في المناطق الكردية ثمانية وثلاثون منهم اكراد في حين ان ثمانية وسبعين كردياً يستخدمون في مناطق غير كردية .

٧ – ويأخذ الكرد ايضاً تمـام حصتهم في الاشتراك في ادارة الحكومـة المركزية ، فإن عينين من مجموع عشرين عيناً هما كرديان (لأن الآخرين نصف اكراد) وأربعة عشر مندوباً من مجموع ٨٨ هم اكراد وان وزير الماليـة هو كردي كما ان وزير المواصلات والاشغال العامة كذلك .

٨ – يؤلف الكرد نحو ١٧ بالمائة من مجموع سكان البلاد وان ٢٤ بالمائة من مجموع قوة الشرطة هم اكراد، وفي الجيش يؤلفون ١٤ بالمائة في حين ان ٣٣ بالمائة من مستخدمي السكك الحديدية هم اكراد . ويبلغ مجموع الافراد المستخدمين في الشرطة والجيش والسكك الحديدية ما ينيف على ٢٠،٠٠٠ منهم أكثر من ٤٠٠٠ أي ٢٠ بالمائة أكراد .

٩ – يوجد بالمناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة . منها خمس مختصة بالمسيحيين ، وتستعمل فيها اللغتان الكلدانية والعربية. أما لغة التعليم في الست عشرة مدرسة الباقية فهي الكرديـة . ان اللغة الرئيسية للتعليم في المدارس الأربـع الباقية حيث يتألف تلامذتها من نصارى واكراد هي العربية ، على انه تستعمل الكردية للإيضاح بكل حرية . وعدد المعلمين المستخدمين في هذه المدارس ٥٣ ، ولكنهم مـا عدا ثمانية هم اكراد . وهؤلاء الثمانية هم عرب وكلهم يعرفون الكردية ومعظمهم يستخدم في تعليم العربية التي لا بد من استعمالها لتقدم المعارف . وقد كان عددهم ثلاثة عشر منذ مدة قصيرة فخفض عددهم مؤخراً أكثر .

١٠ – وعلاوة على ذلك يوجد هناك اثنان وعشرون كردياً وعدد كبير

ممن يحسنون الكردية من العرب والتركمان يستخدمون كمعلمين في مدارس غير كردية خارج المنطقة الكردية ؛ وبناءً على ما تقدم ، فان سياسة التعليم المتبعة الآن منطبقة تماماً مع توصيات اللجنة ، ولا تتطلب التطورات الواقعة أي تعديل في هذه السياسة سوى اجراء زيادة في عدد المدارس عندما تتمكن البلاد من إجراء ذلك .

١١ — جُمعت الأرقام الآنفة الذكر من سجلات المركز . وهي لا تشمل الفراشين وصغار الكتبة (حيث يجري تعيينهم من قبل السلطات المحلية) . وربما كان العدد الوارد في السجلات هو أقل من العدد الحقيقي للأكراد المستخدمين لأنه لم يدخل في صنف الموظفين الأكراد سوى الذي ثبت كونهم أكراداً بصورة قطعية . ومعظم الموظفين سجل جنسيته كعراقي، فمن المحتمل ان يكون من بينهم من هو كردي في الحقيقة وليس معلوماً كذلك في المركز .

١٢ — اما بخصوص استعمال اللغة الكردية فيجب ألا يغرب عن البال ان الكردية قبل الحرب لم تكن مستعملة كواسطة للمخابرة، لا بصورة رسمية ولا خصوصية . لقد كان هناك كمية لا يستهان بها من المؤلفات في الشعر ، إلا ان التطور الذي حدث في لغة الكتابة وجعلها واسطة للمخابرة إنما يعود الى مساعي الموظفين البريطانيين ، وكان المستعمل سابقاً الفارسي والتركي والعربي . ان استعمال الكردية كتابة لم ينتشر بعد في لواء الموصل حيث تستعمل التركية والعربية ، وقد انتشرت بالتدريج في لواء اربيل حيث اعترف بها مؤخراً اللغة الرسمية للمخابرة مع دوائر الحكومة . أما السليمانية فحصلت منذ بضع سنين على جريدة كردية، واستعملت فيها منذ مدة الكردية المكتوبة للمخابرة في الشؤون الرسمية والشؤون الخصوصية ، وان العمل الذي بدأت به حكومة الاحتلال يتم الآن من قبل الحكومة العراقية بكل إخلاص . تصدر في بغداد جريدتان بالكردية، ويتخذ الآن كل تدبير ممكن لا لإعطاء الحرية في استعمال اللغة الكردية فقط بل للتشويق على استعمالها بكل فعالية .

١٣ — قد أصبح من المسلم به ان المعلومات المتقدم ذكرها تؤيد حصول

اتفاق بين السياسة الكردية التي أوصت باتباعها لجنة الحدود وبـــين تلك المتخذة من قبل الحكومة العراقية

١٤ – وربما كان أكبر برهان على ان الحكومة العراقية تقدر تماماً مـــا يترتب عليها من المسؤولية تجاه الأماني الكردية ، وأسطع دليل على رغبتها في الدوام على سياستها الحرة الحاضرة بأن تمنح جميع الوسائل لترقية الآداب الكردية وتحقيق أماني الاكراد في ضمن الدولة العراقية ، هي العبارة التالية المقتبسة من الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فقد قال :

« سادتي ، لا يمكن ان تعيش هذه البلاد ما لم تعط جميع العناصر العراقية حقوقها .. ينبغي ان يمنح الاكراد حقوقهم وينبغي ان يكون موظفوهم من بينهم . ويجب ان تكون لغتهم اللغة الرسمية ، ويجب ان يتلقى ابناؤهـــا الدروس في المدارس وبلغتهم (تصفيق) . ومن المحتم علينا ان نعامل جميع العناصر سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين بالحق والعدل وان نمنحهم حقوقهم ».

١٥ – وبعد اعلان هذه السياسة التي قابلها المندوبون العراقيون بمزيـد الاستحسان وزع المنشور الآتي ذكره على جميع الوزارات :

« .. ولا شك ان معاليكم قد اطلعتم على الخطاب الذي ألقاه فخامـة رئيس الوزراء في مجلس النواب والمنشور في الجرائد في اليوم التالي . يتضمن هذا الخطاب السياسة التي انتهجتها الحكومة والتي ستنتهجهـــا في إدارة المناطق الكردية وذلك بأن يكون الموظفون اكراداً وان تكون اللغـة الرسمية اللغة الكردية ، وعليه فقد أمرني فخامته بأن أرجو معاليكم ان تبذلوا جهدكم فى تطبيق هـــذه السياسة والتمسك بها في جميع ما يتعلق بمؤسسات المنطقة المبحوث عنها » .

١٦ – أما البينة الاخرى على نية الحكومة العراقية فتجدونها في الخطابات المتبادلة بمناسبة الوليمة المقامـــة في دار الاعتماد للاحتفال بامضاء المعاهدة

الجديدة ، فقد بين فخامة وكيل المعتمد السامي في خطابه ما ترمي اليه الحكومة العراقية على الوجه التالي :

يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية جعل العناصر التي يتألف منها العراق ابناء صادقين للدولة العراقية وغرضها كذلك . وهي تعمل هذا العمل الأفضل بالتشويق على التمسك بالأديان والجنسية لا التثبيط . ان الكردي ليس عربياً وليس عربياً أكثر من ان يكون الاسوجي انكليزياً ، ولا يمكن ان تجعلوه وطنياً صادقاً للعراق بإجباره على استعمال اللغة العربية أو العادات العربية ، وباختصار لا بمحاولة جعله عربياً جيداً بل بأن يعطى جميع الوسائل والتشويقات لاجل ان يكون كردياً جيداً . وهذه الوحدة في الدولة ، التي لا بد منها لتقدم الدولة ، لا تحصل بإبادة العادات الخصوصية التي تجري عليها العناصر المختلفة بل بتشويقهم على التمسك بها ، وان يمهد للجماعات المختلفة طريق التقدم على المنوال الذي يستحسنه كل منهم. وهذه هي السياسة التي جريتم عليها وحكومتكم . وهذا العمل يفيد اكثر من كل شيء في سبيل اقناع عصبة الامم بأهلية العراق في الانخراط في سلك عضويتها .

١٧ – وقد أشار جلالة الملك فيصل الى الموضوع في خطابه الجوابي قائلاً :

«ان من بين الوظائف المهمة المترتبة على كل عراقي صادق هو تشويق أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي ، رمز سعادة البلاد وسعادةالجميع المادية والعقلية. وسيكونون باتحادهم واشتراكهم اعضاء عاملين لإسعاد الوطن المشترك . ولا أشك في ان كل عراقي صادق يشترك معي في هذا الشعور نحو جميع العناصر الموجودة في بلادهم » .

(لندن ٢٤ شباط ١٩٢٦)

وفي شباط ١٩٢٩ قدم ستة من النواب الاكراد في المجلس النيابي وهم : جمال بابان وسيف الله خندان وحازم شمدين آغا واسماعيل رواندوزي ومحمد الجاف ومحمد صالح – قدموا عريضة الى رئيس الوزراء طالبوا فيها :

١ – زيادة نفقات المعارف في كردستان .

٢ – تأليف وحدة ادارية كردية تضم ألوية السليمانية واربيل وكركوك ولواء آخر جديد يؤلف من الاقضية الكردية في لواء الموصل على ان يتولى امر هذه الوحدة الادارية مفتش كردي عام يكون الصلة الوحيدة بين منطقة كردستان وبين الحكومة المركزية .

٣ – زيادة نفقات الخدمات العامة في المنطقة الكردية .

ولقد ناقشت الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني هذه المطالب، فتقرر رفض تأليف الوحدة الادارية الكردية ، والاستجابة لبقية الطلبات ، وتم الاتفاق على سن قانون اللغات المحلية الذي يجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأقضية التي يكون فيها الكرد أكثرية السكان .

معاهدة جديدة وثورة جديدة

على الرغم من انقضاء عشر سنوات على الحكم الوطني للعراق، فان استقلاله كان ناقصاً ومشوهاً .. لا بل وشاذاً ايضاً لخضوعه للانتداب البريطاني الذي فرضته عليه عصبة الامم ، وعبرت بريطانيا عن هذا الوضع الشاذ فقالت في تقرير لها رفعته الى عصبة الامم :

« للعراق سيادة وطنية ومع هذا فهو تحت الانتداب ، وان الوزراء مسؤولون في البرلمان ، ومع هذا فهم تحت نفوذ المستشارين الانكليز[١] » .

وكان صراع العراقيين للتخلص من هذا الوضع الشاذ قوياً وعنيفاً ، وبينما كانت البلاد العراقية في سنة ١٩٣٠ تغلي استعداداً لانتخابات البرلمان الجديد الذي سيبت في معاهدة التحالف العراقية البريطانية كشرط لقبول العراق

(١) كتاب «تحرير العراق من الانتداب» لمجيد خدوري - راجع كتاب «محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال » تأليف عبدالرحمن البزاز .

عضوية عصبة الامم بوصفه دولة مستقلة .. كانت تجري في مدينة السليمانية احداث دموية مثيرة .

ففي ٦ ايلول ١٩٣٠ بينما كانت انتخابات الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخاب العام للبرلمان الجديد ، تجري في متصرفية السليمانية برئاسة وكيل المتصرف البريطاني ، اذ بمظاهرة مدبرة تحاول الهجوم على بناية المتصرفية .. ثم يطلق النار بين الشرطة والمتظاهرين.. ثم يتدخل الجيش، فقتل اربعة عشر من الاهالي واحد عشر من الشرطة والجيش الى جانب ثلاثة وعشرين جريحاً من الاهالي وثلاثة جرحى من الجيش ..

وبعد شهر او يزيد قليلاً دخل الشيخ محمود الى حدود لواء السليمانية من ايران ، ناقضاً عهده السالف ، معلناً الثورة ، ومقدماً طلباً الى المندوب السامي البريطاني في بغداد بان تترك الحكومة العراقية جميع منطقة كردستان ما بين خانقين وزاخو ، وان تقام حكومة كردية تكون تحت انتداب الانكليز حتى تصدر عصبة الامم قرارها الاخير (القرار الخاص باعلان استقلال العراق) .

وجردت الحكومة العراقية حملة عسكرية قوامها لواء مختلط من الجيش العراقي للقضاء على الثورة، وكنت احد الذين اشتركوا في الحملة بوصفي ملازماً في المشاة .

وتكشفت لنا في اول صدام حدث مع عصابات الشيخ محمود في شرقي مدينة السليمانية **ان مدبر الحركة ، وراسم خطتها ، هم الانكليز** ، اذ كان المفتش البريطاني يعمل كمستشار عسكري مع الحملة يتصل بالعصابات ويوعز لها بالهجوم على ربايا المعسكر ليلاً برسله الاكراد وباشارات ضوئية في الليل . مما اثار ضباط المعسكر عليه . وعلى رأس هؤلاء الضباط معاون آمر الفوج « العقيد محمد علي بعقوبة » وآمر سريتي الرئيس (النقيب) ابراهيم فهيم

الخالدي [1] .

وبقيت الحملة حتى ربيع ١٩٣١ تقوم بلعبة (القط والفار) مع عصابات الشيخ محمود . دون ان تمكنها القيادة ولا المستشار البريطاني المرافق للحملة من لقاء الشيخ محمود أو تعقّب قواته التي لم تزد على اربعمائة مسلح .

وأعد قائد المنطقة الجديد « اللواء خليل زكي » وهو تركماني الاصل خطة عسكرية بارعة للاحاطة بالشيخ وبأعوانه في معركة فاصلة ، فتحشدت القوات في مكان يدعى « باني بنوك » في سهل شهرزور قرب مدينة حلبجة ، وقبيل حلول ساعة الصفر للهجوم ، أبلغت الطائرات البريطانية عن فرار الشيخ واتباعه من قطاع قوات الشرطة التي كانت بقيادة ضباط بريطانيين !

لقد كان الملك فيصل الاول منزعجاً من استمرار الحالة المضطربة في لواء السليمانية فطلب من مجلس الوزراء اتخاذ تدابير عاجلة لانهاء حالة الاضطرابات تلك .

ولقد أجاب رئيس اركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي على ما تقدم قائلاً : «إني قد أبديت رأيي بشأن قضية الشيخ محمود بكتاب رفعته بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٣٠ وذكرت فيه ان **الخطة التي سارت عليها وزارة الداخلية في حسم قضية الشيخ محمود لم تكن ناجحة ،وهي بدلاً من ان تحسم القضية فانها تشجعه على إدامة الشقاوة .**

« وإني مقتنع بأن قوة الجيش الحالية كافية لإعادة الامن الى نصابه في لواء السليمانية . وما دام الشيخ محمود يتمتع بواردات املاكه ويتخذ القرى مقراً لشقاوته من دون ان تصادر أملاكه او تؤدب القرى التي يستند اليها في حركاته فلا شك في ان مجال عمله يتوسع » .

وأخيراً وبعد ان انتفى الغرض الذي من اجله افتعلت هذه الثورة ، سلم

---

١ ـ لقد أحيل الضابطان على التقاعد بعد فترة وجيزة من ذلك التاريخ !

الشيخ محمود نفسه للحكومة في ١٣ ايار ١٩٣١ وطويت صفحة طويلة مؤلمة في تاريخ العراق ..

حيث فرضت على الشيخ الاقامة الاجبارية في المناطق الجنوبية ، وظل مقيماً هناك حتى قيام الثورة عام ١٩٤١ ، فتركت له حكومة رشيد عالي الكيلاني حرية الاقامة في المكان الذي يريد ، فاختار العودة الى السليمانية .

سياسة الحكومة العراقية ازاء الأكراد بعد معاهدة ١٩٣٠

كان هناك فريق من الزعماء الأكراد يرون في استقلال العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ ، وفي زوال الانتداب البريطاني عن العراق بدخوله عضواً في عصبة الامم **خطراً يقضي على اماني الكرد في حق تقرير المصير .. وفي اقامة حكومة ادارية لهم في كردستان العراقية**، ولذلك أرسل ذلك الفريق عرائض وبرقيات احتجاجية الى الملك فيصل الأول والى المندوب السامي البريطاني ، كما أرسلوا مضابط عديدة الى سكرتارية عصبة الامم يطالبون فيها :

«بتحقيق ما جاء في قرارات عصبة الامم السابقة بشأن تأسيس دولة كردية » .

واعتقد العراقيون ان الانكليز هم الذين حملوا اولئك الزعماء على القيام بهذه الحركة ليعرقلوا مشروع الاستقلال الذي اجمعت عليه البلاد . ولذلك تقرر ذهاب رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني الى الألوية الشمالية الكردية لتعلن فيها سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية ازاء الاكراد في عهد الاستقلال .

وأعلن وكيل رئيس الوزراء في ٨ اغسطس ١٩٣٠ امام الزعماء الاكراد قائلاً :

« إن الحكومة العراقية عزمت اكيداً على الأخذ بنظر الاعتبار الوعود التي أعطتها لتطمين رغائب اخواننا الأكراد والتي ستعمل بها ليس الى سنة

١٩٣٢ فقط بل الى ما بعد ذلك التاريخ ايضاً.. ومن الجهة الثانية تتمسك أشد التمسك بوجوب القضاء على أية نزعة كانت ترمي الى الاخلال بوحدة الوطن العراقي أو ما يكدر صفو حسن الجوار مع الحكومتين الصديقتين تركية وايران ، وكذلك ترحب الحكومة العراقية بتقدم جميع ابناء البلاد ضمن الوحدة العراقية بأعظم سرور وبدون تفريق بين كرديها وعربيها .. واننا أذعنا بياناً أظهرنا فيه استعدادنا **لوضع لائحة قانون اللغة الكردية في الاماكن التي تقطنها اكثرية كردية** .. وقد عينت الحكومة معاوناً خبيراً في الشؤون الكردية للألوية الشمالية لمدير الداخلية ، وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصاً في الشؤون الكردية ، وكذلك عينت الحكومة مفتشاً للمعارف ليفتش بصورة عامة المدارس في لواء السليمانية والمدارس الكردية في لواءي اربيل وكركوك . وقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاحضار موظفين وضباط شرطة مسجلين لهم اطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم في الاماكن الكردية».

واعلن المندوب السامي البريطاني قائلاً :

« ... وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية فان اهتمامها الوحيد هو تأمين انشاء دولة عراقية حرة ومستقلة تربطها بها أواصر الاعتراف بالجميل والشكر وتنتسب واياها الى عصبة الامم ، وهي سوف **لا تعضد اية حركة لا تتفق مع هذه السياسة كالميل الى الانفصال الكردي مثلا** ، وقد رأيت أن بعض المراجع غير المسؤولة ترى أن سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية هي تشجيع الوطنية الكردية وذلك لا لارباك الحكومة العراقية وحدها بل وإرباك جارتيها المحبتين ،الحكومتين التركية والايرانية ايضاً. لا شيء أبعد من هذا عن الحقيقة ، ومن يظن انه اذا اتى الى المعتمد السامي ينال أي تشجيع في سياسة كهذه فهو لعلى خطأ عظيم . إن ما تريده كلتا الحكومتين البريطانية والعراقية هو ان يتقدم بسلام ، العراق المتحد الذي ترمي فيه جميع العناصر المختلفة التي تؤلف سكانه الى ان يكونوا عراقيين صحيحين».

قرار عصبة الامم بشأن مطالب الاكراد

وبصدد عريضة الزعماء الاكراد التي تقدموا بها الى عصبة الامم ، فلقد اتخذت العصبة بشأنها القرار التالي :

« لما كنا لم نجد لعصبة الامم قراراً يبرر طلب اصحاب العريضة في انشاء حكومة كردية تحت اشراف العصبة ، **ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في أعمال مجلس العصبة، ولا يمكن تأييده الا بتفسير خاطىء للقرارات التي توصل اليها مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥** عندما ألحقت المنطقة التي يعيش فيها اصحاب العريضة بالعراق ، ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الاكراد معاملة خاصة لم تضمن لهم تماماً كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة، وبإعطائهم بعض ضمانات تخص الأمور المحلية ويبدو انها لم تتحقق حتى الآن فان لجنة الانتدابات الدائمة قررت ان توصي المجلس بما يلي:

١ - ان يرد عريضة وجوه الاكراد ، ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية تحت اشراف عصبة الامم .

٢ -- ان يطلب الى الدولة المنتدبة ان تلاحظ فيما اذا كانت التدابير التشريعية والادارية التي وضعت لتضمن للأكراد الوضعية التي هم أهل لها ينظر اليها بنظر الاعتبار وتوضع موضع التنفيذ دون ما نقص أو تباطؤ .

٣ — ان ينظر في حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للأكراد مثل هذه الوضعية اذا ما تخلص العراق نهائياً من وصاية الدولة البريطانية » .

محاولة لقيام كيان كردي — آثوري مشترك

والى جانب ذلك النشاط السياسي الكردي كان هناك بعض الزعماء الاكراد يعملون مع فريق من الزعماء النسطوريين (الآثوريين) عملاً مشتركاً، يهدف الى اقامة كيان كردي — آثوري في المنطقة الكردية

ففي ١٥ أيار ١٩٣١ اكتشفت الحكومـة العراقية تلك الحركة فاعتقلت توفيق وهبي وسعيد نامق المحامي والدكتور شكري صكبان وعبد نعمان واخاه وهم اكراد ، وتوما هرمز ويوسف اندريا وعدداً آخر من الآثوريين . وتبين من ايضاحات وبيـــانات النائب الكردي معروف جياووك حقيقة المؤامرة فيقول :

« طلب إليّ توفيق وهبي الاتصال بمستر كوب البريطاني (الذي جاء الى العراق في أواخر عام ١٩٣٠ ثم نفته الحكومة العراقية في ٩ نيسان ١٩٣١ لأذاكره في القضية الكردية ، وأفوضه بالتخويل الذي يريده ليطالب بحقوق الأكراد في الاستقلال الذاتي .

« وانني اجتمعت والسيد توفيق وهبي وجماعة من الأكراد بالمستر كوب الذي قال لهم : ان لديه معلومات كثيرة عن مختلف الاشخاص الذين يشتغلون بقضايا الأقليات في العراق ، وانه ينتمي الى جمعية في لندن لها قوتها ونفوذها، وان لهذه الجمعية مراسلات مع الملك ورئاسة الوزارة ، وان لديه مضبطة يريد ان يوقع عليها زعماء الكرد في العراق وهي تتضمن :

١ – اعتبار هرمز رسام وكيلاً عن الأكراد في الدفـــاع عنهم لدى عصبة الأمم .

٢ – الموقعين على هذه المضبطة يعترفون بما تقرره عصبة الامم من الاراضي العراقية للآثوريين .

٣ – ان الاكراد يوافقون على ان يكونوا أقلية في المناطق التي ستكون مأهولة بالآثوريين ، وان حقوقهم ستكون مصونة » .

وقد رد معروف جياووك على اقوال كوب ومضبطته : « بأن الاكراد لا يمكن ان يعترفوا بهرمز رسام وكيلاً عنهم لانه ليس بكردي ولا علاقة له بالاكراد ، وانه من المستحيل ان يكون الأكراد أقليـــة في النواحي التي سيسكنها الآثوريون وهم الأكثرية المطلقة وأصحابها الشرعيون ، وانه ليس من

المعقول ان يعترف الكرد بما تقرره عصبة الامم للآثوريين من الاراضي العراقية، لانه لا يجوز الاعتراف بالمجهول ، **وان الاكراد العراقيين ليس لهم أي اتجاه يخالف القوانين العراقية »** .

وفشل كوب مع الزعماء والأكراد الآخرين فلم يوقع على مضبطته واحد منهم .

على ان هذا الفشل لم يحل دون تأليب الآثوريين على الثورة ، مطالبين بخلق وطن وهمي لهم في الموصل وقد تطورت الأحداث فيما بعد الى قيام الآثوريين بثورة دموية في أواسط عام ١٩٣٣ على النحو الذي أوردناه مفصلاً في الفصل الثامن .

ثورة البارزاني

بدأ الشيخ أحمد البارزاني ، شقيق الملا مصطفى، بالتمرد على الحكومة العراقية حين حاولت الحكومة في تشرين الاول ١٩٣١ تأسيس مخافر للشرطة في منطقة بارزان منعاً لاعتداءات البارزانيين المتكررة على القرى الكردية المجاورة لقرية بارزان ، وإمعانهم فيها حرقاً وتقتيلا. ولقد اضطرت الحكومة بسبب انشغالها بإخماد حركة الشيخ محمود في لواء السليمانية الى تأجيل ما اعتزمته من انشاء المخافر التي تتطلب قوة من الأمن تدعم أعمالها .

على ان صداماً دموياً حدث بين الجيش والشرطة وبين أعوان احمد البارزاني في تشرين الثاني من تلك السنة ، ثم توسعت الاعمال العسكرية فيما بعد،وامتدت حتى ٢٢ حزيران ١٩٣٢ حين طوقت قوات الحكومة الشيخ احمد نفسه فاضطر الى تسليم نفسه لقوات الحدود التركية . ولقد أفردنا فصلا خاصاً بثورات « بارزان » التي تكررت فيما بعد ما بين عام ١٩٣١ - ١٩٤٥ ، وإنما أوردنا هذه النبذة تتمة للبحث قبل قبول العراق دولة مستقلة في عضوية عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ .

استقلال العراق وقبوله عضواً في عصبة الامم

نصت المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف العراقيـــة البريطانية (معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣١) على ما يلي :

« تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم .. » وعلى ضوء التقرير الذي قدمته الحكومة البريطانية الى العصبة – قرر مجلسها في ٤ كانون الاول ١٩٣١ تأليف لجنة خاصة لفحص طلب الحكومة البريطانية ، فأقرت اللجنة جواز دخول العراق في العصبة ، فاتخذ مجلس العصبة قراراً من خمسة بنود خلاصتها، ان العراق بوجه الإجمال قد استوفى الشروط الحقيقية لقرارات المجلس .. والحكم بانقضاء عهد الانتـــداب في العراق .. ويطلب المجلس من العراق الضمانات التي يجب عليه ان يتعهد بها في مسائل الأقليات والقانون الدولي .. وانه اذا حكم المجلس (بعد فحصه العهود التي تقطعهـــا الحكومة العراقية) بتقليص الانتداب عن العراق ، ينفذ هذا الحكم ابتـــداء من تاريخ انضمام العراق الى العصبة في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ .

وفي ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ تقدمت الحكومة العراقية الى مجلس عصبة الامم بلائحة مصدقة من مجلس الأمة العراقي تلتزم فيه : **بمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية حماية كاملة من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو الدين** ، وتعتبر الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في تاريخ ٦ أغسطس ١٩٢٤ انهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية دون الجنسية العثمانية . وان يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين امام القانون ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية من دون تمييز في العنصر او اللغة او الدين ، وان يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق .

وتوافق الحكومـــة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي

يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية . **أما في قضائي كفرى وكركوك من لواء كركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية امـــا الكردية واما التركية** .. وان يكون الموظفون في الأقضية المذكورة واقفين على اللغة الكردية او التركية .. ما لم تكن هناك اسباب وجيهة . وان مقياس انتقاء الموظفين للاقضية المذكورة وان كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر ، كما هي الحال في سائر انحـــاء العراق ، فان الحكومة توافق على ان ينتقى الموظفون كما هي الحالة الآن ، وعلى قدر الامكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الاقضية .

ووافق مجلس عصبة الامم في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٢ على اللائحة .

ودخل العراق بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل صراعه القاسي مـــع الاحداث الجسام التي تنتظره قبل ان يصل الى ما وصل اليه اليوم .



الفصل الثامن

الآشـوريّون

توطينهم في العِراق وَثورَة المارشمعُون

الآثوريون وتاريخهم

مع ان الآثوريين في العراق يؤلفون اقلية ضئيلة بالنسبة لسكانه ، ويؤلفون اقل من واحد بالمائة من نفوس العراق ، فان الاسباب التي دفعتنا الى تخصيص فصل عنهم في هذا الكتاب ،هي انهم كانوا يعيشون في وطن واحد مع الاكراد في كردستان ، ثم هاجروا بعد المذابـح التي حلت بهم في اواخر الحكم العثماني — فاسكنهم الانكليز في العراق قريباً من إخوانهم الذين كانوا في المنطقة الكردية وفي سائر البلاد العراقية الأخرى .

وفي سنة ١٩٣٤ قام رئيسهم الديـني وهو (المار شمعون) [١] بدعوة سياسيـة ، **مطالباً بتأسيس دولة آثورية في شمالي الموصل ، باعتبار ان شعبه من بقايا الآشوريين الذين أسسوا مملكة آشور في القرون السحيقة قبل ميـلاد السيد المسيح !** وقام اتباعـه بثورة في الشمال (في المنطقة الكردية) بتحريض خارجي ، وقمع الجيش العراقي الثورة بالشدة والقسوة التي استعملوها هم انفسهم بهجومهم الغادر . وعندها حـاول اعداء العراق استغلال تلك الحوادث للقضاء على كيان العراق ، **واعتبر العالم المسيحي نفسه في حالة حرب**

(١) كلمة (مار شمعون) لقب وليس اسماً ، واسم المار شمعون الحالي هو (ايشا)

صليبية مع العراق ، الا ان الشعب العراقي الذي آزر حكومته حينئذ ، قد احبط المؤامرة الدولية .

ولقد أثار ما كتبته عن الآثوريين في طبعة الكتاب الأولى ثائرة زعمائهم ، فاتصلوا بي ، ومعهم وثائق مهمة عن تاريخهم القديم والحديث ، مما حدا بي الى مزيد من الدراسة في موضوعهم ، ومن ثم كتابة هذا الفصل من جديد .

كان الأناضول الجسر الموصل بين اوربا وآسيا ، تعبره الجيوش الفاتحة المتعاقبة قبل ان تحط رحالها في سهول العراق ، ومن ثم تجتازها شرقاً الى ايران والهند او غرباً الى الهلال الخصيب والبحر الابيض المتوسط .

وكانت جبال الأناضول المنيعة الممتدة على طرف الطريق السلطاني الشرقي ، والتي لا تقتحم بسهولة هي الملجأ الحصين لشتى انواع الشعوب أو الأقليات التي طردتها موجات الفتح المتعاقبة من سهول العراق ، ومن هؤلاء السنطوريون أو الاشوريون من بقايا الآراميين الذين كانوا يقطنون شمالي الموصل ، وكانوا من اتباع الكنيسة النسطورية الكبرى في آسيا والتي أسسها (نسطور) أسقف القسطنطينية في اوائل القرن الرابع للميلاد ، بتعاليم تخالف تعاليم المسيحية الأساسية ، وقوامها ان للمسيح أقنومين (شخصيتين) فلا يجوز أن تسمى مريم العذراء ام الله ، بل هي ام المسيح فقط باعتبارها ولدت المسيح بالشخصية البشرية لا الإلهية . فأيده بتعاليمه هذه ، امبراطور المملكة الشرقية (البيزنطية) كما أيدته كنيسة انطاكيا واتباعها ، وأخذ السريان الفرس تعاليم نسطور باللغة السريانية مما ساعد على توطيد اركانها في بلاد المشرق ، فكان الكلدان وبقايا الاشوريين في العراق ، والسريان في ايران وارمينية – نساطرة في العقيدة . ومع ان كلدان العراق قد تكثلكوا في منتصف القرن التاسع عشر فقد بقي الآخرون ، ومنهم النسطوريون الآثوريون محتفظين بعقيدتهم القديمة – سواء اولئك الذين بقوا في بلادهم العراق ، أم اؤلئك الذين هاجروا منه ، واعتصموا بالجبال في فترة موجة الفتح الاسلامي ، وبقوا فيها محافظين على دينهم وقوميتهم .

وقد بحثت لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الامـــم في تقريرها الذي وضعته عن الآثوريين ، **فارتابت في كونهم من أصل نصارى العراق الذين هم من احفاد الآراميين القدماء**. الا انهم يؤكدون كونهم من أحفاد الآشوريين القدماء وانهم ساميون ، يتكلمون اللغة السريانية الآرامية التي مزجوا فيهـا بعض الالفـاظ الأجنبية بحكم اختلاطهم بالأرمن والاكراد والاتراك عصوراً طويـــلة .

وكان عدد نفوسهم في اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين– كما جاء في تقرير لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الأمم – يتراوح بـــين ٨٠,٠٠٠ و ٩٠,٠٠٠ ألف نسمة ، يقطنون في جبال حيكارى المنيعة فيقضاء « جوله مريـك » من ولاية وان في الأناضول التركية . ومدنهم هي بوتان وحيكارى وبهدينان ورواندوز ، وتمتد منطقة سكنهم من الحدود العراقية في براوري بالا حتى كادر ، ولم يقطن في هذه المنطقة غيرهم . وكانوا يؤلفون ثمـــاني عشائر وهي : التيارى العليا والتيارى الصغرى وتخوما وباز وجيلو الكبرى وجيلو الصغرى وديز وطال . يعيشون في مواطنهـــم شبه مستقلين لا تربطهم بالدولة العثمانية غير دفع الضريبة في موسمهـا السنوي . وظلوا على وضعهم هذا حتى عام ١٨٥٠ م .

وكان ١٥,٠٠٠ نسطوري يقطنون في منطقة اورومية الغربية في ايران ، يديرون ايضاً شؤونهم بانفسهم وليست لهم علاقة وثيقة بالحكومة المركزية الضعيفة .

وكانت اول محاولة لاستئصال شأفةالأرمن والاثوريين(المسيحيين)قد جرت في عهد السلطان عبد الحميد ، واستمرت في أيام الاتحاديين ، وقـــد استخدم الاكراد كواسطة للتدمير ، فكانت مذابح عام ١٨٩٦ وعام ١٩٠٩ الـــتي لم تكن شيئاً مذكوراً تقارن به المذبحة التي حدثت في سنة ١٩١٥ وفي السنـين التي تلتهـا ، فخسر الأرمن اكثر من مليون انسان ، ولم ينجُ الاكراد من الانتقامفذبحمنهم اربعمائة الف نسمة، اما النسطوريون فلم يذبحوا ذبحاً جماعياً!

وبدأت متاعب هـذا الشعب في منتصف القرن التاسع عشر، عندما جاءهم أحد رجال الدين من طائفتهم واسمه ايشا داود هارباً من قريته (ألقوش) في الموصل لرفضه التكثلك الذي كان قد عم منطقة الموصل بفعل المبشرين الذين ارسلتهم الكنيسة في روما . ثم صـار فيما بعد راعياً للمذهب النسطوري على شعبه ، واتخذ لنفسه لقب (مار شمعون) تيمناً بالقديس شمعون احد حواري المسيح . واستمر هذا اللقب في أسرته كلما انتخب واحد منها ليخلف من سبقه في الرئاسة الدينية. ففي عام ١٨٤٣م امتنع الآثوريون عن دفع الضرائب التي كان يتقاسمها امير جولهمريك والمار شمعون ، فاستعان الأخير بأمير بوتان «بدرخان» الذي جهز جيشاً دمر به تلك القبائل ، وعندئذ طلب الآثوريون الحماية من الدولة العثمانية باعتبارهم من رعاياها ، ولبت الحكومة طلبهم على أن يتولى المار شمعون الرئاسة الزمنية عليهم الى جانب رئاسته الدينية، وهكذا انحصرت ادارة الآثوريين وراثياً في عائلة ايشا داود الملقب بالمار شمعون حتى سنة ١٩١٥ م . وعندما تولى (المارشمعونية) روبيـل بن بنيامين اجرى اول اتصال له بالكنيسة الأنجيلية بتأثير من (سرمـة) بنت أخ روبيل التي لعبت دوراً خطيراً في حياة هذا الشعب فيما بعد ، وبدأ هذا يحرض شعبه على الثورة ضد الدولة العثمانية في الوقت الذي زحفت فيه القوات الروسية على جولهمريك، وطلب قائدها من الآثوريين في حيكارى ان يساعدوه على مهـاجمة القوات العثمانية ، واعـداً اياهم بالحماية الروسية في المستقبـل . وكان بعض زعماء الآثوريين مستعداً لتلبية طلب الروس وهم متأثرون بدعاية المبشرين الغربيين الذين كانوا يعدونهم بوطن آثوري يقوم على انقاض قسم من الدولة العثمانيـة السائرة في طريق الانحـلال . وعارضهم بشدة ملك خوشابة زعيم التيارى السفلى – وهي من اكبر عشائر الاثوريين ، واصر على ولائه للدولة العثمانية .

وعندما تحول تيار القتال في تلك الجبهـة وانسحب الروس الى ما وراء الحدود الايرانية التركية، تركوا الآثوريين وشأنهم في بلادهم ، فجرد الاتراك عليهم حملة عسكرية ، استطاعت في خلال ستة أشهر من التغلب عليهم بعد

معارك انتقامية مروعة اشترك فيهـا الاكراد الى جانب الجيش التركي ، مما اضطر الآثوريين الى الانسحاب بقتال رجعي (أصابت اضراره القرى الكردية المسلحـة) واستقروا على الخط الموازي للحدود الايرانية التركية عند سلامى وخوى واورومية في ايران في خريف ١٩١٥ .

كان عدد نفوسهم حينذاك حوالي مـائة الف نسمة ، الا ان البرد والجوع والمرض قد فتك بهم الى جانب المذابح التي حلت بهم .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ لمـــا اعلنت الثورة الروسية وسقطت حكومة القيصر ، عاد الجيش الروسي الذي كان يقاتل الترك الى بلاده تاركـاً وراءه الآثوريين تحت رحمة الاكراد . وقد حاول المار شمعون بنيامين (عم المـــار شمعون الحالي) في عام ١٩١٨ الاتفاق مع الكرد والتفاهم مع اسماعيل آغـا الشكاكي (سيمكو) فعقدوا مؤتمراً في (كونـــه شهر) من اعمال اورومية واسفر المؤتمر عن قتل المار شمعون ورفاقه من الزعماء الآثوريين على يد (سيمكو) ونشوب القتال بـــين الكرد والآثوريين ، فقرر قسم من الآثوريين وعددهم (١٧٥٠٠) نسمة مع (٢٥٠٠٠) من الآثوريين الايرانيين تلبية دعوة رجال الجيش البريطاني للنزوح الى العراق . فقادهم في سنة ١٩١٨ الزعيم اغا بطرس متجهاً نحو الجنوب الى همدان ومنها الى كرمنشاه فخانقين فبعقوبة قريباً من بغداد .

وقرر القسم الباقي وعدده (١٥٠٠٠) نسمة الهجرة الى بلاد القوقاس من اعمال روسية . اما الآثوريون الايرانيون الآخرون فظلوا في أوطانهم القديمـة ولا يزالون فيها حتى الآن .

لقد قاسى المهاجرون الى العراق منهم عناءً شديداً في طريقهم اليه بسبب قلة المؤن ، الامر الذي كان يضطرهم في احوال كثيرة الى القيام باعمال السلب والقتل على القرى الواقعة على طريق هجرتهم ، فيقابلهم السكان بالطبع بمثل عملهم . الا انهم تنفسوا الصعداء حين وصولهم الى العراق ، اذ قـــام الجيش

البريطاني باعالتهم والتحسين من حالهم، وتشييد مساكن لهم وتخصيص الجرايات الوافرة لكل فرد منهم .

الآثوريون في العراق

أسكن الآثوريون القادمون الى العراق في بعقوبـــة اولاً ، ثم نقل منهم ١١٣٣٠ نسمة الى الشمال في منداني بلواء الموصل حيث أعطيت لهم اراضي زراعية، وما بقي وعددهم ٦١٧٠ نسمة استخدموا عمالاً في جيش (الليفي) [١] وافراد الشرطة وفي مضارب السكك الحديدية وغيرها من الاعمال .

ومن جملة ما فكر فيه الانكليز تعزيزاً لمركزهم في العراق ، هو الاستفادة من هؤلاء المهاجرين في مقاومة العراقيين الوطنيين من جهة ، وتهديـد الاكراد من جهة اخرى ، وليجعلوا منهم حـــاجزاً بينهم وبين اعدائهم الاتراك في الشمال . وقد بحثت هذه القضية في مؤتمر القاهرة سنة ١٩٢١ الذي ارتـــأى استخدام الآثوريين في جيش الليفي .

وتم فعلاً تجنيد لواء مختلط منهم مؤلف من :

٣ كتائب من الخيالة .

٤ افواج مشاة — احدها فوج مختلط من العرب والآثوريين .

١ بطارية جبلية واحدة .

واودعت قيادة هذا اللواء المختلط الى داود اغا بتأثير من اخته سرمـــة التي كان لها نفوذ لدى الانكليز ، والتي استطاعت ايضاً تنصيب ابن اخيها (ايشا) مار شمعونـــاً ، وهو في السنة العاشرة من عمره ، ودون موافقة الرؤساء الآثوريين الذين كانوا في منداني ، والذين عارضوا هذا (التنصيب) بشدة. ثم أُرسل (مـــار شمعون) الى انكلترا للدراسة باشراف اسقفية كنتربري ،

---

(١) Levi ومعناها المجندون ، اما في العراق فتعني الجيش المرتزق الذي شكله البريطانيون في عهدي الاحتلال والانتداب من بعض ابناء البلاد ومن المهاجرين الآثوريين .

وعاد الى العراق وأبوه قائد لجيش الليفي ، وعمته سرمة الآمرة الناهيـة . وكان الوصي الحقيقي هو أخ سرمـة : المطران يوسف – مطران دير حرير الذي أمسك بالسلطة الزمنية والروحية حتى سنة ١٩٣٣ .

وكانت عملية الاسكان تجري وفقـاً الموقف العام ، ففي سنة ١٩٢١ تم اسكان ٢٥٠٠ نسمة في ٢٧ قرية داخل قضائي دهوك وعقرة في لواء الموصل. ومنحت الحكومة المحلية مساعدة مالية لهؤلاء قدرت بنحو مليونين ونصف مليون روبية. وفي سنة ١٩٢٢ تم اسكان ١٤٠٠٠ نسمة في منطقة العمادية وفي دهوك وزاخو وعقرة .

وغادر الباقون الى مواطنهم التي كانوا فيها قبل الحرب – أي في منطقة حيكارى ، ولم يبق لدى البريطانيين في عام ١٩٢٤ مشكلة ما يسمى اسكان الآثوريـين اذ ان الآثوريين الايرانيين قد فضلوا الاشتغال في المدن العراقية حيث وجدوا رزقاً وفيراً وحياة مستقرة آمنة .

وفي نفس السنة (١٩٢٤) رفض الآثوريون العائدون الى بلادهم دفـع الضرائب للحكومة التركية ، فجردت عليهم حملة عسكرية واجبرتهم على اخلاء جميع المناطق في شمالي العمادية بعد ان أتلفت جميع قراهم ومزارعهم، فباتوا في فقر مدقع ، ودخـلوا العراق مرة اخرى ومعهم مشكلتهم يطلبون حلها من جديد . وكان عدد القادمين ١٢٤٥٠ نسمة .

وعالجت الحكومة العراقية معضلة اسكانهم ، فاسكنت بعضهم في مناطق الشيخان وبرواري بالا ودهوك . وانتشر بعضهم في سهلي حرير وباتاس في لواء اربيل ، وتشتت البعض الآخر في الموصل وسائر المدن العراقية الاخرى.. أملا بأن الأراضي المتنازع عليها مع الحكومة التركيـة والتي طردوا منها ستلحق بالعراق . الا انه في سنة ١٩٢٥ اعطيت لتركيـة حسب قرار عصبة الامم، فانقطع امل هؤلاء الآثوريين في العودة الى بلادهم نهائياً .

ووضعت الحكومة العراقيـة في سنة ١٩٢٦ خطة لاسكان الآثوريين في

الشمال ، فاسكنت ٣٣٦٥ نسمة فقط ، وتقرر اسكان الباقين في الموصــــل . وكانت مساعدات الحكومة لهؤلاء المهاجرين: اعفاؤهم من الضرائب حتى سنة ١٩٣٠ وتأسيس مراكز طبيــة لهم ، وتخصيص راتب شهري للمار شمعون ، وفتح ١١ مدرسة ابتدائية في مناطق اسكانهم ، وتخفيض رسوم اجــــازات البنادق التي بحوزتهم ومقدارهــا ٦٠٠٠ بندقية . وتعيين ٦٠٠ رجل منهم في وظائف الدولة المختلفة ، وتخصيص اعتماد مالي بمبلغ ٩٦٠٠٠ روبية لاسعافهم .

الثورة

ما بين ١٣ تموز و ٥ اغسطس ١٩٣٣

موقف المار شمعون :

رجع المار شمعون من انكلترا وهو يحمل فكرة جديدة وأمــــلاً واسعاً يغذيه طموح شبابه ويدفعه اليه آخرون . فقد صُور لهذا الشاب العنيد الضيق التفكير ان من حقه لكونه بطريركاً لهذه الملة ان يتصدر زعامتها الدينية والدنيوية فيبت في أمر اسكانها مجتمعــــة حول الموصل – ارض الآشوريين القدماء المنحدر منهم ، والذي يقضي عليه واجبــــه ان يحيي ذلك الشعب من جديد .

ولهذه الفكرة الخيالية كرّس الرجل وقته ،وساق الآخرين الى العمل عليه ، فعارض خطط الاسكان من اولها الى آخرهــا ، وقاطع حتى الانكليز الذين استخدموا نفوذهم على الحكومة العراقية فأعطتهم احسن الاراضي الزراعية في الشمال ، وقد ذهبت سدى جميع المساعي المبذولة لحمــله على تبديل موقفه فأصر على رفض كل مقترح لا يشمل :

١ – منحه السلطة الزمنية المطلقة على اتباعه .

٢ – اسكان الآثوريين في منطقة واحدة في شمالي الموصل (حول اطلال نينوى عاصمة الآشوريين) وباشرافه وموافقته .

٣ — تأسيس إدارة ذاتية مستقلة ضمن الدولة العراقية .

وراح في اواخر سنة ١٩٣١ يهدد الحكومة العراقية بالهجرة من العراق ، حيث اتفق مع الفرنسيين على اسكان الآثوريين في سورية ! . ثم نراه يهددها بالاتفاق مع تركية او ايران او روسية ، وبالتحالف مع الاكراد .. ولم يُصغِ احد لتهديداته .

وفي سنة ١٩٣٢ اعلن ضباط وجنود جيش الليفي الآثوري العصيان على الانكليز ، وارسلوا وفداً للمندوب السامي البريطاني فرنسيس همفرس (الذي صار بعدئذ سفيراً في البلاد) ليخبره ان الآثوريين لن يخدموا الانكليز في العراق الا اذا اعترف بالمار شمعون رئيساً على شعبه المستقل . وعبثاً حاول المندوب البريطاني اقناعهم باستحالة مطلبهم ، مما اضطره على الاستعانة بجيش بريطاني قدم من مصر ليحل محلهم .

ودعا المطران يوسف الضباط والرؤساء الآثوريين الى مؤتمر في سر عمادية لاعلان الاستقلال في اقضية الموصل الثلاثة : العمادية — دهوك — زاخو ، ومنح مار شمعون السلطة الزمنية المطلقة على شعبه .

وذهبت جهود الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني هباءاً لاقناعهم بالعدول عن مطالبهم المستحيلة التحقيق .

وللتاريخ نذكر بان ملك خوشابة زعيم تيارى السفلى وقف هو وقبيلته بجانب الحكومة ، شاجباً تصرفات المتطرفين من ابناء قومه [1] .

اما مار شمعون فذهب في أواخر سنة ١٩٣٢ الى عصبة الامم في جنيف، يحمل معه مضابط غالبية الزعماء الآثوريين الذين وقعوا عليها باسم (الشعب الآثوري) . الا ان مجمع عصبة الامم قرر في ٥ كانون الأول ١٩٣٢ « . . . **بان طلب الآثوريين المتعلق بحكم ذاتي إداري داخل العراق لا يمكن قبوله ..** »

---

(١) خلفه بعد وفاته العقيد يوسف خوشابة الذي تلقى علومه العسكرية في الكلية العسكرية ببغداد . وهو يحمل افكار أبيه في العيش ببلاده مواطناً عراقياً دون اي اعتبار آخر .

فعاد مار شمعون في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ الى بغداد ، وفي اثناء مقابلته الملك فيصل الأول ولرئيس الوزراء تبين أنه كان يميل الى القبول بقرار مجلس عصبة الامم ، غير انه عمل على عكس ذلك لدى ذهابه الى الموصل . وقد زاد في نشاطه العدائي فهدد المخلصين من الآثوريين بحرمانهم من جانب الكنيسة ، وأصدر أوامره للقيام بأعمال عصيانية مسلحة . ورفض بعض الآثوريين تسجيل بندقياتهم كما ان ياقو بن ملك اسماعيل ذهب لمقابلة قائمقام دهوك مع حرس مسلح وقد هزىء بالقائمقام .

إنذار الحكومة للمار شمعون

في ٣١ أيار ١٩٣٣ سلم وزير الداخلية بالذات الى المار شمعون بياناً رسمياً في خطة الحكومة من القضية الآثورية فأجاب عنه بكتاب (غليظ) شديد اللهجة يطالب فيه بالسلطة الزمنية . وعبثاً حاول الوزير ومستشاره (السر كيناهان كورنواليس) إقناع المار شمعون بسحب كتابه هذا . كما حاول عبثاً رئيس الوزراء ووكيل السفير البريطاني التأثير على المار شمعون لانتهاج خطة الاعتدال في موقفه المعارض .

وفي أوائل تموز وصل الميجر تومسن خبير الإسكان الى بغداد ، فبذل جهده لكسب معاونة المار شمعون ولكن مار شمعون رفض الطلب .

بوادر العصيان

في هذا الوقت واصل ياقو بن ملك اسماعيل من عشيرة التيارى العليا حملة عصيانه المسلح ، وفي ١٤ حزيران أتى بحرسه المسلح لمقابلة الميجر تومسن الذي رفض رؤيته بهذه الحالة المتمردة . وفي ١٩ حزيران وردت الاخبار تفيد بأن عصابة ياقو بلغت المئتين ، وان محاولة ١٠٠ من هؤلاء قطع الطريق بوجه جماعة من الآثوريين الموالين قد آلت الى تهديدهم بمقابلة الشر بمثله .

وفي ٢٤ حزيران كان الموقف من الخطورة بحيث تقرر إرسال قوة

عسكرية الى دهوك لمنع انتشار القلاقل . وقد أرسلت التوصيات الى المفتش الاداري ليقوم بآخر محاولة لاقناع ياقو بالعدول عن خطته . وقد نجح بأن قطع ياقو عهداً بحفظ السلام في المستقبل فأغضي عنه .

وقد سبق ان أمرت الحكومة المار شمعون في ٢٢ حزيران بأن لا يعود الى الموصل .

وفي ٢١ تموز تسلمت الوزارة كتابين من المـــار شمعون ، وقد أوضح في الكتاب الثاني وجهة نظره التي تختلف عن مقاصد الحكومة العراقية وعصبة الامم المتحدة ، وهدد باشهار السلاح في النهاية ليحمل الحكومة على الإذعان لمطالبه أو ليحمل عصبة الامم على ايجاد مأوى لأتباعه في أي مكان آخر. وهو لن يتعهد بموالاة الحكومة العراقية ما لم تجب طلباته .

ولوجود ما يحمل الحكومة على الاعتقاد ان المار شمعون قد اخفى عن اتباعه نتائج زيارته لجنيف وقرار مجلس الامـم ، فقد أُحضر رؤساء الفرق الآثورية الى الموصل لتسلم نسخ مطبوعة من القرار المذكور ، وايضاح سياسة الحكومة . وقد قابلت الفرق الموالية هذه الايضاحات بحماسة ولكن الباقين من الآثوريين رأوا مباحثة المار شمعون في أمر بقائهم في العراق أو مغادرته .

الهجرة الى سورية

غادر ياقو ولوقو وهمـــا رئيسا الآثوريين المقاومين الى سورية (سراً) حاملين كتباً من المار شمعون الى السلطات الفرنسية المنتدبة ، وأرسلا من هناك رسالة مفادها ان كل شيء على ما يرام . وفي ٢٠ تموز اخـذ عدد كبير من الآثوريين المسلحين بالتجمع في التـــلال ، وفي ٢٢ منه بدأوا بالقدوم الى فيشخابور على دجلة وبعبور الاراضي السورية . وفي ظهر يوم ٢٣ منه عبر الى هنـــاك نحو ١٢٠٠ شخص ، وقد تركت عدة قرى بلا رجـــال . هذا وقد افاد الراجعون منهم الى العراق بالتدريج أن من جمـــلة الامور المقنعة التي عرضت عليهم وعود السلطات الفرنسية لهم باسكانهم واطعامهـم واعطائهم

الالبسة مدة خمس سنوات اي كما كانوا في المخيم البريطـــاني للمهاجرين في بعقوبة .

ومن الطبيعي ان حركة جماعة عظيمة من الرجال المسلحين نحو جهة من البلاد بصورة مستمرة لم يكن يسكت عنها اللهم الا اذا تخلت الحكومة عن واجباتها. وعلى هذا فقد ارسلت القوات العسكرية الى فيشخابور مزودة باوامر بان لا تسمح لاتباع ياقو بعبور النهر الا على شرط تسليمهم السلاح . وقد شدد على الجيش ان يعمل كل ما بوسعه لاجتناب اراقة الدماء . اما وكلاء المار شمعون فقد استمروا على حمل بقية الآثوريين على الالتحاق بالجماعات الاولى .

موقف السلطات الفرنسية من الثائرين

وفي الوقت ذاتـه (في ٢٣ و ٢٧ تموز) طُلب الى المفوضية الفرنسية في بغداد حالاً تطبيق المادتين الخامسة والسادسة من الاتفاقيـــة المؤقتة لتنظيم مسائل العشائر والحدود المعقودة بين البلدين . ولقد عقد اجتماع بين الممثلين العراقيين والفرنسيين أوضحت فيه سياسة الحكومـــة العراقية . وقــد وعد الممثل الفرنسي من جانبه بتجريد الآثوريين من السلاح عندما تكون الحدود الجديدة قيد التنفيذ، وعدم ارجاعهم الى العراق بالقوة على الاطلاق .

وفي ٣١ تموز وردت الاخبار بان السلطة الفرنسية قد جردت من السلاح عصابة ياقو كلها تقريباً . ومن ذلك تبين جلياً انه قد زال خطر سفك الدماء . وفي ٢١ آب اذاعت الحكومة العراقية خبراً تعلن فيه بان السلطات الفرنسية في سورية قد قامت بالواجبات المترتبة عليها وفقاً للمادتين الخامسة والسادسة من الاتفاقية المؤقتة ، وان حركة العصيان المسلح قد انتهت ، ثم بدأ بعض افراد الآثوريين يفاوض للسماح له بالعودة الى العراق .

وفي ٢ آب انعقد اجتماع آخر بين الكابتن لارلسيت ومكي الشربتي الحاكم السياسي العراقي بناء على طلب الاول . وتبين من كلام الممثــل الفرنسي انه سيجرد الآثوريين الذين ما زالوا محتفظين باسلحتهم من السلاح ، وتبين ان

عددهم كان قد بلغ (٣٥٠) قبل اكراههم على العودة الى العراق . فأكد الممثل العراقي بوجوب اعطاء السلطات العراقية مهلة كافية اذا تمت قضية اعادة الاسلحة الى افراد العشائر المجردين من السلاح .

الأعتداء المسلح

وفي ٤ آب بعد الظهر قابل معاون الحاكم السياسي العراقي (لازار) الضابط الفرنسي في خانكاه لتسليم مخفر الشرطة الموجود هناك بعد ان أكمل تحديد الحدود الجديدة في ٣١ تموز ولم يذكر الضابط الفرنسي شيئاً عن اعادة الاسلحة الى الآثوريين . اذ ان البنادق كانت قد اعيدت فجأة في المساء ، وعندما خيم الظلام بدأ افراد العشائر التيارية بعبور النهر وهاجموا المفرزة الصغيرة التي ارسلت لتتسلم اسلحتهم .

وبعد منتصف الليل قاموا بهجوم شديد على معسكر الجيش العراقي لم ينته الا بعد شروق الشمس بعدة ساعات .

ان الخسائر التي تكبدها الجيش في هذه الواقعة كانت قتل ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً ، وجرح ٤٣ جندياً .

وخسر الآثوريون في المعركة ١٣٠ قتيلاً و ٨٠ جريحاً ، علاوة على نحو ٥٠٠ قتيل في سميل وغيرها ، قتلوا تحت وطأة الغضب والانتقام !

ومـا بين يوم ٥ و ١٦ اغسطس جرت حركات عسكرية ومناوشات انتهت باستسلام الآثوريين بدون قيد او شرط ، ولقد أبيدت معظم قواتهم المسلحة ، وخضع الباقون للحكومة يستعطفونها لحمايتهم وتعهدوا ان يكونوا رعايا مخلصين للدولة ، فقبلت حكومة العراق طلبهم وأمدتهم بمساعدات مالية تعينهم على ما فقدوه بحركتهم الطائشة . وأُلفت قوة أمن اضافية لحمايتهم في مناطقهم التي يسكنونها ، وعمرت قراهم التي تهدمت خلال الحركات العسكرية .

هـــذا وقد استخدمت الحكومة البريطانية ، خلال ثورة ١٩٤١، الجنود الآثوريين فنكلوا بالجيش العراقي في معركة الفلوجة، ودخلوا بغداد مع الفاتحين بعد فشل الثورة .

الآثوريون اليوم

لم يجرِ حتى الآن تعداد رسمي خاص بالآثوريين ، وانما جرى تعداد سنة ١٩٥٧ (للسريان والكلدان) فكان عدد نفوسهم ٦٨٥٧٠ نسمة . وبموجب الزيادة الحاصلة في تسجيل نفوس عام ١٩٦٥ فإن عدد هؤلاء يحتمل أن يبلغ ٨٢٢٨٤ نسمة ، ويقدر الزعماء الآثوريون نفوسهم ما بين ٧٠،٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ نسمة .

وهم اليوم منتشرون في لوائي الموصل واربيل ، بالاضافة الى اعداد كبيرة منهم تعمل في شركات النفط في لواء كركوك أو تعمل في بغداد . ولقــد اندمجوا تدريجياً بالسكان ، وانشأ لهم الانكليز نواة قرية عصرية قرب مصافي النفط في بغداد – وهي الآن مدينة صغيرة قائمة على ضفاف نهر دجلة مقابل مدينة جامعة بغداد .

وما يزال فريق منهم مؤيداً لدعوة المار شمعون الذي لم تنقطع فعالياته في في امريكا وأوروبا ضد وحدة العراق .

وعلى الحكومة العراقية ان تؤيد وتدعم غالبية الآثوريين المؤمنين بالعقيدة النسطورية التابعة الى بطريركها في « الهند » ! بدلاً من خضوعهم الالزامي للمارشمعونية !.

الفصل التاسع

اليزيدية في العراق
تأريخهم وثورتهم

تاريخ غامض وعقيدة غامضة [1]

على الرغم من خلاف المؤرخين في أصل اليزيديين وتاريخهم الغامض نجد الرأي السائد هو انهم من العنصر الذي ينتمي اليه الكرد . وقد أسلموا كسائر من اهتدى من باقي الامم الى الاسلام ، وقد انفردوا عن بني قومهم في الجبال التي تحيط بها السهول بسبب تعصبهم للأمويين واعتقادهم الامامة في يزيد ولمحافظتهم على بعض معتقداتهم الدينية القديمة .

ويظهر من معتقدهم انهم من ذوي الاديان المثنوية التي تعبد الخير والشر ، وربما كانوا من بقايا أتباع الاديان الزردشتية التي تجعل الكون تحت سيطرة النور والظلام .

إلا انه في أوائل القرن الخامس للهجرة (القرن الحادي عشر للميلاد) ظهر بينهم الشيخ عدي بن مسافر الاموي ، الرجل الفاضل الذي اعترف بمكانته العلمية جميع الذين عاصروه من العلماء ، وقد ترك هذا الرجل الفاضل مدينة بغداد مهاجراً الى الاماكن النائية من جبال كردستان في شمالي العراق، وهناك اعتزل العالم وكرّس باقي ايام حياته يرشد الناس الى ما فيه خيرهم . أما

---

١ – مقتبس من كتابي « تاريخ الجيش العراقي » غير المطبوع .

عقيدته فلا تختلف عن عقيدة أهل السنة في شيء ، إلا انه أوضح فيهامقاطعة اللعن ، وله في ذلك رأي خاص أوضحه في مؤلفاته العديدة .

وطلب عند وفاته ان يخلفه في رئاسة قومه ابن عمه أبو البركات الذي كان مثله في العلم والفضل . إلا ان القوم اتخذوا من وصيته هذه حجـة على حصر القيادة الدينية والدنيوية في آل بيته ، فبقيت يتوارثها الابناء الى يومنا هذا بلا تمييز بين جاهلهم وعالمهم .

ومن المحقق ان يتأثر أخلاف (عدي) بمبدئه ، وان يغالوا فيه على مر الزمن . حتى انهم اعتبروا نصحه ديناً وجب عليهم طاعته والمحافظة عليه ، فاعتبروا اللعن وكل ما اشتق منه محرماً عليهم ولا يجوز ان ينطقوا به ، ولا يجوز عليهم النطق باسم الشيطان ومـا اشتق منه لفظاً ومعنى ، يساعد على ذلك معتقدهم القديم في عبادة الشيطان الذي يمثل قوة الشر وكونه طـاؤوس الملائكة . وقـد استغل زعماؤهم الدينيون هذه العقائد فمثلوا طاؤوس ملك بتماثيل على شكل (حمامة) او (ديك) يطوفون بها في ايام أعيادهم لجمع العطايا والحسنات لرئيسهم الديني ويسمونها (السنجق) أو اللواء . ولليزيديين الآن كتابان مقدسان وهما :

١ ـ كتاب الجلوة المعزو الى عدي بن مسافر .

٢ ـ الكتاب الاسود أو ما يسمى مصحف رش الذي قيل إنه دوّن بعد وفاة عدي بن مسافر بمائتي سنة .

ولا يظن القارىء انه يجد في نصوص هذين الكتابين تعاليم القوم وشريعتهم الدينية ، انما فيهما من الخلط ما يثير الدهشة ويدعو الى السخرية ، وقد كتبا بلغة اهل العراق العامية بأسلوب هزيل .

ولا نشك في ان المغرضين الذين لا ذمة لهم كتبوا هذين الكتابين مستفيدين من جهل اليزيديين وتعصبهم .

وفي ناحية الشيخان الواقعة على مسافة ٤٨ كيلومتراً في شمال شرقي الموصل

مزار مقدس عند اليزيديين فيه على ما هو مشهور قبر الشيخ عدي بن مسافر تجله هذه الطائفة حتى العبادة، ففي كل سنة من ١٥ ايلول الى ٣٠ منه يحجون اليه، ويطلبون منه ما يطلبه المسلم من ربه في حجه لبيت الله الحرام. وهنالك مزارات أخرى لهم كالشيخ شرف الدين قرب قرية علي دنية والشيخ أبي القاسم في « برد حلي » والشيخ شمس في « بشتكير » و « بيرزكر » في بلد سنجار.

طبقاتهم: ينقسم اليزيديون الى سبع طبقات لا يمكن لاي منهم العيش ضمن حدود الطبقة التي ينتمي اليها، والعمل في نطاق المرتبة الطبيعية التي كتب عليه ان يكون فيها، وهذه هي :

(١) المير : وهو الامير ويشترط ان يكون من سلالة ابن أخي عدي بن مسافر وهؤلاء ينتسبون الى الامويين . وأمير الطائفة هو المتولي على أوقاف الشيخ عدي . وهو الرئيس الديني والدنيوي للطائفة ومقره في باعذرى .

(٢) بس مير : وهو بمنزلة معاون ومستشار للامير وفي الحقيقة (رئيس روحاني) فحسب .

(٣) الشيوخ (بير) وهم رؤساء روحانيون مرشدون .

(٤) الكوجك أو القرابون وهم خدام مرقد الشيخ عدي والسنجق الذي يستأجرونه من المير ويتجولون به على ابناء الطائفة لاستجداء البركة .

(٥) القوالون : وهم خدام دينيون يقرأون المدائح في حق الشيخ عدي وفي حق ملك طاؤوس .

(٦) الفقراء : صلحاء اليزيديين وزهادهم ويعتبرون اليوم قبيلة .

(٧) المريدون : وهم كافة امراء اليزيدية الآخرين .

نفوسهم وموطنهم

ما عدا القسم القليل من اليزيديين الذين يسكنون الآن القفقاس في روسية

في القرى القريبة من عاصمة ارمينيا السوفييتية ، وفي حلب وديار بكر ، فأن جميعهم وعددهم ٧٠٣٣٦ نسمة [١] يسكنون العراق في منطقتين وهما :

١ – **قضاء الشيخان :** (شمال شرقي الموصل)

ونفوسهم فيه تبلغ حوالي ١١٣٣٦ نسمة،ومقر رئيسهم الاعلى في باعذرى. ويسكنون في عين سفنى وباعذرى وبعشيقة وفي القرى الاخرى التي تبلغ حوالي ٢٠ قرية في المنطقة الواقعة ما بين هرطوش ونهر كومل وجبل مقلوب وتل اسقف .

ويؤلف مجموعهم قبيلة الشيخان ، وهم مقيمون ويتعاطون الزراعة ، وهم ايضاً شعب مسالم ليست لهم غريزة حربية كاخوانهم في جبل سنجار . ولدى الشيخ نوري الميزوري نفوذ عظيم على الشيخان ، ويسهل الوصول الى قراهم من الموصل .

٢ – **جبل سنجار :**

ونفوسهم فيه تبلغ حوالي ٥٩٠٠٠ نسمة ويقطن رئيسهم في بردحلي .

وفيما يلي العشائر والفخوذ التي تسكن في هذا الجبل :

أ – الفقراء : ورئيسهم خديدة حمو شرو ومقره في بردحلي . موزعون في بردحلي ومانية وكرسي وجدالة . يرتدي معظمهم السواد وهم معادون لعشيرة مسكورة .

ب – مسكورة : وهي موزعة في شمال الجبل من قرية طرف وكويسي واديكة وهم عادة شبيهون بالرحل متضامنون فيما بينهم .

جـ–سموكة : وتسكن في ساموكة وفيبيوت الشعر المجاورة لاراضيعشيرة الجبور ، وهم رعاة وشبيهون بالرحل .

---

١ – تعدادهم في سنة ١٩٥٧ كان ٥٥٦٩٠ نسمة ، ويتوقع أن يكون عددهم في التسجيل العام الذي جرى في العام الماضي في حدود ٧٠٣٣٦ نسمة .

د – هبابة او جبابـــة : وتسكن في مدينـــة سنجار وما جاورها ، والمعروف عنها انها من قبيلة طي العربية الشهيرة .

ه – مندكان : وتسكن في مندكان وتدعى باشوك . وفي قريـــة حاتمية وتل قصب وعين فتحي ، وهم خليط من المسلمين ، واليزيدية .

و – قيران : وتسكن قرية مجنونة وسكينية . وهؤلاء رعـاة وشبيهون بالرحل .

ز – هسكان : وتسكن في هسكان وسنوني وتهيل .

ح – الدوخي : ورئيسها آشوي وتسكن في كرسي . وينتسب اليهـــا بشو امام ابراهيم الروحاني لعشيرة الفقراء .

ط – مالاخالتي : وتسكن في عالدينا .

ي – بكران : وتسكن في بكران ويوسفان .

ك – مهركان : وتسكن في زيروان والقرى المجاورة لها وفي مهركان .

ل – دلكان : وتسكن في بزال تبه .

الوقائع التاريخية

تحملت الفئة اليزيدية في سبيل التعصب لمعتقدهـــا والمحافظة على تقاليدها مصائب كثيرة ومؤلمة تذكرنا بما تحمله الخوارج في سبيل مبدئهم. فقد ناصبتهم الحكومات التي خضعوا لها العداء، إما بسبب الحصول على الضرائب ، او بسبب تمردهم على القوانين وعدم إطاعتها أو لجهل الحكام والاهالي على حد سواء .

وقد بدأت وقائعهم التاريخية في منتصف القرن الثالث عشر للميلاد عندما أرسل اليهم أمير الموصل (بدر الدين لؤلؤ) جيشاً قتل منهم كثيرين ونبش قبر الشيخ عدي من ضريحه وحرق عظامه . وقد تكرر العمل نفسه بعـــد قرنين فقام أمراء عديـدون بتحريض بعض العلماء وعلى رأسهم حاكم جزيرة

ابن عمر فعملوا مذبحة هائلة في اليزيديين وهدموا قبر الشيخ عدي من جديد .

وهكذا تكررت المأساة بأشد منها في أواسط القرن السابع عشر للميلاد عندما قاتلهم والي (وان) شمسي باشا في عهد السلطان محمد الرابع .

وفي سنة ١٧٠٨ أعلن يزيديو جبل سنجار تمردهم على الحكومة العثمانية وكان والي بغداد اذ ذاك « حسن باشا » وكان رجلًا فاضلاً يغار على مصالح المسلمين ودينهم فجهز عليهم حملة كبيرة بنفسه، وقاتلهم قتالاً شديداً وحاصرهم في قرية (الخاتونية) زمناً ثم استسلموا بعد ان قتل منهم خلقاً كثيراً . وهكذا كان القرن الثامن عشر شديداً عليهم لتجدد الحركات العسكرية التي قامت بها الجيوش العثمانية وولاة الموصل (ومنهم عبدالباقي الجليلي) .

وآخر تلك الحملات هي التي قام بها الفريق عمر وهبي باشا في أواخر القرن التاسع عشر ، وكان هذا الفريق مفتش احوال العراق وموفداً اليه لإدخال الإصلاحات في البلاد العراقية ؛ فلما وقف على احوالهم قام ينكل بهم تنكيلاً مراً أدى الى تدخل الانكليز في الامر . وكانت حملته موجهة للقضاء على معتقداتهم وارجاعهم الى الدين الاسلامي الذي كانوا يعتقدونه ، الا انه لم يحالفه التوفيق في مبتغاه .

ولا بد لنا من ملاحظة ان عدم خضوعهم لقوانين التجنيد في العهد العثماني كان سبباً رئيسياً لكثير من الحملات العسكرية التي وجهت عليهم ، اذ انهم يعتقدون في خروج الشخص الذي يلتحق بالجندية عن دينه ، لانه يضطر الى لبس (الازرق) والى أكل ما هو محرم عليه والى سماع التعوذ من الشيطان دوماً من الجنود المسلمين !

جبل سنجار

يقع الجبل في الشمال الغربي من العراق وفي وسط الجزيرة العليا من بلاد شمر العربية . ويبعد سفحه الشرقي عن مدينة الموصل بـ ٩٣ كيلومتراً حيث

ينتهي الجبل عند وادي قولات الذي يشكل بعدئذ وادي العبرة ، ثم يمتد الجبل الى الغرب ويميل الى الجنوب الغربي حيث تنتهي سفوحه الغربية عند تل العروس الذي تمر منه الحدود العراقية – السورية متجهة من الجنوب الى الشمال الغربي .

يبلغ طول جبل سنجار ٨٠ كيلو متراً ، ويتراوح عرضه في منتصفه بين ١٦ و ٢٠ كيلو متراً ويتناقص ذلك في كلا الطرفين الشرقي والغربي .

يبلغ ارتفاع أعلى نقطة منه ١٤٦٠ متراً عن سطح البحر ،وذلك في منتصف السفح الشمالي في (جلميرا) ، ويستمر في الانخفاض حتى يصل الى ١٥٠ متراً في نهاية السفح الشرقي ؛ بينما يبلغ معدل ارتفاع الجبل عند سفوحه الجنوبية بالقرب من بلدة سنجار ٦١٠ متراً .

يمتاز الجبل بوعورة أرضه وانعدام الطرق الصالحة للآليات فيه ما عدا تلك التي تحاذي سفوحه من الشمال ومن الجنوب ، تنساب مياه الامطار في محلات تجمع المياه المنحدرة الى الجنوب فتشكل عشرات الوديان التي تصب مياهها اما في وادي العبرة او في وادي الثرثار او في الوديان الاخرى التي تنساب الى الجزيرة او تلك التي تصب مياهها في نهر الفرات . تكسو الجبل وخاصة في مناطقه الوسطى اشجار التين حيث يعتمد اليزيديون في معاشهم على حاصلاته .

اما حافات الجبل الشمالية الوسطى فهي أوعر مناطق الجبل وهي اشبه بحائط يؤلف خط تقسيم المياه .

اما الطرف الغربي فيفصله عن بقية الجبل وديان عميقة تشكل كهوفاً تنتهي في الذرى ولا يمكن اجتيازها الا بصعوبة عظمى للانسان والحيوان . بينما طرفها الشمالي يقل وعورة كلما تقدمت الى الشمال حتى ينتهي بالسهل الذي تتفرع الطرق الى تل عفر والموصل .

ان الطريق الرئيسي الذي يربط جبل سنجار بالموصل هو طريق الموصل–

تل عفر - عين الغزال - بلدة سنجار ويبلغ طوله ١٢٧ كيلو متراً، وهو وإن لم يكن معبداً فانه يصلح لمسير السيارات في اكثر فصول السنة .

ثورة اليزيدية

ارسل متصرف لواء الموصل بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٧ الى وزارة الداخلية البرقية التالية :

« سافرنا يوم ١٩ الجاري الى سنجار وتجولنا في جميع الجهات التي جرى فيها الفحص الابتدائي لمكلفي الخدمة العسكرية الاجبارية ووجدنا المهمة ناجحة تسير باطمئنان وهدوء، الا عند (داود الداود) رئيس عشيرة (المهركان) في قرية (زيروان) وعند (رشوقولو) رئيس عشيرة (مالا خالتي) في قرية (عالدلينا) . الاول متمرد عنيد ، يبث روح تمرده على القانون لدى عشيرته ، وقد اوصاها بطرد لجنة التجنيد عند مجيئها، الا انه غير محبوب من الطائفة وانما الطائفة تحذر منه لئلا يوجد جواً جديداً يثير فيه الفتن والقلاقل . اعلن في سنة ١٩٢٥ العصيان على السلطة وقاومها ، فنفي بعد فشل مساعيه ثم اعيد في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ . والثاني غبي شرس مدفوع في موقفه الحاضر بخوفه من داود الداود . أوعزنا الى القائمقام بان يطلب حضور داود الى مركز القضاء وحجزه حتى يكمل الفحص، وعند عدم امتثاله يدعوه تحريرياً الى اطاعة الحكومة وينذره بالاجراءات التأديبية عند عدم الامتثال . اننا منتظرون النتائج وسنعلمكم بها » .

وفي ٢٤ ايلول ارسل المتصرف البرقية الخطيرة التالية :

« واجه مدير الشرطة (داود الداود) في (زيروان) وواجه (روشوقولو) في (عالدلينا) ونصحهما ملياً ان يقبلا مشروع التجنيد وانذرهما بسوء العواقب فلم تفد النصيحة ولا التهديد . وعلى هذا صحبت يوم امس معي (مير الشيخان) وذهبت الى قرية (عين طلاوي) القريبة من داود الداود ، وهنالك ارسلت مير الشيخان لجلبه ونصحه فلم يأت ، وكرر عناده واصراره

على رفض مشروع الحكومة وكشف في اعذاره الاخيرة عن خفايا نفسه اذ صرح **بعدم اعترافه بالسلطات العراقية ، وكان دائماً ينوه بموظفي الانكليز والميجرولسن** [1] **على الاخص ويعرب عن استعداده لمفاوضته** . وعلى هذا لم يبق لنا رجاء في التفاهم السلمي فنؤكد طلب ارسال الطائرات وتنفيذ مقترحنا في القصف،على ان يسير مع القصف (٣٠٠) شرطي مشاة و (١٥٠) خيالاً او تتخذ هذه الاجراءات كلها .

وعلى اثر ذلك قررت الحكومة العراقية ارسال حملة عسكرية لإخضاع يزيدي جبل سنجار : واناطت قيادتها الى اللواء الركن حسين فوزي . ولقد استمرت الحركات العسكرية من ١ تشرين الاول ١٩٣٥ حتى يوم ١٧ منه .

وكانت قوة الثائرين ٧٠٠ مسلح . ونتيجة للعمليات العسكرية قتل من هؤلاء ٢٠٣ وجرح ١٠٢ وأسر واستسلم ٣٩٥ ثائراً . اما خسائر الجيش العراقي فبلغت ١٤ قتيلاً و ٣٠ جريحاً و ٣ مفقودين .

واعدم المجلس العرفي العسكري ٩ من زعماء الثورة ، بينهم **محاميان من الموصل اتهما بالتجسس لحساب فرنسا التي كانت تؤيد حركة العصيان من قواعدها على الحدود السورية العراقية .**

واصدرت الحكومة في ١٧ تشرين الأول ١٩٣٥ البيان الرسمي التالي :

« طوحت بعض الايدي المفسدة بفريق من اليزيديين من منطقة سنجار برئاسة داود الداود ورشوقولو للتمرد ضد الحكومة ، ولم تفد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية وامير الطائفة نفسه ، فبقي ذلك الفريق مغتراً بمناعة المنطقة وقد استنكرت الطائفة اليزيدية عمل المتمردين هذا ، واعلن رئيسها أنهم اصبحوا خارجين عن ديانتهم . وعلى اثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش والشرطة وبعض الطيارات اعمالها وبعد الاصطدام احتلت قراهم فاعتصم قسم من العصاة بالكهوف ولجأ القسم

---

١ ـ المفتش الاداري الأسبق للواء الموصل .

الآخر الى المضايق الحصينة، كما انه ذهب آخرون الى المنطقة الموالية فاضطرت الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية لتسريع عملية التعقيب والتطهير فاستسلم بنتيجة ذلك الملتجئون الى الكهوف والمضايق بعـــد مناوشات ، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخالتهم مع اسلحتهم مـــا يقارب (٣٠٠) رجل . وقد سلم امس آخر الفارين برئاسة روشوقولو البالغ عددهم (٢٢٤) انفسهم مع اسلحتهم، وفر داود الداود مع ولديه وزوجته واربعة من اتباعه الى المنطقـة السورية وهو جريح مع احد ولديه . وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركات التأديبية » .

ولقد استتب الامن في جبل سنجار ، واخذ اليزيديون في العشرين سنة الاخيرة يتزجون بمواطنيهم عرب شمر المحيطين بهم من كل جانب ، **لا بـــل وصاروا يتكلمون العربية** ويرسلون ابناءهم الى المــدارس التي أثرت كثيراً في التخفيف من غلوائهم في معتقداتهم الدينيــة التي لا تقوم على أساس منطقي ثابت .

وتغيرت كذلك حالة يزيدية قضاء الشيخان في الموصل بامتزاجهم بمواطنيهم من الاكراد والعرب .

*

تمرد جديد في عام ١٩٤١

حاول الانكليز بعد فشل ثورة ١٩٤١ ان يثيروا المتاعب في البلاد ليشغلوا الشعب والجيش ، فاستغلوا – فيما استغلوا – يزيدية جبل سنجار الذين قتلوا قائمقام قضاء سنجار اثناء قيامه بواجباته ، واعلن بعض رؤسائهم التمرد على الحكومة . الا ان رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد امين العمري سارع فأرسل فوجين من المشاة الى جبل سنجار، ثم عززهما ببطارية مدفعية الحدود، وطلب من مؤلف هذا الكتاب (شخصياً) ان يكون رئيس ركن القـــوة المرابطة هناك .

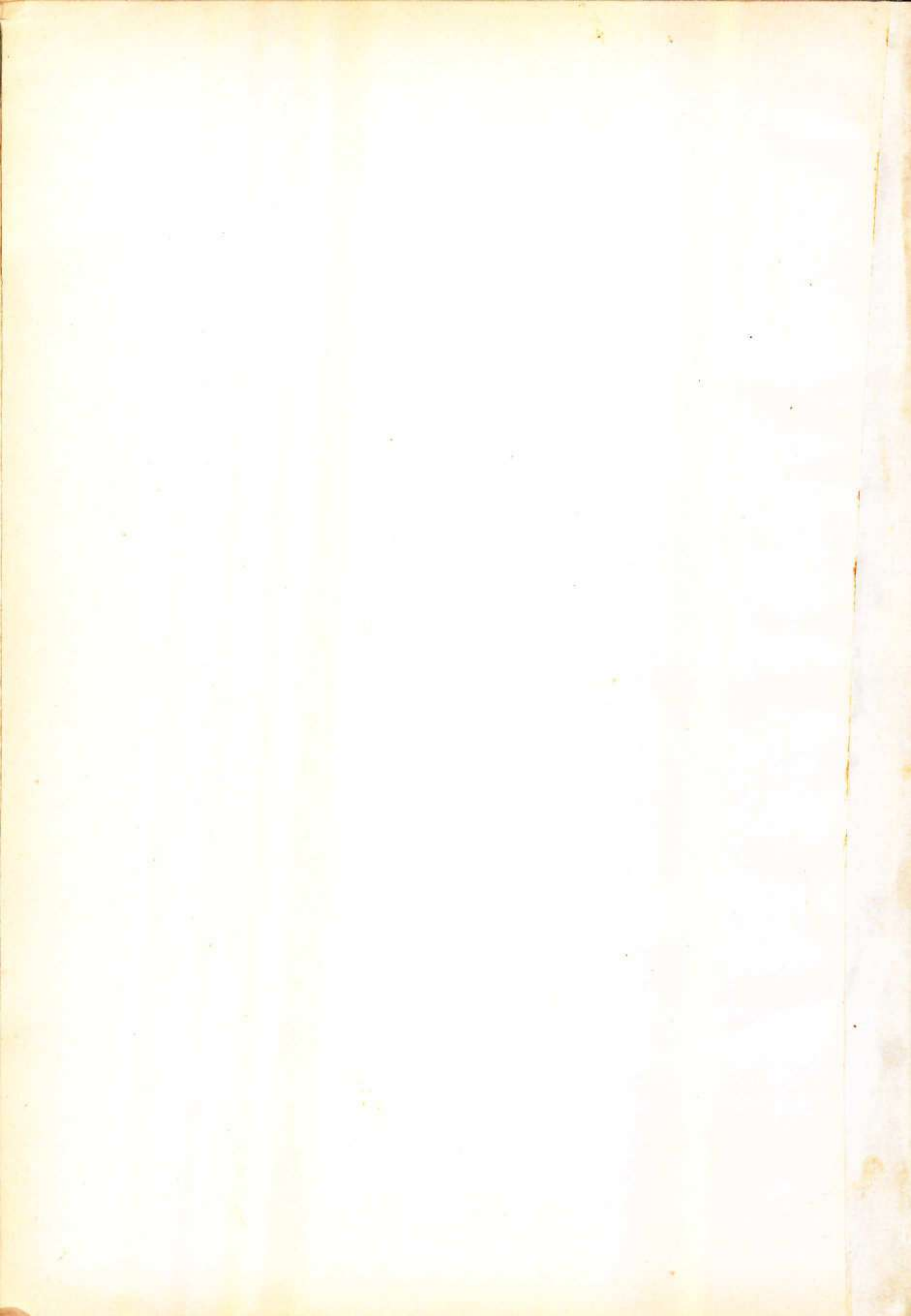
وذهبت الى سنجار ، وبعد أن درست الموقف العسكري هنـاك قررت مباغتة العصاة بحركة عسكرية مفاجئة، مستفيداً من غياب القائد الذي ذهب الى الموصل لمرض ألم به . ويبدو ان اخبار التدريب العسكري لقوتنا قـــد بلغت مسامـــع الانكليز ، فجاء الى سنجار اثنان منهم ، وحاولا الاتصال برؤساء اليزيدية فمنعتهما واجبرتهما على العودة الى الموصل . وفي فجر يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٤١ بادرت بتحريك القوة العسكرية باتجاه القرية المتمردة ، فأحاطت بها القوة في مطلع الفجر مما دعاها الى الاستسلام دون ما قتال .

وفي ذلك اليوم أو اليوم الذي تلاه كان نوري السعيد قد ألف الوزارة خلفاً لجميل المدفعي – وشغل منصب وزارة الدفاع بالوكالة فارسل في يوم ٢٧ تشرين الاول برقية باسمه يبلغني فيها باحالتي الى التقاعد والتوجه الى الموصل في الحال ، ثم ارسل برقية اخرى الى مدير شرطة الموصل باعتقـالي وسوقي مخفوراً الى بغداد ... ثم كان ما كان [١] .

على ان حركة تمرد اليزيدية في سنجار قد اخمدت،ولم تقم لهم بعدها قائمة.

---

(١) بعد فشل ثورة ١٩٤١ ، نقل مؤلف هذا الكتاب من منصبه في رئاسة اركان الجيش العراقي الى رئاسة اركان الفرقة المرابطة في الديوانية ، فاغضب هذا التعيين الانكليز مما دعا وزير الدفاع نظيف الشاوي الى نقله آمراً لبطارية مدفعية الحدود في زاخو تمهيداً لفصله من الجيش . ومن زاخو – على الحدود العراقية – التركية طلب رئيس أركان الجيش منه أن يذهب مـــع بطاريته الى سنجار ليكون ضابط ركن للقوة ، فذهب الى هناك الى ان احيل الى التقاعد واعتقل ثم حوكم على اعماله خلال ثورة ١٩٤١ أمام محكمة عسكرية خاصة ، فحكم عليه بالطرد من الجيش وبسجنه اربعة اعوام قضاها في السجون العراقية ، وقد عومل فيها معاملة المجرم العادي .



الفصل العاشر

ثورات بارزان
١٩٣١ - ١٩٤٧

بارزان والبارزانيون

هناك في اقصى شمال شرق العراق ، وعلى سفوح جبال شيرين الجنوبية الواقعة في جنوب سلسلة جبال شيروان ، التي تؤلف ذراها الحدود الفاصلة بين تركية والعراق تقع قرية بارزان التي يبلغ تعداد نفوسها حين بدأ العصيان فيها ١٥٤٠ نسمة ، ويبلغ تعدادها اليوم نحو ٢٥٠٠ نسمة .

وقرية بارزان تابعة لقضاء الزيبار ، وتقع على بعد ٢٥ كيلو متراً شمال شرقي مدينة عقرة ، وقريباً من اعالي نهر الزاب الكبير ، وتقع في منطقة جبلية وعرة منيعة للغاية ، تحيطها سلسلة جبال شيرين التي تسيطر على قرية بارزان بأسرها ، ويبلغ ارتفاع اعلى قممها ٢٣٠٠ متراً ، بينما ترتفع الجبال التي ورائها الى ٢٥٠٠ متر .

وتعترض السبل الضيقة الموصلة الى بارزان – الانهار والمجاري كنهر الزاب الكبير وروبار رواندوز وروبار روكوجوك وروبار شمدينان الذي يفصل منطقة بارزان عن العمادية .

فهذه العوارض الطبيعية الجبارة في منطقة بارزان جعلتها من امنع المناطق الكردية في شمال العراق ، وانعكست مناعة هذه المنطقة ووعورتها وقلة خيراتها على سكانها فجعلت منهم محاربين أشداء ، يحصلون على معاشهم عن طريق غزو المناطق الغنية المجاورة لهم . وهكذا اصبحت منطقة بارزان

معقلاً للعصيان وموئلاً للعصاة والهاربين من وجه العدالة ، ومسرحاً للقلاقل والاضطرابات .

وفي اوائل القرن التاسع عشر كان أحد شيوخ الطريقة النقشبندية وعلم من اعلامها واسمه الشيخ محمد قد ترك موطنه في ايران وسكن السليمانية ، الا انه تركها واتجه الى أوعر جبال كردستان ثم استقر في النهايـــة في قرية صغيرة نائية منعزلة عن العـــالم تدعى (بازي) ، فأسس له فيها تكية يأوي اليها الدراويش ، وقد استهوى ورعه وتقواه قبيـــلة (بروش) التي تؤلف قرية بازي احدى ديارها فانضمت الى طريقته التي انتشرت فيما بعد بين القبائـــل المجاورة ، وحذا حذره ابنه الشيخ عبدالرحيم الذي حل محله بعد وفاته فوسّع دائرة نفوذه ، واستولى على قرية (بارزان) التي تبعد سبعة كيلو مترات عن بازي ، واتخذ من بناء قديم فيها تكية له ولمريديه ، وجعلها مركز طريقته الدينية ، فلقب باسم « شيخ بارزان » ، وسمي افراد عائلته بالبارزانيين حسبما جرت عليه عادة العراقيـــين بتسمية العائلات وتلقيبهم بلقب مدنهم كآل الراوي مثلاً نسبة لمدينة راوة .

وانجب عبد الرحيم خمسة اولاد وهم الشيخ عبد السلام والشيخ أحمد والملا مصطفى والشيخ صديق ومحمد بابو . وعند وفاته خلفه ابنه الاكبر الشيخ عبد السلام – شيخاً على بارزان ورئيساً للتكية ومالكاً لأوقافها ، واستطاع عبد السلام ان يجمع حوله مئات من المريدين الذين يسكنون في التكية ويعيشون على اوقافها . والمريدون هم شتات من القبائل اقسموا يمين الاخلاص للشيخ والموت في سبيله ، وبلغ نفوذ الشيخ عبد السلام على القبائل في منطقته حداً جعله يفرض عليهم الضرائب ويقاسمهم انتاجهم باسم التكية ، ويدعوهم الى القتال متى شاء . وكانوا يخضعون له خضوعاً اعمى ويعتقدون في روحانيته اعتقاداً راسخاً . وبسط سلطانه على قبائل البروشيين والشيراونيين والمزوريين وقسم من الهركيين والبرادوستيين ، وحتى بعض الزيباريين ، فامتد نفوذه من راوندوز شرقاً حتى العمادیـــة غرباً ، ومن الزاب الكبير

جنوباً حتى منطقة حيكاري شمالاً ، فكان هو الحاكم الفعلي لهذه المنطقة فلم يخضع للسلطات التركية ، وقاتل قواتها اكثر من مرة ودحرها.وفي سنة١٩٠٩ عقد صلحاً مع ناظم باشاوالي العراق. وكان عبد السلام شجاعاً وطموحاً ممـا سبب له ولاتباعه البارزانيين مشاكل عديدة مع الزيباريين المسيطرين على المنطقة الواقعة على ضفة الزاب الأعلى اليمنى – مقابل منطقته هو .

ورفض عبد السلام بعد اعلان الحرب العالمية الأولى ارسال متطوعين من اتباعه الى الجيش العثماني ، كما رفض دفع الضرائب ، وتمادى في تمرده فهاجم مدينة عقرة وفتك بأهلها . فجُردت عليه حمـلة عسكرية ، تمكنت بمساعدة فارس اغا الزيباري من احتلال قرية بارزان **وأسر الشيخ بعد فراره ، ثم محاكمته واعدامه في مدينة الموصل .**

وكان عُمر اخيه أحمد – وهو اكبر اخوتهالباقين – ثمانية عشر عامـاً ، فتولى فارس آغا الزيباري تربيتهم ، وتزوج أحمد ابنته ، ولمـا كبر اصبح شيخاً على بارزان وبرز على المسرح السياسي خلال الاحتلال البريطـاني للعراق بمشاركته مع الزيباريين في قتل الحاكم السياسي البريطاني ومعاونه ، وفي غارتهم على عقرة في سنة ١٩٢٠ ، ثم في مشاركته العشائر الاخرى في الهجوم على العمادية عام ١٩٢٢ .

وبعد تثبيت الحدود ، صارت منطقة بارزان ضمن الحـدود العراقية ، وكان الانكليز قد فصلوها عن عقرة والحقوها بقضاء راوندوز لكي يتخلص البارزانيون من نفوذ الزيباريين الذين يتفوقون عليهم بالعدد والعدة .

وأعان الانكليز الملا احمد مادياً وادبياً فبسط سيطرته على المنطقـة الشرقية حتى قرية « ميركه سور » التابعة لعشيرة « شيروان » التي يتزعمها الشيخ رشيد لولان – وهو زعـيم قوي له مركز ديني وادبي . وادى هذا التجاور الى احتكاك دائم بين البارزانيين والشيروانيين ادى في النهاية الى حرب شعواء بينهما ، انتهت باحتلال البارزانيين لقرى الشيروانيين فنهبوهـا

وأحرقوها وأخذوا مواشيها وقتلوا كثيراً من ابنائها، مما دعا الحكومة الوطنية العراقية الى التدخل حفظاً لأمن مواطنيها وحمايتهم من تلك العصابات التي لا يمنعها وازع عن قتل وتشريد اخوان لهم يجاورونهم .

وبعد ان انتهت قضية تثبيت الحدود العراقية التركية ، وصارت منطقة بارزان ضمن الحدود العراقية ، جددت الحكومة محاولاتها لتأسيس الادارة المدنية في منطقة بارزان فقاومها الشيخ أحمد ، وعندها استعانت الحكومة بقوات الليفي الانكليزية واحتلت قرية بارزان ثم انسحبت منها . وايقنت الحكومة ان لا سبيل للسيطرة على المنطقة وتأسيس الادارة المدنية فيها ما لم تقترن بحملة عسكرية واسعة النطاق — ولم يكن بالامكان تهيئتها في ذلك الوقت الذي كانت فيه مشغولة بقضايا أهم من قضية بارزان .

واستغل الشيخ احمد هذه السنين الطوال في اكتساب المزيد من النفوذ والقوة والسلطان ، مستخدماً جميع وسائل الارهاب والبطش ، واتخذ بعض المراسيم والمظاهر المنافية للدين ، **فكان اتباعه ومريدوه لا يجرأون على الجلوس في حضرته ، ويتحاشون رؤيته تهيباً منهم وتقديساً له . « حتى قيل ان البعض من عشائره الخاصة قد ألّهوه فعبدوه ،** وقد ردعهم في بادىء الأمر الا ان حبه للسيطرة المطلقة اسكته عنهم فتمادوا في الغي **واتخذوا من مسجد بارزان كعبة يتوجهون اليها في صلاتهم ، ومن شيخها إلهاً يتضرعون اليه »** [1] .

---

(١) كتاب : رتل باز في حركات برزان للمقدم الركن بهاء الدين نوري (وهو كردي) — راجع كتاب (البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢ — ١٩٤٧) تأليف العميد الركن حسن مصطفى .

الحركات الأولى عام ١٩٣٢ [1]

ويبدو أن الشيخ أحمـــد البارزاني قد اخذ في سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ يبث مذهباً دينياً خاصاً به ويدعو الى الالحاد والاباحية ، مما اثار استياء اتباعه ، فهاجرت مائتا عائلة بارزانية الى منطقة (نره ريكان) قرب العماديـــة ، كما نزح البعض الآخر الى منطقة برادوست الواقعة تحت نفوذ رشيد لولان ، **واشارت تقارير الاستخبارات العسكرية العراقية الى وجود شخصين اجنبيين في بارزان احدهما روسي والآخر نمساوي** ، قيل انهما يعملان في بث الافكار الماركسية في المنطقة ، مما أثار الاستياء بين البارزانيين فآثروا الهجرة الـتي اخذت تؤثر في سمعة ونفوذ الشيخ أحمد ، وقد اعتزم على وضع حد لهـــا ، فجمع قوة من مريديه وحاول عبور روبار شمدينان بغية الوصول الى (نره ريكان) الا ان كلحي آغا رئيس قبيـــلة الريكان اعترض سبيله ومنعه من العبور ، وكان ذلك في سنـــة ١٩٣١ . وفي السنة ذاتها هاجم الملا مصطفى (أخو الشيخ احمد) ومعه ٦٠٠ من اتباعه المسلحين قرى الشيخ لولان، فاحرق الملا مصطفى سبعة منها . مما ادى الى حرق اربعة عشر شخصاً . وفي اواخر سنة ١٩٣١ اعترض سبيل قائمقام الزيبار فاسره مع ثمانية من الشرطة الخيالة مما دعا الحكومة ان تأمر فوج حامية بِلـَه الواقعة على بعد عشرة كيلومترات من بارزان بمباغتة أحمد البارزاني وأسره وحرق بيته ، وانجز الفوج واجبـه بنجاح الا ان آمره اخذ يفاوض الشيخ أحمد مما مكنه من التخلص من الفخ ، ومن ثم مقاومة الفوج الذي انسحب بعد القتال .

واذاعت الحكومة البيان الرسمي التالي عن الحوادث :

(بلاغ)

« لما كان اتباع الشيخ احمد البارزاني قد اخذوا في الآونة الأخيرة يعتقدون

---

(١) تضمن الكتاب القيم الذي ألفه العميد الركن حسن مصطفى « البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢ - ١٩٤٧ » تفاصيل جميع الحركات العسكرية في المنطقة من الوجهة التعبوية الفنية، صدر عن دار الطليعة ببيروت سنة ١٩٦٣ . كما تضمن كتاب العميد الركن عزيز العقيلي عن حركات بارزان معلومات عسكرية مفيدة .

على القرى المجاورة ، ويمعنون فيها حرقاً وتقتيلاً ، فقد اوعز الى الفوج المرابط في بله بان يقوم ببعض الاجراءات فحدثت مصادمة بين مفرزة من الفوج واتباع الشيخ في صباح يوم ٩ كانون الاول ١٩٣١ ادت الى وقوع ١٣ جندياً قتيلاً مع ضابط و ٩ جرحى من الجيش والشرطة وما يقارب ٢٠ قتيلاً و ٣٠ جريحاً من العصاة . والحكومة مجدة في اتخاذ التدابير الفعالة لقطع دابر المفسدين الذين يعبثون بالأمن ويخلون براحة الاهلين . »

وتمشياً مع سياسة الشيخ أحمد التي اتبعها طيلة حياته ، فانه قدم اعتذاراً للحكومة ، وأخذ يراوغ بتنفيذ موافقته لها على اعادة الأسلحة التي فقدتها الحامية في المعركة ، وبنفس الوقت أمر اتباعه بان يبيعوا مواشيهم وحاصلاتهم ويشتروا بها اسلحة وذخائر . وأخذ يهدد مجاوريه باسوأ العواقب إن لم يطيعوه بمقاومة الحكومة فلبت العشائر الضعيفة طلبه ، في حين اعلن كل من كلحي اغا رئيس عشيرة الريكان ، وفارس اغا رئيس الزيباريين ، والشيخ رشيد لولان الزعيم الديني في برادوست استعدادهم لمقاومته والوقوف الى جانب الحكومة لضرب البارزانيين ووضع حد لاعمالهم العدوانية .

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ قررت الحكومة القيام بالحركات العسكرية في المنطقة لتوطيد الأمن فيها وتشكيل (نواحي) في كل من شيروان ومزوري بالا وبارزان . وحشدت قوة في بافيستيان وأخرى في عقرة وهدفهما احتلال منطقة شيروان ومن ثم عبور نهر روكوجوك واحتلال منطقة مزوري بالا ، واخيراً احتلال قرية بارزان .

ولسد طريق هرب البارزاني نحو الغرب والشمال (الحدود التركية) تألف رتل من الشرطة يشغل المنطقة الواقعة شرقي العمادية ، وطلب الى تركية عدم قبول التجاء البارزاني واعوانه .

أما البارزانيون فقد اتخذوا خطة الدفاع ، فشغل الملا مصطفى منطقة مركه سور بحوالي ٧٠٠ مسلح . وشغل الشيخ أحمد منطقة بارزان بحوالي ٥٠٠ مسلح ، وشغل الأخ الثالث الشيخ صديق (بالنده) بـ ٥٠٠ مسلح كما

شغلت بعض قواتهم مضيق بيريس وضفة الزاب اليمنى .

وأرسل وزير الداخلية في ١٠مارس ١٩٣٢ كتاباً الى الشيخ أحمد ذكر له فيه عزم الحكومة على تأسيس ادارة منظمة في قضاء الزيبـار لتوطيد الأمن فيه أسوة بالاراضي العراقية الأخرى ، وانه اذا كان يرمي حقاً الى خـير المواطنين الاكراد ، والتعاون مع الحكومـة في انجاز مشاريعها العمرانية والادارية ، فعليه ان يحضر أمام قائمقام الزيبار في (بلـه) قبل غروب يوم ١٩٣٢/٣/١٤ لكي يعلن طاعته للحكومة . وتعده الحكومـة بشرفها انها لن تمسه بسوء في عودته لمحله . واذا لم يفعل ذلك فسيعتبر متمرداً على الحكومة . ثم عرضت عليه الحكومة السكن في الموصل على أن يكون له ملء الحريـة في التصرف باملاكه .

ورفض الشيخ أحمد الطلب ، واستمر في استعداداته .

وبدأت الحركات في ١٥ مارس ١٩٣٢ وجرت عدة معارك اهمهـا معركة (مامشك) التي جرت حينما كانت القطعات العسكرية تعبر المضيق .

وفي ١٨ مايس احتلت قوات الحكومة قرية بارزان . وبـدأ اعوان الشيخ ينفضون من حوله ، وتفرق معظم انصاره مما اضطره على اخلاء جبل شيرين والانسحاب الى شيروانمازن ومزوريبالا ، متنقلاً هو واسرته من قرية الى قرية ومن كهف الى آخر تخلصاً من متابعة الطـائرات . وفي ١٨ حزيران انسحب الى منطقة (زيتا) القريبة من الحدود العراقية التركية ، إلا أن الجيش تعقبه فاحتلها يوم ٢٣ حزيران بينما كان الاخوة الثلاثـة : الشيخ أحمد والملا مصطفى والشيخ صديق ونحو مائة من اتباعهـم ومريديهم قـد التجأوا الى داخل الحدود التركية عند قرية كرانة . وبذلك انتهت حركات بارزان الأولى مما مهد السبيل لتأسيس المخافر في جميع انحاء ناحيتيمزوري بالا وبروش اللتين اسست فيهما الادارة المدنية ايضاً .

ولقد استعان الجيش العراقي في تلك الحركات بالقوة الجوية البريطانية التي

اذاعت بدورها بياناً رسمياً مفصلاً عن الحركات وهذا نصه :

(بلاغ رسمي)

(١) اتضح في نهاية نيسان ١٩٣٢ انه لا بـــد من مرور بعض الوقت ليستطيع الجيش العراقي تنظيم معداته ومواصلاته قبل ان يكون مستعداً لعبور نهر كوجك الى مزوري بالا ، لذلـــك طلبت الحكومة العراقية الى المعتمد السامي اجراء الترتيب لتأخذ القوة الجوية الملكية على عاتقهـــا مهمة التنكيل بالثوار في القسم الجنوبي – الشرقي من ناحية مزوري بالا . وعليه تقرر أن يكون يوم ٢٩ نيسان موعداً لشروع القوة الجوية الملكية بالحركات. وقد القيت قبل ذلك التاريخ بيانات (في ٢٥ نيسان) على ٣٥ قرية بـــين نهري شمدينان وروكوجك اخبر فيها الاهلون بان الذين يعرضون الدخالة على الحكومة سينالون عفوها .

(٢) وقد اضطرت لسوء الحظ احدى طائرات وابيتي العائدة الى السرب الـ ٥٥ (رامي القنابل) في اثناء المظاهرة الجوية التي جرت في ٢٦ نيسان الى النزول قرب شيروان مازن لخلل طرأ على محركهـــا فأسر الشيخ احمد الراصد والراكب معه ، ونظراً لما اصاب الراصد من الاذى في كتفه ، ارسل طلب الى الشيخ احمد ليسمح لطبيب بريطاني برؤية الراصد ومعالجة جروحه والرجوع به عند الاقتضاء . فوافق الشيخ على هـــذا الطلب وعليه اوقفت الحركات الجوية في شمالي غربي نهر روكوجك في ٢ مايس . فغادر الطبيب بصحبة الكابتن هولت احد موظفي المعتمد السامي في ٣ مايس .

(٣) انتهزت فرصة ايقاف الحركات الجوية للسعي لاقناع الشيخ احمـــد على عرض دخالته على الحكومة واجتناب مواصلة القتال . واستمرت المفاوضات مع الشيخ حتى تبين في ٢٣ مايس انه لا فائدة من استمرارها وعرضت شروط سخية على الشيخ احمد واخوته ، ولكنه واظب على اعطاء اجوبة مبهمة غير قطعية على مخابرات الحكومة .

(٤) كان الشيخ احمد قد اخبر بان الهدنة تنتهي في ٢٤ مايس عند غروب الشمس . وفي اليوم ذاته اذيعت رسالة بهذا المعنى بالكردية بواسطة مكبرة الصوت المجهزة بطائرة فكتوريا الى اهالي القسم الجنوبي من ناحية مزوري بالا . وكذلك اذيعت رسالات اخرى على المنطقة نفسها في ٢٦ مايس تحث الاهلين على عرض الدخالة الى الحكومة .

(٥) ابتدأت الحركات الجوية في ٢٥ مايس فهوجم الثوار المسلحون اينما شوهدوا واكرهوا على الالتجاء الى الكهوف . وكان القرويون قد انذروا بترك قراهم . وبعد ان اخليت القرى بهذه الصورة القيت بعض قنابل لمنع الاهلين من العودة اليها . وحظرت كافة تنقلات الرجال ومرور التجهيزات داخل المنطقة ، وهوجمت نيران المضارب ونيران المطابخ كلما شوهدت ليلاً . وكانت الغاية المتوخاة من هذا هي اجبار الثوار على السكنى تحت الستر وجعل حياتهم شاقة قدر المستطاع ، مع الاهتمام بوجه خاص بالمنطقة التي علم ان الشيخ احمد نفسه كان يختبىء فيها كل يوم . في ٢٧ مايس كان الثوار قد غادروا قراهم الى الاماكن العليا من وديان الجبال . وفي ٢٩ منه اتصل بنا ان الحركات الجوية كانت سريعة التأثير على معنوياتهم . وفي ٣٠ منه استخبرنا ان الشيخ احمد لم يعد على اتصال باكثرية اتباعه الذين كانوا قد تشتتوا في جميع الجهات لإيجاد ملجأ لهم . وفي ٣١ مايس عادت عائلات كثيرة من الباروش الى قراها قرب نهر الزاب فعرضت دخالتها على الحكومة . ومنذ ذلك التاريخ ازداد عدد العائلات الداخلة على الحكومة يومياً ، فاتضح ان الشيخ احمد بدأ يفقد سيطرته فصار يهجره اتباعه الذين والوه عن طيب خاطر او مرغمين . وفي ٩ حزيران طلب محمد صديق السماح له بالمواجهة قرب برزان لكي يعرض دخالته . لكنه لاح في اثناء المواجهة انه كان في الحقيقة مرسلاً من قبل الشيخ احمد للسعي لاقناع الحكومة على ايقاف الحركات الجوية .

(٦) كان الشيخ احمد خلال تلك المدة كلها نازلاً مع معظم الثوار قرب ذروات الجبال المركزية الوعرة التي يبلغ ارتفاعها هنا ثمانية الاف قدم تقريباً ،

فكان لديهم هنا ستر جيد ومأوى في الكهوف . فكانت مهمة رجال الطيران صعبة للغاية ، غير انه بفضل شدة التيقظ الدائم والسهر بواسطة الخفارات المستمرة من قبل الطائرات التي تحلق فوق الأكمات فتفتش الصخور وتتحرى عن آثار الثوار وتهاجمهم أينما وجدوا فقد اضطر نهائياً الشيخ احمد وأتباعه الى تخلية معقله الرئيسي هذا .

(٧) وفي ١٣ حزيران اتضح ان الشيخ احمد والثوار المسلحين الذين ما زالوا باقين معه نازلون في الحدود التركية يؤملون التمكن من الالتجاء الى تركيا أو ايران . ولم تكن للشيخ بعد ذلك أية سيطرة على اهالي المنطقة القائمة فيها الحركات الجوية وكان الجيش العراقي في اثناءهذهالمدة قد زحفعلى نهر روكوجوك ؛ واستولى على عدد من المخافر على طول الضفة اليسرى. وفي ١٤ حزيران عبر الجيش العراقي نهر روكوجوك وثبت قدمه في شيروانمازن، قلب المنطقة الثائرة . واستمر سيل الثوار وعائلاتهم في جميع انحاء منطقة مزوري بالا على عرض الدخالة . وبقي الشيخ احمد وأتباعه المقربون بضعة ايام في «زيتا» داخل الاراضي العراقية في جوار الخاد كواندة . ولكن في ٢٢ حزيران عندما احتل الجيش العراقي زيتا نفسها وجد الشيخ احمد نفسه مهدداً من كل جهة فضلاً عن مباغتته بصورة مستمرة من الجو فاضطر الى التسليم الى الجنود التركية التي كانت تحافظ الحدود تجاهه . ان اثنين من إخوته المقدمين مع مائة من اتباعه المقربين سلموا أنفسهم معه ، وبذلك تمهد السبيل للجيش والشرطة لتأسيس المخافر في جميع انحاء ناحيتي مزوري بالا وبروش اللتين أسست فيهما ادارة مدينة لا تزال تجري تقويتها بسرعة . »

ومع ان حركات بارزان الاولى اعتبرت منتهية منذ يوم ٥ تموز ١٩٣٢ فان ذيولها استمرت نحو سنة واحدة ، لم تنقطع الاضطرابات خلالها فيالمنطقة ذلك ان الحكومة التركية اكتفت بابعاد الشيخ احمد الى ارضروم. اما اخوته الملا مصطفى والشيخ صديق واولوبك وخليل خوشوي ، فقد ظلوا قرب

الحدود وصـاروا يتسربون اليهـــا لاغراض النهب والسلب والعبث بالأمن ثم يعودون الى تركية ثانية عندما تضايقهم القوات العراقية . وازاء احتجاجات الحكومة العراقية المتوالية اضطرت تركية الى اتخاذ تدابير مشددة ضد هؤلاء مما حدا بهم الى الالتجاء الى الحدود العراقية ونشر الرعب في المنطقة الأمـر الذي اضطر الحكومة العراقية الى تشكيل رتل جديد ليتولى تطهـير المنطقة من شراذمهم .

وفي ١٣ مايو ١٩٣٣ اصدرت الحكومـــة قانون العفو العام عن جميـــع البارزانيين ، وفي ٢٩ حزيران سلم الملا مصطفى والشيخ صديق واولو بك مع ٢٠٠ من اتباعهم في شيروان مازن ، وتبعهم الشيخ احمد .

وسمحت الحكومة للبارزانيين بالعودة الى قراهم . عدا الاخوة الثلاثة فقد فرضت عليهم الاقامة الجبرية في مناطق العراق الأخرى ، وخصصت لهـــم ولأعوانهم رواتب شهرية .

عصيان جديد

لم تهدأ منطقة بارزان ، فلقد ظلت معرضة لاعمال الشقاوة التي كان يقوم بها احد أعوان البارزاني المعروف باسم « خليل خوشوي » والتي ضج منهـا المواطنون الاكراد ومن اعمالها الاجرامية ، مما دعا الحكومة العراقية في عام ١٩٣٥ الى تشييد المزيد من مخافر الشرطة في منطقة بله وميركـه سور ، إلا ان الملا مصطفى الذي هرب وتزعم العصيان من جديد ، قـاوم قوات الحكومة ونصب كميناً « لقائمقام راوندوز ومهندسها فقتلهـما اثناء قيامهـما بجولة تفتيشية في المنطقة ، فسارعت الحكومـــة الى إرسال قوة عسكرية للمنطقة فاحتلتهـــا مرة اخرى في شباط ١٩٣٦ ، وقتل في الحركات خليل خوشوي وتفرقت عصابته ، بينما التجأ الملا مصطفى الى الجبال على الحدود .

وفي عام ١٩٣٦ قـَبِـل البارزاني -- في عهد الفريق بكر صدقي – « بطل انقلاب ١٩٢٦ » الإقامة الجبرية في لواء السليمانية بعيداً عن منطقته التي عادت

اليها الحياة الطبيعية والسلام .

وعندما اشتعل أوار نار الحرب العالمية الثانية ، وعـاد النفوذ البريطـاني يتحـكم في المنطقة الشمالية من العراق ، هرب المـلا مصطفى من محل إقامته الاجبارية في السليمانية وعاد الى بارزان في تموز ١٩٤٣ ، وأخذ يهـدد سلامة الاهلين من جديد ، ويعرض المواصلات الى الخطر بمـا كانت تشنه عصاباته من غارات على السابلة والسيارات حتى استفحل أمره ، ولم يكـن للجيش العراقي حرية العمل في ذلك الوقت ، وخاصة بعد فشل ثورة ١٩٤١ فقررت الحكومة معالجة الأمر بالوسائل السياسية ، فعينت الوزارة التي كانت قائمة في عـام ١٩٤٣ مـاجد مصطفى (وهو كردي) وزيراً للدولة ، وطلبت اليه التفاهم مع البارزاني لحل مشكلته سلمياً ؛ ونجح ماجد مصطفى بمهمته ، وسلم مصطفى البارزاني نفسه للجيش العراقي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٤ وجيء به الى بغداد ، وتم الاتفاق على ان يقطن الملا مصطفى بعيداً عن منطقته ، وان يسلم اتباعه الاسلحة التي بحوزتهم . ومقابل ذلك يعاد أخوه الشيخ احمـد الى بارزان ، وتزود المنطقة بالمواد الغذائية وبالملابس .

ولتحسين الادارة المدنية في المنطقة تم تعيين ضبـاط ارتباط اكراد من الجيش لادارة منطقة بارزان بصورة مؤقتة باشراف وادارة وزير الدولـة الكردي (ماجد مصطفى) .

وفي ذلك الوقت الذي برت فيه الحكومة بجميع وعودها ونفذتها ، فان الملا مصطفى لم ينفذ اي شرط من شروط الحكومة ، فـلم يسلم الجنود والشرطة الهاربين كما لم يسلم الاسلحة والتجهيزات الحكومية التي استولى عليها اتباعه خلال هجماتهم على المخافر النائية .

ويعلق العميد الركن حسن مصطفى فيقول :

«ومما لا شك فيه ان الحكومة اخطأت خطئاً كبيراً في تنفيذ طلبات الملا مصطفى قبل ان ينفذ هو اي مطلب من مطاليبها ، بل واخطأت ايضاً عندما فاوضته عن طريق احد وزرائها . ان مجرد التفاوض معه على هذا المستوى

العالي قد ادى الى هبوط منزلتها بنظر العشائر الأخرى الى مستوى من كانت تعتبره قبل فترة وجيزة رئيساً للعصاة ، وكان ذلك اعترافاً صريحاً منها بزعامة الملا مصطفى على منطقة بارزان ... وكان له اسوء الاثر على سمعتها وهيبتها ، لا في منطقة بارزان فحسب بل وفي المنطقة الشمالية اجمع ... ومما زاد في الطين بلة تعيين بعض الضباط الأكراد المتطرفين في ميولهم القومية في المناصب الادارية في منطقة بارزان نفسها. فبدلاً من ان يسعى هؤلاء الى تمثيل الحكومة تمثيلاً صادقاً .. استغل بعضهم فرصة وجوده في المنطقة لبث النعرة القومية **ولتحويل حركة الملا مصطفى التمردية الاقطاعية الى حركة كردية ضد الحكومة العراقية التي يمثلونها** ... وقد احيلوا فيما بعد على التقاعد ، فالتحقوا بالملا مصطفى. وكان اول الملتحقين الرئيس الاول الركن (الرائد) عزت عزيز والرئيس الاول مصطفى خاشناو والرئيس (النقيب) ميرحاج ، ثم حذا حذوهم بعض الضباط الأكراد فبلغ عددهم في النهاية سبعة ضباط ...

« .. كانت قوة الملا مصطفى لا تتجاوز الـ ٢٠٠ مسلح عند بدأ العصيان الا ان الحكومة تلكأت في اتخاذ قرار حاسم.. مما ادى الى تأخر الحركات.. اما حركة التظاهر بالقوة التي قام بها الجيش في ٦ / ١١ / ١٩٤٣ فلم تحقق الغرض المنشود .. وانتهت بالانسحاب بوجه العصاة ، وهذا هو اسوء ما يمكن ان تفعله اي قوة عسكرية في حربها مع العشائر .. واخيراً لم تكن حركات ١٩٤٣ حملة تأديبية بسبب ضعف الحكومة وعجزها عن اتخاذ القرارات الصائبة .. مما ادى الى ان يستفحل امر الملا مصطفى **وتصطبغ حركته بطابع قومي بعد ان كانت في حقيقتها حركة عصيان اقطاعية وان يخرج هو بالنتيجة كأقوى شخصية في المنطقة الكردية بأسرها** » انتهى [1]

تحول من العصيان إلى ثورة قومية

كان لالتحاق الضباط السبعة وعلى رأسهم الرائد الركن عزت عزيز بالملا

---

(١) البارزانيون ص ٦٠ – ٦٣

مصطفى اثر خطير في تحول المـــلا مصطفى من رئيس عصاة يهاجم مخافر الحكومة ، ويخلق الاضطرابات، ويحل الفوضى في المنطقة ، ويرهب مواطنيه فيسلبهم اموالهم ويحرق قراهم الى زعيم طموح يمتد نفوذه على كردستان العراقية كلها ، ويحكمها ايضاً .

فتجول بصحبة اولئـك الضباط في كثير من المناطق الكردية من اواخر عام ١٩٤٤ حتى بداية الحركات العسكرية هذه في آب ١٩٤٥ فظهر نفوذه بين العشائر ، مستميلاً لرؤسائها ، مستهيناً بالحكومة ، ومعلناً قدرته عـــلى تحقيق الاماني القومية المدعمة بقوة خارجية مؤيدة لها . وكان برفقته حوالي ٢٥٠ مسلحاً .

ووقفت الحكومة موقف المتفرج ازاء جولات الملا مصطفى ، ولم تتخـذ اية اجراءات فعالة ضده . بـــل استمرت على تزويده بالقمح وسائر المواد الغذائية والكسائية مع علمها انه كان يسيء التصرف بهـــا ، فلم يوزعها على مواطنيه .

وكان يعامل الموظفين الحكوميين كما لو كان طرفاً آخر ، فخاطب مأمور مركز بارزان قائلاً له : بلغ الحكومة باننا سنعطي حداً لاعمالها وسنستقل في محلنا وسنبقى احد الجهتين في المنطقة ، وكرر مثل هذا الانذار عزت عزيز . كما كرره حليفه الجديد محمود اغا الزيباري لمدير الناحية ، واضاف قائلا : .. «واننا ننوي ضرب الحكومة عن قريب »[1] .

وكانت الحكومة تلوذ بالصمت والسكوت ، بل كانت تسعى الى تهدئة الحالة فيها بأي ثمن كان ، وقد فاتها انها بسياستها هذه كانت تقوض دعائـم نفوذها في المنطقة الكردية كلها ، اذ اعتبر الرؤساء الاكراد سياسة الحكومة هذه نوعاً من الضعف أو دليلاً على عظم منزلته عندها فصاروا يتوددون اليه ويخشونه فانضم اليه محمود آغا الزيباري رئيس قبيلة الزيباريين ومحمود خليفة

---

(١) البارزانيون ص ٧٠ — ٧١

صهر رئيس قبائل برادوست ودينو السيد طه ومير صادق ومـير قادر رئيسا قبائل روست ، وفريق من قبائل الريكان والدوسكي .. في حين ان كلحي آغا رئيس قبائل الريكان ومحمد آغا والاش رئيس قبيلة بالك والشيخ رشيد لولان ورؤساء قبائل السورجية والهركية والاورمانيين والبريفاكيـين وقادر آغا شوش وبعض رؤساء الزيباريين ظلوا على ولائهم للحكومة بـل واظهروا استعدادهم الكامل للقتال بجانب قوات الحكومة ان هي قامت بتأديبه .

مصطفى البارزاني والانكليز والروس

لم تتخذ الحكومـة العراقية الموقف المزري الذي وقفته ازاء مصطفى البارزاني خوفاً من قوته التي لم تزد على خمسمائة مقاتـل . وانمـا استخذاءاً واستسلاماً منها للانكليز وحلفائهم ، وتفريطاً منها بمسؤولياتها في الحفاظ على وحدة البلاد الوطنية التي هي من اولى واجبات كل حكومة تقدر مسؤولياتها. فكانت سياستها هذه امتداداً لفشل ثورة ١٩٤١ التي سلمت البلاد ومقدراتهـا ومصيرها للانكليز الذين كانت تقضي مصالحهم ببقاء البلاد هـادئة فلا تؤثر المشاكل المحلية على مجهودهم الحربي، ويرضون بنفس الوقت حلفاءهم **السوفييت الذين كانوا يحتلون شمالي ايران والمنطقة الكردية الايرانية ، ويستميلون الاكراد الى جانبهم ، ويغذُون حركتهم الرامية الى انشاء دولة كردية في المنطقة المحتلة .**

وكان الملا مصطفى على اتصال دائم بالانكليز ، اذ كان يزوره ضباط الاستخبارات الانكليز ، ويتبادل واياهم الرسائل .

ومن الوثائق الرسمية التي نشرت حتى الآن ، تلك التي أوردها الكتاب الازرق شبه الرسمي للحكومة العراقية باسم « الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال » وجاء في احداها ان الملا مصطفى اجرى اتصالات بضابط الارتباط البريطاني المقيم في ديانا « ستيبك » بعـد هروبه من السليمانية ، وسلمه ٦٠ بندقية ، وبذلك باشر بعصيانه عام ١٩٤٥ [١] .

---

(١) ص ٧٩

ورسالة من الملا مصطفى ارسلها في مارس ١٩٤٥ الى الكولونيل ميد المستشار السياسي يقول له فيها : « اني لا ازال على وعدي معكم حتى الموت ولا اصر على كسر العهد مع حكومة جلالتكم وانني والله وبالله وتالله اطلب من جلالة ملك بريطانيا العظمى ومن همتكم وعدالتها جميع حوائجنا من جميع الوجوه وهي امنا الشقيقة ونحن اولادها »[١]..

وكتب الملا مصطفى رسالة اخرى بعثها يوم ٢٧ تموز ١٩٤٥ الى « ميد » وفحواها : « ان الحكومة العراقية جمعت جيشها لمحاربته فيجب منعها والا فسوف ينتقم ». وفي رسالة ثالثة في اغسطس يقول لميد: « .. لو كانت القضية مع حكومة بريطانيا العظمى فاننا جميعاً نسلم ارواحنا واموالنا بيدها اما اذا كانت القضية مع العرب فعار على الاكراد ان يمدوا عنق العبودية للعرب »[٢] .

سبق للملا مصطفى ان بعث بتاريخ ٦ مايس ١٩٤٥ برقية يشكر فيها الحكومة على اصدار العفو عنه ، ويختمها قائلاً : اتقدم بجزيل شكري وخضوعي لعرش صاحب الجلالة الملك المفدى – التوقيع المخلص[٣] .

وكشف اللواء عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢٣ ايلول ١٩٦١ عن وثائق خطيرة لم تكن معروفة عن صلات مصطفى البارزاني بالانكليز في خلال سنة ١٩٤٥ وما قبلها ، تلك الصلات التي كانت ترمي الى اشغال الجيش العراقي للحيلولة دون قيامه بحركة انتقامية حتى تنتهي الحرب.

ومن تلك الوثائق رسالة كان قد كتبها الملا مصطفى الى « أدمونز » مستشار وزارة الداخلية ، جواباً على رسالة سابقة كان ادمونز قد ارسلها له وجاء في تلك الرسالة :

« ان الملا لا يريد الا ارضاءه ، ويطلب استرحامه، وان امر « ادمونز »

---

(١) ص ٨٢

(٢) ص ٨٣

(٣) «ضوء على شمال العراق» تأليف : العقيد نعمان ماهر الكنعاني ص ٦٦

فانه يشعل ناراً ويرمي نفسه فيها.. وانه حاضر للخدمة . ولكن في الوقت الحاضر يرجو منه عدم الرضا على عرض الحكومة ، وليس له رجاء الا مقام فخامة المستشار »[1] .

ورسالة اخرى مرسلة من السفارة البريطانية في كانون الاول ١٩٤٣ الى الملا مصطفى تتضمن بعض الشروط حول قضية محاصرة مخـافر الشرطة العراقية وضربها بصورة مستمرة .

وكشف عبد الكريم قاسم اسرار اجتماع عقد في ٥ مارس ١٩٤٥ بـين الميجر « مور » المستشار السياسي في الموصل وبين الملا مصطفى بحضور قائمقام الزيبار ، وعرف الأخير بان حركة العصيان مستندة على الانكليـز وعلى تأييدهم ، اذ وعدوا بتشكيل حكومة كردية في المنطقة .

وفي ذلك الاجتماع تقرر صدور قانون عفو عام عن البارزانيين بما فيهم الضباط الذين حنثوا بيمين الولاء لجيشهم وحكومتهم ، فاصدرت الحكومة العراقية قانون العفو في اواخر نيسان ١٩٤٥ الذي استغله البارزانيون لعمل المستقبل ، ولم ينفذوا من جانبهم الالتزامات التي التزموا بها .

اما اتصالات مصطفى البارزاني بالسوفييت ، فقد تمت عن طريق الضابطين عزت عزيز ومصطفى خوشناو اللذين ذهبا الى ايران واتصلا بالروس .

كما ان الملا مصطفى بعث برسالة الى مسؤول روسي يدعى « سامندوف » حملها فتاح أغا هركي رئيس قبيلة الهركية المتنقـلة بين العراق وايران يطلب فيها الاجتماع به . وتم الاجتماع الذي قيل ان البحث فيه تناول قيام حكومة محلية على غرار حكومة « الكومه‌له » الكرديـة التي اسسها الروس في اذربايجان قبل الاعلان عن قيام حكومة مهاباد فيما بعد .

---

(١) جرائد بغداد في ٢٣ ايلول ١٩٦١ .

الثورة في عام ١٩٤٥

كانت رغبة مصطفى البارزاني الملحة في اصدار قانون العفو العام هي – على حد تعبيره : « لكي يرتاح ضميره ويقوم بادارة قراه وليشتغل بالفلاحة » [١] .

وصدر قانون العفو العـــام في اواخر نيسان ١٩٤٥ ، وبعد اسبوعين من صدوره قام البارزانيون بهجوم وحشي على مخفر كاني‌رش وقتـلوا افراده : ثم شنوا هجوماً على القبائل البيسفكية والميزورية المؤيدة للحكومة . واخذ الضباط الاكراد الملتحقون بـه بتأسيس مراكز عسكرية محصنة تشرف على الطرق الرئيسية المؤدية لمنطقة بارزان ، والتي يسلكها الجيش . ثم اغاروا على القرى الموالية للحكومة على طول الطريق . كما حاصروا مخافر بـــله (في الزيبار) وبيرة كبرة ودينارته وسيدكة . وخربوا الطريق الرئيسية بهدمهم جميع قناطرها وجسورها .

وفي آب ١٩٤٥ اصدرت الحكومة امراً «باحتلال منطقة التمرد باسرع ما يمكن ، والقبض على العصاة وسوقهم الى العدالة، واعادة الامن والطمأنينة الى المنطقة بغية تمكين الحكومة من ممارستها سلطاتهـــا واعمالها الاصلاحية . » واعلنت الاحكام العرفية في كل من لوائي اربيل والموصل .

وتبين فيما بعد أن تسرع البارزانيين في العصيان (قبل انتهاء الصيف) ، كان بايعاز من الشيخ احمد البارزاني لأن أخيه الملا مصطفى الذي كان يقوم بجولة في منطقة العمادية التي حرضه اخوه عليها ليصفى له جو الزعامة التي بدأ الملا مصطفى ينتزعها منه اولاً بأول ، فضلاً عن تضاؤل نفوذه الديني والزمني على اتباعه بعد ان ابتعد عنهم نحو عشرين عاما .

وعندما عاد الشيخ أحمد الى بارزان في اوائـل سنة ١٩٤٤ ، لمس بأن أخاه الملا مصطفى يتمتع بالنفوذ والسلطان الكامل على البارزانيين فضلاً عن

---

(١) بارزان والبارزانيون ص ٧٤

سيطرته على المنطقة كلها ، مما اثار في نفسه الحسد والحقد على أخيه فدب بينهما فتور ظاهر ، تحول فيما بعد الى نزاع سافر على الزعامة .. وبدافع من هذه العقدة النفسية اخذ زمام المبادرة في فترة غياب اخيه ، فاوعز الى احد اتباعه (اولو بك) بالاستيلاء على مخفر ميركه سور ، وكأنه اراد بذلك ان يبرهن للبارزانيين بقراره هذا انه هو الزعيم الاوحد .

كانت قوة البارزانيين وحلفائهم عند بدء الحركات حوالي ٢٥٠٠ مسلح ، كلهم مزودون بالبنادق الحديثة ، ولديهم ثلاث عشرة رشاشة كانوا قد غنموها من الجيش. وكانوا يسيطرون على منطقة واسعة تمتد من روست حتى العمادية ، ومن سر عقرة حتى نهاية برادوست . ويقودهم سبعة من ضباط الجيش السابقين الذين يضعون لهم الخطط العسكرية ، ويجنبونهم الاخطاء التي يقع فيها عادة المحاربون غير النظاميين . والى جانب هذا كله ، كانوا على مقربة من الجيش الروسي الذي كان يمدهم بعونه المادي والمعنوي ، وفي خلال تحشدات الجيش ، طلب الملا مصطفى من « الكومه له » الاكراد عوناً عسكرياً مستعجلاً ، فاتخذت قراراً بمدّه باربعمائة مسلح عن طريق منطقة برادوست المحاذية للحدود الايرانية .

وكانت خطة حركات الجيش العراقي تقضي بوضع فرقة كاملة مع جحفلي لواء والقوة الآلية ـ عدا قوة الشرطة ، وهدفها : « تحطيم قوة القبائل المتمردة واستتباب الأمن في جميع منطقة الزيبار » .

ونشب اول قتال مع البارزانيين في معركة (بادليان) على مقربة من (بله) يوم ٢٥ آب ١٩٤٥ وكان القتال عنيفاً وقاسياً على كلا الطرفين ، ولقد ارتكب الثوار خطأً تعبوياً كبيراً بتسرعهم في الهجوم على الجيش قبل وصوله الى مضيق (سري بردى) ، الى جانب تقليدهم للتعبئة النظامية في اشغالهم مواضعهم الدفاعية ، مما ادى الى تكبدهم خسائر كبيرة خلال عمليات قصف المدفعية . ولم تسفر المعركة عن نتائج حاسمة . غير انه في ٤ ايلول ١٩٤٥ استأنف الجيش العراقي تقدمه نحو (هاويدان) فاحتلها . وفي طريقه لاحتلال هدفه الثاني وهو

(مازنة) يوم ٥ ايلول اشتبك بقوات البارزانيين المحصنين في جنوبي القرية وفي جبل قلندر من الشرق وجبل نواخين من الغرب في اكبر معركة خاضها الجيش العراقي ، فكانت من أشد المعارك كما كانت المعركة الفاصلة في حركات بارزان الثالثة. ولم يتغلب الجيش على الثوار في يوم المعركة الأول، وانسحب الى معسكره تاركاً مدفعاً غنيمة للثوار.

ويقول العميد الركن المتقاعد حسن مصطفى في كتابه « البارزانيون وحركات بارزان » – وكان احد قادة الافواج التي اشتركت في المعركة – ما يلي :

« تعتبر حركة مازنة اكبر نطاقاً من اية معركة اخرى في تاريخ الجيش العراقي – اذ لم يسبق ان اشترك جحفلا لوائين معاً في اية معركة من قبل – كما لم تشترك قوة بهذا الحجم بعد معركة مازنة . وقد قاتلت قوة رواندوز في هذه المعركة اكبر تجمع للعصاة البارزانيين ، اذ ظهر ان عددهم خلال المعركة كان نحو ٥٠٠ مسلح ، ومع ان قوة رواندوز نفسها كانت تزيد على ٦٠٠ جندي وضابط الا انه لا يمكن تحليل نتائج هذه المعركة بلغة الارقام وحدها . فقد كنا لا نقاتل العصاة البارزانيين فحسب بل ونقاتل ايضاً جبالهم واراضيهم المنيعة .. ومع ان هذه المعركة كانت عنيفة واستغرقت من الظهر حتى المساء فان خسائرنا فيها لم تزد على ٢٣ شهيداً و ٨٣ جريحاً [١] .

وفي نفس اليوم الذي جرت فيه معركة (مازنة) كان جحفل من الجيش العراقي المحتشد في عقرة يتقدم لاحتلال (دينارته) وفقاً للخطة العامة ، ومع انه شق طريقه اليها واحتلها على الرغم من مقاومة مصطفى البارزاني الذي كان يقود اتباعه بنفسه في هذا القطاع ، الا ان الثائرين استولوا على خطوط المواصلات الممتدة من دينارته الى عقرة بقوة كبيرة . وكان الجحفل قد تكبد ٥٣ قتيلاً و ٥٠ جريحاً و ٢٦ مفقوداً . وكان منهوك القوة ، وقد انحطت معنوياته كثيراً نتيجة الخسائر التي لحقت به .

(١) ص ١١٠ .

كما كان الثوار يسيطرون على خط مواصلات قوة رواندوز سيطرة تامة مما دعا قائدها إلى التريث قبل استئناف التقدم على مازنة مرة اخرى .

وفي ١٤ ايلول تحسن موقف قوة عقرة ، وفتح طريق مواصلاتها ، مما حدا بقوة رواندوز على استئناف التقدم لاحتلال مازنة بجحفل واحد فقط فاحتلتها بعد مقاومة عنيدة ..

وادرك البارازانيون من اتصال الجحفلين مع بعضها خطورة موقفهم فانسحبوا الى جبال (بيريس) وتخلصوا من خطر التطويق .

ولعبت القوات القبلية الموالية دورها في نجاح الحركات التي جرت ، اذ ساعد رشيد لولان ومحمود خليفة رئيس قبائل البرادوست، وولدا السيد طه .. ساعدوا قوات الحكومة بفتح طرق المواصلات بين مركز قضاء رواندوز وناحية برادوست خلال العمليات العسكرية .

ولعب كلحي اغا رئيس قبائل الريكان - وكان في مقدمة الموالين للحكومة دوره بمساعدة لواء الشرطة منذ بدء الحركات، واستطاع بنفوذه اقناع الرؤساء الآخرين في منطقته بالانضمام الى جانب الحكومة .

كما لعب احمد اغا الزيباري الموالي للحكومة دوراً مهماً في اقناع ابن عمه محمود اغا الزيباري للانفصال عن البارزانيين ، مما ضيق منطقة العصيان .

وكان من جراء ضرب البارزانيين للزيباريين بالمدفع الذي غنموه من الجيش اثره في تحول محمود الزيباري نهائياً ، ومشاركته في قتال البارزانيين .

وعرض دينو السيد طه دخالته على الحكومة واظهر استعداده للقتال ضد الملا مصطفى وتبعه صادق بك وقادر بك رئيسا قبيلة روست .

وهكذا انفصلت منطقتا برادوست والعمادية انفصالاً تاماً عن منطقة العصيان التي بقيت منحصرة في بارزان نفسها .

وجرت منذ يوم ١٩ ايلول ١٩٤٥ حركات عسكرية ضد البارزانيين

قامت بها القوات غير النظامية الموالية (بقيادة الشيخ رشيد لولان) واحتلت قمة جبل قنديل ، غير ان البارزانيين استرجعوها منهم .

وفي حركة مباغتة ثانية في آخر ايام ايلول استطاعت قوة رشيد من احتلال قمة قنديل ثانية ، اعقبها احتلال شتنه في الوقت الذي كانت فيه قوات الشيخ رقيب السورجي القاطنة على الجانب الغربي من جبل نواخين تسيطر على منطقة خليفان — ريزان .

وباحتلال لبيران ، ومطاردة البارزانيين باتجاه (كاني رش) انسحبت الفلول البارزانية انسحاباً كلياً نحو الحدود الايرانية .

وعندما وصل الجيش يوم ٩ تشرين الأول ١٩٤٥ الى كاني رش كان البارزانيون قد هربوا الى ايران .

ومن الجهة الثانية احتل الجيش ميركه سور يوم ٧ تشرين الاول واشتبك الجيش والقبائل الموالية في عدة معارك مع الثوار في منطقة جبال بيريس التي تؤلف المانع الرئيسي الذي يعترض الوصول الى منطقة بارزان عبر نهر الزاب الكبير . وكان الثوار يعلقون اهمية كبرى على الدفاع عن بيريس ومنع الجيش من اجتيازه نظراً لوعورته الشديدة ، الا ان القوات النظامية استطاعت التغلب على الثوار الذين انهارت معنوياتهم فانسحبوا الى شمال الزاب .

وقررت الحكومة ساعتها تعقب البارزانيين ومطاردتهم دون هوادة ، والحيلولة دون اتاحة الفرصة لهم لاعادة تنظيمهم ، فاوعزت للقوات غير النظامية بالتقدم الى ريزان فاحتلتها . وفي يوم ٥ تشرين الأول ١٩٤٥ احتلت قوات الجيش قرية بارزان دون مقاومة وفي الوقت الذي كان فيه الملا مصطفى البارزاني منهمكاً بنقل أُسَر البارزانيين عبر جبال شيرين . **وفي يوم ٧ تشرين الاول كان احمد البارازاني واخوه مصطفى وعوائلهم قد عبروا نهر روكوجوك في طريقهم الى ايران .**

مصطفى البارزاني في حمى السوفييت

التحق مصطفى البارزاني وجماعته بعد هربهم من العراق بمنطقة اذربيجان الايرانية التي كان يحتلها الجيش الروسي خلال الحرب . وبقي هو واتباعه فيها نحو سنة ونصف سنة يعيشون تحت ظل الحكومة الكردية التي اسسها الروس في صاوجبلاق الايرانية برئاسة جعفر بيشواري .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ اضطر الروس بضغط من الولايات المتحدة الاميركية الى سحب جيوشهم من ايران بعد أن ثبتوا كيان حكومة «مهاباد» الكردية التي ضمت حكومة بيشواري، ونصب القاضي محمد رئيساً للجمهورية في مهاباد .

الا ان حكومة مهاباد لم تكن لها القدرة على الاحتفاظ بكيانها بمفردها ، ولذلك كان موقفها ضعيفاً ازاء الحكومة الايرانية، **كما كان موقف البارزانيين الذين اتصلوا بالحكومة الايرانية لمعرفة مصيرهم ، فخيرتهم حكومة ايران بين منحهم الجنسية الايرانية بعد تجريدهم من السلاح، وبين مغادرتهم اراضيها. فطلبوا منحهم الجنسية الايرانية مع الاحتفاظ بأسلحتهم فلم يلبَّ طلبهم .**

ولم تدم حكومة مهاباد طويلاً ، اذ سرعان ما قضى عليها الجيش الايراني واعدم قادتها . واشتبكت القوات الايرانية بقوات الملا مصطفى ، معقبة اياها حتى الحدود العراقية ، وعندها استسلم القسم الاكبر من البارزانيين للحكومة العراقية بدون قيد او شرط ، فدخلت العراق في يومي ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤٧ قافلتان بارزانيتان مؤلفتان من ١٥٥٠ رجلاً و ١٦٨٨ امرأة و ١٣٢٩ طفلاً ، فاسكنتهم الحكومة بأماكن خاصة اعدت لهم مؤقتاً، وزودتهم بكل ما يحتاجون اليه من المواد الغذائية والملبس . وكان من ضمنهم الشيخ احمد البارزاني ، وأربعة من ضباط الجيش العراقي الهاربين، الذين حوكموا ثم أعدموا ومن بينهم عزت عزيز .

اما الملا مصطفى فرفض الاستسلام بدون قيد او شرط ، وتسلل هـو والفريق الموالي له الى الحدود العراقية ، وبدأ مناوأته للحكومة .

حركات عام ١٩٤٧

اصدرت الحكومة في ١٤ ايار ١٩٤٧ بياناً اعلنت فيه « .. انه نظراً لاصرار الملا مصطفى واتباعه على عدم التسليم فان الحكومة لم ترَ بداً من اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم . »

فاعلنت الاحكام العرفية في قضائي رواندوز والزيبار وفي سائر مناطق الحدود المجاورة لايران ، واحتلت المواقع العسكرية المهمة في المنطقة .

وتجمعت فلول البارزانيين بقيادة الملا مصطفى في المنطقة الواقعة شمال (شيروان مازن) .

وفي ٢٠ ايار ١٩٤٧ احتلت القوات العسكرية (هوبا) عند السفوح الشمالية لجبل بوتين والتي يبلغ ارتفاعها ٨٣٠٠ قدماً ، وباغتت الملا مصطفى مباغتة لم يتوقعها ، فايقن بخسرانه كل شيء ، فاجتاز الحدود العراقية الى تركية ، وهرب عبر اراضيها الى ايران ، ثم اتجه صوب الاتحاد السوفييتي حيث اجتاز الحدود والتجأ لدى الروس ، ووضع نهاية مؤقتة للاضطرابات في المنطقة طيلة احدى عشرة سنة ، ساد خلالها الاستقرار والهدوء في شمال العراق .

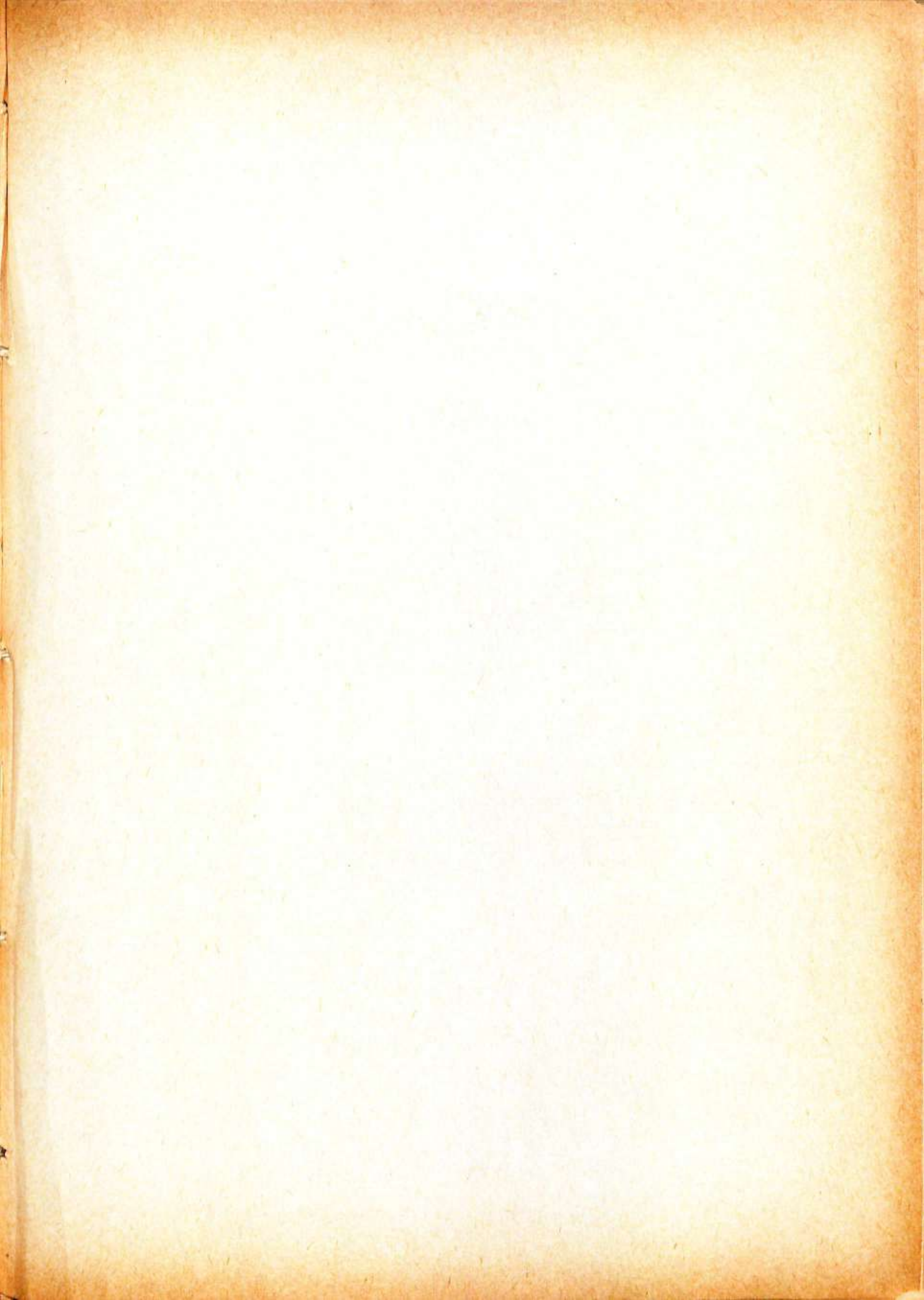
ومع ان الملا مصطفى كان لاجئاً سياسياً في الاتحاد السوفييتي ، فانهم منحوه لقب جنرال شرف ، وأشركوه في بعض التدريبات العسكرية ليعدوه لدور جديد قد يلعبه في المنطقة .

وفي الاتحاد السوفييتي أسس الملا مصطفى في عام ١٩٤٦ الحزب الكردي الديموقراطي الذي تطرّف بعدئذ وُعرف باسم حزب « البارتي». وقد مهد له بعض الشيوعيين الاتصال ببعض الشخصيات الكردية العراقية المعروفة بنزعتها الانفصالية فأسسوا فروعاً للحزب في المنطقة الكردية العراقية .

ونشط الحزب باصدار المنشورات ثم صار يصدر مجـــلة واكتشفت السلطات العراقية أمر الحزب فاعتقلت معظم اعضاء لجنته المركزية ، وتفرق اعضاء الحزب الى حين عودة الملا مصطفى البارزاني من المعسكر الشيوعي الى العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مباشرة، وعودة ٨٥٥ من اتباع مسلحين قالت عنهم حكومة الثورة في بغداد وصحف شيوعيي العراق ووكالة تاس السوفييتية الرسمية ، انهم رجاله الذين فروا معه من العراق في سنة ١٩٤٧ !

وقد افردنا فصلاً خاصاً عن دور مصطفى البارزاني في ثورته الأخيرة في العهد الجمهوري التي اتخذت طابعاً يتلاءم وتطور الأحداث في العراق .

*



الفصل الحادي عشر

سكّان العِراق
بالنسبة لقوميّاتهم وأديانهم

القوميات والأديان في العراق

مع ان غالبية سكان العراق ،عرب من حيث قوميتهم ولغتهم ، ومسلمون من حيث عقيدتهم الدينية ، وان نسبة السكان العرب تبلغ اكثر من ٨٠ ٪ من مجموع السكان ويشغلون رقعة من الأرض تزيد عن هذه النسبة من مجموع مساحة العراق الارضية ... الا ان العراق مع ذلك عانى منذ قيام دولته الوطنية في القرن العشرين مشاكل عديدة بدت في ظاهرها انها ناشئة بسبب تعدد قومياته الأخرى بأديانها المختلفة ...

وغالى اعداء العراق بخطورة وخطر تكوين العراق العنصري والديني فاتخذوا منه سلاحاً يعيق مسيرته ، ويشغله عن قيامه بدوره السياسي في هذه المنطقة الحيوية الحساسة من العالم .

واذا استثنينا قضية اكراد العراق–وهي موضوع الكتاب –لا نجدمشكلة جدية من تعدد القوميات ، ولا من تعدد اديان المواطنين غير المسلمين بقدر ما هي مشكلة شعب العراق باجمعه في نظام الحكم الذي يسيطر عليه ، وضعف جهازه الفاشل في ادارة دولة تثبت امكانية تعايش حضاري وانساني حقيقي بين الطبقات والطوائف والعناصر .

فكل بلدان العالم لا تخلو من وجود اقليات قومية او دينية بين سكانها ، الا ان تماسكها في اطار وحدة مصالحها المشتركة يحول دون نشوب الخصومات فيما بينها ، وبالتالي لا تجد القوى الخارجية المعادية في تلك القوميات والاديان المختلفة الثغرات التي تلج منها لتحقيق اطماعها في ذلك البلد عن طريق تصادم قوى الشعب مع بعضها .

ان الاحساس المرهف بالغبن وعدم المساواة لدى الاقليات القومية والدينية قد برز في العراق اكثر منـــه في اي بلد مشابه له ، ونعزو ذلك الى أسباب رئيسية : **منها طبيعة المجتمع العراقي المغالية الانعزالية** ، وعدم توفر القيادات السياسية الناضجة التي تعلو على درجات انفسها لدى سيطرتها على الحكم بطريق وآخر . **وليس هناك من طريـــق لعلاج مثل هذه المشكلة أجدى من تطبيق « نظـــام ديموقراطي حقيقي » لا يقوم على اساس « الحزب الواحد » أو « الحاكم الواحد » أو « الطبقة الحاكمة الواحدة » ... وعن طريق وجود مثل هذه الدولة وهـــذا النظام فقط يمكن احداث « التغيير الحضاري » في معنى الوطن ، ونقله من الانـتماء الديني والعنصري التعصبي الى الانتماء الحضاري الذي يشعر فيه المواطن انه في بـلده الصالح للعيش فيه – لا للموت في سبيله فحسب !.**

ان المواطنين التركمان المسلمين – وهم اكبر عدداً من سائر القوميات الأخرى بعد العرب والاكراد– قوم مسالمون يودون لو شعروا انهم يعيشون في وطنهم العراق ، الا انهم وجدوا انفسهم في فترة حكم عبد الكريم قاسم السوداء معرّضين الى الفنـــاء أو ترك موطنهم في لواء كركوك ، لكي يحل محلهم الاكراد الطامعون في نفط كركوك ، فعمل حكم قاسم في التركمان تلك المجزرة التي لم يعمل مثلها في تاريخ العراق غير المغول والتتار . وعندما اعاد حـــكم « البعث » الذي اعقب حكم قاسم – الامور الى نصابها في كركوك ، قامت دعاية الانفصاليين الاكراد تملأ الدنيا على ما سموه « تعريب المنطقة الكردية » !

ومن يتتبع أرقام الاحصاءات المنشورة في جداول هذا الفصل يجد ان

جميع الآثوريين (بما فيهم الكلدان والسريان) في العراق يبلغ عددهم ٨٢٢٨٤ نسمة ، أي ان نسبتهم ١٪ من مجموع السكان ، وهم منتشرون في جميع انحاء البلاد يعيشون فيها عيشة المواطنين الآخرين .. ويرون انهم من الاصـــل السامي الذي انحدر منه العرب ، وان طموح مار شمعون السياسي هو الذي سبب للآثوريين كارثة كانوا في غنى عنها .

وحتى اليزيديين الذين يتكلمون الكردية والعربية ، ويسكنون في جبـل سنجار ، وفي قضاء الشيخان (شمالي شرقي الموصـــل) فـان عددهم حوالي ٧٠٣٣٦ نسمة ؛ أي اقل من واحد بالمائة من مجموع السكان (تسجيل ١٩٦٥). وهم يمارسون طقوسهم الدينية وفق عقيدتهم، ويعملون الى جانب مواطنيهم ، وليس لديهم أي مطمح سياسي على الاطلاق . وانقسموا – خلال عملية تسجيل الأحوال المدنية العامة والتعداد العام لسنة ١٩٦٥ الى فريقين : يطالب فريق اعتبار قوميته عربية ، ويطالب الفريق الآخر – اعتبار قوميته كردية . ولم تبت مديرية تسجيل الاحوال المدنيـــة العامة بالأمر حتى الآن ، منتظرة مزيداً من التقارير والدراسات قبل ان تتخذ قرارها النهائي .

اما الصابئة الذين لا يتكلمون الا لغتهم العربيـــة ، ويبلغ عددهم حوالي ١٣٠٠٠ نسمة ، ويقطنون إما في قراهم الصغيرة على نهر دجلة وفي منطقـــة تقرب من الاهوار في الجنوب ، او يقطنون العاصمة فقد اختصوا بصناعـــة الفضة المطعمة ، ولولا بعض متعلميهم الذين انضموا للحزب الشيوعي العراقي ، لما استطاعت محكمة المهداوي التهريج بقوميتهم الموهومة !.. وقد راجع بعض رؤساءهم الدينيين مديرية تسجيل الاحـوال المدنية العامة ، لكي تعتبر ديانتهم مستقلة – لدى تصنيفها السكان العراقيين من حيث المذهب والدين.

ويرى المسيحي العراقي نفسه عربياً عراقياً لحماً ودماً ومصلحة على الرغم من شعوره بالمراراة احياناً ، حين يحرمه حاكم قصير النظر من مركز سياسي او اداري قد يستحقه اكثر من اخيه المسلم ..

ومع كل ذلك : فان القوانين العراقيـة حفظت حقوق المواطنين جميعاً ،

ونصت الدساتير العراقية المتعاقبة على مساواتهم في الحقوق والواجبـــات . اما اساءتها في التطبيق فانها شملت وعمت المواطنـين جميعاً من غير تفريق ولا تمييز بسبب جنس أو دين .

اما اكراد العراق الذين يؤلفون ١٤,٥٢ ٪ من مجموع السـكان ، ويقطنون منطقة لا تزيد على ١١,٥ ٪ من مجموع مساحة العراق كله .. فانهم الى جانب مواطنتهم الكاملة التي يمارسون حقوقها وواجباتها . . فانهم في نظر القوانين التي سنت من اجلهم ، يتمتعون بقسط من حقوقهم القومية التي تبلورت اخيراً في مشروع نظام الادارة اللامركزية في العراق (راجـــع الفصلين الثاني عشر والسابع عشر) .

ومن الطبيعي ان تختلف وجهات النظر العربية والكردية في تحديد حدود المنطقة الكردية نظراً لامتزاج العراقيين ببعضهم في اماكن كثيرة من البلاد — خاصة في الخط التركماني الفاصل بين العرب والاكراد — من شمال غربي الموصل حتى نهاية الحدود العراقية — الايرانية التي تنتهي عندها المنطقة الكرديـــة العراقية في خانقين او جنوبها قليلاً عند مندلي . فعلى جانبي هذا الخط الطويل امتزج الاكراد والتركمان والعرب بوصفهـــم مواطنين عراقيين دون اي اعتبار آخر .

ولقد اعتمدتُ برسم الخريطة المنشورة في صدر الكتاب لتوضيـــح حدود المناطق السكنية ، مستعيناً بالخريطة الاثنولوجية التي وضعها المشير الركن طه الهاشمي — وهو من الثقاة المبرزين — الى جانب معرفتي المنطقة الكردية التي جبتها بحكم عملي السابق في الجيش .

احصاء سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٥

وفي تصنيفي للسكان من حيث الجنس واللغة الأم ، ومن حيث الديانات ، اعتمدت على تعداد السكان لسنة ١٩٥٧ بما فيه النتائج النهائية التي اعلن عنها في سنة ١٩٥٩ .

ونظراً لمضي ثماني سنوات على تعداد ١٩٥٧ الذي بلغ فيه سكان العراق ٦,٢٩٨,٩٧٦ نسمة ، فاني وضعت بالاضافة الى جداول الاحصائيات الرسمية لتلك السنة ، جداول أخرى لسكان العراق حسب تسجيل النفوس العام الذي تم في تشرين الثاني ١٩٦٥، واعلنت نتائجه رسمياً في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٦ حيث بلغ تعداد سكان العراق ٨,٢٦١,٥٢٧ نسمة اي بزيادة قدرها ١,٩٦٢,٥٥٥ نسمة عن تعداد ١٩٥٧ .

ولا يتوقع الاعلان عن تصنيف السكان (حسب تسجيل ١٩٦٥) بالنسبة الى الجنس واللغة الأم او تصنيفهم من حيث الديانة قبل عام ١٩٦٧ – كما اخبرني مدير التسجيل والاحوال المدنية العام ، لذلك نشرت الجدول الموحد لمجموع سكان ألوية العراق كافة ، واحتسبت النسبة العددية للعرب والاكراد وسائر القوميات بنسبة زيادتهم الجديدة عن تعداد ١٩٥٧ فجئت بأرقام تخمينية وحسب .

ويلاحظ ان نسبة زيادة السكان في ألوية العراق المختلفة (الجدول رقم ٣) تفاوتت تفاوتاً كبيراً ، **فسكان لواء بغداد ازدادوا بمعدل ٦١,٨٠ ٪ عن عام ١٩٥٧ بسبب هجرة سكان الريف الى العاصمة بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الذي قضى على جهاز البلاد الزراعي** [1] .

وازدادت النسبة في الألوية الشمالية بما يتراوح بين ٣١ و ٢١ ٪ نظراً لوجود الجيش في المنطقة خلال عملية التسجيل في سنة ١٩٦٥ في حين ان نسبة الزيادة في لواء كربلاء تجاوزت ٢٦ ٪ وفي لواء البصرة حوالي ٣٤ ٪ بينما لم تتعدَ الزيادة في لوائي الديوانية والعمارة عن ٥ ٪ ، وقلت الزيادة في لواء الناصرية عن ١٠ ٪

---

(١) كان العراق حتى عام ١٩٥٨ ينتج حوالي مليوني طن من الحبوب ويصدر الى الخارج ما معدله نصف مليون طن من الشعير وسائر الحبوب ، وبعد الثورة صار يستورد القمح لغذاء ابنائه حتى عام ١٩٦٤ ، واستورد الشعير والتبن في سنة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ !! .

واجريت تعديلاً جديداً على جداول (طبعة الكتاب الأولى) اذ اخرجت تعداد الآثوريين (بما فيهم الكلدان والسريان) من جداول النفوس الكردية ، باعتبار انهم قوم من الساميين لا يمتون بصلة الجنس إلى الاكراد، وان عاش بعضهم في كردستان ، وكذلك فعلت مع اليزيديين المنقسمين على بعضهم بالنسبة للقومية التي ينتمون اليها !..

وبذلت جهداً مخلصاً ومضنياً قبل التوصل الى النتائج الواردة في الجداول التالية :

الجدول رقم (١) تصنيف سكان العراق من حيث الجنس واللغة الأم

احصاء سنة ١٩٥٧

المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ (مديرية النفوس العامة)

اللواء	عربي	كردي ويزيدي	تركي	كلداني وسرياني (اثوري)	ايراني واجناس اخرى	المجموع العام
الموصل	٤٢٣٥١٨	٢٣٢٢٠٦	٣٦٠٧٩	٤٦١٧٥	١٧٤٦٩	٧٥٥٤٤٧
اربيل	١٧٩٠٠٥	٢٤٣٣٣٥	٦٨٧٣	٤٦٨٩	٥٨١	٢٧٣٣٨٣
كركوك	١٠٩٦٢٠	١٨٧٥٩٣	٨٣٣٧١	١٦٠٥	٦٦٥٠	٣٨٨٨٢٩
السليمانية	٣٢٨٥	٢٩٩٩٣٦	—	—	١٦٧٤	٣٠٤٨٩٥
ديالى	٢٦١٤٤٧	٦٠٠٦٥	٧٣٣٣	—	٩٩١	٣٢٩٨٣٦
بغداد	١،٢٦٠٦٧٥	١٥٥٠٢	٢٠٧٩	٧٤٢٨	٢٧٣٢٨	١٣١٣٠١٢
الرمادي	٢٤٤٥٧٠	—	—	٨٠٤١	٤١٢	٢٥٣٠٢٣
الحلة	٣٥٣٨٣٣	٨١	٣٣	٧	٨٢٥	٣٥٤٧٧٩
كربلاء	٢٠١٥١٨	١٤٨	٢٥٢	٤٧	١٥٤١٠	٢١٧٣٧٥
الديوانية	٥١٨٨٤٨	١١٧	٢١	٢٥	١٤٥٩	٥٢٠٤٧٠
الناصرية	٤٥٨٠٠٥	٤٢	٢٣	٦	٧٧٢	٤٥٨٨٤٨
العمارة	٣٢٨٩٩٥	١١٧	١٦	٦٨	٦٤٤	٣٢٩٨٤٠
البصرة	٤٩٧٧١٣	٤٤٨	٨٥	٤٧٩	٤٦٠٥	٥٠٣٣٣٠
الكوت	٢٩٢٥٥٠	٢٤٨٠	—	—	٨٦٩	٢٩٥٨٩٩
المجموع العام	٤٩٧٢٤٨٢	١٠٤٢٠٧٠	١٣٦١٦٥	٦٨٥٧٠	٧٩٦٨٩	٦٢٩٨٩٧٦

- من مجموع ١،٠٤٢،٠٧٠ (الحقل الثاني) يبلغ عدد الاكراد ٩٨٦،٣٨٠ واليزيدية ٥٥٦٩٠
- نسبة عموم اكراد العراق إلى مجموع السكان هي ١٥،٦٧ بالمائة
- اعتبرنا الآثوريين من بين الكلدان والسريان
- يؤلف الايرانيون الغالبية العظمى من الاجانب القاطنين في العراق .

الجدول رقم (٢)

تصنيف سكان العراق من حيث الديانة

احصاء سنة ١٩٥٧

(المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧)
(مديرية النفوس العامة)

الديانة	العدد	النسبة المئوية من مجموع السكان	ملاحظات
مسلمون	٦,٠٢١,٢٨٤	٩٥,٧٥	
مسيحيون	٢٠٤,٤٢٥	٣,٢٤	
يزيديون	٥٥,٦٩٠	٠,٧٦	اقل من واحد بالمائة
صابئة	١٠,٣٧٥	٠,١٣	كذا
ديانات اخرى	٧٢٠٢	٠,١٢	كذا
المجموع	٦,٢٩٨٩٧٦	٪١٠٠	

الجدول رقم (٣)

التعداد العام لسنة ١٩٦٥

(الجدول الموحد لمديرية تسجيل الاحوال المدنية العامة)

اللواء	تعداد ١٩٥٧	تعداد ١٩٦٥	نسبة الزيادة
الموصل	٧٥٥٤٤٧	٩٥٤١٥٧	٢٦,٣٠ بالمائة
اربيل	٢٧٣٣٨٣	٣٦٠٢٨٥	١٣,١٨ »
كركوك	٣٨٨٨٣٩	٤٦٢٠٢٧	١٨,٨٢ »
السليمانية	٣٠٤٨٩٥	٤٠٨٢٢٠	٣١,٧٨ »
ديالى	٣٢٩٨٣٦	٤٠٠٠٤٩	٢١,٢٨ »
بغداد	١,٣١٣٠١٢	٢١٢٤٣٢٣	٦١,٨٠ »
الرمادي	٢٥٣٠٢٣	٣١٩٢٨٩	٢٦,١٠ »
الحلة	٣٥٤٧٧٩	٤٤٨٠٢٣	٢٦,٢٨ »
كربلاء	٢١٧٣٧٥	٣٣٩٦٩٢	٥٦,٢٢ »
الديوانية	٥٢٠٤٧٠	٥٤٨٨٣٠	٥,٤٥ »
الناصرية	٤٥٨٨٤٨	٥٠٠٠٣٣	٨,٩٠ »
العمارة	٣٢٩٨٤٠	٣٤٦٦٦٣	٥,١٠ »
البصرة	٥٠٣٣٣٠	٦٧٣٦٢٣	٣٣,٨٣ »
الكوت	٢٩٥٨٩٩	٣٣٥٤٩٥	١١,٣٥ »
العراقيون في الخارج	؟	٤٠٨١٨	—
المجموع العام	٦٢٩٨٩٧٦	٨٢٦١٥٢٧	٣١,١٥ بالمائة

- نسبة الذكور لمجموع السكان ٥٠,٩٠١٪
- نسبة الاناث » » ٤٩,٠٩٩٪
- بلغت هجرة السكان من الريف الى المدن ٦٠٥١٥٥ نسمة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

الجدول رقم (٤)

سكان القوميات في العراق – احصاء سنة ١٩٦٥
(تخمينا بموجب نسبة زيادة السكان في الألوية)
الى حين الاعلان عن تصنيف السكان بالنسبة الى الجنس واللغة
الأم في مطلع عام ١٩٦٧

الجنس	احصاء ١٩٥٧	الزيادة المخمنة	المجموع عام ١٩٦٥	النسبة المئوية من مجموع السكان
العرب	٤٩٧٢٤٨٢	١٦٦٦٥٧٠	٦٦٣٩٠٥٢	٨٠٫٣٧
الكرد	٩٨٦٣٨٠	٢١٣٧٠٩	١٢٠٠٠٨٩	١٤٫٥٢
اليزيدية	٥٥٦٩٠	١٤٦٤٦	٧٠٣٣٦	٠٫٨٥
التركمان	١٣٦١٦٥	٢٩٠٨٥	١٦٥٢٥٠	٢٫٠٠
الكلدان والسريان والآثوريون	٦٨٥٧٠	١٣٧١٤	٨٢٢٨٤	١٫٠٠
الايرانيون والاجانب	٨٩٦٨٩	٢٤٨٢٧	١٠٤٥١٦	١٫٢٦
المجموع	٦٢٩٨٩٧٦	١٩٦٢٥٥١	٨٢٦١٥٢٧	١٠٠

الجدول رقم (٥)

مساحة كردستان العراقية بالنسبة لمساحة العراق العامة

اللواء	مساحة اللواء ك. م ٢	مساحة المنطقة الكردية
الموصل	٥٠٨٨١	١٦٥٠٠
السليمانية	١١٩٩٣	١١٩٩٣
اربيل	١٥٣١٥	١٢٠٠٠
كركوك	١٥٧٤٢	٩٧٧٧
ديالى	١٥٧٤٢	٢٢٣٠
ألوية العراق العربية الأخرى	٣٣٤٣٤٤	—
نصف منطقة الحياد	٣٥٢٢	—
المجموع	٤٥١٣٤٠	٥٢٥٠٠

● نسبة مساحة المنطقة الكردية ١١ ١/٢ بالمائة من مساحة العراق العامة

● تبلغ مساحة المياه الاقليمية العراقية ٩٢٤ كيلومتراً مربعاً

الفصل الثاني عشر

نصيب الاكراد في الحكم الوطني بالأرقام

اهل الكهف في العراق

لم يصب بلد عربي في تاريخ الوطن العربي كله بما اصيب به العراق من نكبات وكوارث طيلة سبعة قرون ما بين زوال الدولة العباسية في اوائل القرن الثالث عشر واوائل القرن العشرين الذي تأسست فيه الدولة الوطنية .

فلقد دمر الغزاة والفاتحون معالم حضارته ، كما قضت فيضانات انهاره بعد اهمال سدودها ونظام ريها على معالم الحياة فيه او كادت .. وحكمه المغامرون، والولاة الذين كانوا يشترون مناصب حكمه من دار الخلافة في استانبول ، ثم يستوفون ما يدفعونه اضعافاً مضاعفة من دماء وعرق بقايا شعبه الذي كان يغط في اسوأ مهاوي الجهل ، تفتك به الاوبئة ، والفيضانات ، والحرائق ، والفتن ، وتنازع الحكام وفسادهم ، والجيوش الغازية الغادية الرائحة من الشمال والشرق ، تتناوب حكمه ، وتزيد في شقائه .

وطلع القرن العشرون على شعب العراق وهو في آخر رمق من حياته ، واجتاحت الجيوش البريطانية الفاتحة ارضه من الجنوب الى الشمال بعد ان اكتسحت من امامها فلول الجيش العثماني المندحر ، وبقايا حكمه بكل ما كان يحمله ذلك الحكم الجائر المتفسخ المتداعي من أوزار ..

فسكان العراق الذين بلغ تعدادهم في أوج حضارتهم في العهد العباسي اكثر من ثلاثين مليون نسمة ، وقد اصبحوا بعد سبعة قرون اقل من ثلاثة ملايين نسمة منتشرين جماعات متفرقة على ضفاف الانهـار ، في بيوت من الشعر ، وفي اكواخ من الطين . لايزيد عدد من يعرف منهم القراءة على ٢,٥٪،وليس بينهم سوى عشرة اطباء نصفهم من الاتراك .

ولقد استحالت بغداد – عاصمة المنصور والرشيد والمأمون ، ومحـــج امبراطورية الدولة العباسية ، وجنة الدنيا ومنـــار العلم والفن .. الى قرية كبيرة هي مجموعة من بيوت متداعية ، تخترقها أزقة متعرجة لا تتسع لمرور اكثر من حمار واحد ... فناظم باشا والي العراق ، لم يستطع استخـدام اول سيارة يدخلها الى العراق لعدم وجود طريق تسير فيه داخـل بغداد . واحتارت الوزارة المؤقتة التي تألفت عام ١٩٢٠ في سكن الامـير (الملك) فيصل الاول القادم الى بغداد ، فلم تجد بيتاً حديثاً لائقاً بسكن ملك سوى بيت « شعشوع » الثري اليهودي ، فرجت منه اخلاءه ليقطن فيه ملـــك العراق القادم !

وكانت سائر مدن العراق اسوأ كثيراً من عاصمة العراق .

وقد لا يصدق احد ونحن نقرر حقيقة يعرفها العراقيون ان العراق بطوله وعرضه ، وبانهاره الخمسة الرئيسية : دجلة والفرات وديالى والزاب الكبير والزاب الصغير .. لم يكن يربطه ببعضه جسر واحد سوى جسر بغـــداد الخشبي القائم على الزوارق الخشبية ، ذلك الجسر الذي كان يهرب من موقعه في ايام الفيضانات . وكان الصيادون ينصبون فخاخهم عليه لصيـــد الطيور وقت الظهيرة !.

ولم يكن في العراق كله من المواصلات الحديثة سوى نواة لسكة حديد ما بين بغداد وسامراء بدأ الألمان بتشييدها قبيل الحرب العالمية الاولى بقليل .

ولم يكن في جميع البلاد العراقية سوى ثلاث مدارس اعداديـة ، وبضع

مدارس ابتدائية . ولم تكن زراعته لتكفي قوت ابنائـــه وهو الذي وصفه هيرودوت بأنه صومعة حبوب الدنيا .

ولم يبق للشعب العراقي من حضارة وتراث عريق سوى خصائصه العربية الاصيلة في ابنائه ، يدفع بها ما يحفظ جنسه وقوميته ، وما يقي عروبة وطنه من محاولات يائسة لتتريكه ..

وخاض من اجل هذه القيم معارك وحروباً لا نهاية لها مع الجيش العثماني ، فلم يرهبه التقتيل الجماعي ، ولا عمليات الإبادة التي كان يقوم بها ذلك الجيش ، بل زادته عزماً وتصميماً على المقاومة والاخذ بالثأر !.

ثم تأتي الحرب الى بلاده ، ويغزوه عنصر جديـد قادم من وراء البحار ، فتوقظه اصوات مدافع الحرب العالمية الاولى – يقظة أهل الكهف من بطون التاريخ فكانت ثورته الدموية الجارفة العارمة في عام ١٩٢٠ الـتي أتت بمولد دولته الوطنية الحديثة .

ثم كانت ثوراته السلمية من اجل اعادة البناء .. وما يراه المرء في العراق اليوم من معالم حديثة ، ونهضة حضارية شاملة ، وتقدم في شتى مجالات الحياة ان هو الا وليد اربعين عاماً فقط من حياة شعبه الخلاق .

نصيب الكرد في الحكم الوطني

وقـد يتساءل القارىء – وندر من زار المنطـــقة الكردية العراقية من الاجانب :

وما نصيب الكرد ، وكردستان العراقية من تقدم العصر الحديث ؟

وهل كان العدل اساساً في التوزيع ؟.. في البناء وفي العـلم وفي الاقتصاد وسائر معالم الحضارة الحديثة ؟

– وما هو نصيب الكرد في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في

الوظائف العامة والمناصب أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة ؟

– وهـل سلبت من الكرد حمايـة الحياة والحرية دون سائر المواطنين العراقيين ؟

– وهل قصّرت الحكومة العراقية بتنفيذ تعهداتها أمـــام عصبة الامم بحق الأقليات ؟

والإجابة على كل هذه الاسئلة اعتزمت ان لا أسهب في الكلام الذي يلقى على العواهن، تعمدت الاقتضاب فيما أكتب لأدع للأرقام وحدها ان تجيب [1]:

● شغل منصب رئاسة الوزارة كرديان هما الفريق نوري الدين محمود وأحمد مختار بابان ، وجمال بابان (بالوكالة) .

● شغل وزارة الاشغال والمواصلات – في أكثر عهود الحكم الملكي وزير كردي هو محمد أمين زكي أو صبيح نشأت أو جلال بابان ..

● وشغل منصب وزارة الداخليـــة كردي ايضاً في كثير من الاوقات كالحاج رمزي او عمر نظمي او سعيد قزاز . كما شغل وزارات الماليةوالعدلية والشؤون الاجتماعية والدفاع اكراد عديدون .

● وشغل منصب رئاسة اركان الجيش اكراد ايضاً كالفريق بكر صدقي، ثم الفريق حسين فوزي فالفريق امين زكي سليمان ، فالفريق نورالدين محمود .

● وفي كل وزارة ألفت في العراق منذ عام ١٩٢٠ حتى ١٩٦٠ ، يعين ما لا يقل عن وزيرين كرديين من مجموع ثمانية وزراء ، او ثلاثة ويصلون الى اربعة احياناً اذا كان عدد الوزراء اكثر من ثمانية [2] .

● ويُعطى الاكراد حقهم كاملاً في البرلمان (مجلس النواب والاعيان) بموجب الدستور ، وقانون الانتخاب .

---

(١) إن ما أوردت ينطبق على الوضع في المنطقة الكردية حتى عام ١٩٦١ .

(٢) راجع تاريخ الوزارات العراقية – لعبد الرازق الحسني .

● وتشير التقارير الرسمية الواردة في هذا الكتاب (الفصل السابع) الى ان ٢٣ ٪ من مجموع موظفي الدولة العراقية كلها هم أكراد – بما في ذلك الجيش والشرطة مع ان نسبة الموظفين العرب في المنطقة الكردية لا تتجاوز ٣٪ .

● لقد طبق قانون اللغات المحلية في المدارس وبعض دوائر الدولة تطبيقاً حسناً (التقارير البريطانية المرفوعة لعصبة الامم – الفصل ٧) . وينص هذا القانون على اعتبار اللغة الكردية رسمية في المنطقة، ويشترط في الموظف العامل في المنطقة ان يحسن اللغة الكردية ، ويفضل ان يكون من ابناء المنطقة ، ومن دون المساس بحق الكردي في التوظف في المنطقة العربية .

● إن معظم موظفي المنطقة الكردية هم من الاكراد (باستثناء رؤساء الوحدات الادارية – ومديري الشرطة في بعض الاحيان) ومقابل ذلك فكثيرون جداً من متصرفي الألوية العربية ومديري شرطتها كانوا اكراداً في جميع العهود .

● ينتخب طلاب المعاهد في الكليات والجامعة والبعثات بنسب ثابتة من طلاب الألوية ولذلك فإن نسبة الطلاب الاكراد في المعاهد العليا كانت اكثر بكثير من نسبتهم العددية بالنظر لوجودهم في الالوية العربية – سواء كانوا من ابناء الطبقة الحاكمة المقيمة عادة في العاصمة أم من ابناء الموظفين او التجار او المهنيين فيحتسبون من تلك الالوية دون ما تمييز عنصري .

● ينحصر النشاط الاقتصادي والصناعي في المدن الرئيسية في العراق كبغداد والموصل وكركوك والبصرة، ولذلك فان حرية العمل للاكراد مفتوحة لهم ، وتكونت منهم طبقة رأسمالية معروفة . الى جانب أعداد كبيرة من الطبقة الوسطى منتشرة في جميع الاجزاء العربية من الوطن العراقي ، في حين انه لا يوجد تاجر عربي واحد ولا مشروع اقتصادي واحد يديره عربي في لوائي السليمانية وأربيل .

● وانتقيت أخيراً بعض الإحصائيات العامة عن أوجه النشاط الصحي

والعمراني والثقافي والاقتصادي لألوية العراق المختلفة – من آخر إحصائية سنوية حكومية ، إذ تعطي فكرة دقيقة واضحة عما تحقق في المنطقةالكردية العراقية من نهضة شاملة ، هي على وجه التأكيد أوسع مدى مما تحقق لمثيلتها العربية – اذا ما احتسبنا النسبة العددية للسكان :

الجدول رقم (١)

قطاع الصحة العامة في ألوية العراق المختلفة
الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦١

الوحدة الادارية	عدد الاطباء وأطباء الاسنان والصيادلة	عدد أسرة المستشفيات	عدد المستوصفات	العيادات الخارجية
الموصل	١٠١	٧٧٣	١٠٠	٩
اربيل	٣٢	٨٨	٥٢	٣
السليمانية	٤٧	٣٠٧	٨٦	٧
كركوك	٨٦	٣٧٧	٤٢	٦
ديالى	٤٥	١٦٢	٤٤	٥
بغداد	١١٥٩	٣٨٣٩	١١٦	٢٠
الرمادي	٦١	٢٢٨	٥٢	٦
كربلاء	٧٤	٥٧٦	٣٤	٥
الحلة	٧٦	٤٥٧	٥٠	١١
الديوانية	٤٨	٧٢	٣٣	٤
الكوت	٢١	٢٧٢	٣٠	٨
الناصرية	٢٣	٣٢٠	٢٢	٨
العمارة	٢٨	٦٥٣	١٩	٤
البصرة	١٨٦	٦٦٢	٤٥	٢٩

ملاحظات :

يزيد عدد سكان لوائي الديوانية والناصرية زيادة كبيرة عن سكان لوائي السليمانية واربيل،ويقارب عدد سكان كل من ألوية الكوت والرمادي وكربلاء عدد سكان اربيل ، ويقل قليلاً عن عدد سكان السليمانية . ومع ذلك فان الادارة الصحية في اللوائين الكرديين المذكورين تزيد عن عددها في اربعة ألوية عربية .

الجدول رقم (٢)

قطاع التعليم في ألوية العراق المختلفة

الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦١ / ١٩٦٢

الوحدة الادارية	المدارس الابتدائية الرسمية			
	عـدد المدارس	عـدد المعلمين والمحاضرين	عـدد التلاميذ ذكور	اناث
الموصل	٤٧١	٣٢٤١	٦٣٩٤٣	٢٢٧٧٥
اربيل	٢٣٦	١٠٩٢	١٩٣٣٥	٦٢٠٨
السليمانية	٢٢٩	٩٧٥	١٨٤٩٨	٦١٨٩
كركوك	٣٣٢	١٥٠٠	٣٣٧١٢	١٢٣٢١
ديالى	٢٦٥	١٦٨٠	٣٣٩١٨	١٠٩٠٥
بغداد	٧٤٠	٧٥١٤	١٣٢٧٢٧	٧٥٥٢٣
الرمادي	٢١٣	١٣٢٠	٢٦٤٢٦	٦٢٩٩
كربلاء	٩٧	٨٦٦	١٩٩٧٣	٩٨٧٢
الحلة	٢٠٠	١٤٧٨	٣٣٨٥٨	٩١٥١
الكوت	١٩١	١٠٤٣	٢١٣٨١	٦٦٩٧
العمارة	١٧١	١١٢٤	٢٤٣١١	٧٣٨٨
الناصرية	١٩٤	١٤٣٨	٣٨٧٦٧	٨٧٩٠
الديوانية	٢١٣	١٤٧٩	١١٢٣١	٣٧٩٢٢
البصرة	٢٦١	٢٣٤٥	٥٤٦٢٤	٢٤٣٢٢

تابع الجدول رقم (٢)

	المدارس الثانوية الرسمية فقط		دور المعلمين والمعلمات الابتدائية	
	عدد المدارس	ذكور واناث	عدد المدارس	عدد الطلاب والطالبات
الموصل	٣٦	١٤٨٠٨	٢	٨٥٣
أربيل	١٠	٢٩٤٠	٢	٣٩٢
السليمانية	١٠	٣٠٥٥	٢	٢٧٤
كركوك	١٥	٥٥٣٧	٢	٤٨٣
ديالى	١٩	٦١٠٠	٢	٧١٠
بغداد	١٠٠	٤١٩٨٨	٢	١٠٢٧
الرمادي	١٧	٥٦٨٠	٢	٣٩١
كربلاء	١٢	٥٦٣٣	٢	٣٣١
الحلة	٢٠	٨٣١٨	٢	٤٨٣
الكوت	١٦	٤١٠٥	٢	٤٨٢
العمارة	١١	٤٣٢٥	٢	٤٣٨
الناصرية	١٢	٤٩٨١	٢	٤٨٦
الديوانية	١٥	٥٠٣٧	٢	٥٧٥
البصرة	٢٣	١١٧٨٦	٢	٥١٨

ملاحظات :

● لم يدخل في الاحصاء المدارس الاهلية والخاصة والاجنبية، ولا المدارس الابتدائية المسائية .

● في كل لواء دار معلمين واحدة — ودار معلمات واحدة .

● يزيد عدد سكان اربعة ألوية عربية على سكان لواء أربيل الكردي مع ان عدد مدارس لواء أربيل اكثر من عدد مدارس تلك الألوية العربية .

● يزيد سكان كل من لواء الحلة والناصرية على سكان لواء السليمانية، ومع ذلك فان مدارس لواء السليمانية اكثر عـدداً من مدارس كل لواء من تلك الألوية .

الجدول رقم (٣)

نسبة الأمية

بين سكان ألوية العراق بموجب تسجيل عام ١٩٥٧

اللواء	عـدد السكان	عـدد الأميين	النسبة المئوية
الموصل	٧٥٥٤٤٧	٤٩٠٢٠٠	٦٤,٨٨ ٪
أربيل	٢٧٣٣٨٣	١٩١٩٠٤	٧٠,٣٠ ٪
كركوك	٣٨٨٨٣٩	٢٥٨٧٦٣	٦٦,٥٤ ٪
السليمانية	٣٠٤٨٩٥	٢١١٩٨٦	٩٦,٥٢ ٪
ديالى	٣٢٩٨٣٦	٢١٨٨٢١	٦٦,٣٧ ٪
بغداد	١,٣١٣٠١٢	٧٤٤٩٦١	٥٦,٧٣ ٪
الرمادي	٢٥٣٠٢٣	١٦٢٦٧٧	٦٤,٠٨ ٪
الحلة	٣٥٤٧٧٩	٢٤٠٤٠٧	٦٧,٧٦ ٪
كربلاء	٢١٧٣٧٥	١٣٢٣٧٤	٦٠,٨٩ ٪
الديوانية	٥٢٠٤٧٠	٣٨٦٨٢٧	٧٤,٣٢ ٪
الناصرية	٤٥٨٨٤٨	٣٤٠٠١٨	٧٤,١٤ ٪
البصرة	٥٠٣٣٣٠	٣١٩٦٢٨	٦٣,٥٠ ٪
العمارة	٣٢٩٨٤٠	٢٣٨٣٦٦	٧٢,٢٩ ٪
الكوت	١٢٥٨٩٩	٢١٦٧٥٠	٠٧٣،٢٥ ٪

ملاحظة : ان نسبة الامية في اللوائين الكرديين (السليمانية واربيل) حوالي ٧٠ ٪

في حين ان نسبة الامية في اربعة ألوية عربية هي الديوانية والناصرية والعمارة والكوت تبلغ ٧٣,٥ ٪

الجدول رقم (٤)

الخدمات العامة : الكهرباء والماء في ألوية العراق المختلفة
احصائية ١٩٦١

الوحدة الادارية	مجموع استهلاك الكهرباء الف كيلوواط ساعة	المياه النقية متر مكعب	عدد آبار المياه المحفورة	مجموع تكاليف البناء بالدينار
الموصل	٤٢٢٢٦	١٥١٦٧	١٦٣	١٤٧٨٤٩٤
اربيل	٤٤٩٢	٣٢١٢	١١٠	٣٧٦١١١
السليمانية	٢٢٠١١	٣١٣٢	٢٨	٧٦٠٨٤٣
كركوك	٣٨٧١٦١	٢٤٠٤٠	١٠٤	٥٢٤١٢٢
ديالى	٦٣٢٢	٣٧٩٥	٦٣	١٧٥٦٩٤
بغداد	٢٦٤٨٥٤	٤٩٦٩٤	٦٤	١٠٤٦٦٣٤٠
الرمادي	٢٤٢٠	١٤٢٤	١٧	٨٤٠٦٩
كربلاء	٧٥٦٢	٤٥٦٥	٦	٥٨٠٧٤٥
الحلة	٧٥٦٢	٣١٥٤	٤٨	٦٩٩٣١١
الديوانية	١٧٠٣٠	٢٨١٦		٣٢٦٥٤٠
الكوت	٣٢٥٧	٢١١١	٩	١٠٦٥٢٢
الناصرية	٤٣٩٨	٢٣٨٢		١٦٥٨٢٩
العمارة	٤٨٤٩	٣٤٥٧	١	٢٣٥٤٢٢
البصرة	٧٦٩٣٣	١١٢٢٨	البوادي ٩٠	١٤٨٥٢٧٦

الجدول رقم (٥)

قروض المصرف الزراعي لألوية العراق
لسنتي ٥٩ / ٦٠ و ٦٠ / ١٩٦١

المبالغ المقترضة بالدينار

الوحدة الادارية	١٩٥٩ / ١٩٦٠	١٩٦٠ / ١٩٦١
الموصل	٨٣٦٢٥	٦٤١٨٥
أربيل	٥١٧٢٥	٣٩٧٢٠
السليمانية	٦٥٤٢	٨٢٢٠
كركوك	١٣٤٨٣	٣٥٨٩٠
ديالى	٦٢٢٥١	٧٨٧٠١
بغداد	٤٤٥٦٠	٧١٧٤٠
الرمادي	٢٦٧١٤	٢٢٨٦٣
كربلاء	٣٢٧٦٠	١٩٦٢٥
الحلة	٣٨٨٥٧	٤٨٢٣٣
الكوت	٥١٧٦٠	١٣٧٢١
العمارة	٤٢٠٠	٣٨٤٠
الناصرية	٣٩٢٠	٤٥٠٠
الديوانية	٩٨٦٤٩	٨٧١٤١
البصرة	٣٦١٤٥	٤٨١٩٣

الجدول رقم (٦)

العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصناعية والإنشائية خلال سنة ١٩٦٠[١]
(عدا شركات النفط)

اللواء	معدل عدد المؤسسات الشهري	معدل عدد الاشخاص العاملين	معدل الاجور السنوية (بالدينار)	الوحدات الكهربائية للصناعة الف كيلوواط
الموصل	١١٤	١٠١٧٥	٢٠٤٥٥٦٩	٣٧٠٨٧
اربيل	٢٦	١٤٣٨	٢٩٨٠٤٩	١٠٩٥
السليمانية	٣٥	٤٢٨٤	٢٥٨٢٩٩٩	٢١٠٧٠
كركوك	٤٢	٣٨٣٧	٩٤٦٨١٩	٢٦١٥٨
ديالى	٣٢	١٩١٧	٥٣٦٥٧٦	٢٥٨٢
بغداد	٥٠٩	٤٣٢٠٣	١١٢٠٩٠٢٩	١٤٣٥٥٣
الرمادي	١٨	٩٤٢	١٥٩٧٠٦	١٥
كربلاء	٥٣	١٧٨٢	٣٣٧٧٤٠	٥٠٢
الحلة	١٠٤	٣٨٩٥	٧٨٥٢٨٨	١٤٦٨٧
الديوانية	٣٨	٢٥٢٦	٥١٦٤١٥	١٥٥٤٨
الكوت	٢٥	١٣٤٠	٣٢٤٧٩٢	٤٦٣٢
الناصرية	٢٥	١٤٤٠	٢٦٤٣٦٤	٤٠٣
العمارة	٢١	١٩٢٩	٢٧٨٣٧٢	٦٦٥
البصرة	١٩٠	١٥٠٨١	٣٢٤٢٨٧٣	١٦١٧٩

ملاحظة

على القارىء ان يتذكر نسبة عدد سكان كل لواء الوارد في الجدول رقم ٣ صفحة ٢٤٠ .

١ — المؤسسات الصناعية التي يستخدم كل منها عشرين شخصاً فأكثر .

المصدر : الدائرة المركزية للاحصاء ـ وزارة التخطيط : تقدير الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٠ .

الجدول رقم (٧)

كميات الحنطة الموزعة في المناطق الديمية وعدد الفلاحين المستلمين خلال موسم ١٩٦٠ / ١٩٦١ الشتوي

اللـــواء	عدد الفلاحين المستلمين	الكمية بالطن
الموصل	٣٩٠٢٤	١١٦١٢
السليمانية	٤٨٦٣	٨٦٠
كركوك	٩١٣٦	٢٥٨٠
اربيل	١٣٥٢٦	٢٥١١
الالوية العربية الاخرى (جميعاً)	٨٨٨٤٧	٢٢٧٥

الجدول رقم (٨)

الغابات الجبلية في المناطق الكردية العراقية

(بالكيلومتر المربع)

	المجموع	ديالى	كركوك	السليمانية	اربيل	الموصل
غابات البلوط الكثيفة						
غير مستغلة	٢٥٧٤,٦	٠٠	٠٠	٣٧٥,٨	١٨٤٤,٤	٣٥٤,٤
» » مستغلة	٢٨٨٢,٢	٠٠	١٨,٢	٩٣٠,١	٩٧٥,٧	١٢٥٨,٢
» » ذات كثافة ضعيفة	٥٨٦٦,٥	٤٩	١١٤,٨	٢٢٠٩,٦	١٨١٥,٥	١٦٧٧,٦

الجدول رقم (٩)

محصول التبغ في كردستان

١٩٦٢ – ١٩٦٤

السنة	كمية بالة	الانتاج كيلو	الثمن المدفوع فلس دينار
١٩٦٢	١٣٥٨٦١	٧,٩٢٩,٦٥٨	٧١٣,٨٩٢,٩٨٨
١٩٦٣	٦٩٦٣٣	٤,١٣٧,٤٠٦	٢٤٤,٣١٨,٣٤٨
١٩٦٤	٢٣٣٢١٥	١٢,٥٢٥,٥٠٢	٣,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠

ملاحظات : ١ – تشتري الحكومـــة انتاج المزارعـين من التبغ باسعار تتراوح بين ٣٥٠ فلساً لأعلى صنف و ١٣٠ فلساً لأدناه عن كل كيلو .

٢ – توجد مزارع تجريبية في منطقتي السليمانية واربيل لتحسين البذور ، وتوزيعها على المزارعين .

٣ – يسلف المزارعون عن انتاجهم سنوياً .

الجدول رقم (١٠)

الإنتاج الزراعي للألوية المختلفة لسنة ١٩٥٨/٥٧

	حنطة		شعير		الأرز	
	المساحة المزروعة	الناتج من الحنطة	المساحة	الناتج	المساحة	الناتج
	١٠٠٠ دونم (١)	الف طن	١٠٠٠ دونم	الف طن	١٠٠٠ دونم	بالاطنان
الموصل	٢٧٢٧	٢٦١	٩٨٠	١٣٨	١٥٦٣٤	٩٠٠٦
اربيل	٦٨٣	٧٣	١٦٣	٢٣	٧٦٩٠	٢٩٧٦
السليمانية	٩٧	١٢	١٠٤	١٧	٧٠٦٦	٥١٤٠
كركوك	٨٢١	٦٧	٤٩٧	٦٢	٨٨٢٠	٤٥٧٣
ديالى	٤٢٥	٤٢	٥٣٦	٩٣	١٦١٤٢	٣٣٧٤
بغداد	٣٩٨	١٠٤	٣٣٢	١٠٠	٧٥٥٠	٣١٩٩
الرمادي	٩٩	٢٢	٥٦	١٦	٨٠	٢٠
كربلاء	٩	٢	١٢	٢	٨٠٠	٢٤٠
ألحلة	٥٠	١١	٣٥٢	١٠١	٤٠١٥٠	٨٦٥٢
الديوانية	١٥٩	٣٨	١٦٤	٥٢	٨٧٤٤٠	٣٩٩٣٣
الكوت	٤١٣	٧١	٦٩٥	١٥٩	٣٨٨٠٠	١٦٨٤٠
الناصرية	١٤١	٣٥	٥٠٩	١٣١	٥٠٧٥٠	٢٠٧٣٠
العمارة	٩٢	١٦	٢٢٥	٥٩	٧٢٥٥٠	٢١٦٠١
البصرة	١٩	٣	٢	١	١٩٧٠	٦٩٠

١ – الدونم هو الوحدة الزراعية في العراق ويساوي ٢٥٠٠ متر مربع أي اكثر من نصف فدان مصري ، وضعف مساحة الدونم السوري أو الفلسطيني.

الجدول (١١)

عدد ضباط الصف وافراد الشرطة حسب الألوية – احصائية عام ١٩٦١

الوحدة الادارية	العدد
الموصل	٢٣٢٥
السليمانية	١٠٥٠
اربيل	١٢٣١
كركوك	٧٧٣
ديالى	١١٣٦
الرمادي	٦٥٧
بغداد	٣١١٤
الكوت	٩١٠
الحلة	٥٣١
كربلاء	٤٩٠
الديوانية	٨٨٣
العمارة	٦٩٠
الناصرية	٧٩٥
البصرة	١١٠٤

مشاريع الاعمار الرئيسية في كردستان العراقية

ان مشاريع الاعمار الرئيسية التي انجزتها الحكومة الوطنية في المنطقة الكردية العراقية قد تمت بمرحلتين :

المرحلة الاولى : وبدأت قبل انشاء مجلس الاعمار العراقي من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٠ .

المرحلة الثانية : بعد انشاء مجلس الاعمار العراقي في نهاية عام ١٩٥٠ حتى الآن ، حيث قررت الدولة العراقية بموجب قانون مايس ١٩٥٠ انشاء مجلس للإعمار يناط به انجاز المشاريع العامة في البلاد ، وخصصت له ٧٠ ٪ من ايرادات النفط العراقي لصرفها على تلك المشاريع . وبعد قيام ثورة ١٤ تموز بفترة وجيزة ، أنقصت تلك النسبة الى ٥٠٪ من ايرادات النفط السنوية. وحتى هذه النسبة المخفضة صارت تصرف بأمر من عبد الكريم قاسم -الذي اعتبر وزير ماليته - كلمته قانوناً [١] .

إنجازات المرحلة الأولى :

كانت المنطقة الكردية العراقية كسائر البلاد العراقية الأخرى متأخرة غاية التأخر في شتى نواحي الحياة ، وكان أول ما فكرت به الحكومة الوطنية هو ربط مناطق العراق ببعضها بشبكة من المواصلات البرية والسلكية ليسهل اتصالها ببعضها ، ولما كانت المنطقة العربية جميعها تقع في

---

١ - ان انتكاسة ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ لم تتمثل في الوضع السياسي العام فحسب ،وانما في مشاريع الاعمار والانماء ايضاً،فلقد ألغت الثورة في أيامها الاولى مجلس الاعمار بوصف اعضائه « رجعيين » ، وألغت مشاريعه القائمة بوصفها «استعمارية» . واخذت احتياطيه البالغ ثلاثة عشر مليون دينار لصرفها على الميزانية العامة ، ثم اصدرت قانوناً بتخصيص ٥٠ ٪ من ايرادات النفط على المشاريع العامة بدلاً من ٧٠ ٪ ، وضم الـ ٥٠ ٪الثانية للميزانية العامة لتغطية مصاريف الدولة كالرواتب التقاعدية والاكراميات وما الى ذلك من مشاريع وضعت على الورق ، ولم يتحقق منها الا القليل - عن طريق القروض الخارجية - مع العلم بان ايرادات النفط السنوية كانت حوالي ٨٥ مليون دينار ، ثم تزايدت الى ان بلغت ١٢٦ مليون دينار في سنة ١٩٦٥ !.

أرض ترابية منبسطة ، فإن شق الطرق فيها لا يكلف جهداً كبيراً ولا مالاً كثيراً ، في حين ان المنطقة الكردية ـ العراقية ، وهي صخرية جبلية فإن فتح طرق المواصلات فيها يكلف نسبة أعلى بكثير مما يكلفه الطريق المعبد في الجنوب .

وأخذت الدولة على عاتقها فتح طرق رئيسية في المنطقة الكردية ، فمدت سكة حديد بغداد ـ كركوك ، وشيدت على ذلك الخط الحديدي عدة جسور رئيسية .

ثم فتحت طريق كركوك ـ السليمانية ، واوصلته بعدئذ الى أقضية هذا اللواء الكردي كحلبجه وبنجوين ، ثم عبدت هذا الطريق ، فأوصلت اقصى منطقة لواء السليمانية على الحدود العراقية ـ الايرانية بالعاصمة بغداد وبغيرها من المدن العراقية .

ثم عبدت طريق كركوك ـ اربيل ـ الموصل .

وفتحت طريق ـ اربيل ـ شقلاوة ـ راوندوز ـ رايات . مخترقة ست سلاسل جبلية غاية في الوعورة ، واعتبر فتح هذا الطريق وتعبيده من الأعمال الجبارة . ثم طريق اربيل ـ كويسنجق ـ رانية .

ثم فتح طريق رابع يصل الموصل بعفرة .

وطريق خامس يصل الموصل ـ بدهوك ـ زاخو ، ومن دهوك يتفرع الطريق الى سرسنك ـ عمادية ؛ وهو من الطرق الجبلية الوعرة ايضاً .

وبهذه الطرق الخمس المتوازية وصل العراق العربي بالمنطقة الكردية العراقية التي تؤلف خمسة قطاعات منفصلة بعضها عن بعض بسلاسل جبلية غاية في الوعورة وهي :

(١) منطقة لواء السليمانية .

(٢) منطقة كويسنجق ـ رانية .

(٣) منطقة أربيل — راوندوز — رايات .

(٤) منطقة عقرة .

(٥) منطقة دهوك — العمادية .

واوصلت تلك الطرق الى بعض الاقضية والنواحي بطرق فرعية .

ولقد كلفت هذه الشبكة من الطرق المعبدة بما في ذلك عشرات الجسور والقناطر التي شيدت عبر الانهار وبين سلاسل الجبال والوديان عشرات الملايين من الدنانير العراقية ، وصرفت وتصرف على صيانتها مبالغ طائلة نظراً لكثرة هطول الامطار والثلوج في المنطقة .

وهناك حقيقة يجب ان تعرف ، وهي ان شبكة الطرق هذه قد شيد معظمها في شمال شرقي العراق في مساحة لا تزيد عن ٥٥ ألف كيلومتر مربع، ولم يبلط في سائر انحاء البلاد (ومساحتها ٤٠٠ ألف كيلومتر مربع) اي طريق حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

ثم إن الحكومة المركزية قد شيدت في الألوية الشمالية عشرات المباني الحكومية والمخافر والثكنات والمدارس والمستشفيات .

وأعانت جميع بلديات تلك الألوية في تأسيس مرافق مياه الشرب والكهرباء وفتح الشوارع وتبليطها . وأنعشت اقتصادها في إنماء زراعة التبغ واستغلال الغابات لاستخراج الفحم وسوقه الى المناطق الجنوبية من البلاد . وكثيراً ما ارسلت المواد الغذائية الى المنطقة .

المرحلة الثانية :

وهي المرحلة التي تولى فيها مجلس الإعمار مسؤولية إعمار البلاد وإنماء مرافقها العامة .. الى جانب المشاريع العمرانية الاخرى التي تنجزها الوزارات المختصة من ميزانيتها العامة ، او تنجزها البلديات ضمن مجالس ادارة الألوية التي استقلت في اعمالها .

وتمت في هـذه المرحلة انجازات ملحوظة في المنطقة الكردية كتوسيـع الطرق ، وايصالها الى مواقع خزانات المياه الجبارة التي بوشر بإنشائها، وإنشاء عدة جسور حديدية ضخمة، وبناء مدارس ، ووحدات سكنية ومستشفيات نموذجية في معظم مراكز الألوية والأقضية وحتى النواحي (راجع الجداول آنفة الذكر) . وتقرر إنشاء سدود وخزانات ري عظمى في المنطقة :

١ – خزان دوكان

على نهـــر الزاب الصغير وطوله ٢٩٠ متراً وارتفاعه ٩٨ متراً ، وقابلية استيعابه ٦,٨ مليار متر مكعب تكفي لإرواء ٢ مليون دونم في قضاء مخمور والحويجة والعظيم . وينشأ سد على الزاب الصغير في بطمة (قرب الحويجة) لتوليد الطاقة الكهربائية .

وأعطيت مناقصته بمبلغ ٨,٨١٧,١٣١ ديناراً وقد تمت مراحل إنشائه .

٢ – خزان بخمة

ولقد شيد على نهر الزاب الكبير – شمال غربي مدينة اربيل ، ووضـع تصميمه من نوع السدود المسندة بدعامات من الخلف وتسمى سدود «بترس» . ارتفاعه في مرحـلة بنائه الاولى ١١٥ متراً وبمنسوب ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، وبسعة للخزن مقدارها ٣ مليارات متر مكعب ، وكلفة بنائه في هذه المرحلة ٢١,٧٥٨,٠٠٠ دينار .

أما المرحلة الثانية للسد ، فتقضي بتعليته الى منسوب ٥٥٠ مـــتراً فوق مستوى البحر ، أي بارتفاع للسد قدره ١٦٥ متراً وبسعة نهائية قدرها ٨,٣ مليار متر مكعب ، وتبلغ مساحة الاراضي التي يغمرها الماء ١٤٠ كيلومتراً مربعاً . وتكلف التعلية هذه ١٧,٨٥٥ مليون دينار ، وبذا فان خزان بخمة سيـكلف عند إنجازه قريباً من ٣٩,٦١٣,٠٠٠ دينار . ويعتبر هذا السد من أعلى السدود الموجودة في العالم من نوع « بترس » .

ويولد السد قوة كهربائية قدرهـــا ٦٠٠,٠٠٠ كيلوواط والتي ستجهز ٢,٧٠٠,٠٠٠ كيلوواط ساعــة . وإن كلفة توليد هذه القوة بضمنها الاسلاك وما يحتاج اليه لنقل القوة هو فلس واحد للوحدة الكهربائية .

٣ – خزان دربندي خان

وهو سد حجري ، في مقدمته حاجز واقٍ من الخرسانة المسلحة. ارتفاعه ١٣٠ متراً وطوله ٤٣٥ متراً وبسعة للخزن تبلغ حوالي ٣,٧ مليار مــتر مكعب ، وموقعه على نهر ديالى .

٤ – المصائف

لقد وضع مجلس الإعمار منذ عام ١٩٥١ خطــة ثابتة لإحياء المصائف في المنطقة الجبلية الكردية في كل من قضائي دهوك والعمادية (لواء الموصل) ومصائف صلاح الدين وشقلاوة والحاج عمران (لواء أربيل) وتهيئة الدراسات لإنشاء مصيف كبير في جبل قره داغ (لواء السليمانية) .

ولقد شيد فندق عالمي في مصيف سرسنك (العمادية) ، وشيدت عشرات البيوت مع فندق في سواره توكا (قضاء دهوك) وفنادق ودور استراحة ومحطات ماء وكهرباء في زاويتا والحاج عمران وصلاح الدين .

وخلقت هذه المصائف حركة اقتصادية في المنطقـــة ، وزادت الروابط الاجتماعية بين ابناء الجنوب وابناء الشمال بسبب اختلاطهم في موسم الاصطياف ، وأتاحت لأبناء العرب فرصة معرفة بلادهم الشمالية ودراسة أحوالها عن كثب . وذهبت أعداد كبيرة منهم الى مصائف الشمال بدلاً من سورية ولبنان مع ان المسافة بين الجنوب والمصائف أبعد من المسافة الى سورية ولبنان .

٥ – الصناعة

تمّ انشاء معمل للسمنت «في سرجنــار» في ضواحي السليمانية ، ولقـــد

استغلت بعض مناجم الرخام في لواء أربيل. واقيم اعظم مصنع حديث لصناعة السكاير في السليمانية .

وقام مجلس الإعمار بالمرحلة الأولى من مراحل المسح المعدني في المنطقة للتثبت من وجود المعادن فيها والقيام بتحريات ودراسات موقعية واسعة لمعرفة انواع وكميات المعادن وأهميتها من الناحيتين الصناعية والاقتصادية للبلاد .

٦- نواحي الاعمار الاخرى

أما إعمار المدن الشمالية ، وإنشاء المستشفيات والمستوصفات والوحدات السكنية ودور الاستراحة والمدارس وما اليها فلقد أشرنا إليها في الجداول التي نشرناها . بالاضافة الى ما قامت به مديرية إعمار الشمال التي تأسست في سنة ١٩٦٣ وفي ادناه جدول مختصر بانجازاتها :

منجزات مديرية اعمار الشمال
١٩٦٣ - ١٩٦٥

اللواء	العدد الكلي للمشاريع	العدد المنجز	المبالغ المصروفة دينار
الموصل	١٦٣	١٢	٦٢٨١٦٦
السليمانية	١٣١	٤٠	٦٨١٩١٤
اربيل	١١٠	٧٣	٤٧٦٨٣٧
كركوك	١٦٥	٩٨	٥٦٣,٢٢٢
ديالى	٨٨	١٦	٤٣٩٠٧٥
المجموع	٦٥٧	٢٣٩	٢,٧٨٩٢١٤
مبالغ اضافية اعطيت لكل لواء (٢٥٠ الف دينار)			١,٢٥٠٠٠٠
المجموع العام			٤,٠٣٩٢١٤

ملاحظات: تشمل المشاريع المدارس والمستشفيات ودور السكن والقناطر والمحاجر الصحية وترميم المؤسسات العامة .

وقبل ان نختتم هذا الفصل – نصيب الاكراد في الحكم الوطني – نلقي ضوءاً على حياة العراقيين السياسية في الأربعين عاماً التي انصرمت من حياتهم لنتعرف الى نصيب كلٍ من غالبية العراقيين العرب ، وأقليتهم الكردية في الحياة السياسية العامة ، وحقهم في الحرية السياسية .

ان القوانين العامة للدولة العراقية ، حرّمت تأليف الجمعيات التي تناهض الأديان السماوية ، كما حرّمت أي نشاط سياسي يرمي الى تجزئة البلاد او انفصال جزء منها عن الوطن – شأنها في ذلك شأن كل دولة في هذا العالم .

ثم إن العراق المثقل بأوزار مخلفات قرون طويلة من الفوضى والشقاء والاستعباد الاجنبيين ، والذي يتطلع شعبه الطموح الى الحياة نظرة تشاؤم وتفاؤل معاً ، فهو ينظر الى حياة الآخرين بمنظار أبيض ناصع البياض، وينظر الى أوضاعه العامة بمنظار أسود قاتم ... ولا عجب أن تؤدي هذه المفارقة ، وهذا الازدواج الى صراع سياسي عنيف تجتازه البلاد في ظل حكمها الوطني العاجز عن مواكبة آمال الشعب في الحياة الحرة الكريمة ، والتقدم الحضاري المنشود .

وفضلاً عن هذا كله ، فان الحكم الوطني اجتاز مرحلة وصاية أجنبية فرضت عليه ، فكان على حد تعبير احد المسؤولين البريطانيين : «للعراق سيادة وطنية ومع هذا فهو تحت الانتداب ، وان الوزراء مسؤولون في البرلمان ومع هذا فهم تحت نفوذ المستشارين البريطانيين» .

ونتيجة طبيعية لهذا كله ، فلقد تمخضت البلاد العراقية عن صراع مرير بين الحاكم والمحكوم، ممثل في حركات سياسية قامت بها الجماعات والاحزاب والافراد ، وممثل في حركات شعبية جماعية ، وجمعيات ارهابية سرية ، او تشكيلات سياسية تعمل في الخفاء لإحداث انقلابات عسكرية ، او ثورات قبلية ،الى جانب نضال مشترك بين الحكومة والجيش ضد الانكليز في العراق.

ونحن قد استعرضنا بالتفصيل جميع الثورات التي حدثت في المنطقة الكردية ، فان ثورات أخرى قد حدثت في منطقة الفرات الاوسط ما بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٦ – مبعثها الصراع بين اعضاء الطبقة الحاكمة للهيمنة على السلطة . ولقد قُضي على تلك الثورات بقسوة ، فالفريق بكر صدقي الذي قاد الجيش لإخماد أكثر تلك الثورات قد قتل الاسرى والابرياء، وتسبب في قتل المعتقلين ، وقصف القرى بالطائرات، وأمر بتدمير البيوت والمضخات الزراعية !.

أما النشاط السياسي الحزبي ، والمقاومة السلمية ضد الحكومة فلقد كانت على عاتق القوميين عموماً. وندر اشتراك القادة الكرد في ذلك النضال السياسي ، وتألفت الاحزاب ذات الطابع القومي – دون ان يشترك فيها مواطنون أكراد الا بقدر محدود ، فكان النضال السياسي المنبعث من العاصمة واقعاً على عاتق القوميين عموماً .

أما في حرب العراق مع بريطانيا في ثورة ١٩٤١ فلقد وقفت المنطقة الكردية موقفاً سلبياً منها ، إلا ان عدداً قليلاً من قادة الكرد الوطنيين كماجد مصطفى والعقيد رشيد جودت وجلال خالد وعدد قليل آخر ، أيدوا الثورة وناصروها حتى النهاية .

ولم يكن بين المعتقلين والمسجونين من ضحايا تلك الثورة – وتجاوز عددهم الالف من قادة وضباط ومثقفي العراق سوى نزر يسير جداً من إخوانهم الكرد – وعلى قدر علمي ، لم يكن بين ستمائة معتقل سياسي سوى كرديين .

ولم يتضرر من الصراع السياسي في الانتفاضات والوثبات الشعبية، ومقاومة العهد الملكي غير أكثرية مطلقة من أبناء العراق العرب . . وعدد قليل جداً من الكرد العراقيين بوصفهم اعضاء في الحزب الشيوعي العراقي .

وبعد انحراف حكم الثورة (عام ١٩٥٨ – ١٩٦٢) تحمل القوميون وحدهم عبء النضال ، فقتل وسحل منهم المئات واعتقل نحو ٣٥،٠٠٠ في شتى ارجاء البلاد ، وأعدم العشرات .

وقدم التركمان في كركوك ضحايا جسيمة بسبب المجزرة البشرية الوحشية التي قام بها الشيوعيون ، وشيوعيو الاكراد لكي يضطروا السكان الى اخلاء كركوك وإحلال أكراد محلهم .

وهكذا .. فان ضحايا الاستقلال منذ قيام ثورة ١٩٢٠ حتى الآن كانت من نصيب الاكثرية العربية عموماً ، من غير ان ننتقص من جهاد وبطولة ذلك العدد الصغير من اخوانهم الكرد او التركمان .

وفي خضم ذلك الصراع السياسي الطويل .. كانت الحكومات المتعاقبة تستخدم الوسائل التي تكفل بقاء نظامها العام ، وتعمل بكل ما لديها من قوة لكي تحافظ على كيانها ، وتنفذ سياستها المرسومة. وتختلف الوسائل باختلاف الوزارات القائمة ، فنوري السعيد وصالح جبر ، كانا يميلان الى العنف والقوة في كبح جماح مقاومة الشعب لحكمهما فيعلنان الاحكام العرفية في البلاد ، ويأمران بفتح النار على المتظاهرين ، هذا بالاضافة الى الاساليب الاخرى التي يشترك معهما فيها بعض الساسة من استغلال السلطة التشريعية والقضائية لسن القوانين التي تحد من حرية الاحزاب ، والصحف ، وتمنع التظاهرات والاجتماعات العامة ، وتزور الانتخابات ، وتستغل الحكم للانتفاع منه .. الى آخر ما كان يجري في البلاد من فساد وافساد ، وسلب الحريات العامة ، او غمط للحق العام ، او انحراف في السياسة الوطنية والقومية ، او مزيد من التفريط بحقوق البلاد العامة في الحقل الدولي .

إلا ان ذلك الحكم لم يقتصر في إجراءاته على منطقة من البلاد دون أخرى ، ولا على عنصر من السكان دون عنصر آخر .. وإنما كان على وجه التحقيق يشمل الوطن كله والمواطنين كلهم على حد سواء . وكما أسلفنا في القول ، فإن الجندي وحده هو الذي يسقط في ميدان المعركة الحامية ، وكانت الاكثرية الساحقة من جنود معركة التحرير العراقي ما بين عام ١٩٢٠ — ١٩٦٢ هم أكثرية السكان من العرب الذين تحملوا العبء اكثر من حصتهم فيه .

ونخرج من حديثنا بهذه النتيجة التي تدحض قول القائلين — إن الكرد

العراقيين مضطهدون ، مسلوبو الحقوق دون سائر العراقيين .

وان المراسيم والقوانين الاستثنائية التي سلبت الحريات السياسية قد طبقت على المواطنين جميعاً دون ما تفريق او تمييز عنصري او ديني او مذهبي ، لا كما جاءفي بيان حزب (روزكاري كورد) الذي يقول : « السعي لرفع كل انواع الاضطهاد والتفريق القومي التي تتناول الاكراد والاقليات الاخرى » .. ثم يقول في بيان آخر : « ان الشعب الكردي في العراق قد ساءت حالته الى درجة فاحشة ، وقد حرم من جميع حقوقه الدستورية .. ولهذا نطلب ان تلبى مطالب الاكراد الوطنية في العراق . »

لقد وضعت امام القارىء الحقائق والأرقام ، التي تدحض هذه الدعوى وتكشف حقيقة الدعاية المسمومة التي تبث في وسطنا ، وتشوه سمعة أمتنا في وقت رعينا فيه حق مواطنينا من الاقليات حق الرعاية حين لم يحصّل اكراد تركية ، أو أكراد ايران شيئاً يسيراً مما حصل عليه اكراد العراق الذين وصلوا الى كراسي رئاسة الوزارة ، وتمتعوا بكامل حقوقهم كمواطنين ، بالاضافة الى تمتعهم بحقهم الذاتي الخاص كأقلية ، ولم يقدموا من الضحايا في سبيل ذلك قدر ما قدمه عرب العراق .. ان الشعوبية والشيوعية التي تنفث السموم في ربوع وطننا ، وتشيع الانهزامية الانخذالية في مجتمعنا .. وتنشر الدعاية الكاذبة ، والمبالغات المفضوحة ، انما ترمي الى التستر على مكاسبها التي حققتها ، والى طلب المزيد منها ، ثم الى تمزيق الكيان العربي وهدمه ليتسنى لها السيطرة على اقليم منه ، فتحول بذلك دون امل العربي في التحرر السياسي والوحدة العربية .

ولقد عودتنا الشعوبية والشيوعية في العراق على هذا الاسلوب المفضوح من الدعاية والتهويل والتهويش ، عندما ألبّت الدنيا على الحكم المباد بدعوى اضطهادها ، وقتل رجالها ، وزج الآلاف من مريديها في السجون ومنافي نقرة السلمان . ثم تنكشف الحقائق بعد الثورة — وفي محكمة المهداوي الشعوبية نفسها ، وإذ باربعة عشر شيوعياً فقط كانوا معتقلين في جميع سجون

ومعتقلات ومنافي العراق ، وان آحاداً منهم لا يتجـــاوز عددهم اصابع اليد شنقوا او قتلوا خلال حكم نوري السعيد واترابه ، يقابلهم المئات والآلاف من القوميين العراقيين الذين ضحوا بحياتهم او قضوا في المعتقـلات سنين طوالاً ، او زجوا في غياهب السجون .. لكي يحرروا العراق ، ولـكي يدعوا شعبه يسير في الركب العربي المتحرر فيلعب دوره الاساسي والقيادي في هذا الركب .

ويتكشف لنا اكثر من ذلك كله.. المخطط الشيوعي الرهيب الذي بُيِّت لشعب العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز، وعلى نحو ما فعلوا في جميع ارجائه من سحل وقتل وارهاب جماعي . وان نسي العراقيون ما فعلته المقاومة الشعبية ولجان صيانة الجمهورية ومحكمة المهداوي في البلاد ، فانهم لن ينسوا الجريمـــة النكراء التي ارتكبهااولئك في مجازر الموصل التي حرقفيها الاحياء بالبترول.. وحرقت فيها الأسر مع أطفالها في منازلها ، ونحر فيها المئات من القوميين ، وسحلوا في شوارع الموصل احياء وأمواتاً، وأسهم في حمامات الدم تلك بعض أتباع البارزاني .. كما اسهموا بعدها بمـــذابح كركوك التي استنكر جريمتها وبشاعتها حتى عبدالكريم قاسم نفسه .

وأكتفي بهذا القدر الى ان يحل اليوم الذي اكون فيه بحل من نشر قصـة ثورة الموصل كاملة غير منقوصة والتي كان لي شرف الاعلانعنهاوالمشاركة فيها.

حقوق الاكراد القومية :

واخيراً ؛ فان مشروع الحقوق القومية للأكراد الذي قدمته الحكومة في رانية بتاريخ ٢ حزيران ١٩٦٤، قد حاز رضى اكثرية قادة الثورة الأكراد، وأيده الملا مصطفى ، فأرسل نسخة منهموقعة بتوقيعه ، مؤكداً موافقته على محتواه الذي تضمن :

١ ــ الدستور الموقت الذي اذيع بتاريخ ٤ مـــايس ١٩٦٤ وينص على مساواة العراقيين في الحقوق والواجبات العامـة .. وتعديله بتاريخ ٩ ايلول

١٩٦٥ بحيث اصبح من احكامه النص على ان هذا الدستور «يقر الحقوق القومية للاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية» .

٢ - ان تفاصيل الحقوق القومية ستوضح نصوصها من قبل مجلس الامة الذي ينتخب اعضاءه الشعب . وتقرر الحكومة (التي هي حكومة انتقالية) بأن تكون اللغة الكردية لغة التعليم حتى الصف الثالث المتوسط في المناطق التي يسكنها اكراد .

٣ - تراعى نسبة المواطنين الأكراد في التعيين في الوظائف التالية : الوزارة ، المتصرفيات والادارات المحلية ، قبول الطلاب في الجامعة والايفاد خارج العراق ، وفي القوات المسلحة .

٤ - مساواة الاكراد في كافة الحقوق والواجبات الاخرى ، شأنهم شأن بقية المواطنين .

٥ - انجزت الحكومة الدراسات اللازمة لتعمير المنطقة الكردية ، ورصدت المال اللازم لتنفيذه واصدرت التعليمات لاعادة الموظفين والمستخدمين الاكراد الى وظائفهم (بصرف النظر عن الملاك) كما عملت على اطلاق سراح كافة المحتجزين بقضايا الشمال ، وفكت الحصار الاقتصادي المضروب على المنطقة[١] .

ويجد القارىء في الفصل التاسع عشر تفاصيل وافية لنصوص المقترحات التي قدمتها الحكومة للثوار ، وردود الثوار عليها .

---

(١) الكتاب الرسمي الازرق: «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال» ص ٢٢ - ٢٤.



الفصل الثالث عشر

الأحداث السّياسيّة التي [illegible]رت لثورة ١٤ تموز
محنة الحاضر وأمل المستقبل

تفجرت في أعقاب انفجار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق طاقات متباينة متنافرة ، ترمي كل منها الى أهداف تختلف عن بعضها اختلافاً جذرياً في الغايات والوسائل .

وظهرت على المسرح العام في جو الثورة المحموم ، في ذلك الفصل الملتهب الذي تجاوزت حرارته الخمسين درجة ، عناصر وقوى جديدة داهمت الرأي العام ، ولم يكن ليتقبل ظهورها بهـذه العلنية لو لم تكن الثورة نفسها حلماً كبيراً تحقق في ساعة من زمن التاريخ الطويل المثقل بأعباء أحداث القرون .

وهكذا بينما كان شعب العراق ، وقد أطلق لعاطفته عنان نشوة الانتصار ، منصرفاً بكل جوارحه وأحاسيسه في سكرة ضربة الجيش القاصمة التي أطاحت بحكم لم يرتضه يوماً .. كانت تجري في بلده أحداث في غاية الخطر والخطورة ، لم يقدرها قدرها الصحيح إلا نفر قليل .

ولم تمضِ غير اسابيع قليلة إلا واتخذت تلك الأحـداث طابع صراع فكري عنيف ، سرعان ما تحول الى معارك دموية ، سالت فيها الدماء سحلاً بالشوارع أو صلباً على أعمدة الكهرباء أو رمياً برصاص محاكم الغوغاء .

وتحدث الناس في كل مـكان ، في العراق وسائر الوطن العربي .. في

أطراف المعمورة كلها عن « **انحراف الثورة » العراقيـــة عن اهدافها التي اعلنت عنها – ولا اقول المرسومة لها ، لأن واحداً من كل اولئك الذين قاموا بالثورة لم يذكر لنا شيئاً عن « اهداف الثورة المرسومة » إلا من زاوية أمانيه وافكاره وآماله هو** ، لا عن طريق استيعابه لمحتوى بيانهـــا الأول،ولا عن كيفية تشكيل حكومتها، ولا استنتاجاً منإجراءاتها الأساسية الاولى التي اتخذتها .. وهكذا وقع العراقيون والعرب جميعاً في خطأ سوقي (استراتيجي) كبير ، دفعوا ، ولا يزالون يدفعون ثمنه غالياً من مكاسبهم التي حصلوا عليها طيلة كفاح شاق طويل .

ولما كانت الحركة السياسية الكردية في العهد الجمهوري بشكلها وطابعهـا الذي ظهرت به ، هي حصيلة الانحراف بثورة ١٤ تموز ، فان من واجبي ان ألقي بعض الضوء على بعض خبايا الاحداث السياسية التي مهدت لقيام الثورة **وعلى ما يجري في العراق من دسائس دولية ، وصراع أممي رهيب من اجل اغتصاب خيراته التي لا ينضب لها معين ، ومن اجل سرقته هو نفسه من الوطن العربي الكبير** الذي لا يمكن لهذا الوطن ان يتحد أو يتوحد ويأخـذ مكانه تحت الشمس بدون العراق – بوابة العرب الشرقية ، وحصن خطهـم الدفاعي الأمامي ، حامي عروبتهم ، وخزان بترولهم، ومقرر مصير خليجهم وجنوبهم العربي .

صراع جيلين

كان صراع العراقيين طوال جيل كامل من حيـــاة دولتهم الفتية الناشئة (عام ١٩٢٠–١٩٤١) قد تركز في انتزاع استقلالهم السياسي من بريطانيا– وفي التخلص من الانتداب الذي فرض على العراق ، وتصفية « الحكم الشاذ » الذي كانت تدعمه المعاهدات غير المتكافئة مع بريطانيا – تلك المعاهدات التي ارغم على تصديقها الواحدة تلو الأخرى . بالاضافة الى ما كان يشعر به العراقيون من مسؤولية لتحقيق رسالتهم القومية التي حملوا عبئها طوال تلك

الفترة من الصراع ، والرامية الى استقلال سورية وفلسطين كخطوة أولى لتحقيق أمل العرب في الوحدة . ولقد انتهى ذلك الصراع الطويل ببداية احتلال عسكري جديد للعراق بعد فشله العسكري في ثورة عام ١٩٤١ . [1]

وتميز الاحتلال العسكري الثاني عام ١٩٤١ عن الاحتلال الأول بتستره وراء واجهة محلية لا تؤمن بقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه ، وغير كفؤة لتطوير البلاد بما يتناسب ودخلها القومي الكبير ، ولا مع امكانياتها التي لم تتوفر لدى كثير من البلاد التي سبقتنا في مضمار التقدم .

وتجدد صراع العراقيين قرابة جيل جديد آخر من حياتهم (عام١٩٤١— ١٩٥٨) لكي يرفعوا عن كاهل أمتهم كل أثر من آثار النفوذ البريطاني الممثل في نظام حكم قائم على قواعد بالية من بقايا الاقطاع القبلي والاقطاع السياسي، منحرف عن الركب العربي المتحرر ومرتبط باحلاف عسكرية خارجية لا جدوى منها ، وتقييد بنفس الوقت سياسة البلاد الخارجية .

وكانت حركة المقاومة الوطنية قد تبلورت في الاحزاب التي تألفت في عام ١٩٤٦ ، والتي انتهت بعد سنة واحدة من قيامها في حزبين : حزب الاستقلال الذي يمثل حركة التحرر القومي التي قادت ثورة ١٩٤١، [2] والى جانب هذا

---

(١) قد لا يعرف العرب سراً ظل مكتوماً حتى الآن ، وهو أن هيئة الأركان العراقية (وكنت عضواً فيها) - وبتخويل من مجلس الدفاع الأعلى - وكنت سكرتيره ما بين عام ١٩٣٨ - ١٩٤١ قد فاوضت وفداً عسكرياً بريطانياً جاء الى بغداد على أساس ان يعلن العراق الحرب على دول المحور ، وتشترك فرقتان كاملتان من جيشه في القتال الدائر في الشرق الأوسط اذا اعترف الحلفاء باستقلال سورية ، واذا أصدرت بريطانيا تصريحاً باستقلال فلسطين مع ضمان حقوق اليهود الفلسطينيين كأقلية في الدولة العربية الفلسطينية ، إلا ان الوفد العسكري البريطاني رفض الخوض في هذا الموضوع السياسي . لقد فشلت تلك المفاوضات وتطورت الامور الى نزول القوات البريطانية في البصرة ، ورفضها الانتقال الى فلسطين كما نصت على ذلك معاهدة ١٩٣٠ . ثم مفاجأة القوات الجوية البريطانية بضرب الجيش العراقي حول معسكر الحبانية بقنابلها في ٢ مايس ١٩٤١ مما أدى الى الحرب بين العراق وبريطانيا .

(٢) كاتب هذه السطور أحد اعضاء لجنة الحزب العليا ، ولكنه استقال من الحزب على اثر احداث فلسطين لرفض قيادة الحزب تبعة عمل جدي أتيح للحزب ، فرفضته قيادته .

الحزب فريق آخر من المستقلين القوميين المعارضين للحـــكم القائم . والحزب الوطني الديموقراطي – وهو حزب اشتراكي معتدل ، يلوذ به ، ويعمـل من خلفه الشيوعيون وغيرهم من اعداء الحركة القومية .

ومع ان رجال هذين الحزبين قد انقسموا على بعضهم وتفرقوا شيعاً ، إلا ان طابعهم قد ظل منحصراً في جوهر فلسفتين مناهضتين لبعضهما – الحركة القومية العربية ، والحركة اليسارية الاقليمية .

وفي بداية الجولة الثانية من النضال العراقي (عام ١٩٤١ – ١٩٥٨) لم يقف معظم رجال الحركة اليسارية ، ولا الشيوعيون موقفاً كريماً من الحركة القومية بعد فشل ثورة ١٩٤١ .

لقد وقفوا الى جانب الثورة في بدايتها وأيدوها في صراعها مع الانكليز– لأن الاتحاد السوفييتي كان حينئذ حليفاً لألمانيا ، ثم انقلبوا عليها بعد ان تحالف الروس مع الانكليز ضد عدوهم المشترك – المانيا الهتلرية .

إن رجال الحركة اليسارية كانوا يعرفون قبل غيرهم مرامـــي وأهداف القوميين – قادة ثورة ١٩٤١ الذين لا يفرقون في عدائهم للاستعمار – أياً كان لون الثوب الذي يرتديه ذلك الاستعمار : بريطانياً كان أم نازياً أو شيوعياً ، ولكنهم مع ذلك طعنوا رجال ثورة ١٩٤١ ، واستعدوا عليهم الانكليز بعد احتلالهم الثاني للعراق ، وأيدوا الحكومة الموالية للانكليز ، وكانوا عوناً لها في تصفيتها لكل ما يمت للقومية والقوميين بصلة .

ووقفت الحركة اليسارية مرة أخرى – وهي مجتمعة في الحزب الشيوعي واعوانه وانصاره ومؤيديه – موقفاً أكثر إمعاناً في الاساءة الى الوطن والامة في معركة تقسيم فلسطين ، وفي حرب فلسطين عـام ١٩٤٧ – ١٩٤٨ فخذلت القوميين ولم تؤيدهم في صراعهم مع الحكومة المتواطئة على تصفية القضية الفلسطينيـة لغير صالح سكانها العرب ، وانما وقفت مع المعتدي ، فنادت بالأخوة مع اليهود ومصالحة الصهيونية تمشياً مع سياسة الدول الشيوعية الـــتي أمدت الصهاينة

بفلسطين بالسلاح، وساعدت على اقامة دولتهم الغاصبة في قلب الوطن العربي .. وهكذا اقامت الحركة اليسارية العراقية الدليل على انها لا تستوحي سياستها من مصالح وطنها وشعبها الأساسية ، بقدر ما تعمل لتنفيذ سياسة مستوردة من الخارج .

يقول خلدون ساطع الحصري في كتابه «ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق » ما يلي :

ساند الشيوعيون العرب، وبضمنهم شيوعيو العراق موقف الاتحاد السوفياتي من خلق دولة اسرائيل ودافعوا عنه بدون تحفظ، بدون تردد، بدون شروط، وهذا هو أخجل ما في تاريخهم المخجل بأسره.. لقد قال غروميكو في خطاب له أمام هيئة الامم في ١٥ - ٥ - ٩٤٧ : « ان الدول الغربية قد أثبتت عجزها في الدفاع عن الحقوق الاولية للشعب اليهودي ، وهذا ما يبرر طموح اليهود الى انشاء دولتهم بأنفسهم . ومن غير العدل ألا نوافق على هذا الطموح ، أو ننكر حق الشعب اليهودي في تحقيق ما يصبو اليه » .

وفي مايس (مايو) ١٩٤٨ قال غروميكو . « **ان الهجوم العربي على الشعب اليهودي المسالم يعتبر عملاً وحشياً ضد شعب لا يريد سوى تقرير مصيره** » .

وأصدر الحزب الشيوعي العراقي كراساً (أضواء على القضية الفلسطينية — صادر في آب ١٩٤٨) قال فيه : «**ان حكومة واشنطن تستعمل الان هجوم الجيوش العربية على دولة اسرائيل.. كوسيلة للضغط على الشعب اليهودي.. فلتسقط الحرب بين العرب واليهود في فلسطين.. فليحيَ التعاون والتحالف بين الوطنيين والديموقراطيين العرب واليهود لاحباط خطط الاستعمار والرجعية ولتحيَ الصداقة العربية اليهودية** » .

وثبت في تلك الفترة من حياة العراق السياسية ان قيادة الحركة القومية الممثلة في حزب الاستقلال لم تكن في مستوى الأحداث ، ومقصرة عن اللحاق

بركب الشعب الثائر الذي انتصر طلابه على الشعوبيين-اخوان اليهود فركدت الحركة السياسية المعارضة حتى عـــام ١٩٥١ عندما ظهر الاتحاد السوفييتي بمظهر القوة المؤثرة في ميدان السياسة الدولية ، وتبني فكرة قيام جبهات شعبية تنادي بمبدأ الحياد ، في البـلاد الخاضعة للنفوذ الغربي .. وقام كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديموقراطي « اليساري » في مطلع عام ١٩٥١ بمجهود كبير لجمع القوى المعارضة لحـكم عبد الاله ونوري السعيد ، فتحالفت تلك القوى وبرز هذا التحالف أول ما برز باصدار «بيان الحياد» الذي نادى به ستة وعشرون سياسياً عراقياً في عام ١٩٥١ ، وانبثق عن إعلانـــه قيام « الجبهة الشعبية المتحدة [١] » التي تحالفت مع الحزب الوطني الديموقراطي ، ثم تألفت لجنة اتصال لتنسيق الكفاح السياسي المشترك مـــع ثالث الاحزاب القائمة وهو حزب الاستقلال .

ودخلت هذه الاحزاب الثلاثة ومن ورائها الشباب والطلاب وأكثرية شعبية : في صراع عنيف مع عبد الاله ونوري السعيد واعوانهـــما ، فقاومت البنود المجحفة في اتفاقية النفط الاخيرة ، (اتفاقية ١٩٥٢) ووجهت أقسى المذكرات لعبد الاله ، وألـّبت الرأي العام العراقي ضد الاحلاف العسكرية ، وخلقت وعياً سياسياً جارفاً في البلاد ،ووقفت بوجه السياسة الرامية الى ابعاد العراق عن الركب العربي المتحرر الممثل في ثورة مصر ، وحكومة دمشق الوطنية . وطالبت حكومـة مصطفى العمري بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر للبرلمان بدلاً من الانتخاب على درجتين .

وعندما رأى الحزب الوطني الديموقراطي تعاظم التأييد الشعبي للجبهـــة الشعبية المتحدة أخذ يعمل على الحد منه ، فعاد الى فكرتـــه القديمة مطالباً باشراك الحزب الشيوعي طرفاً في قيام جبهة وطنية جديدة .. ذلك ان قادة الحزب الوطني الديموقراطي كانوا يعتمدون دائمـاً على قواعد الحزب الشيوعي

---

١ ـ كان مؤلف هذا الكتاب أحد الموقعين على البيان ، واحد مؤسسي الجبهة الشعبية المتحدة وامين صندوقها .

السري في معارضتهم للحكومة ، فضلاً عن ايمـانهم بالماركسية في تفكيرهم السياسي،وفي تحليلاتهم الاجتماعيـة والاقتصـادية . فوافق حزب الاستقلال (القومي) على التعاون مع الحزب الشيوعي – وكان في موقف الضعف والتلاشي وعارضته الجبهة الشعبية المتحدة باعتبار ان الحزب الشيوعي حزب غير شرعي، وعميل لدولة اجنبية،فلا يصح الارتباط به بميثاق ، فضلاً عن خياناته لحركتنا القومية والوطنية بطعنه ثورة ١٩٤١ ولموقفه المعادي للأمة العربية في معركة فلسطين عام ١٩٤٨ .

وتطورت الاحداث تطوراً سيئاً فأناط عبـد الإله برئيس اركان الجيش الفريق الركن نور الدين محمود تأليف وزارة عسكرية ألغت الأحزاب وصحافتها واعلنت الأحكام العرفية في البلاد[1] ، وانعكست هذه الاجراءات على الحركة السياسية الوطنية الى ان جاء نوري السعيد عام ١٩٥٥ بقصة الاحلاف العسكرية التي قاومتها حكومة الثورة بمصر،وشنت اجهزة اعلامهـا عليها حرباً شعواء استجاب لها الرأي العام العراقي الذي أخذ يتتبع باهتمام بالغ تبني مصر الجديدة للحركة القومية التحررية ، وما لبث الرأي العـام العراقي والعربي عموماً ان كافح الى جانبها في معركة العدوان الثلاثي الاستعماري على مصر عام ١٩٥٦ ، وبارك قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ وخذل الاتحـاد الهاشمي بين العراق والاردن .

وفي تلك الفترة ، كان قد ظهر في الميـدان السياسي حزب ناشىء – هو حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اثبت وجوده كقوة قومية منظمة تنظيم الحزب الشيوعي، فساهم هذا الحزب الى جانب فلول الاحزاب وكذلك الحزب الشيوعي والمستقلون في مقاومة الحـكم القائم .

ولم تكن حركة الضباط الاحرار التي اثبتت وجودها منـذ عام ١٩٥٦

---

(١) حذر كاتب هذه السطور «قادة الحزب الوطني الديموقراطي» من هذه النتيجة قبل حدوثها لأنه كان على علم بها .. فأجابوه أنهم يرحبون بها كوسيلة لاشعال الثورة في البلاد !!.

بخافية على كثير من المواطنين، وكان معظم قادة الحركة (من الضباط القوميين) الذين قصروا صلاتهم على الساسة القوميين .

وكان الجو مهيئاً للحزب الوطني الديموقراطي لكي ينجح في اوائل ١٩٥٧ بما فشل به فيما مضى ، فقامت بصورة شبه علنية «الجبهة الوطنية» ممثلة بثلاثة من زعماء الحزب الوطني الديموقراطي ، والقادة الاستقلاليين الثلاثة (وهم كل من بقي من حزب الاستقلال) ، وحزب البعث الناشىء ، والحزب الشيوعي.. وتلافى الشيوعيون وانصارهم اخطاءهم الماضية ، فلم يظهروا عداءهم للحركة القومية المتحررة ، بل تظاهروا بالسير الى جانبها فخدعوا بتكتيكهم هذا — الضباط الاحرار الذين اتجهوا الى أقطاب « الجبهة الوطنية » ليتلقوا منها التوجيه والارشاد .

ولكي يلغم الشعوبيون طريق الضباط الاحرار ، فانهم فضحوا بعض اسرارهم للحكومة ، فأحيل منهم الى التقاعد فريق ، وشتت فريق آخر **وكان بين اولئك الضباط الاحرار من هو مدسوس على حركتهم ، فنجح هؤلاء واولئك بمد نفوذهم على قيادة حركة الضباط الاحرار .. كما فعل الشيوعيون (حمرهم وزرقهم [١]) في الميدان السياسي .**

ثورة ١٤ تموز

وهكذا .. عندما لاحت في الافق بوادر طلوع الفجر المشرق على ارض الرافدين .. واخذ المواطنون يترقبون جني ثمار كفاحهم الطويل ، كان يدور في وسط حركة الضباط القوميين الاحرار صراع خفي تتجاذبه عناصر عسكرية وسياسية حزبية، فتمخض الصراع أول ما تمخض عن اختيار الزعيم الركن عبدالكريم قاسم قائداً لحركة الضباط الاحرار. ولقد سلطت محاكمات محكمة المهداوي بعض الاضواء على تلك الاحداث الخطيرة التي ترتب عليها

---

(١) كناية عن الشيوعيين الحقيقيين ، والشيوعيين المزيفين التابعين لدوائر الاستخبارات البريطانية وهم كثر في العراق ..

إحباط حركة ثورية كان من المقرر أن يقوم بها احد القادة القوميين بلوائـــه القادم من الغرب الى الفلوجة (قريباً من بغداد) في مايس ١٩٥٨ واحبــاط محاولة اخرى كان من المقرر تنفيذها في ذكرى العيد الفضي لكلية الاركان العراقية في معسكر الرشيد في حزيران ١٩٥٨ .

وترتب على ذلك كله، قطع صلة الضباط القوميين الاحرار بالساسةالقوميين عموماً -- باستثناء تصرفات شخصية يقوم بها هـــذا الضابط وذاك مع زيد وعمرو من الساسة القوميين .

لقد خُدع كل اولئك القادة والساسة بما فيهم تلـــك الجماهير الشعبية التي أصيبت بهستيريا الانتصار العظيم الذي تحقق في ساعتين من الزمن ، وكان أمنية وحلم جيلين كاملين من عمر الامة .

خدعوا جميعاً بسكرة الانتصار ، من غير ان يعلموا **ما هو مبيت للثورة من تخطيط لسيرها واتجاهها ومرامي اهدافها البعيدة ..** في حين ان الطرف الآخر المكون من أقلية الضباط الاحرار، ومن غالبية اعضاء «الجبهة الوطنية» لم يؤخذوا على حين غرة .. انهم كانوا يعلمون الكثير مما حدث ، لا بـــل وساهموا في الاحداث قبل وقوعها وخططوا سيرها ومرامي اهدافهـــا البعيدة . (١)

بيان الثورة

البيان رقم (١)

صادر عن القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العراقي الكريم

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنيـــة

---

(١) أصدر الحزب الشيوعي بياناً خاصاً الى اعضائه في ١١ - ١٢ تموز يطلب منهم التهيؤ لاحداث مفاجئة قد تحدث في المستقبل القريب ، وقام بعض اقطاب الجبهـــة الوطنية باتصالات خارجية لجس النبض في حالة قيام الثورة المرتقبة !

المسلحة اقدمنا **على تحرير الوطن العزيز** من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية.

ايها الاخوان .

ان الجيش هو منكم واليكم وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب . فما عليكم الا ان تؤازروه . واعلموا ان الظفر لا يتم الا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار واذنابه وعليه فاننا نوجه اليكم نداءنا للقيام باخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله ، ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدة للقضاء على هولاء والتخلص من شرهم .

ايها المواطنون .

اننا بالوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة **والاعمال المجيدة** ندعوكم الى الخلود والسكينة،والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن .

ايها الشعب

لقد اقسمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من اجلكم،**وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم الا بتأليف جمهورية شعبية** تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة فترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية وتعمل بمبادىء الامم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ. وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (بالجمهورية العراقية) وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وقتية الى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية **ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس** . فالله نسأل ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب .

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨ م

القائد العام
للقوات المسلحة الوطنية

يكتب شاب قومي ناضج هو خلدون ساطع الحصري في كتابه « ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق » فصلاً كاملاً بعنوان : ١٤ تموزنا و ١٤ تموزهم يقول فيه :

« في الساعة السادسة من صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ انفجرت الثورة العراقية بالبيان الذي أذاعته القيادة العامة للقوات المسلحة الوطنية من راديو بغداد .. وفي خلال ساعتين كان الجيش والشعب قد أتما سيطرتهما الكاملة على بغداد . وما إن قدم مساء ذلك اليوم التاريخي المجيد حتى كان العراق باكمله، من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه قد ثار ، وقضي على النظام الملكي ...

« في ذلك اليوم الاول من ثورتنا ، بدأ الصراع بيننا ، نحن القوميين العرب في العراق ، وبينهم ، هم شيوعيو العراق . لماذا ؟ لان نظرتنا لهذه الثورة تختلف تماماً عن نظرتهم لها .. كانت بالنسبة لنا امتداداً وخاتمة لكل ثورات شعبنا العظيم ولكل كفاحه الدامي الطويل .. لكي تعمل لاقامة نظام اشتراكي وتقدمي فيه ، وكان علينا كذلك ان نعود بالعراق الى الركب العربي الذي كان العهد البائد قد عزله عنه . فثورتنا - الى جانب كونها امتداداً طبيعياً لثورات وكفاح الشعب العربي في العراق - كانت ايضاً جزءاً عضوياً لا يتجزأ من الثورة العربية الشاملة التي تهدف الى توحيد العرب ..

« ولكن ١٤ تموزنا يختلف كلياً عن ١٤ تموزهم، فالشيوعيون في العراق لم يروا في ١٤ تموز خاتمة لثوراتنا ، لا بد لنا من الانصراف بعد الانتصار فيها الى تحقيق أهداف نضال شعبنا .. ان ثورة ١٤ تموز لم تكن نقطة الختام بالنسبة لهم ، ولكن حرف الابتداء ...» انتهى .

أجل . لقد أبادت ثورة ١٤ تموز «العهد الملكي» بنظام حكمه الممثل بعبد الاله، القائم على طبقة مستغلة ، وعلى حفنة من رجال الاقطاع والوزراء، والتجار الوزراء الذين احتكروا انتاج غالبية الشعب لمصالحهم الذاتية ، وأشاعوا الفساد في اجهزة الدولة التي اخضعوها لمآربهم ..

ان ثورة ١٤ تموز قضت على ذلك العهد الذي مقتـه الشعب ، لكي يسير الشعب في طريق حياته الجديدة حراً مستقلاً ، يقرر مصيره ، ونظام حكمه الجديد ، ويختار اسلوب حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما يريد .. وكما عبّر عنه بدماء بنيه في ثورته الكبرى عام ١٩٢٠ وفيما تلاها من ثورات ووثبات وانتفاضات عبر ثماني وثلاثين سنة ..

فهل تحقق شيء من هذا بعد ذلك الانتصار الكاسح ؟..

ذهبت في اليوم السابع عشر من تموز الى وزارة الدفاع فقابلت عبدالكريم قاسم وقلت له : ان الثورة تنحرف عن اهدافهـــا التي تصورناها في أمانينا وافكارنا وآمالنا .. ان الشعوبية والشيوعية تعمـل جاهدة — ولم يمض على الثورة ثلاثة أيام لكي تسرقها ، وان السلطـة تغض الطرف عن أعمالهم .. وان البلاد مقبلة على حرب اهلية في وقت لم يزل فيه خطـر انتكاسة الثورة قائماً ، وهو يتمثل في تحشد الجيوش البريطانية على حدودنا الغربية ، واصرار ملك الاردن على دعواه بأنه الوريث الشرعي للاتحاد الهاشمي ، وفي تجميـد ارصدتنا النقدية في بريطانيا . واجابني قاسم بأنه غير شيوعي ولا بعثي .. وخرجت من عنده بوعود غامضة سرعان ما بددتها الاحداث السريعة لتحل محلها مخاوف تتزايد كل يوم بتزايد الفوضى والانحراف واستسلام القوميين من وزراء الثورة والسياسيين الى القدر وغير القدر ، وعنجهية من اعرف من الضباط القوميين الذين جانبهم بعد النظر .

وبدا لي ، ان عملية الثورة بحد ذاتها لم تهدف الى تصحيح اوضاع كان الشعب العراقي يشكو منها بقدر ما توخت الاستيلاء على الحـكم والاستئثار به ، ولو كان على حساب تدمير اجهزة البلاد ، والقضاء على مقومات بناء الشعب الذي اتمه في اربعين عاماً .. وتفكيك مجتمعه تفكيكا اعاد الى اذهان العراقيين عهود القرون الستة المظلمة التي تخبط في دياجيرها أجدادهم .

وهكذا مُثلت على ذلك الجزء الغالي من أرض الوطن العربي مسرحية دامية بين القومية العربية وبين اعدائها .. بدأت المعركة السافرة يوم ١٤ تموز عـام

١٩٥٨ واستمرت قائمة حتى كتابة الاسطر (في اواخر عام ١٩٦٢) .

وانه لما يشرف عربي العراق خوضه معركة مصيره العربي طوال هـذه السنين – وهو وحيد أعزل من السلاح امام عدو شرس لم يتوانَ عن سحل الاحياء ، وصلبهم على أعمدة الكهرباء ، ودفنهم بالجملة في قبورهم التي يحفرونها بأيديهم ، او حرقهم بالبترول .. سندته وأيدته ودعمته قوى الشرق والغرب التي لم تتفق في عمل مشترك موحد إلا في العراق .. لمحـاربة شعبه المؤمن بقوميته العربية وبمصيره العربي .

إن عربي العراق ليعلم أكثر مما يعلم أي عربي آخر ، أن خسارته لمعركته تعني ضياع عربي المستقبل ، إنه مدرك ومقدر خطورة مسؤوليته التاريخية في تقرير مصير الاجيال العربية القادمة ، ومستقبل أمته السياسي ، على ارض العراق . ولذلك لم يرهبه السحل ولا حمامات الدم ولا عمليات الإبادة الجماعية في الموصل وكركوك ، ولم يرعبه تدمير جهازه الزراعي والاقتصادي ، ولا تبديد ثرواته وخيراته ، ولا اعتقال عشرات الآلاف من شبـابه . لم يخفه الحزب الشيوعي العراقي ولا حلفاؤه الشعوبيون والاستعماريون بمقاومتهم الشعبية ، وحماة الجمهورية ، ومحاكم القصاب في الموصـل ، وحسن الركاع في المُسيَّب ، والمهداوي في بغداد ، ومصطفى البارزاني في جبال كردستان ، ولا جميع منظماتهـم « الديموقراطية » .. بأسمائهـا ومسمياتها الرنانة ، بكل القوى التي دعمتهم ووجهتهم – صينية كانت أم روسية أم غربية .

والعجب كل العجب في معركـة عربيّ العراق هذه – لا يكمـن في سر مقاومته البطولية التي خاضها وهو منقسم على نفسه شيعاً واحزاباً متناحرة ثم لا ينتحر فيقضى عليه ، وإنما العجب كل العجب في انتصاره على تلك القوى ، فكسب جولته الاولى رافع الرأس . وها هي تلك القوى الشيوعية تنكفيء خاسئة الى جحورها ، والشعوبية تتنصل من مسؤولياتها ، والانتهازية تلبس لبوساً جديداً لم نعهده فيها في المد الاسود عام ١٩٥٩ .

وعبد الكريم قاسم يقف اليوم وحيداً يترنح بعد ان لعب بكل ورقه ، وورق غيره الواحد تلو الآخر ، ومثله كمثل شجرة الخريف التي يتساقط ورقها الاصفر الذابل ، لتقف مجردة عارية بأمل (ربيع جديد) يعيد اليها الحياة ...

ان تنظيماً وطنياً يرتفع الى مستوى الاحداث .. ينبثق من اولئك الابطال الذين تخطوا المحن والرزايا ، وكسبوا الجولة تلو الجولة ، يكفي لعودة ١٤ تموز واهداف ثورتها كما كنا نفكر ونتمنى ونأمل ونعمل [1].

---

١ ـ كتبت هذا الفصل ـ كسائر فصول الكتاب ـ وانا لاجيء سياسي في القاهرة في اواخر عام ١٩٦٢ . وحال حادث اصطدام سيارتي باحدى سيارات الجيش ـ الذي اضطرني الى ملازمة المستشفى فترة طويلة .. ثم قيام ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) التي أعادتني الى وطني ـ دون طبع الكتاب في حينه ولم أشأ أن أغير شيئاً مما كتبت .

الفصل الرابع عشر

الحركة السياسية في العهد الجمهوري
وثورة مصطفى البارزاني
عام ١٩٥٨ - ١٩٦١

فترة ركود في الحركة الكردية

أصيبت الحركة السياسية الكردية العامة بضربة قاتلة - بعد القضاء على حكومة القاضي محمد في مهاباد في ايران عام ١٩٤٧ ، وضرب العناصر الكردية المناوئة للحكم في كل من تركية وايران .. ولم يعد للحركة من نشاط ظاهر سوى ما كان يصدر من وراء حدود المعسكر الشرقي من نشرات ومطبوعات ترسل سراً الى الأكراد ، الى جانب فعاليات فريق من الشباب الكردي الذي اتكل على الاتحاد السوفياتي في نضاله القومي ، ووجد هؤلاء الشباب في الاحزاب الشيوعية الاقليمية في تركية وايران والعراق وسورية عوناً على تبني حركتهم التي اتضحت اهدافها في برنامج القاضي محمد لدى اعلانه عن قيام حكومته في مهاباد ، وفي الشعارات التي حملتها جمعية شباب كردستان السرية في ايران ، وفي المنشورات الشيوعية التي غمرت العراق بعد قيام الحكم الجمهوري فيه ، وفي النشاط السياسي للاحزاب والجمعيات السياسية السرية التي أعلن عن تشكيلها فريق من شباب اكراد العراق .. واخيراً في الحركة الممثلة في الملا مصطفى البارزاني بعد عودته الى العراق وتأليفه الحزب الديمقراطي الكردستاني (بارتي ديموكراتي كوردستان) العلني وتعاونه مع

رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم ، ثم ثورته المسلحة على حكومة عبدالكريم قاسم في ايلول ١٩٦١ .

وظل زعماء الأكراد القدامى ومن ورائهم اكثرية مواطنيهم ينظرون بريبة وألم وخيبة امل الى تلك الحركة ، مشمئزين من كل اتفاق مع الشيوعية . لا بل وقاوموها بالسلاح، ونكبوا بدمائهم وبديارهم وممتلكاتهم للحيلولة دون التمادي باللعب بالنار على نحو ما فعل مصطفى البارزاني ، فترك آلاف منهم مواطنيهم والتجأوا الى كل من تركية وايران في المد الشيوعي العراقي بعد فشل ثورة الموصل في عام ١٩٥٩ . وبعد مجيء الملا مصطفى الى العراق الذي قام بحملته الارهابية في كردستان العراقية بمساندة جهاز حكم قاسم ، ثم أتمها بعد اعلان عصيانه الرسمي في ايلول ١٩٦١ .

ويرى هذا الفريق المعتدل من زعماء الكرد انه ما دام الأمل في حـــل المعضلة السياسية الكردية بعيد المنال، فان على الكرد ان يبرهنوا للحكومات التي ينضوون تحت لوائها ، والشعوب التي يعيشون معها عن حسن النية والثقة في امكان التعاون المشترك لخير الأوطان المشتركة، ولخير الشعوب التي تجمعها مصالح مشتركة .

ومما يدعو الى الدهشة حقاً ان يقف الحزب الشيوعي العراقي موقفاً متناقضاً كل التناقض مع دعوته الى الأخوة العربية – الكردية والمشاركة بين العرب والاكراد في العراق، ويدعو من ناحية اخرى الى اقامة وطن كردي مستقل، ويتفق مع حزب البارتي وغيره من الاحزاب والجمعيات الكردية الانفصالية في العراق على اساس تحقيق هذه الأماني .

وبهـذه الدعوة المتناقضة يطعن الشيوعيون في دعوتهم الاولى – الامـاني القومية للاكراد الانفصاليين ، ويطعنون في دعوتهم الثانية القومية العربية بخلق المتاعب بوجهها للحيلولة دون أماني الأمة العربية في الوحدة عن طريق خلـق متناقضات مفتعـلة بين العرب والكرد . فالمكتب السياسي للحزب الشيوعي في كردستان العراقية أعلن في أحد بياناته قائلاً :

« الامة الكردية المقسمة حسب خطط وأطماع الاستعمار عليها ان تناضل في سبيل تقرير المصير وتحرير كردستان الكبرى ، وذلك بإزالة وقطع دابر الاستعمار الانكليزي وخدامه ، مستخدمة قوة منظمة ومدبرة في داخل جميع المناطق الكردية متحدة تمام الاتحاد فيما بينها .. »

ويضيف البيان قائلاً : « .. تكوّن حزب الجميع باسم (روزكاري كورد) من كثير من الجمعيات الكردية العراقية الصغيرة نتيجة لمساعي الحزب الشيوعي لكردستان العراقية والوطنيين الآخرين ... »

وفي خاتمة الفصل الخامس من هذا الكتاب ذكرنا طرفاً من بيان حزب روزكاري كورد الذي أصدرته هيئته التأسيسية ، وفيما يلي نصه كاملاً :

أولاً – هدفنا الاسمى هو توحيد وتحرير كردستان الكبرى ، وبما ان مركز الحزب في كردستان العراقية فاننا نكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التي لم تزل من أكبر العوائق في طريق تقدم أكراد العراق للوصول الى الغاية الكبرى ، وهي الحرية وحق تقرير المصير .

ثانياً – السعي لنيل الاستقلال الاداري لكردستان العراقية الذي هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الاكراد .

ثالثاً – السعي لرفع كل انواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي تناول الاكراد والأقليات الأخرى .

رابعاً – السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الاحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد جميع المساعي للوصول الى الهدف الاسمى – حق تقرير المصير والتحرر .

خامساً – السعي لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديموقراطية وبرفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكردي .

سادساً — تعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية .

سابعاً — العمل على ايضاح القضية الكردية لجميع الامم وخاصة أمم الشرق الاوسط .

ثامناً — العمل لإيجاد العلاقات والتعاون مع الاحزاب والمنظمات الديموقراطية .

تاسعاً — العمل على تكوين العلاقات السياسية مع الدول الديموقراطية لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائها الساعية لإحياء ميثاق سعد آباد ، ومكافحة كافة التكتلات الاستعمارية والرجعية التي تعرقل الحريات عامة وحرية الاكراد خاصة .

ان جميع هذه التشكيلات السياسية السرية لم تحرك ساكناً في المنطقة الكردية العراقية في الاثني عشر عاماً التي سبقت ثورة ١٤ تموز ، ولم تجد صدى او استجابة إلا من فريق من الشباب المندفع وراء تحقيق أمل قيام الوطن الكردي المستقل الذي لم تتح له ظروف المنطقة عملاً مجدياً ، ثم ان السلطات العراقية التي اكتشفت تلك التشكيلات قداعتقلت اعضاءها وقضت على نشاطها السري .

من خلال ثورة ١٤ تموز

وما ان قامت ثورة ١٤ تموز حتى طرأ على الحركة السياسية الكردية في العراق عامل جديد كان له أبعد الأثر في وجهتها التي اتجتهاسراعاً مع الأحداث المثيرة التي أدت في النهاية الى اعلان ثورة عامة شملت معظم ألوية كردستان العراقية في آن واحد ، ووفق مخطط موقوت لم تشهد نظيره البلاد منذ ميلاد دولتها في عام ١٩٢١ .

ان ثورة ايلول ١٩٦١بقيادة مصطفى البارزاني لم تكن ثورة عصيان مسلح

يتسم بطابع رئيس قبيلة أو زعيم محلي ، كما جرى في جميع ثورات كردستان العراقية السابقة ، إنما هي – وكما تقرره الاحداث المسبقة التي سنورد تفاصيلها تباعاً – **ثورة معدة تمتد جذورها الى يوم ١٤ تموز نفسه ، وهي نتيجة طبيعية للصراع الفكري والسياسي الذي كان يفتعل في جو السياسة العراقية قبل حدوث ثورة ١٤ تموز .**

ففي الوقت الذي كان فيه قائد الثورة (المنفذ) العقيد الركن (المشير) عبد السلام عارف يجوب ألوية العراق– بعيداً عن العاصمة، ويخطب في الجماهير الشعبية .. **كان الزعيم الركن (اللواء) عبد الكريم قاسم القابع بوزارة الدفاع ينفذ بهدوء وكتمان المخطط المرسوم للثورة ،** فيؤلب ضباط الثورة الأقدمين على زميله عبد السلام ، ويتخذ – من جملة ما اتخذ من قرارات اولى عقيب الثورة– قراراً بعودة جميع الزعماء الشيوعيين المبعدين عن العراق كعبد القادر اسماعيل وكامل قزانجي وعزيز شريف وتوفيق منير .. وكذلك عودة الملا مصطفى البارزاني الذي كان يقطن احدى البلاد الشيوعية .

وبمهارة فائقة استطاع عبدالكريم قاسم ان يسيطر على أجهزة الاعلام كلها في الدولة ، فعيّن الطبيب البيطار لطفي طاهر (أخ مرافقه الخاص وصفي طاهر) رقيباً على الصحافة، وعين الضابط المتقاعد سليم الفخري مديراً للاذاعة.. وأعاد الشيوعيين والشعوبيين الى المعارف فسيطروا عليها سيطرة كاملة من وراء وزيرها القومي .. **وأطلق لأجهزة الحزب الشيوعي السري بكل ما فيه من تشكيلات المخابرات البريطانية ذات الجذور العميقة في البلاد .. أطلق لها حرية العمل للسيطرة على الشارع ، وتحريكه ، وتوجيهه وفق مخطط مرسوم .**

ثم اختار ابن خالته العقيد فاضل عباس المهداوي – سارق الفحم ، الذي كان يرقص بحفلات عبد الاله وعلى رأسه قنينة البيرة .. اختار ذلك السفيه بوقاً في « محكمة الشعب » يغرر بالناس ، ويعمل جاهداً على تحطيم وحدة الشعب العراقي ، وتنمية الشعور المعادي للقومية بين الأقليات العنصرية

والدينية والمذهبية .

وفي مثل هذا الجو المحموم الذي تحكمت فيه الغوغائية واحتكرت الرأي، وسيطرت فيه على الشارع ، والتقت فيه الشيوعية الدولية والاستعمار الغربي والشعوبية . لمحاربة عروبة العراق ، والقضاء على قوميته ؛ **طلعت علينا الحركة الكردية الانفصالية ، يغذيها الحزب الشيوعي العراقي** ، وتعمل لها جريدة « اتحاد الشعب » الناطقة بلسانه – وقد خصصت نصف صفحة يومية لنشر (صوت الشعب الكردي) ، ويدعو لها سراً وعلناً المنظمات « الديموقراطية » التي تشكلت في منطقة كردستان العراقية برعاية حكومة الثورة .

عودة مصطفى البارزاني للعراق

ترك اللواء عبد الكريم قاسم مقره الدائم بوزارة الدفاع – وهو الوكر الذي اعتصم به وكان لا يخرج منه الا قليلاً..وذهب بنفسه الى وزارة الخارجية يبحث مع موظف كبير فيها أمر عودة الملا مصطفى البارزاني وفريق من الاقطاب الشيوعيين العراقيين الهاربين الى البلاد ، ثم اصدر اليه امراً بتأمين عودتهم فوراً على نفقة الحكومة العراقية.! .

وعاد الملا مصطفى الى بغداد بعد قيام الثورة بقليل ، واستقبلته السلطات العراقية ، والحزب الشيوعي العراقي استقبال الفاتحين ، وخصص عبد الكريم قاسم أحد قصور السكك الحديدية الذي كان يسكنه نوري السعيد لسكن الملا مصطفى ، وخصص له راتباً شهرياً قدره خمسمائة دينار ، ولابنه عبد الله ١٥٠ ديناراً والى ولده لقمان ٥٠ ديناراً ولاخيه الشيخ أحمد ١٥٠ ديناراً – بالاضافة الى مخصصات شهرية تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دينار [١] .

ولما علم عبد الكريم قاسم بتكتلات الضباط القوميين ضده ، وبالنشاط

---

(١) الكتاب الازرق : الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال ص ٨٠ .



صورة حديثة للزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني

القومي الشعبي الذي تجلت فعالياته في الموصل اكثر من سائر مدن العراق .. **اوعز الى الملا مصطفى بالذهاب الى منطقته ، وجهزه بالف مدفع رشاش مع الذخيرة**[1] .

وأمر عبد الكريم قاسم بعقد المؤتمر الشيوعي في الموصل باسم « اجتماع انصار السلام » الذي حشدت فيه الحكومة انصارها ، ونقلتهم مديرية السكك الحديدية على حساب الدولة الى الموصل .

فكان عقد المؤتمر في اوائل مارس ١٩٥٩ في الموصل .. هو السبب المباشر لاعلان ثورة الموصل يوم ٨ مارس ١٩٥٩ .

وبعد فشل الثورة، دخل انصار البارزاني المسلحون الى بلدة الموصل ، وساهموا في المذابح التي شهدتها بأم عيني يوم ١١ مارس ١٩٥٩ – الى جانب القتل الجماعي الذي قامت به المحكمة القصابية الغوغائية[2] .

وفي ٧ نيسان ١٩٥٩ اجتازت الباخرة الروسية (غروزيا) قناة السويس وعلى ظهرها ٧٥٥ جندياً كردياً (وقيل ٨٥٥) – تتراوح اعمارهم ما بين الثانية والعشرين والثالثة والثلاثين ، مسلحين تسليحاً كاملاً ومدربين على حرب العصابات ، وهم في طريقهم الى العراق . وكانت تتبع تلك الباخرة ثلاثاً اخرى هي : متشنكوف ، ونيكولاي بيجوروف ، والباخرة جافان وهي محملة بالأسلحة ، وبذخائر قابلة للانفجار .

وأعلن انهم من اكراد العراق ، ويعودون اليه بعد تحرره ! ..

---

(١) هذا ما قاله لي ضابط كبير مسؤول في وزارة الدفاع . الا ان الكتاب الازرق ، « الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال » يذكر ان عبد الكريم قاسم سلم البارزاني ٧٠٠ بندقية مع عتادها ، وقد قتل الابرياء بهذا السلاح – ص ٨٠ .

(٢) اسهم المؤلف باعلان ثورة الموصل ، وهو الذي كتب بيانها الأول واعلنه من اذاعة الثوار المحلية ، وحوصر في الموصل بضعة ايام الى ان تمكن من التسلل الى سورية بعد اسبوعين من فشل الثورة ، وشهد بنفسه المجازر الرهيبة ، والسحل ، والصلب على اعمدة الكهرباء في ميادين الموصل، والذي تم على ايدي اعضاء الحزب الشيوعي العراقي بمعونة قسم من الاكراد من اعوان البارزاني .

ويومها كنت قد تخلصت من جحيم الموت فوصلت دمشق لاجئاً سياسياً..
فحذرت الرأي العام العربي من تضليل الشيوعية الدولية في دعواها القائلة بأن اولئك هم من اكراد العراق. **فمصطفى البارزاني لم يصطحب معه في هربه من العراق عام ١٩٤٧ اكثر من ٢٤ رجلاً .**

وقامت الصحافة العربية تحذر من نتائج التدخل المسلح في شؤون العراق، واعلنت جريدة الجمهورية المصرية عن « اتفاقية سرية » اكدت انها عُقدت في موسكو في اثناء زيارة الوفد الاقتصادي العراقي لها ، برئاسة ابراهيم كبه - وزير الاقتصاد الشيوعي . وبموجب هذه الاتفاقية « يرسل الاكراد المتطوعون باعداد كبيرة الى العراق » .

وكذبت وكالة « تاس » هذه الاخبار . . وجارتها جريدة « الازفستيا » التي كتبت مقالاً كذبت فيه الاخبار التي نشرتها وكالة انبـاء الشرق الاوسط المصرية عن البواخر الروسية التي رفضت تعيين المرفأ الذي تقصده (خـلال مرورها بقناة السويس) وهي السفن : ارغون واليوفان والسفينة «ستافروبول» التي قالت وكالة انبـاء الشرق الاوسط انها تقل اكراداً مسلحين وجهتهـم العراق . . ووصفت الارفستيا تلك الانباء بانها « اكاذيب قد خلقت فوق البحار والمحيطات .. » الا انها اضافت تقول :

« . . . فقد علم مراسلنا من مصادر وثيقة الاطلاع ، ان ليس ثمـة أي سفينة سوفييتية تقل اكراداً سوى ، سفينة الديزل « غروزيا » التي ذكرت في بيان وكالة تاس ، والتي كان على متنها جميع الأكراد الذين ابدوا رغبتهم في العودة من الاتحاد السوفييتي الى وطنهم ... [1] » !!

ولقد استقبلت حكومة عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي هؤلاء الجنود الاكراد «السوفييت» المسلحين في ميناء البصرة استقبالاً لم تشهد البصرة

(١) راجع الفصل العاشر (ثورات بارزان سنة ١٩٣٣ - ١٩٤٧) حول عودة الشيـخ احمد البارزاني مع ٤٥٧٧ نسمة من ايران الى العراق يوم ١٨ نيسان ١٩٤٧ .

نظيره من قبل .

وامر عبدالكريم قاسم مجلس الاعمار ، بان يبني مدينة سكنية كاملة لهؤلاء في ناحية بارزان !.

ولنقرأ الان ما قاله عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم ٢٣ايلول ١٩٦١ -أي بعد ان اعلن مصطفى البارزاني ثورته عليه باسبوعين.. وكشف فيه النقاب عما فعله مع البارزاني وجيشه المسلح فقال قاسم :

« ان البارزانيين كانوا خارج العراق واعيدوا الى البلاد معززين مكرمين بعد الثورة،فقد قلنا إن أعمالهم قد حدثت في عهد الحكومة البائدة. وباشرنا الصرف على منطقتهم واعمارها ، وان تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم . وحتى تنتظم حالتهم خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل بارزاني قادم من هناك . فللمتزوج راتب ٤٥ ديناراً ، وللمتزوج الذي له اولاد ٥٠ ديناراً،ولكل شخص أعزب ٣٥ ديناراً؛ويسري ذلك على جميع البارزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء. وبالاضافة الى ذلك فقد سعت الحكومة لتعيين الاشخاص الذين يجب ان يعينوا بالنظر لمؤهلاتهم كموظفين في الحكومة . وبالاضافة الى ذلك فقد خصصت الحكومة رواتب لكل عائلة بارزانية كان قد سجن بعض افرادها في العهد المباد ، وتتراوح هذه الرواتب ما بين ٣٠ الى ٥٠ الى ١٥٠ ديناراً.. وان الشيخ احمد البارزاني يتناول راتباً شهرياً قدره ١٥٠ ديناراً . وان الملا مصطفى يتناول شهرياً ٥٠٠ دينار.. **وان هذه الرواتب لم تنقطع حتى هذه اللحظة ...** وان الحكومة صرفت ٥٢٢،١٨٣ ديناراً لإعمار منطقة بارزان وطرقها والكهرباء فيها والمشاريع العمرانية الأخرى .. واننا فكرنا بمشروع (ديزان) وهو مشروع زراعي يعمر منطقة كبيرة **لكي نبدل من طبيعة البارزانيين ، من طبيعة الفظاظة الى الطبيعة المدنية .. » – انتهى .**

لقد مكن عبد الكريم قاسم لمصطفى البارزاني ولأتباعه الذين جاء بهم من

الاتحاد السوفيتي ، من استعادة نفوذه وسيطرته على منطقته بعد ان افتقدها طيلة الاعوام الثلاثة عشر التي كان فيها بعيداً عن العراق .. لا بل لقد اتخذ منه أداة لضمان حكمه وسيطرته على المنطقة الشمالية بأسرهـــا خشية تكرار ثورة جديدة عليه على غرار ثورة الموصل القومية في عام ١٩٥٩ ، ولـــكي يرهب به القبائل الكردية التي وقفت من المد الشيوعي موقف المعادي له ، فلم يعد عبد الكريم قاسم مطمئناً الى موقفها منه ، فجهز البارزاني بما كان ينقصه من السلاح الذي كان يحمله اتباعه معهم لدى عودتهم من تشيكوسلوفاكـيـا كمدافع الهاون .. الى جانب العون المالي الذي منحه بسخاء الى البارزانيين .

وهكذا اعاد عبد الكريم قاسم لعبته التقليدية التي لعبهـا منذ فجر ١٤ تموز بضرب الضباط بالضباط، والاحزاب بالاحزاب ، والقوميات بالقوميات، يستغل الفريق الذي لايخشى بأسه لضرب عدوه الذي يخشاه ، حتى اذا مـا استفحل امر ذلك الضعيف وصار قوة تهدد حكمه استعدى عليها المغلوب بعد ان يعير المغلوب شيئاً من قوة الدولة !

وعبد الكريم قاسم يعرف جيداً ما يدور بذهن البارزاني من افكـــار واحلام واطماع تصل الى حد قيام دولة كردية يحكمهـــا هو ، تمتد في كل مناطق الشمال في العراق ، وتتعداها الى المناطق الكرديـة في غير العراق . وعبد الكريم قاسم يعرف ايضاً كما قالت جريدة الثورة ان مصطفى البارزاني يضع نفسه في خدمة الشيطان اذا كان يوفر له ذلك الشيطان امكانيات العمل لتحقيق اطماعه تلك ، ولقد وعده عبد الكريم قاسم بأشياء كثيرة ستكشفها الأحداث .

اتفق الضدان على العمل المشترك كل لمصلحته ، اتفقا على الاهداف القريبة **لاحياء الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز التي يجب ان تتحقق فيهـا ثورة لا تقل في اهميتها عن ثورة ١٤ تموز ..**

ألم تتصارع الدول على البترول وتسيل دماء البشر انهاراً من اجله ؟
– لِمَ اذن لا تتصارع القوميات فتسيل دماء البشر حول ملكية اعظم

خزان بترول في العالم كله ؟ ما ضر مصطفى البارزاني والشيوعية الدولية ، والجماعات الكردية الانفصالية .. ومن ورائها عبد الكريم قاسم حامي الحمى لو ابيد شعب كركوك التركماني والعربي ليحل محله جيرانه الاكراد القريبون جداً من كركوك ؟

— ألم يفعل اليهود فعلتهم في دير ياسين وغير دير ياسين ليجلوا العرب عن ديارهم ويحلوا هم محلهم فحققوا ما أرادوا ؟

— لقد قـاوم بعض وزراء الثورة في مطلع الثورة ، عبد الكريم قاسم فأحبطوا مشروعه القاضي باتخاذ كركوك قاعدة لمديريـة معارف تنشأ باسم « معارف كردستان » كبداية بداية لتكريد هذا اللواء ، ولم يعد في ١٤ تموز ١٩٥٩ ، وقد فشلت ثورة الموصل القومية ، من يقاوم « مشاريع المستقبل » ؟

وهكذا بينما كان أهل كركوك — ومعظمهم تركمانيون يستعدون لإقامـة الزينات في عاصمة المتصرفيـة وفي مدن كفرى وطوزخرماتـــو والتون كربري وغيرها .. كان قائد الفرقة الثانية العقيد داود سلمان الجنابي والمقدم محمود الخفاف وزعماء حزب البارتي وعشيرة الكاكائية .. والشيوعيون وبعض الآثوريين العاملين في شركة نفط كركوك يرسمون خطة أكبر مجزرة بشرية شهدها العراق الحديث .. فصادروا اسلحة الأهالي ، ورحلوا عوائلهم من كركوك .. ومنحوا الضباط التركمان والعرب في قطعات الجيش المرابطـة بكركوك اجازات اجبارية [1] .

وبينما كان الناس في كركوك يسيرون في مسيرتهم في ليلة ١٣ — ١٤ تموز ١٩٥٩ للاحتفال بالذكرى الاولى لقيام الثورة . تحركت الذئاب من مكامنها وفق مخطط مرسوم ، فهاجمت بيوت المتنفذين البـارزين ، تنحر رجالاتها على

(١) قال لي احد الرجال التركمان البارزين ان موظفاً انكليزياً كبيراً ـ صديقاً له ، يعمل في شركة النفط العراقية بكركوك قد نصحه ان يذهب بأسرته الى بغداد ، وأصر عليه بالذهاب ، فنجا هو وأسرته من المذبحة !.

مرأى من نسائهم وأسرهم ، ثم تربط الحبال بأرجلهم فتسحلهم بالشوارع ، مستفزة المواطنين الذين استنكروا هذه الأعمال البربرية ، وعندئـــذ نزلت القطعات العسكرية من الجنود والضباط والاكراد والقاسميين ، تحصد الناس برشاشاتها حصداً ، ثم يسري القتل على الناس والاطفال بالجملة .. ثم يُطلب الى التركمان والعرب ان يتركوا المدينة ليسلموا على حياتهم .

ودخل أفراد عشيرة الكاكائية الكردية وغيرهم من الاكراد الذين حشدوا على مشارف المدينة .. دخلوا مدينـة كركوك ليحلوا محل ابنائها كما فعـل اليهود بالضبط في دير ياسين وطبريا .

واهتز الضمير العراقي من اعماقه مستنكراً الجزرة البربرية الرهيبة، وتضعضع مركز عبدالكريم قاسم في بغداد وكاد ينهـار من وطأة الجريمة النكراء .. وأحس بعظم مسؤوليته وهو يرى رؤوس الاطفـال الرضع تلقى بين يديه .. فأعلن كذباً .. وبخديعته ومكره ومراوغته : « **انه يستنكر مجزرة كركوك التي بزت فظاعتها جرائم هولاكو وتيمورلنك واليهود !** »

ولكنه وقد تصور انه نجح في «تكريـد» كركوك ، وجه جهود حليفه مصطفى البارزاني لعمل جديد آخر يصفي به القبائل الكردية المحيطة بمنطقة بارزان ، فقبيلة الزيباريين القوية المؤمنة بالوحدة العراقية والمعادية للشيوعية ، وكذلك الريكانيين والهركية والسورجية والميزوري .. الخ هدف يجمع عليه عبدالكريم قاسم ومصطفى البارزاني ، ولذلك كله فان عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ شهد احداثاً دموية مروعة في المنطقة من دون ان تذكر وكالة انباء او صحيفـة أجنبية شيئاً ولو يسيراً عنها – في حين ان الدنيا قامت ولم تقعد بعد أن خان اللصان بعضهما لدى اقتسام ما سرقا ، فاقتتلا في عام ١٩٦١ .

ولنقرأ ما قالته جريدة الثورة – جريدة عبدالكريم قاسم والناطقة باسمه والصادرة بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٦١ بصدد تلـك الأحداث – أحداث ٥٩ – ٦٠ تقول بالحرف الواحد :

« ... ومنذ مدة طويلة ، منذ اكثر من سنتين ، والملا مصطفى البارزاني يعد العدة ويمارس أعمال التهيئة للمخطط الرئيسي.. وكانت البداية ان تصدى البارزانيون بتوجيه من الملا نفسه - كما تثبت ذلك التقارير الرسمية - تصدوا للزيباريين وفاجأوهم بهجوم مسلح كانت حصيلته عدداً من القتلى والجرحى . وكان بين القتلى شقيق محمود الزيباري رئيس العشيرة .. عندها استدعى الملا مصطفى البارزاني من قبل المراجع الرسمية وأفهم صراحة ان الحكومة لا تستطيع ان تقف منه موقفاً سلبياً .. واعتذر الملا عما حصل وبرره انه رد فعل لما قام به الزيباريون ضد البارزانيين .. حتى اذا كذبته الوقائع والادلة أسقط في يده ولم يحر جواباً . »

وتتكرر المأساة مع الريكانيين .. ويتكرر موقف عبدالكريم قاسم .. ويتكرر ما تكتبه جريدة عبد الكريم قاسم (الثورة) في اليوم الثاني (٦ تشرين الثاني) فتقول :

« ... واتخذت المراجع المختصة ما ينبغي اتخاذه ، وأفهم الملا مصطفى البارزاني مرة اخرى بأنه سيكون عرضة للحساب والعقاب ان هو فكر في الاعتداء » !

ويتكرر الاعتداء على المواطنين الاكراد القبيلة تلو القبيلة ، أما المعتدي (المنفذ) فهو مصطفى البارزاني بجيشه القادم من الشرق ، وبحزبه المتعاون مع الشيوعيين ، الذي قام بنفس الدور الذي قامت به ما سمي بالمقاومة الشعبية ، ولجان الدفاع عن الجمهورية ومحكمة القصاب والركاع في القسم العربي من العراق .

حرق قرى الزيباريين ومزارعهم ونهب منقولاتهم ، محاولة ابادة عشائر « كلحي آغا » التي تقطن في شمال قضاء العمادية التي تركت كل ما تملك فهجرت موطنها ورحلت الى تركية لاجئة ..

الانتقام من عشائر لولان في لواء اربيل لموقفها المعادي للشيوعية . تدمير

قرى ومزارع السورجية والهركية في قضاء عقرة ، وعشيرة « دوالى » في دهوك ، وعشيرة « الميزوري » .

وقد يسأل سائل : ما هو موقف الحكومة وقوات الأمن من هذه الابادة الجماعية ؟ الجواب عند جريدة الثورة (جريدة عبد الكريم قاسم) وعند الحزب الشيوعي العراقي بشعاره الذي رفعه والقائل :

« يقف الشعب صفاً واحداً لمنع الجيش من ضرب القبائل الثائرة » — « السلام في كردستان !.. »

وإني لأرجو ان لا يكون القارىء قد نسي ما قرأ في هذا الفصل ، قول عبد الكريم قاسم في تصريحه — وثورة الملا مصطفى قائمة — « ... وان هذه الرواتب (ويعني رواتب البارزانيين الشهرية وقدرها ٤٠،٠٠٠ الف ديناراً (أي نصف مليون دينار سنوياً) لم تنقطع حتى هذه اللحظة ... »فلنتأمل !

تأليف حزب البارتي

ولكي تستكمل الصورة من جميع أوجهها ، فلقد أجاز عبد الكريم قاسم في كانون الثاني ١٩٦٠ لمصطفى البارزاني وتسعة آخرين من رجاله [١] — وفيهم من عرف بكونه شيوعياً — بتأليف حزب باسم : الحزب الديمقراطي الكردستاني « بارتي ديموكراتي كوردستان » .

وأصدر الحزب كراساً باسم : المنهاج والنظام الداخلي للحزب الديمقراطي لكردستان والعراق — اقره المؤتمر الرابع للحزب في ٦ تشرين الاول ١٩٥٩ ونشر في ملحق جريدة الحزب اليومية (خه بات) [٢] التي تحمل في صدر

---

(١) الاعضاء المؤسسون : مصطفى البارزاني ، ابراهيم احمد (سكرتير الحزب) ، نوري صديق شاويش ، عمر مصطفى ، علي عبدالله ، صالح عبدالله يوسفي ، ملا عبدالله اسماعيل ، حلمي علي شريف ، اسماعيل عارف ، شمس الدين المفتي ،

(٢) العدد ١٠٧ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

صفحتها الأولى شعارها القائل :

« يا جماهير شعبنا ناضلي من اجل جبهة اتحاد وطني للعمل على تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية بما فيها الحكم الذاتي لكردستان العراق » .

وفي أول سنة ١٩٦٠ أصدر الحزب منهاجاً ونظاماً داخلياً جديداً باسم المنهاج والنظام للحزب الديمقراطي لكردستان «بارتي ديمقراطي كوردستان» حذفت منه مقدمته التي تدين الدول الغربية وتركية وايران بالعدوان على شعب كردستان ، والتي تمجد حكم عبد الكريم قاسم ، وتدين بالولاء المطلق للمعسكر الشيوعي .

وحذفت من المنهاج كذلك مادته الثالثة التي تنص على ما يلي : « يستفيد الحزب في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية العلمية الماركسية اللينينية .. »

وقصد بالتعديل الجديد الحصول على الاجازة الرسمية من وزارة الداخلية العراقية .

خلاصة منهاج الحزب

جاء في المقدمة :

« ... نتيجة لحملات الرأسمال الأوربي وقعت الأمة الكردية ، وبالأخص الكادحين الأكراد تحت نير ثلاثة انواع من المظالم : ظلم الآغا الاقطاعي ، ظلم الرأسماليين الترك والايرانيين ، واعظمها واكثرها شراسة استغلال امتنا من قبل الرأسماليين الأوربيين وخاصة الانكليز والالمان والافرنسيين وفي المدة الأخيرة الامريكان ايضاً ..

ومع ان نضال الشعب الكردي كان قد اتخذ لنفسه شكلاً جديداً ديموقراطياً متحرراً وذلك تحت تأثير الحركات التحررية في العالم ولكن الشعب الكردي ظل يناضل وحيداً غاصبي بلاده الى ان قامت **ثورة اكتوبر العظمى**

في **روسيا** : فكما قادت ثورة اكتوبر العظمى الى تعاظم الحركات التحررية والديموقراطية واشتداد النضال بين الأمم المحتلة والغاصبة فانها دفعت الى الامام حركة كردستان التحررية والديموقراطية وزادتها قوة .

« ... ففي سنوات ١٩٢٥ – ١٩٢٨ و ١٩٣٠ و ١٩٣٧ و ١٩٣٩ كافح الشعب الكردي في ديار بكر وأرارات ودرسيم تحت قيادة حزب « تعالي كردستان » وبعد ذلك بقيادة حزب « خويبون » (وقد انحرفت قيادة حزب خويبون عن طريق النضال الوطني الصحيح وتفسخ الحزب) .

« وفي ايران فان الامة الكردية واحرار ايران قد وقفوا معاً بوجه العدو المشترك .. ان كفاح الشعب الكردي في مكوبان وهورامان ضد الاقطاع وضد دكتاتورية رضا شاه قد اختلط بكفاح الشعب الفارسي والشعوب الأخرى .

« وان نضال الشعب الكردي الذي ابتدأ في سنة ١٩٢٠ بقيادة سيمكو كان في تعاون تام مع نضال الشعب الاذربايجاني بقيادة شيخ محمد خياباني ضد الرجعية الايرانية . وان نضال (قدم خير الفيلية) ضد حكومة رضا شاه الرجعية والامبريالية الانكليزية وكذلك في سنوات ٩٤٥ – ٩٤٧ عندما تعاظمت الحركة التحررية في ايران عامة ، واذربايجان وكردستان بصورة خاصة بقيادة الحزب الديموقراطي لكردستان – ايران واسست جمهورية كردستان الديموقراطية ذات الحكم الذاتي في مهاباد كان الاكراد واخوانهم الاذربايجانيون والفرس يكافحون كتفاً بكتف ضد الامبريالية والاقطاع وحكومة طهران الرجعية ، يناضلون جميعهم متحدين في سبيل تحرير ايران . ان حركة جوانرو التحررية في سنتي ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ضد حكومة طهران الرجعية والاستعمار الامريكي قد لاقت معاضدة جميع الاكراد في العراق .

ومنذ سنة ١٩١٨ عندما احتلت الامبريالية الانكليزية ولايات البصرة وبغداد والموصل فان الشعب الكردي في كردستان الجنوبية والشعب العربي في العراق قد ناضلا الامبريالية وعملاءها ، في سبيل تحقيق اهدافها التحررية .

« ففي سنة ١٩٢٠ عندما قامت الحركة العراقية التي كانت تستهدف تحرير العراق من ربقة الامبريالية فان الاكراد قاموا بوجه العدو المشترك شأنهم شأن اخوانهم العرب .

« ومنذ ان التحقت كردستان الجنوبيـة بالعراق بصورة رسمية فان العرب والاكراد يكافحون كتفاً بكتف في سبيل استقلال العراق وانشاء نظام ديموقراطي وطرد الاستعمار واسترداد حقوقها القومية .

« ان ثورات الشيخ محمود والثورات البارزانية التي قامت بقيادة الشيخ أحمد والملا مصطفى البارزانيين ضد الاستعمار والحكم الملكي كانت تلقى دوماً التأييد من قبل أحرار العزاق ، وكان ينظر اليها باعتبارها ثورات الشعب العراقي بأسره .

« ان الحزب الديموقراطي لكردستان العراق الذي يقود الحركة التحررية لأكراد العراق **كان دائمـاً في تعاون وثيق مـع الحزب الشيوعي العراقي والاحزاب التقدمية الاخرى .**

« كان العراق قبل ثورة ١٤ تموز المجيدة قلعة حصينة للاستعمار في الشرق الادنى وكان الاستعمار قد علق عليه جميع آماله . **غير انـه في ذلك اليوم الخالد دُكت هذه القلعة الاستعمارية المنيعة بقيادة عبد الكريم قاسم الابن البطل للشعب العراقي واصبح العراق معقلاً للاحرار في الشرق الادنى .**

إن النهضة الديموقراطية والتحررية التي هي ظاهرة للعيان في الشرق بصورة عامة وفي العراق بعد ١٤ تموز بصورة خاصة دليل واضح على ان الامبريالية والرجعية تعانيان سكرات الموت وهما في دور الاحتضار ، ولم يبق فيهما رمق يستعيدان به الحيوية والنشاط ..

«ان العراق من حيث ثروته الزراعية والطبيعية المعدنية يعد من بلدان العالم الغنية **وان نفطه وثرواته المعدنية الاخرى في كردستان العراقية بصورة خاصة** قد لفت انظار الامبرياليين الغاصبين اليه فحاولوا دومـاً ابقاءه تحت سيطرتهم جاهلاً فقيراً ليسهل عليهم استغلاله ونهب كنوزه .

« ان حالة الشعب الكردي في العراق كانت الى ثورة ١٤ تموز سيئة جداً ومتأخرة، وكان الاكراد محرومين من جميع حقوقهم المدنية والاجتماعية ومن التعليم بلغتهم . وكانت المستشفيات والمدارس قليلة جداً في كردستان، وكان الالوف من اطفال الاكراد يموتون سنوياً نتيجة عدم وجود الاطباء واهمال العناية الصحية من قبل الحكومة [١] .

ان ثورة ١٤ تموز هي انتصار كبير للحركة التحررية في الشرق الادنى بصورة عامة وللحركة الوطنية والديموقراطية في العراق بصورة خاصة . هذه الثورة هي حصيلة النضال الطويل المرير الدامي للشعب العراقي بعربه وأكراده وسائر اقلياته القومية الذي زكت صحائف التاريخ بدماء ابنائه الابطال .

ان هذه الثورة المباركة لما كانت ثورة وطنية ديموقراطية ضد الامبريالية والاقطاع فقد دك صرح النظام الملكي الرجعي وأسس النظام الجمهوري الديموقراطي مكانه ، وحطم حلف بغداد وقدم بائعو اوطانهم من حكام العهد المباد الى المحكمة وعوقبوا على ما جنته ايديهم . واطلق سراح الذين كانوا قد زجوا في السجون في القضايا السياسية والتحررية ، وفسح المجال امام الصحافة الوطنية ، واجيزت اتحادات الطلبة والنساء والشبيبة الديموقراطية ، ونقابات العمال وسن قانون الاصلاح الزراعي، وخرج العراق على مبدأ ايزنهاور ومن المنطقة الاسترلينية وانشأت الجمهورية العراقية العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاشتراكية وانتهجت لنفسها سياسة سلمية بعيدة عن كل نفوذ استعماري.

« فالآن تسلك جمهوريتنا سياسة حرة مستقلة ، وان ثورتنا هي أساس متين للسلم والاستقرار في العالم ولتحرير الشعوب التابعة ولانهاض جميع القوى الكامنة في الشعب العراقي. وان الشعب قد وقف منذ الدقيقة الأولى من ثورة ١٤ تموز دون أي تردد أو شك متهيئاً للدفاع عن الجمهورية بارادة

---

(١) راجع الفصل الثاني عشر : نصيب الاكراد في الحكم الوطني بالارقام .

حديدية ، وبيّن استعداده التام لكل تضحية وفداء يتطلبه النضال في هـذا السبيل . **كما وعبر عن استنكاره الشديد ومقتـه تجاه مؤامرات عبد السلام عارف ورشيد عالي الخائنة ، واطفأ نيران فتنة الشواف الخائن، والعصيان** في برادوست ضد جمهوريتنا بدماء ابنائه الابطال ، وبرهن على انه سوف لن يبخل في المستقبل في بذل **حياته للدفاع عن جمهوريته العزيزة وازالة جميع ما يوضع في طريق تقدمها من عراقيل .**

« ان الدستور المؤقت يعتبر في مادته الثالثة ، الاكراد والعرب شركاء في الوطن العراقي ويقر حقوق الاكراد القومية ضمن الوحدة العراقية .

ان الدفاع عن الجمهورية العراقيـة وتقويتها وتطوير الديموقراطية واجب مقدس على الشعب العراقي باسره وعلى الشعب الكردي بصورة خاصة، وذلك لأن تقوية الجمهورية الديموقراطية العراقية هي ضربة قوية تصيب الامبريالية والحكومات الرجعية لايران وتركية وللدول العربية الاقطاعية .. »

وجاء في المنهاج .

المادة ٣ — **ينتفع الحزب في نضاله السياسي ومن تحليلاته الاجتماعية من النظرية الماركسية اللينينية .**

المادة ٤ — **نناضل من اجل صيانة الجمهورية العراقية الديموقراطية وتوطيدها وتوسيع وتعميق اتجاهها الديموقراطي على اساس الديموقراطية الموجهة** التي تتضمن اطلاق الحريات الفردية والعامة كحريـــة ابداء الآراء والمعتقدات وحرية الصحافة والتنظيم الحزبي والنقابي لسائر الوطنيين، وتشريع دستور دائم مع ضمان اجراء انتخابات ديموقراطية مباشرة يشترك فيها كل من بلغ الثامنة عشرة من عمره من المواطنين ذكوراً واناثاً وممارسة اقصى الحزم والشدة ضد اعداء الجمهورية وتطهير مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية منهم وتقوية المقدرة الدفاعية للقوات المسلحة لحماية مكاسب الشعب .

المادة ٦ - أ — نناضل من اجل تعزيز علاقـــات الاخوة والصداقة بين

الشعبين العربي والكردي وسائر الاقليات القومية كالآثوريين والتركمان والأرمن وغيرهم ، وتعزيز الوحدة الوطنية **والعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي** ضمن الوحدة العراقية واقرار ذلك في الدستور الدائم ومحاربة الافكار الشوفينية والكوسموبوليتية والانفصالية .

ب — **توطيد علاقات الاخوة والصداقة والتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي** والحزب الديموقراطي والمنظمات الديموقراطيــة التقدمية في العراق ، ودعم تآخي الكفاح بين حزبنا وبين الاحزاب والمنظمات الديموقراطيــة في سائر اجزاء كردستان ، وتعزيز علاقات الصداقة مع سائر الاحزاب الشيوعية والمنظمات الديموقراطية التقدمية في انحاء العالم كافة .

المادة ٢٣ — **نساند نضال الشعب الكردي في مختلف اجزاء كردستان للتحرر من النفوذ الاستعماري والرجعي ونناضل من اجل حق الامة الكردية في تقرير مصيرها بنفسها** [1] .

وجاء في النظام الداخلي : يقوم بناء الحزب من الادنى الى الاعلى — أي من العضو فالخلية فالمنظمة ، فاللجنة المحلية ، فللجنة ، فالمنطقة ، فاللجنــة المركزية ، فالكونفرانس ، فالكونغرس . .

ويتكون الحزب من اتحاد طوعي لاناس ديموقراطيين ذوي اهداف مشتركة والذين يقبلون منهاج الحزب ويتبعون نظامــه الداخلي ويناضلون في صفوف الجماهير الأمامية وفق تكتيكات وخطط واشارات الحزب على ضوء النظرية العلمية الثورية الصحيحة .

ولا يقبل عضو في الحزب كل من : يعادي السلم والتحرر والديموقراطية والمسألة الكردية . وعلى العضو ان يصون اسرار الحزب بـأي ثمن ، وان لا

---

(١) عدلت هذه المادة في منهاج ١٩٦٠ على النحو التالي ؛ السعي لمساندة اخواننا الاكراد اينما كانوا في نضالهم من اجل استكمال حرياتهم وحقوقهم القومية وضمان مساندة الجمهورية العراقية مع مساعدتهم مادياً ومعنوياً .

يترك مدينته او عمله او منظمته دون موافقة الحزب ولا يتوظف او يستخدم الا بموافقة الحزب .

ولم تمض تسعة اشهر على تأليف حزب البارتي حتى اجريت عملية تصفية اعضائه بخروج بعض الشيوعيين المكشوفين منه ، مجاراة لتيار الموقف الذي اتخذه عبد الكريم قاسم في مطلع عام ١٩٦١ .

ودعا الاتحاد السوفييتي عدداً من العراقيين لحضور احتفالات اكتوبر (عام ١٩٦٠) فمنعت حكومة عبد الكريم قاسم سفر المدعوين ، ولكنهـا سمحت لمصطفى البارزاني بالذهـاب الى موسكو ، وبقي فيها فترة طويلة من الزمن ، **ثم عاد الى العراق متخفياً .. والطريق ممهد له ليرفع لواء المطالبة بالدولة الكردية .**

وعندئذ فقط أمرت الحكومة بغلق الحزب وفروعه ومنعه من ممارسة اي نشاط علني ، وعطلت جريدته .. بعد خراب البصرة !.

ثورة كردستان عام ١٩٦١

قبل أن يعلن الملا مصطفى البارزاني يوم ٩ ايلول ١٩٦١ ثورته التي أعد وخطط لها حزب البارتي ، كان الجو في جميع منطقة كردستان العراقيـة مهيئاً لكي تعلن الثورة في كل مدينة كردية من أقصى شمال العراق في زاخو الى ادناه في لواء السليمانية . لقد كسب البارتيون والشيوعيون جولتهم الأولى في مجزرة الموصل التي قاموا بها بعد فشل ثورتها القومية في ٨ مارس ١٩٥٩ ، ثم كسبوا جولتهم الثانية في مذبحة كركوك الرهيبة التي قاموا بها بمساندة أجهزة حكومة قاسم في ١٤ تموز ١٩٥٩ ، وكسبوا جولتهم الثالثة بالارهاب المنظم الذي فرضوه على المنطقة الكردية وأخضعوا عن طريقه أكثريـة المواطنين الاكراد الذين فشلوا بمقاومتهم بسبب خذلان السلطات الرسمية لهم على نحو ما ذكرنا. هذا الى جانب تأييد فريق من الشباب الكردي المتعصب ، وانضمام عشيرة عباس مامند (من لواء السليمانية) وعشيرة عبد العزيز الحاج

ملو (في لواء الموصل الشمالي) الى حزب البارتي .. في حين ظل الزيباريون والهركيون والريكانيون وعشائر الكالحي والسورجية والميزوري وانصار رشيد لولان والديوالي – ومعظمهم يقطنون لواء الموصل –مخلصين في ولائهم لوطنهم على الرغم مما تكبدوه من فظائع عدوان البارتي عليهم .

وهناك عامل آخر ساعد الى حد كبير في توسيع رقعة الثورة الجديدة ، وشدة زخمها ، ذلك أن عبد الكريم قاسم الذي جمع السلطات كلها بيديه قد انتزع المبادأة من قادة الجيش ، ثم أمرهم بأن لا يقوموا بأي حركة عسكرية ضد الثائرين إلا دفاعاً عن النفس ! وأن لا يتدخلوا مطلقاً في الصراع الدائر بين القبائل الكردية ! ثم انه ترك لحزب البارتي وللشيوعيين حرية العمل في الجيش ، فقام الفريقان بدعاية واسعة بين الضباط وضباط الصف والجنود الاكراد ليتركوا الجيش ويلتحقوا بالثورة بأسلحتهم وتجهيزاتهم العسكرية !.

وما من شك في أن المعسكرين الدوليين – الشرقي والغربي معاً – وقد وقفا الى جانب عبد الكريم قاسم يشدان أزره في معركته الفاصلة الضارية ضد القومية العربية المتحررة ، وقد استنزفا قوته كلها ، واستثمراه حتى الثمالة... لم يعودا يريان فيه الحصان الرابح والقادر على الاستمرار في معركته تلك ، وأكثر من ذلك فان الغرب صار يشعر بأن معركة اليأس التي يخوضها عبدالكريم قاسم للإبقاء على حكمه وعلى حياته قد اضطرته لأن يلعب بمصالح الشركات البترولية الغربية في المنطقة لعبة خطرة تهددها في الصميم ، لا بل وقد تؤدي الى نسفها نسفاً . كما حلا لقاسم ان يثير مشكلة الكويت، ومشكلة الامتيازات النفطية ورقعة استثماراتها في العراق . وكان لا بد اذن من تهديد حكم قاسم والضغط عليه بذات السلاح الذي استخدمته بريطانيا منذ قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢٠ وحتى الحرب العالمية الثانية . وهكذا شهد شهر ايلول ١٩٦١ أحداثاً مثيرة في كردستان العراقية التي استجابت لإضراب عام أعقبه هجوم مسلح انتهى باحتلال منطقة الحدود العراقية-التركية في زاخو، وبسط نفوذ البارتيين على الاقضية الكردية الاخرى في شمال لواء الموصل فأربيل فالسليمانية .

ووصفت جريدة «الثورة» الناطقة بلسان عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الاول ١٩٦١ الموقف العسكري في المنطقـة بسلسلة من المقالات نقتطف منها ما يلي :

« الذين يعرفون طبيعة المناطق الشمالية وخاصة المناطق الجبلية امتداداً من «بيره مكرون» في السليمانية حتى جبال بشدر الى سلسلة جبال رواندوز في لواء اربيل الى جبال برادوست في لواء الموصل – الى الحـدود العراقية – التركية ، والعراقية – الايرانية يستطيعون ولا شك ان يقدروا خطورة ايـة حركة مسلحة تقع في إحدى هذه المناطق هذا اذا كانت الحركة في منطقة واحدة ، كما حصل في أعوام سابقة ، أما اذا كانت الحركة في جميع هـذه المناطق ، فتقدير الخطر لا يحتاج الى بينة أو الى اسهاب في التفصيل ..

«وللتمرد المسلح هذا قصة ، يرجع عهدها الى اكـثر من سنتين ، كانت السلطات المخلصة خلالها تتابع فصولها وخطوطها العريضة بصبر وحكمة وروية. ولكن النفوس التي جبلت على الشر وتشربت بسموم الخيانة أبت ان تستجيب لنصح أو تصيخ لدعوة مخلصة حتى وقع وانتهى التمرد الى نتيجته المقدرة له..

« ولنبدأ القصة من أولها ، وسأحاول ان أكون دقيقاً في عرض ما هناك من ملابسات بقدر ما سأكون أميناً في نقل الوقائع ، ثم أترك للقارىء ان يقدر اهداف التمرد وأغراضه ، ومصلحة الذين كانوا يقفون وراءه ويغذونـه بالمال والسلاح والعتاد وكل وسائل المقاومة ، مما سأورد من فصول وحقائق .

«بدأت القصة ، حين اقتضت ظروف المستعمرين ومصالحهم اشغال السلطة الوطنية بحركة ما ، تضطرها الى انفاق جهد ووقت ومـال ، وتصرفها عن متابعة حقوق الشعب التي استحوذت عليهـا شركات الاستعمار واستثمرتها في مشاريع ومواثيق وجهت ضد المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب العامة ..

«وعاد المستعمرون الى إرشيف العمـلاء والوكلاء واستعرضوا الاسماء بحثاً عن مطية أو مطايا يسخرونها لتنفيذ المهمة ، **فما وجدوا غير الملا مصطفى البارزاني** وبطانته من يصلح لهذه المهمة ويليق لها ولا يتأخر عن تنفيذها ..

والمستعمرون لا يجهلون ما دار ويدور في ذهن الملا مصطفى من افـكار ، وما راودت خياله المريض من أحلام ومطامع حفزته الى الاستجابة لتحريضاتهم فيما مضى . انه يطمع أن يكون حاكماً يمتـد نفوذه الى كل مناطق الشمال في العراق والى المناطق الكردية في غير العراق ، وانه حاضر لأن يضع نفسه في خدمة الشيطان اذا كان يوفر له امكانيات العمل لتحقيق هذا الحلم البعيد .

وما هي الامكانيات لذلك ؟.. المال والسلاح والعتاد ، والخطة والمشورة والتوجيه . وأعدت دوائر الاستعمار ما يلزم لتوفير هذه الامكانيات وقدمتها للملا الذي اتفقت اهدافه مع مصلحة المستعمرين».

وبعد أن تستعرض جريدة «الثورة» ثورات البارزاني السابقة التي حرضه عليها المستعمرون تقول :

« وفجأة انطلق الشر .. وهاجم البارزانيون عشيرة الريكانيين ، وكان الهجوم عنيفاً اذهل الرجال وروع النساء والاطفال ، ولعلع الرصاص قريباً من العمادية ، وانصب كالمطر على الآمنين .. ونهبوا أموال المواطنين .. وفي الايام التالية واصل البارزانيون عدوانهم المسلح على الريكانيين حتى اضطروهم إلى الهجرة ...

».. واتجه العدوان البارزاني نحو الزيباريين من جديد ، وعند مشارف عقرة جرت معركة رهيبة بين البارزانيين والزيباريين . وكان واضحاً ان الملا مصطفى انما يمضي في اعماله الاعتدائية وفق مخطط مرسوم ، وهو يهدف الى تصفية العشائر في جناحه الأيمن تمهيداً للخطوة التي تلي ذلـك وهي التمرد في نطاقه الواسع ..

« وتطورت الأمور في منطقـتي دهوك ، وعقرة ، ونشط البارزانيون والدوسكيون بعد النصر الذي احرزوه على الريكانيين في حملتهم الرامية الى تصفية العشائر الموالية للسلطة الوطنية ، لإخضاع المواطنين وجرهم الى المشاركة في عمليـات الغزو والاعتداء ... لتنفيذ الشق الثاني في مخططه وهو الاتصال

برؤساء العشائر من **الاقطاعيين** والحـــاقدين الذين تناولتهم اجراءات الثورة الاصلاحية وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي ومن هنا بدأت المراسلات السرية والاتصالات المريبة بين الملا مصطفى وبعض اقطاعيي **واغوات** لواء السليمانيـــة . الذين لعبوا أدواراً سرية في التهيئة لأعمال التمرد ضمن لواء السليمانية ..

« وشهدت قرية (صفنى) على جبل بيرس **خطوط ابشع واقذر مؤامرة دبرت ضد ثورتنا الخالدة وجمهوريتنا الغالية وعراقنا الحبيب ...** ففي هذه القرية عقد مصطفى البارزاني اجتماعات مريبة حضرها بعض المنتدبين الاجانب الموفدين الى منطقة بارزان من قبل جهة اجنبية ، كما حضرها **بعض العراقيين الذين زاروا مقر الملا خلسة واثناء قيامهم بواجب رسمي** ... ومندوب اغوات السليمانية . وتقرر ان يبدأ البارزانيون حركات التمرد على نطاق واسع ضمن لواء الموصل ، وان يقدم الملا لأغوات السليمانية كميات كبيرة من السلاح والعتاد ومساعدات مالية لتدارك نفقات التموين والاعاشة للعشائر التي ستشترك في التمرد ، وعلى ان تقدم هذه المساعدات سلفاً . واشار الملا من طرف خفي الى ان هناك جهـــة تسند هذه الحركة وتغذيها بمقومات التمرد وتقف وراءها وتشرف عليها ، ونوه كذلك بانه اتصل بعدد كبير من رؤساء الاكراد وعرض عليهم خطته فأيدوه عليها ووعدوه بالمشاركـــة فيها .. وانتهت الاجتماعات بالموافقة على المشاركة في حركة الملا مصطفى ..

وفي تلك الاثنـــاء تردد على ألسن البعض ان **عشائر « الاورمانيين » في تركياقد تسللت الى العراق عبر الحدود ووضعت نفسها وما تحمل من اسلحة ومعدات تحت قيادة الملا مصطفى** ، ثم انتشرت اخبار تسلل الاورمانيين الى العراق بين العشائر فكان لها تأثير كبير ظهرت آثاره فيما طرأ على الموقف هناك من تطورات ..

« .. اما مهمة الملا مصطفى بالنسبة للجهات الاستعمارية هو ان يخلق في الشمال اوضاعاً مضطربة تشغل السلطة الوطنية وتربكها ، وتحملها على تحويل

اهتمامها عما لديها من اعمال ومشاريع ومفاوضات ، فهو من هذه الناحية حر في ان يبدأ مهمته انى شاء وكيفما اراد ، ومايهمه هو بالذات ، ان يختار موعد الضربة ومكانها ، وان يوفق بينما اراده المستعمرون وما يطمع في تحقيقه هو ..

« ثم انطلق الرصاص يوم ٦ ايلول ١٩٦١ وبدأ بمحاصرة مدينة العمادية فشهدت العمادية اياماً قاسية لم تشهدها طول تاريخها الطويل ...

« ثم احتلوا مدينة زاخو بمساعدة مأمور مركز الشرطة الذي كان على اتفاق سابق معهم ، وسلمهم ما في المركز من اسلحة ومعدات مما اضطر القائمقام الى الاستسلام .. وبعد ان سيطر المتمردون سيطرة تامة على قضاء زاخو ، اخذت تتوارد على البلدة حشود كبيرة منهم ، حتى اذا اكتمل العدد وفق التخطيط المرسوم وانتهت عمليات التجمع ، توجه المتمردون نحو مضيق زاخو - باتجاه الموصل فعبروه ناحية العاص فناحية سميل ..

« وكانت الخطة الاستعمارية التي وجهت حركات المتمردين في الشمال تستهدف كما اثبتت الوقائع حمل القيادة العسكرية على توزيع قطعات الجيش على اماكن التمرد في جبهة طويلة ومناطق وعرة **تمتد من الحدود العراقية - التركية وراء زاخو حتى الحدود العراقية - الايرانية وراء خانقين . . .** ومن شأن هذا التوزيع تقليل فعاليات هذه القطاعات ، الأمر الذي يسهل اشغالها من قبل المتمردين اطول مدة ممكنة . ولتنفيذ هذه الخطة قامت حركات التمرد في اكثر من منطقة وشملت كثيراً من القرى .

« . وكانت حركات التمرد على اشدها في ضمن منطقتي دهوك وعقرة في توقيت دقيق مع ما كان قائماً من حركات تمردية ضمن لواء السليمانية ابتداءً من ضواحي حلبجة وانحداراً الى طاسلوجة والى دربندخان مع ما يمتد الى شمال هذه المنطقة امتداداً الى سهل رانية ...

« لقد كانت حركات المتمردين ضمن لواء الموصل على جانب كبير من الخطورة بالنظر لسعة المنطقة وقوة المتمردين وخطة القيادة التي كانت توجه

حركاتهم ، ولكن سهر السلطات المختصة وتوجيهات القيادة الحكيمة، والدور المشرف الذي لعبه السلاح الجوي قضى على هذا الخطر خلال أيام !..

« وبانتهاء حركات المتمردين في لواء الموصل ، انتقل مركز الثقل الى مركز المؤامرة ومقرها الرئيسي ، الى لواء أربيل وفي منطقة بارزان- بالذات ، وفي هذه المنطقة لعب الاستعمار اقذر دور ونفذ عملاؤه افظع جريمة ..

« وحركات التمرد في لواء أربيل كانت كغيرها من الحركات التمردية في لوائي الموصل والسليمانية حيث قامت في أكثر من ناحية وفي آن واحـــد ، واستهدفت السيطرة على جميع الطرق الممتدة بين مركز اللواء وبين الأقضية والنواحي التابعة له ... ففي مناطق اقضية رواندوز وكويسنجق وشقلاوه وفي منطقة بارزان خاصة، هاجم المتمردون دور الحكومة ومراكز الشرطة، كما هاجموا القرى الوادعة واحرقوا قسماً منهاوهدموا قسماً آخر وسيطروا على البقية التي اتخذوها كقواعد او مراكز تموين ..

« ولقد اتجه المتمردون في قضاء كويسنجق نحو مركز اللواء في مدينـــة أربيل ، واستطاعوا السيطرة على اكثر النواحي والقرى التي كانت تعترض طريقهم حتى وصلوا الى نقطة تبعد عنمركز اللواء بحوالي١٢ كيلومتراً فقط، وتبعاً لهذا فقد انقطعت المواصلات بين اربيل وكويسنجق ، ولم يفتحالطريق الى هذا القضاء الا بعد انهزام المتمردين امام ضغط المطاردة الفعالة التياوقفت زحفهم واكرهتهم على الفرار ..

« لقد حاول المتمردون أن يفصلوا أربيل عن بقية الألوية الشمالية ، ففي منطقة الحاج عمران حيث يمكن الاتصال بلواء السليمانية قام المتمردون باعمال اتسمت بالعنف وكان هدفها قطع الطريق من هذه الناحية ، في حين استطاع المتمردون في المناطق الأخرىان يقطعوا الطريق بين الموصل وأربيل فيمنطقة قريبة من الزاب الأعلى ، والطريق بين كركوك وأربيل في منطقة قريبة من (التون كوبري)ولكن سيطرتهم على هذا الطريق لم تدم طويلاً حيث اضطروا الى الفرار حين تصدت لهم القوات المسلحة ..

«وفي قضاء شقلاوة (من لواء أربيل) مارس المتمردون اعمال ارهـــاب ولصوصية اثارت الاهلين وافزعتهم. ولما قاومتهم قوات الأمن انتقلوا الى ناحية (خوشناو) الواقعة في زاويته .

وفي رواندوز حيث مارس المتمردون ضروباً شتى من اعمال الاجرام في ناحية (كلاله) وفي رايات وفي حاج عمران ومنها الى جاما وشيروان مازن في قلب منطقة بارزان .

«وتميزت هذه الاعمال في قضاء رواندوز بشيء من الخطورة بالنظر لتشعب طرق المواصلات ، ولكون خط المواصلات الرئيسي يتصل بالحدود العراقية — الايرانية عند حاج عمران ، ولوجود عدة طرق جبلية وعرة توصل بين اماكن المتمردين وبين السليمانية من جهة ، وبينهما وبين منطقة بارزان من جهة اخرى. واستطاع المتمردون بسيطرتهم على (كلاله) والقرى القريبة منها ان يقطعو الطريق العام الممتد من مفرق جنديان الى مصيف حاج عمران . وكان غرضهم من ذلك تأمين مواصلاتهم بين منطقتهم وبين منطقة بارزان والحفاظ على خط رجعة في حالة اضطرارهم إلى الانسحاب عبر جبال (حصار بارادوست) فجبال (سربردي) باتجاه بارزان .. وبعد معارك دامية مع الشرطة اندحر المتمردون وفك الحصار عن كلاله ووصلت قوات الأمن الى رايات في طريقهـا الى الحاج عمران .

« .. وبسيطرة المتمردين على منطقة بارزان وعلى الطرق التي حافظوا عليها تمكن الملا مصطفى من توجيه تعليماته الى بقية المتمردين في لوائي الموصـــل والسليمانية ، والى بعض الجهات التي كانت تقف وراء تمرده وخيانته ، وتجيء بتعليماتها اليه . » انتهى قول جريدة «الثورة».

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم يوم ٢٣ ايلول ١٩٦١ والذي أشرنا الى بعض فقراته في مطلع هذا الفصل .. **يتهم قاسم الانكليز والامريكان بتدبيرهم ثورة مصطفى البارزاني** ويقول :

«... بلغوا ابناء الشعب عن لساني ان الحركة انفصالية ، **وان الانكليز وراءها ويتبعهم الامريكان . ولدينا مستمسكات قاطعة تبين من وراء هذه الحركة .** وستتخذ التدابير التي تضمن سلامة الجمهورية العراقية .. ان الحركة قضي عليها، وهناك فلول وشراذم هاربة وسنقضي على رؤوس هذه الشراذم.. **لقد ثبت ان الحكومة البريطانية وعناصر اخرى وراء هذه الحركة .. ان السفارة البريطانية هي الأم والامريكان شركاؤها .** »

ومما حير عقول المواطنين العراقيين بشذوذ قاسم وبألاعيبه ، إصراره على قضائه على الثورة التي لم يبقَ من آثارها سوى افراد من العصابات التي لها ما يماثلها في شتى انحاء البلاد المتمدنة على حد قوله .. في الوقت الذي يعرف فيه المواطنون العراقيون ، والعالم أجمع ان مصطفى البارزاني وحزبه البارتي يسيطر على كثير من المناطق الجبلية الكردية الى يوم سقوط حكم عبد الكريم قاسم في ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) .

الفصل الخامس عشر

ثورة ١٤ رمضان
الهدنة والمفاوضات والمطالب الكردية

استيقظ سكان بغداد في فجر يوم ١٤ رمضان سنة ١٣٨٢ ﻫ المصادف ٨ شباط ١٩٦٣ م على اصوات صواريخ الطائرات ، ومدافع الدبابات التي احاطت بوكر الطاغية قاسم في مبنى وزارة الدفاع فدكّته ، وقضت على أسوأ حكم إجرامي لا أخلاقي عرفته المنطقة منذ قرون . وتألفت على انقاضه حكومة قومية أعلن عن تشكيلها « المجلس الوطني لقيادة الثورة » الذي أعد أبرع مغامرة عسكرية، في القضاء على حكم عبد الكريم قاسم الذي اعدم ظهر اليوم الثاني من الثورة مع المهداوي والعقيد طه الشيخ احمد – مدير الحركات العسكرية .

ووقفت غالبية شعب العراق الى جانب ثورة ١٤ رمضان وأيدتها أملاً منها بتحقيق أهدافها التي أعلن عنها المجلس الوطني لقيادة الثورة في بيانه الأول وهذا نصه :

★

بيـــان رقم ١

من المجلس الوطني لقيادة الثورة المباركة

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العراقي الكريم ،

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عـدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته

المستهترة التي سخرت موارد البلد لتطمين شهواتها وتأمين مصالحها فصادرت الحريات وداست الكرامات **وخانت الامانة** وعطلت القوانين واضطهدت المواطنين .

ابناء الشعب الكرام ،

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا من الاوضاع الاستعمارية المتمثلة بالحكم الملكي وسيطرة الاقطاع وسياسة التبعية **ولتحقيق اوضاع ديموقراطية** ينعم فيها الشعب بحياة كريمة ، ولكن عدو الله وعدوكم المجرم الخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والاساليب الاجرامية لإقامة حكمه الأسود الذي افقر البلاد وصدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة وطعن اماني شعبنا القومية .

ايها المواطنون ،

ان حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل اجيالنا وايماننا باهداف ثورة تموز العظيمة قد حملنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش فاوقفت مسيرتها وعطلت انطلاقتها . **وقد تم ذلك بمؤازرة كافة القوات المسلحة الوطنية وتأييد جماهير الشعب .**

ابناء الشعب الكرام ،

إن هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من اجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة لا بد لها من انجاز هدفين : الاول تحقيق وحدة الشعب الوطنية ، والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وادارته ، ولا بد لانجاز هذين الهدفين الآتيين **من اطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون .**

ان قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقياده الثورة إذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه تؤمن كذلك بما يزخر في هذا الشعب من روح وطنية وثابة وما

يتحلى به من عزم ثوري وما يتصف به من وعي عميق ، لذا فنحن نأمل ان يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والاحقاد ، وان يعملوا جميعاً على ترسيخ وحدتهم الوطنية وتقوية التفافهم حول اهداف ثورة تموز المجيدة ، وان لا يدعوا منفذاً لعميل او مفسد او مأجور يسعى بينهم بالتفرقة .

ايها المواطنون ،

ان المجلس الوطني لقيادة حكومة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية من المخلصين من ابناء الشعب ، ومن المخلصين من ابناء هذا الوطن. وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لاهداف ثورة تموز المجيدة . لذا فان الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمواقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لهامن تعزيز الاخوة العربية الكردية بمايضمن مصالحهما القوميةويقوي نضالهما المشترك ضدالاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية . كما انها تتمسك بمباديء الامم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسةعدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونغ وتشجيع الحركات المعادية للاستعمار وتأييدها . كما ان قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والاوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة . وستحافظ على المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب ، واقامة اقتصاد وطني يهدف الى تصنيع البلد وزيادة امكانياته المادية والثقافية ، كما سيؤمن تدفق البترول الى الخارج .

ايها الشعب الكريم ،

اننا نعاهد الله ونعاهدكم ان نكون مخلصين لجمهوريتنا أمينين على مبادئها مضحين في سبيلها ، وكلنا أمل وثقة بأن ابناء شعبنا الكرام سيكونون وحدة

متراصة للمحافظة على هذه المبادىء والسير قدماً في طريق التقدم والرقي والله وليّ التوفيق .

بغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية

المجلس الوطني لقيادة الثورة

لقاء بين الثائرين ــ المطالب الكردية

بدأ أول اتصال رسمي بين حكومة الثورة وبين حركة مصطفى البارزاني في ٥ مارت ١٩٦٣ عندما طار وفد رسمي الى الشمال وهو مؤلف من السادة فؤاد عارف « وزير كردي » ، واللواء (الفريق) طاهر يحيى رئيس اركان الجيش (رئيس الوزراء) وعلي حيد سليمان سفير العراق بواشنطن (وهو من اصل كردي) واجتمع بالزعماء الاكراد الثائرين الذين قدموا للوفد مطاليبهم، **وأنذروه بأنهم سيستأنفون القتال اذا لم تجب مطالبهم في ظروف ثلاثة ايام .** وأضافوا قائلين : إنه مشروع ابتدائي لا يصرون عليه ! وهذا هو نصه :

١ : الاعتراف فوراً بالحكم الذاتي لكردستان مع اعطاء صورة من الاعتراف ودستور الجمهورية العراقية الحديث الى هيئة الامم المتحدة واذاعته من اذاعة بغداد ونشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلية .

٢ : الحدود الجغرافية : شمالاً تركية وشرقاً ايران وغرباً سورية وجنوباً سلسلة جبال حمرين .

٣ : تكون اللغـــة الكردية اللغة الرسمية ، كما وان الدراسة تجري باللغة الكردية . أما في المناطق التي يسكن فيها مواطنون غير اكراد فتكون الدراسة بلغاتها الخاصة الى جانب تدريس اللغة الكردية .

٤ ــ الحكم الذاتي :

أ ــ يكون الحكم برلمانيـــاً ديموقراطياً على ان يتشكل من نائب ارئيس

الجمهورية ومن مجلس وزراء ومجلس وطني في كردستان ، مع إبقاء وزارات الخارجية والدفاع والمالية مركزية مع تعيين وزراء دولة لهذه الوزارات في الحكومة الذاتية .

ب - يشترك في الوزارة المركزية للجمهورية العراقية عدد مناسب بنسبة عدد سكان كردستان ، وكذلك ينتخب للمجلس الوطني العراقي عـــدد من النواب بنسبة سكان كردستان .

٥ - **الجيش :**

أ - تحدد نسبة معينة من الجيش تتناسب مع نفوس كردستان . ويكون قوام الوحدات من ابناء كردستان من ضباط وضباط صف وجنود .

ب - يتألف الجيش من جميع الصنوف : القوة الجوية ، المشاة ، الدروع، المخابرة ، الهندسة ، المدفعية المضادة للطائرات .

ج - احداث مؤسسات عسكرية تشابه ما يوجد في الجمهورية العراقية .

٦ - **الميزانية العامة :** وتتألف من واردات الضرائب والكمارك والمكس والرسوم الخ .. وبنسبة عادلة من عائدات النفط لا تقل عن ثلثي الواردات في كردستان .

٧ - الاحتفاظ بقوات فصائل الانصار الوطنية في كردستان لحين الانتهاء من اكمال ملاكات الجيش . وتخصيص رواتب وإطعام ولباس لها .

٨ - تشكيل الحكومة الذاتية الموقعة لهذه المطالب .

وفد الاتصال الشعبي

عاد الوفد الرسمي الى بغداد في اليوم التالي، وعرض على الحكومة مطاليب الاكراد ،وقرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تأليف وفد شعبي يفاوض الاكراد الثائرين . وتألف من السادة : محمد رضا الشبيبي « زعيم حزب الجبهة الشعبية

المنحل سابقاً » والمحـــامي فائق السامرائي « نائب رئيس حزب الاستقلال المنحل سابقاً » والمحامي حسين جميل «سكرتير عام الحزب الوطني الديموقراطي المنحل سابقاً » والمحامي فيصل حبيب الخيزران « احد اقطاب حزب البعث الحاكم » والدكتور عبد العزيز الدوري ، « رئيس جامعة بغداد » وزيد احمد عثمان ، « احدى الشخصيات الكردية » .

واجتمع الوفد الشعبي بأقطاب الثورة في قرية « جوارقورنـة » في يومي ٧ و ٨ مارت ١٩٦٣ وتوصل الفريقان الى اتفاق أولي يعرض على الحـكومة العراقية ، كما يعرضه الملا مصطفى على جماعته . وهذه بنود الاتفاق :

١ : الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الادارة الذاتية ، ويدخل هذا الاعتراف بالدستور المؤقت والدائم عند تشريعه . وتوضح طريقة تنفيذ ذلك من قبل لجنة مشتركة وتبدأ بالعمل فوراً .

٢ : إعلان العفو العام فوراً عن كل من ساهم في عمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية ، واطلاق سراح المعتقلين منهم فوراً .

٣ : تطهير الجهاز الحكومي ممن أساءوا العمل في وظيفتهم في المنطقـــة الشمالية .

٤ : رفع الحجز المفروض على المشتركين او المساهمين في الثورة الكردية ، والبدء بدفع المبالغ المحجوزة الى اصحابها بأسرع وقت .

٥ : رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فوراً .

٦ : دليلاً على حسن النية ارتئي ان يبدأ بسحب القطعات العسكرية من كردستان الى اماكنها ليساعد ذلك على خلق جو من الثقة المتبادلة والطمأنينة .

وما ان عاد الوفد الشعبي الى بغداد في مساء يوم ٨ مـارت ١٩٦٣ حتى بادرت الحكومة برفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الشمالية .

وفي يوم ١٠ مارت أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قانونـاً : « يعفي

الاشخاص الذين قاموا بالحركة المسلحة الكردية في المنطقة الشمالية للجمهورية العراقية والمشتركين فيها والمساهمين في عمل من اعمالها منذ يوم ٩ ايلول ١٩٦١ من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الافعال الصادرة منهم مما له مساس بالحركة المذكورة . »

وفي ١١ مارت ١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً يوضح سياسة الحكومة إزاء الاكراد وهذا نصه :

بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة
في تحقيق اهداف المواطنين الاكراد

عاش العرب والاكراد اخواناً تربطهم تربة وعقيدة ومصلحة ولم يعكر صفو هذه الاخوة إلا الاستعمار والعملاء .

وجاءت ثورة ١٤ تموز لتحرير الشعب ، وكان مما أكدته الاخوة العربية الكردية كما نص الدستور المؤقت ، ولكن الانحراف والارهاب في عهدالطاغية عبد الكريم قاسم شمل الاكراد كما شمل العرب ، وأحل الفتنة محل الآلفة ، والريبة محل الثقة ، وجلب الويلات على البلاد ، وقامت ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك لتزيل الانحراف وتؤكد مبادىء الحرية والعدالة ، وترى من تعاون العرب والاكراد والقوميات الاخرى اساساً لوحدة العراق . ولما كان من أهم اهداف هذه الثورة ايضاً اقامة جهاز عصري يأخذ بأحسن الاساليب في الادارة والحكم،ولما كان اسلوب اللامركزية اسلوباً تحققت فائدته بالتطبيق في مختلف انحاء العالم ، لذلك وأخذاً بهذا الاسلوب وانطلاقاً من مبادىء الثورة التي أعلنت في بيانها الاول تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار ، واحترام حقوق الاقليات الاخرى وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية ، لذلك فان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية ، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما ، كما ان

لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بلورة المطالب الكردية في مؤتمر كويسنجق

عقد حزب البارتي الكردي برئاسة مصطفى البارزاني مؤتمراً في مدينة كويسنجق ما بين ١٧ و ١٩ مارت ١٩٦٣ وطرحت في المؤتمر القرارات التي بحثت مع الوفد الرسمي للحكومة ومع وفد الاتصال الشعبي ... وقرر المؤتمر تأليف وفد كردي مفاوض من بعض رجاله الثائرين ، ومن آخرين يقيمون في العاصمة وهم :

جلال الطالباني ، مسعود محمد ، مصطفى عزيز ، صالح اليوسفي ، محمد سعيد خفاف ، رشيد عارف ، عقيد صديق ، حبيب محمد كريم ، شاخة دان نامق ، عبد الصمد الحاج محمد ، رؤوف احمد ، عبد الحسن فيلي ، حسن خانقاه ، هاشم حسن عقراوي .

وأصدر الحزب بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٦٣ منشوراً يتضمن التشكيلات التي يراها الحزب « لمفهوم اللامركزية » وهو لا يخرج عن المطالب التي بحثت تفصيلا في الفصل التاسع عشر .

مشروع اللامركزية الادارية وتطورات الموقف الى استئناف القتال في ١٠ حزيران ١٩٦٣

كان موضوع نوع الادارة في المناطق الكردية ، الموضوع الرئيسي الذي دارت حوله المحادثات بين الوفد الشعبي والملا مصطفى البارزاني في لقائهما في (جوارقورنة) ودار بين الطرفين جدل كثير حول هذه النقطة ،حيث كان الملا مصطفى وصحبه يصرون على المطالبة «بالحكم الذاتي » . ويقول الوفد الشعبي

« باللامركزية الادارية » ثم توصل الطرفان الى تعبير « الادارة الذاتية » ونجد هذا التعبير في البند الاول من الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان ، حيث جاء فيه :

« الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الادارة الذاتية »

ولما كان من المحتمل كثيراً ان يكون مفهوم « الادارة الذاتية » مختلفاً لدى الطرفين ، وكل طرف يحمل في ذهنه عن هذه « الادارة الذاتية » مفهوماً مختلفاً عما يحمله الطرف الآخر ، فقد اتفق الطرفان على ان تؤلف لجنة مشتركة من الطرفين لتعيين مفهوم تلك الادارة . وقد تضمن البند الأول اشارة الى تلك اللجنة حيث جاء فيه .

« .. وتوضيح طريقة تنفيذ ذلك — اي الادارة الذاتية من قبل لجنة مشتركة تبدأ بالعمل فوراً » .

وبعد أيام حضر الى بغداد جلال الطالباني وآخرون وانضم اليهم بعض الاكراد المقيمين في بغداد ومنهم جميعاً ، تألف الوفد الذي اشرنا الى أسماء اعضائه في صفحة سابقة .

وابلغت الحكومة اعضاء الوفد الشعبي – سابق الاشارة اليه – باعضاء الوفد الكردي وطلبت اليهم الاجتماع بهم لتحديد مفاهيم « الادارة الذاتية » .

واستمرت اجتماعات الطرفين اياماً في مقر رئاسة جامعة بغداد. حيث ان احد اعضاء الوفد الشعبي كان رئيس جامعة بغداد حينذاك — الدكتور عبد العزيز الدوري — ولم تسفر تلك الاجتماعات عن التقاء وجهات النظر بين الطرفين . وفي الجلسة الأخرى بين الطرفين ذكر رئيس الوفد الكردي جلال الطالباني ، انهم يريدون اجراء المحادثة مع ممثلين رسميين للحكومة ، وليس مع وفد شعبي . ولذلك انفض الاجتماع .

وبعد أيام الفت الحكومة العراقية وفداً رسمياً كان فيه الفريق صالح مهدي عماش وزير الدفاع والعميد ناجي طالب وزير الصناعة وحازم جواد وكيل وزارة الداخلية

ووزراء آخرون مع علي حيدر سليمان السفير في وزارة الخارجية ووكيل وزراء الخارجية حينذاك وضمّت اليهم اعضاء الوفد الشعبي سابق الاشارة اليه وطلبت اليهم الاجتماع بالوفد الكردي ووضع مشروع قانون يتضمن تفاصيل « الادارة الذاتية » المشار اليها في اتفاقية جوار قورنة .

وعقد الطرفان عدة اجتماعات في غرفة ناجي طالب وزير الصناعة، واتفقا على وضع المشروع على اسس الادارة اللامركزية،وبدأ الطرفان بوضع تفاصيل المشروع ، وصياغته على اساس قانون ، واعتمدوا قانون الادارة اللامركزية المطبق في جمهوريـة السودان اساساً لمشروعهم . وصاغوا كل مواد المشروع . غير ان المذاكرات بين الطرفين اصطدمت بحدود محافظة كردستان - ففي حين اصر الجانب الكردي على دخول جميـع لواء كركوك وقضاء خانقين في تلك المحافظة ، قال الوزراء واعضاء الوفد الشعبي بفصل قضاء جمجمال من لواء كركوك لأنه قضاء كردي ، وابقاء بقية لواء كركوك — عدا جمجمال — في محافظة خاصة . اما بالنسبة لقضاء خانقين فقال الوفد الحكومي ومعهم الوفد الشعبي بابقاء قضاء خانقين ضمن لواء ديالى وجزءاً من محافظة بغداد ،على ان يمارس اهالي خانقين الاكراد حق استعمال اللغة الكردية كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية .

كانت المحادثات تدور حول هذه النقاط في اوائل شهر حزيران ١٩٦٣ وحوالي الايام ٦ و ٧ و ٨ من الشهر المذكـور ؛ وفي ١٠ حزيران ١٩٦٣ استؤنف القتال بين الثوار الاكراد وقوات الحكومـة العراقية في الشمال وانقطعت المحادثات بطبيعة الحال .

الفصل السادس عشر

مُفاوضات الوحدة ...
وَمذكرة الوَفد الكردي في القَاهرة
وَمَشروع الأكراد المعَدّل

تركزت الجهود في مطلع شهر نيسان ١٩٦٣ على المفاوضات التي جرت في القاهرة بين اقطاب كل من حكومة الثورة في العراق وحكومة الثورة في سورية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة لتحقيق أمل الأمة العربية الذي تطلعت اليه عبر القرون الطويلة في قيام الوحدة بين اقطار الوطن العربي الواحد.

وسمحت الحكومة العراقية لجلال الطالباني أحد اقطاب ثورة البارزاني الذي اصبح بعدئذ رئيس المفارضات الشعبية التي أشرنا اليها في غير هذا المكان بالحضور الى القاهرة بوصفه أحد اعضاء الوفد الشعبي العراقي الذي رافق الوفد الرسمي لتهنئة الجمهورية العربية المتحدة بذكرى عيد الوحدة في ٢١ شباط ١٩٦٣ .

واجتمع الطالباني بالسيد جمال عبد الناصر ، وأوضح له الموقف من وجهة النظر الكردية ، وتقدم بمطالب الثائرين الاكراد ..

ثم تقدم جلال الطالباني الى الوفد العراقي بمذكرة مؤرخة في ١٩٦٣/٤/٨ وقعها بوصفه رئيس الوفد الكردي المفاوض ، وكشف فيها النقاب عن رأي ما يسمى « اللجنة القومية الكردية » في مفاوضات الوحدة ، وما قد يتوصل اليه العرب من اتفاق على نوع وطبيعة الوحدة السياسية التي تجمع بين اقطارهم.

وهذا هو النص الحرفي للمذكرة :

«الى السادة رئيس واعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين ،

بمناسبة حضوركم اجتماعات القاهرة المعقودة بـــين ممثلي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة،وبالنظر لطبيعةالمحادثات التي تجري اثناءها وشمول اثرها لعامة الشعب العراقي بمـا فيه الشعب الكردي المحاط بظروفه الخاصة المميزة له ولمشاكله ، وجدنا من جنبنا نحن اعضاءالوفد الكردي المخول بالمفاوضة مع الحكومة العراقية حول تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية على اساس اللامركزية أن ننور الوفد العراقي المحترم برأي الشعب الكردي وموقفه من شكل العلاقة التي قد تنشأ بين العراق وبين دولة أو دول عربية ، كي تكون القرارات التي قد يتم الوصول اليها حول ذلك منسجمة مع طبيعة مركز الشعب الكردي في العراق وخالية من التعارض مع حقوقه القومية :

اولاً – نقول ابتداء انه مما تقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة **ان يكون الشعب الكردي ممثلا فيها على وجه من الوجوه** لأنه قد تتخذ فيهـــا قرارات حول تنظيم العلاقات بين الجمهوريات الثلاث ينسحب اثرها بداهة الى الشعب الكردي وحقوقه في الجمهورية العراقية ، ويمتد ذلك الأثر في رأينا الى موضوع اللامركزية كما سيتضح لكم من سياق هذه المذكرة وقد يقال إن وفد الجمهورية العراقية يمثل الشعب العراقي كله من الناحية الدستورية والقانونية ، الا اننا مع تقديرنا لهذا الاعتبار نرى ان المشاكل القائمة من جهة ، والصفة المصيرية لمباحثات القاهرة من جهة اخرى ، تستدعي ان يكون الوفد الممثل للعراق أوفى شمولاً لمحتواه المتمثل في القوميتين الكبيرتين العربية والكردية كي تأتي القرارات التي يصادق عليها اكثر انطباقاً على واقع العراق . ان خلو الوفد العراقي من عنصر يستكمل التركيز في تمثيله للشعب الكردي كان الدافع المباشر لتنويركم بهذه المذكرة .

ثانياً – نوضح لكم ان الشعب الكردي لا يقف في يوم من الأيام بوجهارادة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين اجزائه وحكوماته، ومن دواعي اعتزاز الشعب الكردي ان يجد الفرصة ليكون له شرف الاسهام في تسهيـل

الصعب من موضوع العلاقة المراد ايجادها بين سائر اجزاء الوطن العربي عامة والدول العربية المتحررة خاصة ايا كان نوع تلك العلاقة ومداها .

ثالثاً — تفادياً لأي اشكال محتمل في المستقبل ، ودفعاً لأي تعارض بين المقررات التي قد تتمخض عنها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق نلخص فيما يلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق ، وعبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الاحوال المختلفة :

أ — فيما اذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية .

ب — فيما اذا انضم العراق الى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه .

ج — فيما اذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة أو دول عربية اخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال ، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل » .

وتقبلوا فائق الاحترام .

عن الوفد الكردي المفاوض

رئيس الوفد

جلال الطالباني

٨ – ٤ – ٦٣

مشروع الاكراد المعدل

بعد اسبوع واحد من تصديق الحكومات العراقية والعربية السورية والجمهورية العربية المتحدة على ميثاق الدولة الاتحادية الذي تم التوقيع عليه في القاهرة يوم ١٧ نيسان ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردي المفاوض في بغداد الى الحكومة العراقية بمشروع معدل للمقترحات السابقة التي أشرنا اليها في الفصل السابق ...

وننشر فيما يلي النص الحرفي للمشروع مع مقدمته :

«ان المخلص للاخوة العربية الكردية والحريص على تمتين الروابط التي تشد الشعبين العربي والكردي الى بعضهما منذ فجر الاسلام ، لا يسعه في مجال العمل إلا أن يتلمس خير السبل لإدامة تلك الاخوة وإرساء التعايش بينهما على أسس راسخة قوية .

وحقائق التاريخ تعلمنا ان أكمل صورة للارتباط الاخوي بين الشعوب هي التي تقوم على اساس الاتحاد الاختياري بينها بعيداً عن موحيات الضم والدمج القسري الذي لم يولد عبر الزمن الا المشاكل والمآسي والمنازعات. ولا يكون للاتحاد الاختياري الاخوي معنى موضوعي اذا لم يقم على اساس الاعتراف بحقوق الامم المكونة له بتعايشها معاً وتمكينها من ممارسة تلك الحقوق داخل الكيان العام لهذا الاتحاد . ويدلنا واقع الدول الحديثة على ان الحكم القومي الخاص الذي تمارسه القوميات المتآخية في ادارة مرافقها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضمن اطار الحكم الاتحادي العام خير ضمان كفيل بادامة الاتحاد الاختياري بينها، بجانب كونه جوهر هذا الاتحاد واساسه الوطيد. وما اتحادات سويسرا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والهند ونيجيريا إلا شواهد على أفضلية الاتحاد الاختياري كأساس لسلامة الحكم وكضمان لوحدة الدولة . وقد بلغ من وضوح الفائدة لهذا النوع من الاتحاد الاختياري أن أمماً متجانسة قومياً أخذت به باعتباره شكلاً رائعاً للحكم الديموقراطي

وتعبيراً صادقاً على الارتباط الطوعي ، كما هو في المانيا الاتحادية وايطاليـــا والبرازيل وبريطانيا والولايات المتحدة وما سيكون شأن الجمهورية العربية المتحدة لأقطار مصر وسورية والعراق .

اننا نجد الدولةفي احقاب التاريخ وفي الواقع الراهن على انتتمتع القوميات العائشة في ظل دولة واحدة بحقوقها القومية عن طربق مجالسهـــا التشريعية والتنفيذية الخاصة بها لا يقف جدواه عند انسجامه مــع منطق وحدة الدولة وتماسكها فقط ، بل يجاوزه الى تمتين تلك الوحدة وتقويتها وتغذيتهـــا بزاد النماء ، وشد أجزائها وابنائها بعضهم الى بعض شداً وثيقاً محكمـاً ، فعلى ضوء الحقائق المتقدمة نقول بثقة وايمان ان موافقة حكومة الجمهورية على هـــذا المشروع هي إسهام جدي منها في تعزيز الوحدة العراقية الصادقة ، وترسيخ الاخوة الكردية وتحصينها بوجه عوامل التصديع واسباب الوهن في الداخل والخارج . وانها اذا أقرت هذا المشروع تكون عند مستوى مسؤوليتها في صون تراث الاخوة العربية الكردية الموكول اليها من ضمير التاريخ وتسلمه الى الاجيال القادمة أوضح منهاجاً وأهدى سبيلاً وأحفل بدواعي الخلود .

اننا لنأمل من مجلس قيادة الثورة المنبثق من ثورة عقائديـــة ذات فلسفة ومنهاج ، سيكون وفياً لعهده المعلن عنه مراراً على لسان قادتـــه باحترامه الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بما فيها حق تقرير المصير ، فيكون إقراره لهذا المشروع وفاء منه بالوعد الذي التزم به وقطعه على نفسه، ويفتح بذلك عهداً جديداً لروابط الاخوة التاريخيـــة بين الشعبين العربي والكردي وإقامتها على أسس متينة من الصراحة والوضوح . والله من وراء القصد.

أولاً – الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية **المتمتعتين بحقوق متساوية** ،وقد عبرتا عن ارادتيهما استناداً الى حق تقرير المصير في العيش معاً.

ثانياً – يتضمن الدستور العراقي نصوصاً لجهاز تشريعي أعلى للجمهوريـــة ولرئيس الجمهورية وللحكومة ، كما ويتضمن الدستور تنظيم الجهاز القومـــي

المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان

ثالثاً – تكون الأمور التالية من صلاحيات الحكومة المركزية :

١ : رئاسة الدولة .

٢ : الشؤون الخارجية وتضمن :

أ – التمثيل السياسي والقنصلي والتجاري .

ب – المعاهدات والاتفاقات الدولية .

ج – هيئة الأمم المتحدة .

د – إعلان الحرب وعقد الصلح .

٣ – الدفاع الوطني (القوات البرية والبحرية والجوية) .

٤ – العملة وإصدار النقد .

٥ – شؤون النفط .

٦ – الكمارك .

٧ – الموانىء والمطارات الدولية .

٨ – البرق والبريد والتلفونات .

٩ – السكك الحديدية والطرق العامة الرئيسية .

١٠ – شؤون الجنسية .

١١ : تنظيم الميزانية العامة للدولة .

١٢ : الاشراف على الاذاعة المركزية والتلفزيون المركزي .

١٣ : الطاقة الذرية .

رابعاً : ١ . تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب من قبل القاطنين في كردستان بالاقتراع السري الحر المباشر .

٢ : يختص الجهاز القومي المنصوص عليه في المادة الثانية بشؤون :

العدل ، الداخلية ، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة ، التبغ ، البلديات العمل والشؤون الاجتماعية ، الإعمار والمصايف ، وكل ما يتعلق برفع المستوى المعاشي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية وغير ذلك من الامور التي لم ترد ضمن اختصاص الحكومة المركزية .

٣ : المجلس التشريعي : يسن كافة القوانين اللازمة لممارسة الصلاحيات المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه ، وينتخب المجلس التشريعي رئيس المجلس التنفيذي ، وله حق حجب الثقة عنه وعن اعضاء المجلس التنفيذي .

٤ : يقوم المجلس التنفيذي بممارسة السلطة التنفيذية في حدود الجهاز القومي الوارد في الفقرة الثالثة اعلاه ، وينفذ القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي ، وكذلك القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية بقدر علاقتها بكردستان ، وله حق تعيين موظفي اجهزة الادارة والدوائر الاخرى في المنطقة ، ويكون مسؤولاً امام المجلس التشريعي في اعماله كافة .

خامساً : مالية الجهاز القومي لمنطقة كوردستان وتتكون من :

١ : الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخل كوردستان .

٢ : حصة كوردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق من :

واردات النفط والكمارك والمطارات والموانيء والمعارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتلفون على ان تخصم منها مصاريف الرئاسة والدفاع والخارجية وإصدار العملة وادارة وزارة النفط والبرق والبريد والتلفونات وادارة المصائف بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق ، ونفقات السكك الحديدية والطرق العامة بنسبة طول مسافاتها في كردستان الى مسافاتها في العراق .

٣ : حصة كردستان من المساعدات والقروض والمعونات الخارجية التي ستحصل عليها الحكومة بنفس النسبة السابقة .

٤ : القروض الداخلية والعروض والمساعدات غير العسكرية التي ستحصل عليها كوردستان .

٥ : واردات التبغ والمصائف والغابات .

٦ : تعتبر كردستان مساهمة بحصة تعادل نسبة سكانها الى سكان العراق في المؤسسات والمشاريع والمصالح ذات النفع العام .

سادساً : تشمل منطقة كوردستان ألوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى .

سابعاً : يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخبه شعب كوردستان بالطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية .

ثامناً : يتضمن دستور الجهاز القومي لمنطقة كوردستان الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديموقراطية والدينية للمواطنين من الاقليات كالتركمان والاثوريين والكلدان والارمن وغيرهم من الطوائف الدينية والعنصرية مع ضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية وضمان تمثيلهم في المجلسين التشريعي والتنفيذي والاجهزة المختلفة بنسبة عادلة .

مواد عامة :

١ . يمثل شعب كوردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع نسبة سكان كوردستان الى سكان العراق .

٢ . يكون لشعب كوردستان عدد من الوزراء في الوزارة المركزية يتناسب مع سكان كوردستان الى سكان العراق .

٣ – تكون نسبة الموظفين الاكراد في الوزارات المركزية متناسبة مع نسبة سكان كوردستان الى سكان العراق .

٤ – أ – يقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية عدد من طلاب

كردستان يتناسب مع نسبة سكانها في العراق .

ب - ترسل الحكومة سنوياً من البعثات والزمالات والمنح الخارجية عدداً من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها الى العراق .

٥ - يكون احد معاوني رئيس اركان الجيش كردياً .

٦ - يحتفظ الجيش العراقي باسمه وفي حالة تبديل الاسم يطلق على القسم الكردي منه اسم (فيلق كردستان) ويتكون هذا الفيلق من تجميع الجنود والمراتب والضباط الموجودين في الجيش العراقي من اهالي كردستان .

٧ - يؤدي ابناء كوردستان خدمة العلم فيها . ويعاد الضباط وضباط الصف المفصولون لأسباب سياسية قومية الى الجيش العراقي ويعادون الى وحدات الجيش المعسكرة في كردستان .

٨ - يقبل في العسكرية والشرطة والاركان والطيران والمؤسسات العسكرية الاخرى عدد من طلاب كوردستان يتناسب مع نسبة سكانها الى العراق .

٩ - للحكومة المركزية إرسال قوات إضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي بالاعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية . وفي غير هذه الحالات يجب أخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لا يعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية لمدة معقولة .

١٠ - يكون قيام قطعات الجيش العراقي بالحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذي .

١١ - يعتبر باطلاً كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديموقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها .

١٢ - يكون إعلان الاحكام العرفية في كردستان - في غير حالات

اعـــلان الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الاجنبي - بموافقة المجلس التشريعي .

١٣ - يكلف أحد الوزراء الأكراد الحاليين بتأليف المجلس التنفيذي المؤقت ليمارس صلاحيات المجلس مؤقتاً ويجري انتخابات المجلس التشريعي خلال فترة لا تتجاوز (اربعة اشهر) من تاريـخ تأليفه .

١٤ - ازالة آثار حكم الطاغيـــة بتعويض جميع المتضررين بنتيجة ثورة كوردستان تعويضاً عادلاً سريعاً في فترة لا تتجاوز اربعة اشهر .

١٥ - في حالة تبدل الجنسية العراقية الى الجنسية العربية ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كردستانياً في الجمهورية العربية المتحدة اذا كان من مواطني كوردستان وكردياً اذا كان من اصل كردي .

٦ - عند تبديل العلم العراقي او شعار الدولة العراقية تضاف اليها إشارة كردية . »

الفصل السابع عشر

نظام الإدارة اللامركزية في العراق

ألفت حكومة الثورة بعد فشل التوصل الى حل للمشكلة الكردية مع أتباع الملا مصطفى لجنة وزارية من خمسة وزراء ، بالاضافة الى خمسة من الساسة ، وأناطت باللجنة مسؤولية إعداد مشروع لنظام الادارة اللامركزية في العراق .

وتألفت اللجنة من السادة :

الفريق الركن صالح مهدي عماش ، وزير الدفاع .

العميد الركن ناجي طالب ، وزير الصناعة

العميد الركن محمود شيث خطاب ، وزير البلديات .

حازم جواد ، وزير الداخلية بالوكالة .

مهدي الدولعي ، وزير العدلية .

الشيخ محمد رضا الشبيبي ، رئيس حزب الجبهة الشعبية المنحل .

المحامي فائق السامرائي ، نائب رئيس حزب الاستقلال المنحل .

المحامي حسين جميل ، سكرتير عام الحزب الوطني الديموقراطي المنحل .

الدكتور عبد العزيز الدوري ، رئيس جامعة بغداد .

علي حيدر سليمان سفير العراق بواشنطن .

واعدت اللجنة مشروعاً صادق عليه مجلس الوزراء في اول حزيران ١٩٦٣ . وفيما يلي النص الكامل للمشروع [١] :

---

(١) لم يشارك علي حيدر سليمان بصياغة المشروع .

مشروع
نظام الادارة اللامركزية في العراق

تمهيـــد :

١ – تنفيذاً لما جاء في البيان المرحلي الذي اصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٣ فان نظام اللامركزية يقصد به تقسيم العراق ادارياً الى محافظات تتمتع كل منها بدرجة كافيـة من حرية العمل في ادارة شؤونها تحت اشراف الحكومة .

المحافظة :

٢ – المحافظة وحدة ادارية تعين حدودها بقانون وتسمى باسم مركزها (راجع الملحق١) وتتألف من لواء واحد أو عدد من الألوية واللواء من أقضية والقضاء من نواحي والناحية من عدد من القرى .

ادارة المحافظة :

٣ – أ – تدار المحافظة والوحدات الفرعية فيها اعتباراً من القرية ، من قبل موظفين حكوميين ومجالس منتخبة تسمى :

مجلس القرية
مجلس الناحية
مجلس القضاء
مجلس اللواء
مجلس المحافظة

ب – يحدد عدد اعضاء كل من هذه المجالس وطريقة انتخابهم بنظام ويعين هذا النظام الموظفين الذين يكونون بحكم وظائفهم اعضاء طبيعيين في هذه المجالس.

٤ – الادارة في مركز المحافظة : يتألف الجهاز الاداري في المركز من :

أ – المحافظ : تعينه الحكومة بمرسوم جمهوري ويكون مسؤولاً تجاههـا عن جميع شؤون محافظته ويعتبر بحكم منصبه رئيسا لمجلس المحافظة .

ب – مجلس المحافظة : يتألف من (راجع ٣ ب اعلاه)

اولاً – اعضاء منتخبين بالاقتراع السري المباشر .

ثانياً – اعضاء معينين يتم اختيارهم من السلطة بمرسوم جمهوري .

ثالثاً – يعتبر رؤساء الدوائر في مركز المحافظة اعضاء طبيعيين في المجلس على ان لا يزيد عددهم مع الاعضاء المعينين عن ثلث اعضاء المجلس المنتخبين .

ج – المجلس التنفيذي: يتألف من رؤساء الدوائر في مركز المحافظة، ويعين اعضاؤه ورئيسه بقرار من مجلس الوزراء ، امـا نائب الرئيس فينتخبه اعضاء المجلس من بينهم .

الاختصاصات

٥ – مجلس المحافظة :

أ – مجلس المحافظة شخصية معنوية لها حق التصرف في الأموال المنقولة وغير المنقولة وتعتبر امواله اموالاً للدولة .

ب – يختص مجلس المحافظة في الشؤون التالية ويمارس سلطاته بقانون...

١ – التربية والتعليم
٢ – الشؤون البلدية والقروية
٣ – الشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات
٤ – التموين والتجارة
٥ – الشؤون الصحية
٦ – العمل والشؤون الاجتماعية
٧ – شؤون الزراعة والري

راجع الملحق (٢)

ج – المجلس مسؤول بصورة عامة عن ادارة المحافظة والتأكد من قيام الاجهزة الادارية المختلفة فيها بواجباتها بغاية الكفاءة وانسجام تام مع سياسة الحكومة .

د – للمجلس اصدار (انظمة محلية) طبقاً للاختصاصات المبينة في القانون .

وتكون هذه الانظمة خاضعة لمصادقة الوزير المختص .

ه – يصادق الميزانيات السنوية للادارات المحلية وكذلك ميزانية المحافظة ويقدمها للحكومة لاقرارها .

و – يعد ويتقدم باقتراحاته للوزراء المختصين حول مشاريع التنمية ذات الاهمية لتحسين احوال المحافظة .

ز – يضع نظاماً داخلياً لاجتماعاته وادارة اعماله وتدوين سجلاته .

٦ – المجلس التنفيذي : ويختص بما يلي :

أ – تنفيذ قرارات مجلس المحافظة ما لم تكن قد عطلت من قبل الوزير المختص .

ب – تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية .

ج يتولى المجلس التنفيذي جميع سلطات مجلس المحافظة واختصاصاته اثناء اي فترة تخلو فيها المحافظة من هذا المجلس .

د – له نقل الموظفين (عدا أعضاء المجلس التنفيذي) داخل المحافظة .

ه – له تعيين الموظفين والمستخدمين الى درجة معينة تعين بنظام .

و – اعداد مشروع ميزانية المحافظة ومشاريع الانظمة المحلية وضبط جميع حسابات المحافظة واعدادها للتدقيق .

الايرادات المالية

٧ – تتكون واردات المحافظة من :

أ – النصف الباقي من صافي ايرادات الحكومة من ضريبة الاملاك .

ب – النصف الثاني من رسوم البنزين .

ج – الضمائم على ضريبتي الاملاك والاستهلاك والرسوم البلدية والتي تحدد الحكومة المركزية مقدارها على ان لا تتجاوز نسبتها ربع الاصل .

د – المنح الخاصة التي تقدمها الخزينة المركزية .

ه – اجور الجسور والمعابر .

و – اية حصة من واردات الدولة تعينها الحكومة المركزية بقانون .

ز – حصة تحددها الحكومة المركزية من ضريبة التركات للاموال التي تقع في المحافظة وكذلك الهبات والتركات لمن لا وارث لهم .

ح – الاستقراضات .

ط – المبالغ المرصدة في الميزانية العامة للادارة المحلية .

المصروفات :

٨ – تكون مصروفات الادارة اللامركزية كما يلي :

أ – رواتب ومخصصات موظفي ومستخدمي الادارة اللامركزية ومخصصات دوائرها .

ب – مخصصات اعضاء مجلس المحافظة .

ج – جميع المصروفات التي تستلزمها الخدمات والاعمال الواقعة في اختصاص الادارة اللامركزية والمودعة اليها بمقتضى احكام القوانين والانظمة .

احكام عامة :

٩ – لمجلس الوزراء اصدار توجيهات عامة يراعيها مجلس المحافظة وفي حالة امتناع هذا المجلس عن ذلك فلمجلس الوزراء ان يوقف او يلغي او يعدل اي قرار يصدره مجلس المحافظة ، كما له سلطة نزع اي سلطة او اختصاص من مجلس المحافظة لهذا الغرض .

١٠ – تبقى احكام قانون الادارة المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ سارية ما لم تتعارض مع احكام قانون ادارة المحافظات الجديد .

الملحق (١)

المحافظات : يقسم العراق الى المحافظات التالية :

أ — **محافظة الموصل :** مركزها الموصل وتتألف من لواء الموصل .

ب — **محافظة كركوك :** مركزها كركوك وتتألف من لواء كركوك ناقصاً قضاء جمجمال .

ج — **محافظة السليمانية :** مركزها السليمانية وتتألف من لواء اربيل ولواء السليمانية (مضافاً اليه قضاء جمجمال) ولواء دهوك (الذي يؤلف من اقضية زاخو ودهوك والعمادية وعقرة والزيبار من لواء الموصل) .

د — **محافظة بغداد :** مركزها بغداد وتتألف من ألوية بغداد والرمادي وديالى والكوت .

هـ — **محافظة الحلة :** مركزها الحلة وتتألف من ألوية الديوانية والحلة وكربلاء .

و — **محافظة البصرة :** مركزها البصرة وتتألف من ألوية البصرة والناصرية والعمارة .

٢ — **اللغة الكردية :**

أ — تعتبر اللغتان العربية والكردية لغتان رسميتان في محافظة السليمانية .

ب — لغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة تكون باللغة الكردية وتدرس العربية كلغة ثانية .

ج — لغة التدريس في المرحلة الثانية هي اللغة العربية .

الملحق (٢)

جدول باختصاص مجلس المحافظة

التربية والتعليم :

١ – انشاء وصيانة المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ودور المعلمين الابتدائية والمدارس المهنية والفنية والصناعية وادارتها والاشراف عليها وفق احكام القانون .

٢ – انشاء وصيانة المكتبات العامة وغرف القراءة .

٣ – انشاء وصيانة الاقسام الداخلية للطلاب والطالبات .

٤ – انشاء وصيانة مخازن الكتب والادوات المدرسية .

٥ – منح الاعانات الدراسية .

٦ – تنظيم النشاط الثقافي العام.

٧ – تنظيم المعارض العامة والمعارض الفنية .

٨ – النهوض بالتربية الرياضية .

شؤون الزراعة والري :

١ – القيام بما يتطلبه الاصلاح الزراعي وفق احكام القانون .

٢ – اعمال الري والبزل ودفع اخطار الفيضان .

٣ – شؤون الجمعيات التعاونية .

٤ – شؤون التسليف الزراعي .

٥ – امداد الفلاحين بالبذور والآلات والاسمدة وغيرهـا من المساعدات والخدمات .

٦ – شؤون الزراعة وما تتطلبه من استخدام الوسائل العلمية الحديثة بها والقيام بالمشاريع التي تؤدي الى تطوير الزراعة ونموها .

٧ – العناية بالثروة الحيوانية .

٨ – شؤون الارشاد الزراعي .

٩ – تأسيس الغرف الزراعية والمزارع والحقول التجريبية والنموذجية ومخازن الالآت الزراعية .

١٠ – زرع وصيانة الاحراش والغابات والمراعي .

١١ – العمل على تحسين انتاج المحاصيل المختلفة وحماية المزروعات من الآفات والامراض الزراعية .

١٢ – تنظيم الاحصاء الزراعي .

الصحة العامة :

١ – اعمال الوقاية من الامراض والمعالجة الطبية .

٢ – رعاية الامومة والطفولة .

٣ – انشاء وصيانة وادارة المستشفيات والمستوصفات والمراكز والمؤسسات الصحية والوحدات العلاجية المتنقلة والقيام باعمال الاسعاف

٤ – انشاء وادارة المدارس الصحية للممرضين والممرضات والموظفين الصحيين وغيرهم من القائمين بالخدمات الصحية .

٥ – تيسير الادوية والاشراف على الاتجار بها وفق احكام القوانين .

العمل والشؤون الاجتماعية :

١ – القيام بما يتطلبه تنفيذ قوانين العمل وانظمته .

٢ – الضمان الاجتماعي .

٣ – انشاء الملاجىء والمؤسسات الخيرية وادارتها .

٤ – تنفيذ القوانين والانظمة الخاصة بالنفوس .

٥ – شؤون الاحصاءات الحياتية والبحوث الاجتماعية .

٦ – مراكز الرعاية الاجتماعية .

٧ – انشاء وتجهيز وادارة مكاتب التخديم والاشراف على شؤون العمال وصرف المساعدات والمعونات المالية لهم .

الشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات :

١ – تنفيذ مشاريع الاسكان وانشاء وصيانة المساكن وتوزيعها بعقود ايجار او بيع .

٢ – انشاء وادارة وصيانة البنايات والمرافق العامة .

٣ – تجفيف المستنقعات .

٤ – فتح وانشاء الطرق والمعابر وصيانتها ، عدا ما تضطلع به وزارة المواصلات او البلديات .

٥ – انشاء وادارة مصالح نقل في المحافظة سواء بين مدنها او في داخل المدن .

٦ – مشاريع النقل النهري .

٧ – ادارة وتنظيم مشاريع الماء والكهرباء والغاز والاشراف عليها .

الشؤون البلدية والقروية :

١ – المصادقة على ميزانيات البلديات ومجالس القرى وشؤونها في المحافظة

٢ – تقرير استيفاء الرسوم البلدية المبينة في قانون رسوم البلديات بالنسبة لكل بلدية في المحافظة ، وتغيير نسبتها او وقف استيفائها .

٣ – الاشراف على سير العمل في المجالس البلدية ومجالس القرى وعلى الشؤون البلدية والقروية والمحافظة بوجه عام .

التجارة والتموين :

١ – تأسيس الغرف التجارية وفتح المعارض والاسواق ومحلات البيع

٢ – العمل على توفير الحاجات الضروية والغذائية المستهلكين وضمان حسن توزيعها .

الصناعة :

١ – تشجيع الصناعات المحلية والعمل على تطورها وازدهارها .
٢ – إقامة المعارض الصناعية .
٣ – تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

الفصل الثامن عشر

الهاوية...
استئناف القتال

في العاشر من حزيران ١٩٦٣ اصدرت الحكومة البيان التالي :

بيان الحكومة العراقية

بقيام الحركات العسكرية

لقد انبثقت ثورة الرابع عشر من رمضان من اعماق النضال الشعبي البطولي لدامي ضد الحكم القاسمي المعادي لآمال الشعب واهدافه في الحرية والديموقراطية والازدهار القومي والاجتماعي وجاءت لتقضي على ذلك الحكم وركائزه وآثاره ، كما جاءت لتصحيح جميع الاوضاع الشاذة التي خلقها طيلة اربع سنوات ونصف،وخاصة تلك الاوضاع الشاذة التي حاول ايجادها بين العرب والاكراد الذين عاشوا معاً ولقرون عديدة في ظل المحبة والتضامن والمصير المشترك ، كما جاءت لتحقيق انطلاقة تطوير جبارة تنقل العراق من أوضاع التخلف والفقر الى اوضاع التقدم والرفاهية . وانطلاقاً من أهدافها هذه ورغبة من المجلس الوطني لقيادة الثورة في الاسراع برفع الحيف الذي أصاب المواطنين الاكراد في العهد القاسمي **بادرت فوراً الى ايقاف اطلاق النار في مناطق الحركات العسكرية في الشمال، وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين والأكراد الذين فصلتهم سلطات قاسم المتعسفة الى وظائفهم واعمالهم ليشاركوا مع اخوانهم الآخرين في بناء المجتمع الجديد . كما اتخذت حكومة**

الثورة كافة الاجراءات الفورية الحاسمة لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضه قاسم على المناطق الشمالية لتزدهر الحياة الاقتصادية وينعم الجميع بالرفاه والخير .

ولقد بادرت الثورة الى اعادة الثقة التي هددها حكم قاسم المجرم بين العرب والاكراد فأرسلت وفداً شعبياً من السادة الشيخ محمد رضا الشبيبي وحسين جميل وفائق السامرائي وفيصل حبيب الخيزران والدكتور عبد العزيز الدوري وزيد احمد عثمان للتباحث مع ممثلي مصطفى البارزاني وجماعته ، وجعلت المسؤولين على صلة دائمة بهم لاحلال السلام الدائم في المناطق الشمالية وتوثيق الصلات التاريخية بين العرب والاكراد ، وتحقيق مطامح الاكراد في زيادة مساهمتهم في عملية الازدهار القومي والتقدمي في العراق . هذا في الوقت الذي يعلم فيه شعبنا تمام العلم بأن الظروف الشاذة التي سببت القتال بين حكومة قاسم وجماعة البارزانيين قد زالت بانبثاق الحكم الديمقراطي الشعبي الممثل لكافة ابناء الشعب ولاهدافهم ومطامحهم .

وعلى الرغم من أن مصطفى البارزاني وزمرته لا يملكون حق تمثيل مجموع الاكراد . وعلى الرغم من **ان البارزانيين كانوا من الفئات التي ساندت بكل امكانياتها حكم قاسم الدكتاتوري الشاذ وآزرته في القيام بالمجازر الدموية الرهيبة في الموصل وكركوك**، وعلى الرغم من مسايرتهم الشيوعيين المحليين في سياستهم الاجرامية المعادية للشعب ومطامحه في الحرية والديمقراطية والازدهار القومي ، وعلى الرغم من وضوح هويتهم الاقطاعية وارتباطاتهم بالاستعمار والرجعية والصهيونية ومعاداتهم وارتكابهم الجرائم بحق المواطنين الآخرين من الاكراد.

فقد تجلى ايمان الحكومة الثورية بوحدة المصير الذي يجمع بين العرب والاكراد في اشراكها لممثلي الاكراد في الوفود الرسمية والشعبية التي تدارست في الاقطار العربية شؤون الوحدة ، وفي جعلها الاكراد على صلة وثيقة بماجريات ونتائج مباحثات الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق .

وبعد ان تدارست حكومة الثورة المطاليب التي قدمها مصطفى البارزاني ،

وايماناً منها بضرورة اتخاذ الاجراءات الجدية السريعة لتلبية مطاليب الاكراد وتحقيق اهدافهم في الازدهار القومي والمشاركة الفعلية في الحكم الثوري، أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في التاسع من آذار ١٩٦٣ بيانه التاريخي بتطبيق نظام اللامركزية وذلك بعد مرور شهر واحد فقط من قيام الثورة وفي وقت كانت فيه الاخطار تتهددها من كل جانب . وقد أسرعت الحكومة الثورية بتشكيل اللجان الرسمية والشعبية لدراسة مبدأ اللامركزية والتوصل الى أفضل صيغة له . وفعلاً تم إعداد لائحة القانون الخاص بالنظام اللامركزي .

ولقد شرعت حكومة الثورة ، وبسرعة ، في إعادة النظر في الخطة الاقتصادية بالشكل الذي يعمل على إعادة تعمير المنطقة التي خربها القتال بين جماعة قاسم وجماعة البارزانيين ، وبالشكل الذي يضمن للمناطق الشمالية حصة وفيرة من المشاريع التي تحقق الازدهار الاقتصادي في ذلك الجزء من الوطن، وتنقله من أوضاع التخلف الى أوضاع التقدم.

ايها المواطنون ..

لقد أعلنت الثورة الشعبية، في بيانها الاول، وفي بيانين لمجلس قيادتها وفي منهجها المرحلي ايمانها بمطامح الاكراد في زيادة مساهمتهم في عملية الازدهار القومي والتقدمي في العراق ، وعملت الحكومة الوطنية بصدق واخلاص منذ البداية على التوصل الى حل سلمي سريع للمشكلة التي نشأت في العهد القاسمي، هذه المشكلة التي أضر بقاؤها معطلةً حتى الان بالاقتصاد الوطني وأثّر أسوأ تأثير على الأمن وعرقل جميع مشاريع الاعمار والتطوير في المنطقة الشمالية ، كالمشاريع الصناعية ومشاريع الري والاصلاح والمصايف والسياحة. لكن الفئة الانفصالية والاقطاعية المعروفة بارتباطاتها بالاستعمار والرجعية والصهيونية ، والتي ساندت زمناً طويلاً حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي لم يؤثر عليها هذا الموقف النبيل الذي اتخذته الحكومة الوطنية، ولم تأخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة للاكراد ولمجموع ابناء العراق ، ولم تعمل على حقن دماء المواطنين من العرب والاكراد وتوفير الأمن والاستقرار لانهاء الاوضاع الشاذة، ولم تضع

مصلحة الوطن ومصلحة جماهير الاكراد فوق مصالحها الانانيـة الذميمة ، ولم تطرح جانباًمطامعها الانتهازية للتسلط على جماهير الاكراد وإنما سلكت سلوك العصابات وتعنتت في مواقفها التي اتضح للحكومة الوطنية بما لا يقبـل الشك انها لا تدور حول تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاكراد، ولا تستهدف توثيق التآخي بين العرب والاكراد والعمل على تحقيق الازدهار لهما ، بل انها تدور حول مطلب انفصالي رجعـي استعماري مرتبط اشد الارتباط بمصالح الدول الاجنبية الطامعة ، وهدفه تهديد استقلال العراق ووحدتـه الوطنية وانطلاقته الثوريه .

ان وقائع كثيرة تدمغ هذه الفئةالاقطاعية بنواياها الانفصالية وبرغبتها في تقويض أية محاولة للتوصل الى حل سلمي وهذه بعض الوقائع :

١ - ايواء كافة الشيوعيين والقتلة والهاربين من وجـه العدالة مدنيين وعسكريين وعدم تسليمهم للسلطات الحكومية .

٢ - قيام فلول هذه العصابات المسلحة بالتجول في قرى المناطق الشمالية ، واستخدام اساليب التهديد والوعيد مع المواطنين للانضمام اليها وفرض الاتاوات وجمع الاسلحة من الاهالي الآمنين .

٣ - اصدار ممثلي المتمردين التعليمات الى الاهلين في المنطقة الشمالية بعـدم مراجعة السلطات الحكومية واجبارهم على مراجعتهم في كل القضايا المتعلقة بهم .

٤ - تفتيش السيارات على الطرق الرئيسية وسلب ونهب اموال المواطنين .

٥ - الهجوم على مخافر الشرطة النائية وأسر أفراد الشرطة وسلب اسلحتهم وتجهيزات واثاث المخافر .

٦ - قطع الخطوط التلفونية بين المدن والقصبات للتأثير على اعمال السلطات الحكومية وتعطيل معاملات الاهلين .

٧ - اطلاق النار على ربايا القوات المسلحة .

٨ - اختطاف الاهلين والموظفين الاداريين كاختطاف قائمقام مركه سور وخطف ثلاثة من أفراد الحرس القومي في مخمور وخمسة افراد في منطقة ـ التون كوبري - وخمسة آخرين في منطقة ـ عين دبس - .

٩ - بتاريخ ١٩٦٣/٥/٥ هاجم ثلاثمائة شخص من العصاة والشيوعيين الهاربين قرية ـ ابن ناصر ـ وسلبوا منها السلاح والمال ونكلوا بأهالي القرية الآمنين .

١٠ - بتاريخ ١٤ /٥/ ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار على قطاعات الجيش العاملة في منطقة مصلحة الكهرباء الوطنية في الدبس .

١١ - هجم الشقي جبار الجباري وعادل عزة مع مائة وخمسين شقياً من اتباعهم على منطقة - قره حسن - واستولوا على اسلحة القرية وانسحبوا تجاه قرية ـ تكية جباري ـ وكلهم من جماعة البارزاني .

١٢ - هاجم الانفصاليون في منطقة حرير سيارة اسعاف اثناء نقلها الجندي مريض وسلبوا بندقيتين مع عتادهما من الجنديين اللذين كانا برفقة المريض .

١٣ - بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٨ هجموا على قرية ـ زلكة ـ في منطقة ـ ميدان ـ وقتلوا الشيخ نوري زلكة وحرقوا القرية لرفضه التعاون معهم مما اضطر اهلها المواطنين للالتجاء الى شرطة ميدان .

١٤ - بتاريخ ١٩٦٣/٦/٤ فتح الانفصاليون والشيوعيون الهاربون النار على قوة من فرسان صلاح الدين ودام الاشتباك مدة خمس ساعات انتهت بانسحاب العصاة بعد ان تكبدوا ستة عشر قتيلاً وثلاثين جريحاً وثمانية اسرى واستشهد من قوة الفرسان - الشيخ سامي عبد غزالة - رئيس عشيرة السليفاني .

١٥ - بتاريح ١٩٦٣/٦/٥ فتح الانفصاليون النار لمدة ربع ساعة على قوات الجيش في قرية - حاج ابراهيم بك - انتهت بقتـــل مواطن وجرح آخر . وألقي القبض على أربعة مراتب هاربين .

١٦ - بتاريخ ١٩٦٣/٦/٥ فتح الانفصاليون النار على الشرطة العاملة في جبل قره جوق - عند قيامهم بالتحري عن الشيوعيين والهاربين والعصاة الذين

يقومون بأعمال استفزازية في المنطقة وقتلهم احد شباب الحرس القومي .

١٧ - اتخذ الانفصالي المدعو عمر مصطفى الملقب - عمر دبابه - مكتب المحامي كمال محيي الدين في - كويسنجق - محكمة له وفرض احكاماً مجحفة بحق الابرياء .

١٨ - تعرض الانفصاليون في العمادية وزاويتـه وزاخو ومناطق اخرى للسيارات المارة وأخذوا يحتجزون بعض الركاب ويختطفون بعض الموظفين ومنعوا السكان من مزاولة أعمالهم .

١٩ - فتح المجرمون النار على طائرة هليكوبتر اثناء تحليقها في منطقـة جمجمال وجرحوا الطيار في ساقه .

٢٠ - شكل الانفصاليون الخونة محكمة فوضوية في خانقين حكمت على أربعة من المواطنين الابرياء بالاعدام ونفذ الحكم بهم فعلاً .

٢١ - بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦ تصدى العصاة لقافلة تموين في مخفر أزمر، ودارت معركة ضارية معهم استمرت ساعات .

٢٢ - بتاريخ ١٩٦٣/٦/٨ تصدى الاشقياء الى قافلة تموين اخرى في منطقة كلر وفتحوا النار عليها .

٢٣ - وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٨ ايضاً هاجموا قافلة عسكرية للجنود المجازين وهي في حالة التنقل الاعتيادي في منطقة - سبيلك - فقتلوا الملازم الشهيد عباس كمال وثلاثة مراتب وجرحوا ٢٣ ضابط صف وجندي وحرقوا أربعة سيارات عسكرية غدراً .

هذا غيض من فيض حوادث الاجرام والشغب التي ارتكبها الانفصاليون اثناء فترة المحادثات إضافة الى اعمالهم الاجرامية في تحريض الشرطة والجيش من الاكراد للهروب بأسلحتهم .

وبالنظر لما تقدم وحرصاً منا على حماية المواطنين في المناطق الشماليـــة

يخضع بعضها لسيطرة البارزاني وزمرته من حزب البـارتي ، واحتفظ البعض من تلك القبائل بولائه للدولة حتى النهـاية ، وارتضى عشرات الالوف من الاكراد الهجرة الى المدن الرئيسية كالموصل مثلاً للعيش كلاجئين بدلاً من الخضوع لحكم البارتي والبارزاني الذي عـاش بحواسه ، يعشق البارود والدم والنار .. الذي ترك صفحة سوداء في كل قرية كردية لم تخضع لزعامته ، فكم من بيت أحرقه .. ودار هدمها على اصحابها .. وقوت سلبـه من مواطنيه الفقراء ، ورجل كردي قتله او اغتاله ظلماً وعدواناً .. وحال دون تقـدم الاجزاء الشمالية من الوطن بعصيانه وثوراته التي استمرت طيلة ٣٥ عاماً من غير هدف ولا غرض سوى زعامة موهومة قائمة على الغدر والتسلط ..

وعرفه مواطنوه الاكراد على حقيقته هذه ، فقاوموه بايمان وصـدق ، واعلن عشرات من زعماء القبائل الكردية والذين لهم نفوذهم الواسع في مناطقهم عن تأييدهم المطلق لاجراءات الحكومـة ضد مصطفى البـارزاني وانصاره الثائرين ، ومن تلك القبائل التي قـدر عدد رجالها بـ ١٨٠٦٥٠ رجلاً من كل ألوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية نذكر :

١ – قبيلة الريكانيين : ومن زعمائها محمد كلحي آغا ومحمد امين .
٢ – قبيلة الهركية : ومن زعمائها محي الدين جنكير آغا وعزالدين.
٣ – قبيلةالزيباريين: وعلى رأسها محمد آغاالزيباري ومحمدفارس وعبداللطيف.
٤ – قبيلة البرواريين : ورئيسها محسن براوري .
٥ – البريفـكانيين : ورئيسها جلال البريفكاني واخوته سعيد وصديق .
٦ – الكوجر : ورئيساها حبش رشيد وحميد رشيد .
٧ – الجرجية : ورئيساها ابراهيم آغا حاج قادر ومحمد عزيز .
٨ – المزوريين : ورؤساؤهم عبدالواحد حاج ملو وعبدالله الشرفاني وعلي شمطاني .
٩ – الدوسكي: ورؤساؤها ديوالى آغا وجعفر بيسفكي وطاهرالهمزاني.
١٠ – الهسينان : ورئيساها حاج محمد وحسن الحاج مصطفى .

١١ – العشائر السبعة: ورؤساؤها عاصم امين آغـــا وقادر آغا تكنان وياسين آغا الجماح .

١٢ – وعشيرة دودباده : ورئيسها حاج اغا شمدين.

١٣ – عشيرة السندي : ورئيسها بشار وعيدي اغا .

١٤ – عشيرة السورجية ورئيسها الشيخ احمد السورجي .

١٥ – وعشائر اخرى كثيرة كالشرفانيين والنقشبندية والطالبانية وعشيرة الداودة والشيخان، والهماوند، وشوان وشيران ونور ولي والسكاكة وشرف بياني والسادة البرزنجية .

واعلن اولئك كلهم :

« ان الملا مصطفى لا يمثل الاكراد بل يمثل فئـــة ضالة من البارزانيين والشيوعيين الذين فروا من وجه العدالة . ان طموح البارزاني هو الزعامة على الاكراد لا اكثر ولا اقل . وهذه ليست اول مرة يحرض فيها الناس البسطاء ويعرضهم الى الاخطار من تشريد وحرق قراهم ، وان البارزاني لم يكسب سوى الدمار .

« لقد قام الملا مصطفى بتوجيه من سيده قاسم العراق عبد الكريم قاسم بالتعرض وضرب كل عشيرة او شخص له نفوذ عشائري او ديـــني في المنطقة ... ويضيف الشيخ محمود اغا الزيباري على ذلك قائلاً : «... وجرى لي مع البرزانيين عدة مصادمات كانت قد ادت الى تدميرهم لولا معاونـــة عبد الكريم قاسم لهم . واذكر عندما هاجمت قوات البارزاني منطقتنا صددتهم ولم اكتف بـــذلك بل طاردتهم حتى دخلت بارزان نفسها ، وهناك ابرقت برقية تأييد للحكومة ، الا أن حسن عبود [1] الذي كان آمراً لموقع الموصل آنذاك حضر الى بارزان لابلاغنا اوامر عبدالكريم قاسم بترك بارزان وعدم

---

[1] احد اعوان قاسم الذين اسهموا في مجزرة الموصل عام ١٩٥٩ وقد حكم عليه بالاعدام... وهو الان سجين .

التعرض لهم ، وما كان من حسن عبود الا ان اصدر اوامره الى القوة وأطلق علينا النار مما ادى الى قتل اثنين من جماعتي وجرح آخرين وإلقاء القبض على البعض الآخر ونقلوهم الى اربيل ولم يطلق سراحهم الا بعد توسلاتي ومراجعاتي للحاكم العسكري العام . » ويقول الحاج شمدين اغا احد رؤساء عشائر منطقة زاخو : « منذ ان مارس حزب البارتي برئاسة الملا مصطفى البارزاني نشاطه الحزبي في ربوعنا تجلت لنا نواياهم الخبيثة وخاصموا الذين لم يشاركوهم في معتقداتهم بعنف وضراوة ، ولقد تحققت علاقته بالشيوعيين جلية حينما التجأ الشيوعيون المجرمون اليه فحماهم واكرمهم [١] .. »

ومنذ ان بدأت الحركات العسكرية في منطقة كردستان العراقية في ١٠ حزيران ١٩٦٣ لقي الجيش العراقي وقوات الامن العراقية تأييداً من كثير من المواطنين الاكراد مما سهل لتلك القوات التغلغل في المنطقة بسرعة مدهشة ، فقضت على نفوذ البارزاني وحزب البارتي في اكثر من ثلثي منطقة الاكراد العراقية باقل من شهر واحد على الرغم من وعورة هذه المنطقة الجبلية .

وأيدت حكومة البعث السورية — حكومة العراق في موقفها من الثوار الأكراد ، وأعلنت بأنها تضع امكانياتها العسكرية تحت تصرف العراق ، واشركت فعلاً بعض قواتها العسكرية في الحركات بقطاع زاخو قريباً من الحدود العراقية التركية .

واستطاع الجيش بفترة وجيزة أن يحقق انتصارات عسكرية حاسمة على الملا مصطفى واتباعه الثوار . وقامت حكومة البعث باجراءات عنيفة ضدهم وكادت تنتهي مقاومة العصيان في الشمال لولا الاخطاء التي ارتكبت ، ولولا هبوب عاصفة الخلافات في العاصمة التي انتهت بالتطويح بحكم البعث في العراق.

حكم البعث ومعالجته للثورة

احتكر حزب البعث العراقي ثمار ثورة ١٤ رمضان التي ساهمت فيها القوى

١ - اذاعات وتلفزيون وصحف بغداد يوم ١٢ حزيران ١٩٦٣ .

القومية كلها الى جانبه ، وتحمل الحزب مسؤولية الحكم في العراق وليس لديه برنامج او دليل للعمل يسير على ضوئه .. وانما انطلق كحركة اعطت القومية العربية محتوى اجتماعياً، فكان الطابع القومي غالباً على البعث لحد التعصب.. وكانت شعارات الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية تلم اشتاتاً من الناس من طبقات اجتماعية متناقضة تلتف حول هذه الشعارات الخالية من اي محتوى علمي .

وعلى الرغم من دقة تنظيم حزب البعث العراقي ، فانه حزب سري لم يتجاوز اعضاؤه بضعة آلاف من الشبان — أيده فريق من الضباط القوميين الذين انتموا اليه باعتباره القوة القومية الوحيدة المنظمة التي تستطيع الوقوف بوجه الحزب الشيوعي العراقي، ومن كان يؤيد ويدعم حكم عبد الكريم قاسم .

وكان من الطبيعي ازاء اصرار قيادة البعث القطرية على الانفراد بحكم العراق ، ان يتولى الشبان البعثيون الذين لا خبرة لهم - أعلى المناصب في الدولة، مما ولّد فوضى في البلاد لم يشهدها العراقيون حتى في عهد عبدالكريم قاسم (الأخير) .

ولكي يستمر قيام مثل هذا النظام من الحكم في بلد كالعراق ، وعلى شعب كشعب العراق ، لا بد وان يستند على القوة ، وعلى وسائل الارهاب بدلاً من حكم القانون [1] .

وهكذا شهدت البلاد عهداً عاصفاً ، يمزقه التناقض، وسيلته العنف ، وتبريراته شعارات الحزب في الحرية والوحدة والاشتراكية : كلمات ضخمة

---

(١) يقول قادة الجناح اليساري (جماعة علي صالح السعدي) في رسالتهم التي نشروها في كتيب اسمه : « ازمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق » ما يلي : « انعدام الديموقراطية داخل الحزب لا بد ان يؤدي الى انعدام الديموقراطية خارج الحزب ، عندما يكون الحزب وحيداً في السلطة . وانعدام الديموقراطية قد يأخذ شكل ارهاب وقد يأخذ شكل وصاية على الشعب ، والوصاية ضرب من محاولة تسوية الرأي العام بالاقناع الديموغاجي .. ان منطق الوصاية على الجماهير الذي طبقه الحزب في العراق هو الشكل العملي للمنطلقات المغلقية .. » ص ١٣٣ — ١٣٤ .

ولكنها فارغة من اي محتوى . يفسرها اعضاؤه على هواهم ، حتى اذا مـــا ارادوا وضعها موضع التطبيق بشكل او آخر كان التخبط وكانت الفوضى!.(١)

---

(١) اعلن ميشيل عفلق مؤسس الحزب في خطابه العربيح يوم ١٨ شباط ١٩٦٦ ، الذي القاه في اجتماع حزبي بدمشق قائلاً :

« لقد تبدلت صورة هذا الحزب وتبدلت نفسية اعضائه ، وتبدلت معالم هـــذا الحزب وفق مخططات وتصميم وعمل دائب .. حتى يتحول هذا الحزب الى حزب آخر في عقيدته وفي سياسته وفي تنظيمه وفي اخلاقيته وزيادة في التضايل وفي الاجرام بحق الأمة العربية احتفظ باسم الحزب... ثم يقول : .. ان العسكريين قد ساروا في مخططاتهم ولم يسألوا عن احد . وكانت هناك ظروف سهلت لهم الأمر وسهلت انخداعنا وهذه الظروف هي : ضياع الثورة في العراق . . ان الرفاق العراقيين الذين اضاعوا تلك الثورة المجيدة جاءوا الى سوريا ليتعاونوا مـــع القيادة القطرية هنا والتي هي امتداد لتكتلهم ، ويخربوا الثورة في سورية أيضاً . ولا اقول شيئاً جديداً اذا قلت بان اولئك الرفاق العراقيين جاءوا ليخفوا جريمتهم ولينتقموا من الحزب وليشفوا أحقادهم ، وهـــم الذين لم يكونوا في مستوى المسؤولية . وهـــم الذين كانوا كالاطفال الأشرار في تلك الظروف الحرجة والخطيرة . .

ويعلق عفلق على تصفية الشيوعيين العراقيين على يد حزبه الحاكم في العراق فيقول : « .وجدت القيادة القومية ان من واجبها تنبيه الحزب في العراق بان لا يتأثر بايحاء الاوساط المحافظة واليمينية في العراق وان لا ينجر الى معارك انتقامية مع الشيوعيين . صحيح ان الشيوعيين كانوا منحرفين وانهم ارتكبوا ما ارتكبوه من الفضائح والجرائم الوحشية نتيجة انحراف كبير وخطير ولكن الانحراف لا يعالج بانحراف آخر .. ولكن القيادة القطرية في العراق بكاملها وبدون استثناء مجمعة على التصفية التي قاموا بها طوال تسعة اشهر . وفي كل شهر يعدمون عدداً من الشيوعيـــين خمسين ومائة ومائة وعشرين على مرآى من العالم ومسمع . وهـــذا العمل لا يرتكبه الا الحمقى ، لقد جلبوا عداوة ثلاثة ارباع الدنيا لثورة كثورة رمضان منذ ايامها الاولى . وكان عبد الناصر ضدها أيضاً ... وبعد ضياع الثورة في العراق قفز أولئك الاطفال الذين كانوا يذبحون الشيوعيين ذحو الشيوعية وتظاهروا بانهم صاروا يساريين ليغطوا جرائمهم . هذه هي الانتهازية . وهؤلاء ايضـــاً كانوا متشنجين ضد عبد الناصر الى ابعد الحدود ، وبعد ان خسروا الثورة والحقد في نفوسهم على الحزب راحوا يتزلفون لعبد الناصر ويتقربون منه ... » – جريدة الحياة البيروتية العدد ٧٠٠ بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٦٦ .

وكان طبيعياً ان تعالج مشكلة الثورة في كردستان العراقية بذات العقلية التي تحكم العراق وتسيطر عليه . وبدلاً من تجميع القوى الحريصة على الوحدة الوطنية ، لتعيد الى شمالي البلاد استقراره ، وتدعم الانتصارات العسكرية التي حققها الجيش بسياسة بناءة .

ثم انها ارتكبت خطأً في اسلوب وطريقة تأليف القوى غير النظامية من العشائر الكردية باسم « فرسان صلاح الدين » ومن العشائر العربية باسم « فرسان خالد » ، مما أثار الاحقاد والضغائن بين المواطنين ، وجعلتهم يتقاتلون بدوافع عنصرية او قبلية ، واتخذ الطامحون منها وسائل لتحقيق مكاسب شخصية لهم ، **فتحولت « استراتيجية » قمع الثورة الى استراتيجية استمراريتها شهراً بعد شهر ! ...**

وكان رد الفعل عنيفاً في نفوس أولئك الضباط والجنود الذين يضحون بدمائهم من اجل الحفاظ على وحدة وطنهم وهم يرون مآسي السياسة الحزبية وهي تعصف عليهم بانشقاقات عقائدية في صفوف الحزب الحاكم ، وصراع فيما بين الاعضاء على المناصب ، وعلى المغانم المادية .

وعندما كان الجيش في معركته الأخيرة مع الثائرين ، وقد طهّر جل المنطقة الشمالية من عصاباتهم المقاتلة ، وحاصر آخر معقل للثوار ، ولم يبق للبارزاني سوى الاستسلام او الفرار الى خارج البلاد . كان الصراع السياسي والدموي على اشده بين اعضاء الحزب الحاكم نفسه في قلب العاصمة بغداد – بين اليسار الذي تتألف غالبيته من العناصر المدنية (جماعة علي صالح السعدي) وبين اليمين البعثي وغالبيته من العناصر العسكرية التي يؤيدها الجيش عموماً . وقد تبلور ذلك الصراع بعد قرارات المؤتمر القومي السادس للحزب في تشرين الأول سنة ١٩٦٣ ، الذي كان نقطة تحول تاريخية بالنسبة

للحزب بتبنيه مضموناً عملياً لاشتراكية البعث واقراره فكرة «الصراع الطبقي» والغاء اقتصاد الربح، واعتبار المزارع الجماعية هي الاطار الاشتراكي للريف الى الاخذ بالنظرية الماركسية، وعقد صلح دائم بين البعث والماركسيين، مما اثار الفريق المعتدل اليميني من البعث ومن يؤازره من القوميين.

ووقف سكان العاصمة التي كان يجري فيها الصراع البعثي موقفاً سلبياً من الاحداث ـ شأن بقية الملايين من سكان العراق، وهم يستمعون في البداية الى حوار «الرفاق» من الاذاعة، ثم الى ازيز الطائرات وهـــي تقصف المدينة المستسلمة؛ وسلاح الجيش الذي صرف عليه الشعب من عرقه ودمائـه مئات الملايين من الدنانير ـ لكي يحمي حدوده ويصون وحدة بلاده، تتلقفه أيدي فريق من المغامرين وهم يستخدمونه ضد بعضهم، فيدمر أحدهم بضع طائرات عسكرية بصواريخه وقنابله. ثم يقصف مبنى وزارة الدفاع، والقصر الجمهوري، ثم يحاول ان يصب على بغداد شحنة من الصواريخ تكفي لتدمير منطقة كاملة من العاصمة، لو لم يتصدّ له خصومه فيدمرون بدورهم طائراته وهي جاثمة على الأرض!..

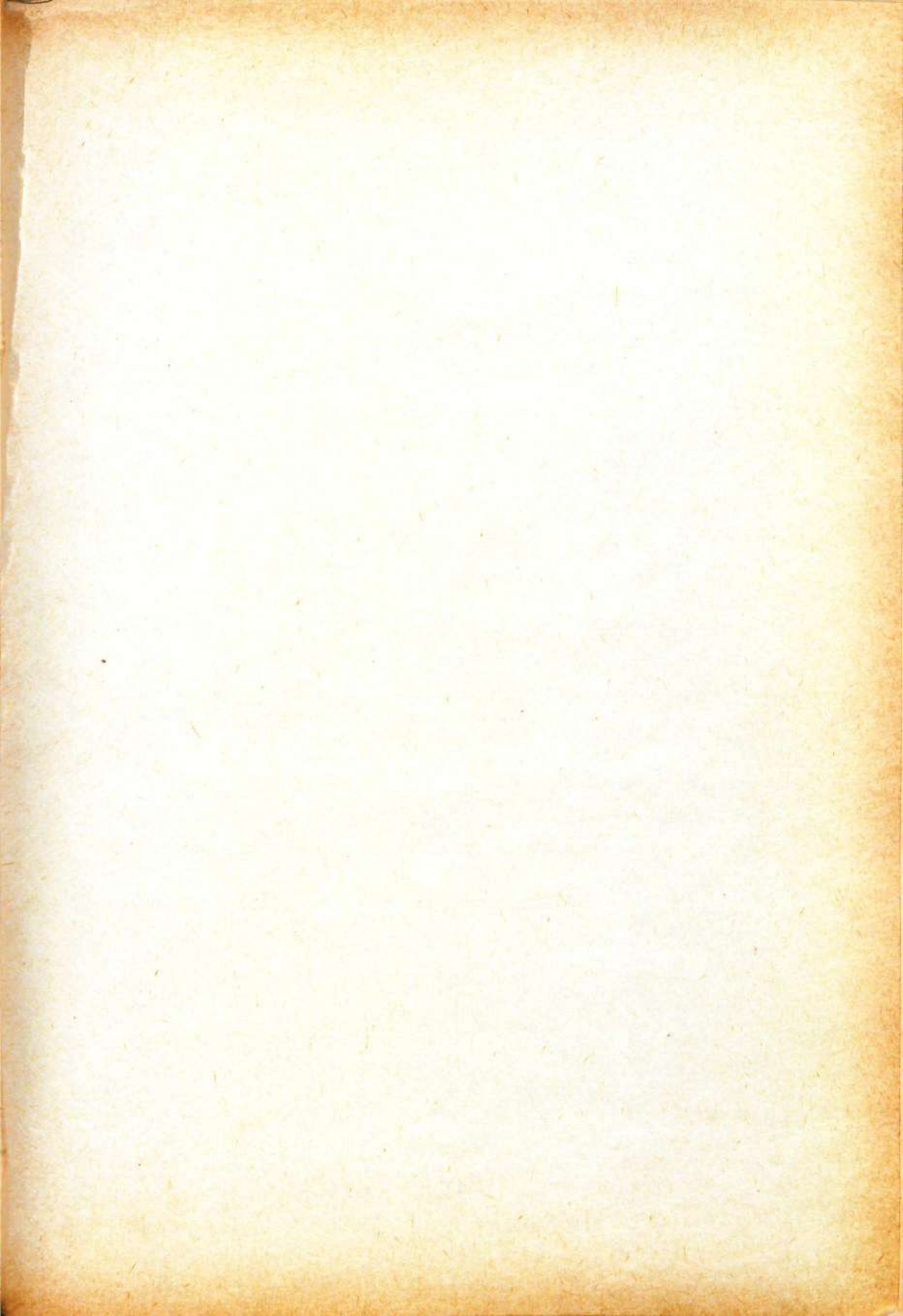
واقدمت قيادة فرع بغداد المدنية ـ وهي من جماعـة علي صالح السعدي الذي أُبعد مع بعض رفاقه الى خارج البلاد بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢ ـ على اصدار بيان متهور بتاريخ ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ تعلن فيه طلب استلام القيادة القومية في دمشق مسؤولية الحكم في العراق، فجاء الى بغداد في ذلك اليوم ميشيل عفلق واللواء امين الحافظ واللواء صلاح جديد والدكتور عبد الخالق النقشبندي ليتولوا مسؤوليـــة الحكم في العراق [١].

---

(١) «.. بعد ان وصل ميشيل عفلق وصحبه بغداد اكدت قيادة الحزب العفلقية «قيادة فرع بغداد» انها تضع الامور بين ايدي القيادة القومية ... ان القيادة القومية آنذاك وعلى رأسهـــا ميشيل عفلق قد مارست السلطة الفعلية في العراق.» ص ١١٧ وص ١١٨ من رسالة «ازمة حزب البعث»

كان يوم ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ اليوم الفاصل والأخير في تاريخ حكم حزب البعث العراقي ، عندما اخذ بعض الضباط البعثيين اليمينيين، والضباط القوميين بمساندة القطعات العسكرية المؤيدة لهم .. وبمؤازرة رئيس الجمهورية زمام المبادرة من قيادة بعث بغداد وحرسها ومن القيادة القومية ، فجرى اشتباك مسلح في بعض انحاء العاصمة انتهى بالانتصار على الحرس القومي البعثي بعد اربع وعشرين ساعة من بداية الاشتباك ، وهكذا انتهى الحكم البعثي في العراق بالبيان الذي اصدره رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف باسم « مجلس وطني جديد لقيادة الثورة [1] » .

(١) « كانت احداث ١١ و ١٣ و ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ انفجاراً حتمياً للتناقضات الموجودة في الحكم وفي الحزب . وهي خاتمة لسلسلة طويلة من الاحتكاكات والمناورات التي نجمت عن وضوح وتبلور تناقضات الحزب . » ص ١١٣ من رسالة « ازمة البعث »



الفصل التاسع عشر

اللقاء المباشر والمفاوضات
مع الثوار الاكراد
بعد انهيار حكم البعث في العراق

حكومة ١٨ تشرين تعلن وقف القتال

تألفت الحكومة التي خلفت حكومة البعث من عناصر غالبيتها وحدوية اشتراكية : الوحدة السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة ، والاخذ بالنظام الاقتصادي الاشتراكي المطبق بمصر ، والسير بركاب سياستها الخارجية ..

وتسلمت الحكومة الجديدة مقاليد الحكم في الوقت الذي كانت فيه الحركات العسكرية في مراحلها الأخيرة لانهاء مقاومة الثوار الاكراد الذين دحروا وحوصروا في منطقة ضيقة . ومع ذلك أمرت الحكومة بوقف الحركات العسكرية ، وقامت باتصالات مباشرة مع زعماء الثورة تبعاً لسياستها الجديدة التي عبّرت عنها ولخصتها في الكتاب الذي نشرته دار الجمهورية باسم «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال » .

وفي ١٠ شباط ١٩٦٤ اصدر كل من المشير الركن عبد السلام محمد عارف والملا مصطفى البارزاني بيانين يعلنان فيه وقف القتال. وفيما يلي نص هذين البيانين :

بيان الحكومة العراقية :

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على مقتضيات المصلحة العامة ولاستجابة اخواننا الاكراد لما جاء في

نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في اعادة الحيـــاة الطبيعية الى الجزء الشمالي من وطننـــا الحبيب ووضع حد لمحاولات الاستعمار وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقناً للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينـــا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي :

اولاً – اقرار الحقوق القوميـــة لاخواننا الاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت .

ثانياً – اطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومـين بسبب حوادث الشمال واصدار العفو العام ورفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة عن الاشخاص الذين سبق ان حجزت أموالهم .

ثالثاً – اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية .

رابعاً – اعادة الموظفين والمستخدمين .

خامساً – رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها .

سادساً – الشروع باعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالاعمـــال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين .

سابعاً – تعويض اصحاب الاراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدي بوخان وزربنجخان تعويضاً عادلا .

ثامناً – تتخذ التدابير بما يضمن اعادة الامن واستقرار المنطقة الشماليـــة واننا نهيب باخواننا الاكراد العودة الى الحيـــاة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابـه وليعلم اخواننا الاكراد باننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعـة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد .

تاسعاً – **على كافة الوزارات ذات العلاقـــة اصدار المراسيم والاوامر**

والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان :

التوقيع : عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

بيان مصطفى البارزاني

تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهوريــة المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وانهاء اقتتال الاخوة، ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة الى ايقاف اطلاق النار والطلب الى اخواني العودة الى محلات سكناهم والانصراف الى اعمالهم الحرة الكريمة وبهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة باعادة الحياة الطبيعية والامن والاستقرار الى المنطقة وتتهيــأ الفرصة لاقرار الحقوق القومية للمواطنين الاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وارساء الاخوة العربية الكردية على امتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين وليعلم الجميع ان سيادة القانون وتأمين الامن والنظام في المنطقة كفيــل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية . فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار والله وراء القصد .

التوقيع : البارزاني مصطفى

نقض الاتفــــاق

لم تمض الا اسابيع قليلة على وقف القتال في الشمال ، حتى فوجىء الرأي العام العراقي – الذي هو في معزل عن احداث بلاده المصيرية – بتصريح من وزير الداخلية اعلنه في ١٦ مارت ١٩٦٥ اتهم فيه البارزاني بتجديد تحديــه سلطة الحكومة في شمــــال العراق ، وشن الغارات ، وفرض الضرائب على

المواطنين وقتل الذين يرفضون الدفع ، ومنع السلطات الادارية المحلية التابعة للحكومة المركزية من تأدية مهمتها وممارسة سلطاتها .. واضاف قائلاً : « ان نشاط الثوار قد تجاوز كل حد للتغاضي من قبل الحكومة ، وخلق وضعاً شديد الخطورة في الشمال . وانه اذا لم تحل قوات « البيش مركه [1] » بسرعة لن تكون هناك اية وسيلة لحل القضية الكردية . وبصدد طلب البارزاني « الاستقلال الكردي » قال الوزير ان هذا الطلب خروج عن اتفاق وقف اطلاق النار الذي عقد بين المشير عارف والبارزاني في ١٠ شباط ١٩٦٤ . وان الحكومة نفذت القسم الاكبر من التزاماتها بموجب معاهدة السلام .

ويرد عصمت شريف ممثل مصطفى البارزاني المتجول قائلاً : **ان سبب نقضنا للاتفاق هو حشد القوات المسلحة العراقية على بعد كيلومترات قليلة من المنطقة التي يحتلها جيش كردستان** !! ان شعبنا وجيشه سيدافعان عن بلادهما بالعزم نفسه والنجاح السابق نفسه اللذين دافعا بهما ضد قاسم ومن بعده حكومة البعث .

وتشرح الحكومة العراقية وجهة نظرها في الكتاب الأزرق « الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال ١٩٦٥ » فتقول بالنص :

« عندما قامت ثورة الثامن عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ كان قيامها يستهدف انقاذ البلاد من الاوضاع الشاذة التي مرت بها بعد انحراف ثورة ١٤ تموز عن اهدافها . وقد وضعت الثورة نصب عينها تصحيح الاوضاع التي خلفها الحكم الشعوبي الأسود في عهد الطاغية قاسم ومعالجة جميع المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلاد وتحول دون تقدمها وازدهارها . ومما لا جدال فيه ان في مقدمة هذه المشاكل القضية الكردية التي يجب حلها حلاً سلمياً عادلاً يؤمن حقوق اخواننا الاكراد دون المساس بكيان الجمهورية العراقية ووحدتها الادارية والوطنية . وبالفعل بادرت الحكومة الوطنية فور تشكيلها

---

(١) اسم اطلقه الثوار على جنودهم ويعني : فصائل الانصار .

الى وضع الحلول العلمية السلمية للمشكلة كما بادرت الى **ايقاف القتال** ايماناً منها بانه ليس من المصلحة ان يتقاتل الاخوان ويراق الدم دون سبب وسعت مشكورة الى فتح باب اللقاء مع بعض الاكراد الخارجين على ارادة الشعب ، وبفضل تفهم الواقع وسعي المخلصين وإدراكهم الحقيقي للمصلحة العليا للشعب **تم الاتفاق على ايقاف اطلاق النار ببيان موقع عليه من قبل السيد رئيس الجمهورية والسيد ملا مصطفى البارزاني** وقد اقر هذا البيان الحقوق القومية للاكراد ضمن الشعب العراقي فيوحدة وطنية،وحدة متآخية تثبت في الدستور المؤقت كما أكد البيان على اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية واعادة جميع الموظفين والمستخدمين ورفع القيود التي سبق ان وضعت لأغراض املتها الظروف الشاذة في المنطقة على تسويق المواد المعاشية وبادرت الحكومة فوراً الى تعمير المنطقة ووضعت الملايين من الدنانير تحت تصرف لجنة الاعمار وذللت جميع الصعوبات التي تقف، او تحول دون تنفيذ ذلك . ولم تكتف الحكومة بهذا كله بل فتحت قلبها ويدها وعوضت فعلاً على المتضررين اصحاب الاراضي التي غمرتها مياه سد دوكان ودربندخان ولم تتوانَ لحظة عن ان تخطو أية خطوة ايجابية تعلم انها تؤمن الرفاه والاستقرار في الشمال بصورةخاصةوالعراق بصورة عامة ، كما اطلقت سراح الموقوفين والمحتجزين ممن لهم علاقة بحوادث الشمال ... لقد استبشر الناس ، واخواننا الاكراد بالذات خيراً باصدار بيان ايقاف النار واختفى صوت الرصاص وتلاشى وتلقفت الجبالاصداء الجرارات والمحاريث وهي تنطلق في بدء عهد جديد لتبني وتعمر . وظن الجميع ان (المخربين والعابثين) من الاكراد قد ثابوا الى رشدهم ورجعوا عن غيهم وعادوا الى الشعب ومع مسيرته . ولكن الأمر للأسف الشديد كان على مـا يبدو اضغاث احلام وسحابة صيف فقد رجعالعابثون ثانية يستفزون ويتحرشون.. مستغلين حلم الحكومة .. وقد نقضوا فعلاً ما اتفقوا عليه .. وانفض الكثير من العصاة وتركوا السلاح وايقنوا بأنهم وقعوا ضحية عمالة وخيانة ممن ادعوا زوراً وبهتاناً بانهم يمثلون الاكراد وينادون باسمهم ويعملون لأجل صالحهم . . وقد دلت الحوادث الاخيرة في الشمال على ان جميع الذين حاولوا الظهور في

حياة الاكراد كزعماء وحاولوا بذر بذور الشقاق بين الشعب العراقي في الوطن الواحد قد باؤا بالفشل ... والحكومة الوطنية حريصة على ان ترعى حتى الخارجين على ارادة المجموع أملاً منها في ان يكونوا اعضاء نافعين لخير البلد ومصلحته ، ولهذا بقيت الحكومة على اتصال بالاكراد بصورة عامة وبالملا مصطفى . . وفي لقاء الملا مصطفى والسيدين ابراهيم احمد وجلال الطالباني في رانية بتاريخ ٢ حزيران ١٩٦٤ عرضت الحكومة مشروعاً في توضيح الحقوق القومية الكردية حاز رضى اكثرية الحاضرين وايده الملا مصطفى ثم عاد وارسل نسخة منه موقعة بتوقيعه مؤكداً موافقته على محتواه .. (نشرناه في نهاية الفصل الثاني عشر) . . وظن المسؤولون ان القضية انتهت او كادت ولكن الذين تعودوا العيش في الظلام ... والمتاجرة بحقوق الشعب واهدافه وامانيه ، سمحوا لأنفسهم ان يرتبطوا بالعمالة ولا يثبتوا على عهد او يلتزموا بوفاء . ولم يكن غريباً عليهم ان ينكثوا بالعهد ويخونوا . . ويرتكبوا كل الآثام بل ما زالت المصلحة الشخصية اولاً والزعامة هي الهدف مهما كان نوعها وارتباطاتها » [١] .. انتهى .

ملابسات خطيرة في تطور الثورة الكردية

كان بين اعضاء الحكومة ومجلس الثورة (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ – ايلول ١٩٦٥) تياران يتجاذبان مشكلة الثورة الكردية في الشمال ، ومع أن الجميع متفقون على الحلول السلمية للقضية ، فإن فريقاً من اعضاء الحكومة واعضاء مجلس الثورة يرى بأن لا أمل أو جدوى من المفاوضات مع مصطفى البارزاني واعوانه ، وان مصلحة الوطن تقضي بعدم تمكين الثوار من اعادة تنظيم قواهم وبالتالي يجب استمرار الحركات العسكرية الى ان يلقي الثوار سلاحهم ، وعندها توضع الحلول السلمية الهادفة الى تنفيذ الحقوق القومية للاكراد العراقيين ، موضع التطبيق .. في حين كان يرى الفريق الآخر عدم

---

(١) الصفحات ١٩ - ٢٠ .

قطع الصلة بين الحكومة والثوار الاكراد ، والاستمرار في المهادنة والمفاوضة ارضاءاً للقوى الخارجية التي يأتمر ذلك الفريق بأمرها !.

وجاء ربيع ١٩٦٤ يحمل معه حدثين جديدين كان لهما اثرهما في تطور المشكلة الكردية ، اولهما نشر الدستور العراقي المؤقت في ٤ نيسان ١٩٦٤ ، وثانيهما اتفاق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق الموقع عليه في ٢٦ مايس ١٩٦٤ .

تنص المادة الاولى من الدستور الجديد على ما يلي : « .. والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في اقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ».

وتنص المادة ١٩ على ما يلي: «العراقيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين **ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية»** .

ومن الواضح بأن أي اتفاق وحدوي بين العراق والاقطار العربية الأخرى الشقيقة يثير مخاوف الاقليات العنصرية والدينية بل وحتى المذهبية في نفوس ابنائها . وجاء الاتفاق باعقاب نشر الدستور المؤقت الثاني الذي رأى فيه الاكراد انتقاصاً لمركزهم الذي اعطاه لهم دستور ١٩٥٨ المؤقت ، ذلك الدستور الذي لم يشر الى الوحدة العربية إشارة الدستور الأخير .فالمادة ٢ من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨ تنص على ما يلي : « العراق جزء من الأمة العربية » . وتنص مادته الثالثة على ما يلي : « يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم **ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية »** .

واذا اضفنا الى ما تقدم قرار مؤتمر المحامين العرب الذي انعقد في بغداد ،

وأعلن بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٦٤ « ان عربستان واسكندرونة وكليكيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي أرضاً وشعباً » ... **نرى كم كان تأثير الكلمات غير المؤقتة والتي تصاغ من غير تقدير كامل للمسؤوليات الوطنية أو القومية، المجردة عن أي معنى جدي في التطبيق العملي .. في دفع الثورة الكردية في الشمال الى طور جديد لم يسبق ان وصلته عبر تاريخ الدولة العراقية .**

ان وحدة الاقاليم العربية وضمها الى بعضها في دولة واحدة ، هي هدفنا الأسمى الذين ضحينا كثيراً من أجله . ونحن نؤمن بأن الشعب وحده، في اطار وحدته الوطنية هو صاحب الحق الشرعي في تقريرها بالشكل الذي يرتضيه ممثلوه الذين ينتخبهم بارادته الحرة . اما الوحدة التي تتم بدستور يكتبه حاكم عربي من وراء شعبه ، فلقد جربها الحكام العراقيون انفسهم عندما وقّعوا في مختلف ادوار حكمهم على مواثيقها مع العربية السعودية اولا ، وعندما اقاموا الاتحاد الهاشمي مع الاردن ثانياً ، وعندما اعلنوا الوحدة العسكرية مع سورية ثالثاً .. وها هم اليوم يمرون بالتجربة الرابعة !

ثم : ان المحامين العرب ، وهم في مقدمة طبقات الأمة تفهماً للاوضاع ،قد جانبهم التوفيق في تقدير موقف العراق ومصلحته القومية **واخطأوا في توقيت قرارهم الذي اتخذوه وهم على عتبة الحدود الايرانية والحدود التركية المتاخمة لكردستان العراقية التي تشتعل فيها الثورة على تلك الحدود !** . ولانستطيع تفسير ذلك الا انهم كانوا اداة لتنفيذ سياسة خارجية تتنافى ومصلحة العراق ، بل والمصلحة القومية .

استئناف المفاوضات بين الحكومة والثوار

كشفت الحكومة في كتاب «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال » اسرار اللقاءات والمفاوضات التي جرت بين المسؤولين وقادة الثورة ، ونشرت المقترحات التي تبودلت بين الطرفين ، ويلاحظ القارىء ، ان المسؤولين العراقيين لم يحالفهم التوفيق ولا بعد النظر وهم يعالجون مشكلة الشمال، فنراهم

يوماً يفاوضون زعماء سياسيين ثائرين بلغة الأُخوة والرباط الوطني .. ليهاجموهم في اليوم التالي بوصفهم قطاع طرق .. وعملاء خيانة، ثم يعودوا الى مفاوضتهم وتبادل الرسائل معهم كأخوة انداد لهم في المسؤولية !

ان اللقاء الذي تم بين المسؤولين العراقيين (من رجال حركة تشرين) وبين الملا مصطفى وأعوانه لم يؤدِ الى نتيجة ايجابية ممـــا اضطر الوزراء العراقيين تحت ضغط خارجي الى استئناف الاتصال بالثوار مرة ثانية .

ويستأنف «الكتاب الأزرق» الكشف عن اسرار الاتصالات بين المسؤولين والزعماء الثوار فيقول [1] :

« بقيت الحكومة بتماس مع المشكلة واتصـــال وثيق بكافة الاكراد .. **ورغم كل الاستفزازات والتحرشات واعمال السلب والنهب وحوادث القتل والتخريب لم يخرج المسؤولون عن السياسة التي رسموها لحل المشكلة وقد قطعوا الطريق على المخربين الذين يريدون استئناف القتال.** . ولم تيأس الحكومة ولم تثنها كل هذه الاعمال واعتبرتها مواضيع جانبية قد تعرقل الوصول الى حل المشكلة الا أنها لا تؤثر على جوهرها . وفي لقيـــا جوارته بتاريخ ٢٤ آب ١٩٦٤ ، تبودلت وجهات النظر وحصر البحث في موضوعين رئيسيين :

الأول : شرح الحقوق القومية الكردية .

الثاني : ضرورة عودة الحياة الطبيعية وانصراف الجميع لاعمالهم .

وقد اكدت الحكومة على:

أ – ضرورة عودة الذين حملوا السلاح الى أعمالهم .

ب – ان مجلس الامة المنتخب سيكون له الحق في تقرير ما يراه مناسباً وان الحكومة الحالية انتقالية .

ج – ان الاتحاد الاشتراكي منظمة تجمع مجموع الشعب وبامكان الاكراد

---

(١) ص ٢٨ .

الانضمام اليه حيث ستنبثق عنه انتخابات نيابية حرة ويفوز بها بعض الاكراد ومن بعد يتم تقرير المصير بقرار سيتخذه المجلس الممثل الحقيقي للشعب .. (؟)

د — ان الحكومة مستعدة لتقديم الضمانات التي يرغب بها بعض الاكراد لضمان اعلاه (!)

هـ — ان موضوع الانفصال والحكم الذاتي امران لا يمكن ان يكونا اساساً لأي بحث .

و — ان ما ورد في الدستور المؤقت من توضيح الحقوق القومية واضح وصريح .

وفي تشرين الأول ١٩٦٤ حضر الى بغداد وفد من الثوار الاكراد يضم صالح اليوسفي (عضو المجلس التنفيذي لحزب البارتي) وعقيد صديق الممثل الشخصي للملا مصطفى والدكتور شوكت عقراوي، وأجروا مفاوضات جانبية مع المسؤولين ، ثم تقدموا الى الحكومة بمذكرة من الملا مصطفى المؤرخة في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤ تتضمن «الحقوق القومية للشعب الكردي» ، وقاموا بتوزيعها على السفارات ووكالات الأنباء . وهذا نصها الحرفي :

مذكرة البارزاني

سيادة المشير الركن عبد السلام محمد عارف ، رئيس الجمهورية العراقية المحترم :

سيادة الفريق طاهر يحيى ، رئيس مجلس الوزراء المحترم :

سيادة الرئيس

بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق ، نصدر بشعور مخلص نبيل هذه المذكرة ونقدمها عرضاً للواقع

بكل ما فيه من مرارة ، بروح تؤمن بالسلم والعقل : طريقان يوصلان لنتائج طيبة بعيدة عن رؤى الدم الفاجع الذي لطخ الذرى الشم والسهول الخضر ، دم الشعب الحر الذي فرض عليه السير في درب الالم وهو يريد العيش الكريم.

ان ما ستحمله المذكرة منصور وآراء هي اجماع الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي . انها كلمات حق يسنده الواقع التاريخي ، والقانوني ، وارادة الحياة بعيدة عن شوائب التشويه والتضليل .

ايها السيد الرئيس :

منذ ان ارتد شبح الموت عن كردستان حاسراً وبدت بوادر السلام وانفتح المجال للحوار الهادىء لحل ما تعقد . وحتى اليوم ، وقد قارب العام ، دون ان يلمس الشعب الكردي اي تجسيد للامل القليل الذي فتحت بابه هدنـــة ايقاف القتال . ولعلنا نملك الحق ونقولها ممزوجة بالمرارة ، ان بذور الثقة قد زرعت ولم تخضر ، وكان الامل ان تورق وتزهر وان الذي ينظر بدقـة يشعر ويحس باليأس والجفاف ولنستقرىء ما حدث :

حق المواطنة في العراق وتكافوء الفرص نظرياً وواقعيـــاً ، له حدود واضحة بينة ، تفصل بين الحـــق والواجب . ولكن الفرد الكردي اصبح اليوم يعيش واقعاً انعدمت فيه حدود الحق وتجسمت فيه حقـــوق الواجب بشكل كاد يساوي في الفهم معنى من معـــاني التمييز العنصري الذي شجبته الانسانية . ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف العامة ، المدنية والعسكرية سدت في وجوه الاكراد اذ يوجد ما يقارب الالف من كبار موظفي الدولة وبضعة الاف من ضباط القوات المسلحة ليس بينهم من الاكراد الا اقل القليل ، بحيث لم يتجاوز اصابع اليدين .

ومن صور ذلك ايضاً ان وزارة النفط كانت تضم دائرة اسمها « تعريق الشركات النفطية » ، ولكنها اصبحت اخيراً « تعريب الشركات النفطية » ، وبين التعريق والتعريب يضيع الحق الكردي بعد ان كان له ذلك .

ومن صور ذلك، كذلك ان ما صرف في بضعة اشهر على تدمير كردستان، وقد قارب المائة مليون دينار ، اعلن الحكم الحالي في العراق بعد الثامن عشر من تشرين الثاني وبمزيد من الدعاية والضجيج انه خصص خمسة ملايين دينـار سنوياً لتعمير مـــا كلف تخريبه في اشهر ، مائة مليون دينار . وليت الامر وقف عند هذه الخطوط النافرة للصورة بل تعداها الى مزيد من « النفرة » اذ لم يصرف من ذلك التخصيص الضئيل الا بضعة آلاف من الدنانير وكان وجه الصرف - وهنا وجه الغرابة - على اعادة بناء المخافر والطرق العسكرية .

والاكثر غرابة ، ان البعض الاخر ذهب لجيوب « الجاش » اولئك الذين تسميهم السلطة بالفرسان ، بالرغم من انهم ما زالوا يرهقون ميزانية الدولة بمخصصات طائلة لقاء استعدائهم على حق الشعب الكردي واباحتهـا لهم القتل والسلب والنهب .

ومن صور ذلك ما عاناه الشعب الكردي من ابادة بكل اسلحـة الفتك والدمار، وما حل بالقرى من حرق وقتل ، كما حدث في السليمانية واربيل والموصل وكركوك وخانقين مدنا وقصبات وقرى بشكل يـــذكر بابادة الجنس . كل ذلك بمسؤولية البعض ممن هم في المسؤولية هذا اليوم .

نقول انه رغم ذلك فقد نفذت عمليـــة تهجير الاكراد ، اذ اخليت ٣٧ قرية من قرى أربيل من مالكيها وساكنيها من الفلاحـــين واعطيت لعشائر عربية اسكنت فيها وزودت بالحماية والمال وما يعينهم على الزرع ، بقصـــد تعريب المنطقة . وفي كركوك - المدينة - طردت الاف من العوائل الكردية من بيوتها لتحل محلها عوائل عربية . وقد رافق تلك الحملة التهجيرية تصريحات لمسؤولين كبار تشير بوضوح الى ان ما جرى هو من اجل عروبة العراق . وايهام الشعب العربي بان بقاء العروبة لا يكون الا بالقضـاء على الشعب الكردي .

ان هذه الصورة بعمق مرارتها لا نرسمهـا على سبيل ذكر المـــاضي ، اذ انها لا زالت حقيقة قائمة ولم يقم الحكم الحالي باي اجراء يشعر بانـــه

يريد حل المشكلة حلاً سليماً، فقد مرت قرابة تسعة اشهر والحال على ما هي عليه . وان بقاء الحال مع الاقرار بسوئه دلالة لا تحتاج الى عمق تأويل.

يا سيادة الرئيس :

من البديهي ان الكردي ، أسوة بالعربي في العراق ، لا يمكن ان ينعزل بالعمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة. ولكن الواقع يشير بوضوح ان العزل السياسي قد فرضه الحكم القائم على الشعب الكردي بطريق غير مباشر . وآية ذلك ان الحكم القائم حصر العمل السياسي في اطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع ، وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لا مجال للعمل السياسي خارج اطاره . ومن التسمية يظهر العزل السياسي للاكراد . والا فكيف يكون مجال عمل سياسي لشعب غير عربي في تنظيم لا مكان لهم فيه ؟

هذا التساؤل يقودنا الى بديهة اخرى تؤكد قصداً خفياً هو ان الحكم الحالي يريد ان يكون الكردي عربياً او على الاقل هادرا لكرديته ، لكي يتمتع بأبسط حقوق المواطنة في وطنه العراقي ، وهو العمل السياسي . ولعل في الاجراء الذي اتخذته السلطة استعجالاً ولم تصطبر لمعرفة موقف الشعب الكردي من الاتحاد الاشتراكي تمشياً مع القصد الخفي الذي فضحته البديهية التي ثبتناها آنفا . فقد عينت من العرب من اعتبرتهم ممثلين عن الالوية الكردية . وفي هذا ما فيه التأكيد للتفسير الذي ذهبنا اليه. وبذلك تتجلى الحقيقة التي تؤكد ان الحكم الحالي يريد الاكراد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق .

ايها السيد الرئيس .

لقد تخللت الفترة من الهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ، وبالرغم من ان حقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي مسلم بها الان ، الا ان السيد رئيس الوزراء عرض وجهة نظر غريبة ومعطلة لحق ثابت ومبتوت فيه ، فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لا تملك حق الخوض

في هذا الموضوع بغياب البرلمان المنتخب من الشعب، ان هذه الاشارة تحمل اكثر من غمط لحقوق الشعب الكردي ، اذ تنطوي على التهرب من معالجة القضية ، بحيث اصبح التهرب نهجاً للحكومة وهذا مرفوض من اساسه استناداً للاسباب الآتية :

اولاً – ان الشعب الكردي في العراق ليس طارئا ، ولا كان شعباً بلا ارض وبلا حق ، يرجىء الخوض في تثبيت حقه الى ان يكون للشعب في العراق برلمان يقرر . فالشعب الكردي كأخيه الشعب العربي في العراق قديم وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية ، واختار مشاركة العرب باختيار عام تحت اشراف دولي لتكوين العراق الذي بناه العرب والاكراد بحرية واختيار، وعلى اساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في التزامات الحكومة العراقية منذ تأسيسها ، وما التصريح المؤرخ في ٢٥ ايار ١٩٣٢ الذي صادق عليه المجلس النيابي العراقي في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ ، الا واحداً من الادلة الكثيرة على ذلك . فالمادة التاسعة من التصريح الآنف الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان ، وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين اكراد .

وقد نصت المادة الاولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك، بان الحقوق المثبتة للاكراد تعتبر كقوانين اساسية لا يجوز ان ينقضها او يعارضها اي قانون او نظام او عمل رسمي ، لا في حينه ولا في المستقبل ، وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي .

مما تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراء معطلة لحق الشعب الكردي المستند الى شرعية راسخة بدأت مع تكوين العراق كدولة، بل كان اساساً من اسس تكوينه دولياً . فلا حاجة لقانون جديد لتثبيت ما هو ثابت ولا يجوز لقانون جديد الغاؤه .

ثانياً – ان ثورة ١٤ تموز كانت مجال نماء للقومية العربية والقومية الكردية

في ذات الوقت مما جعل الدستور المؤقت الذي صدر بعدها ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس المشاركة في هذا الوطن. وبعد ١٤ رمضان خطا الحكم خطوات اوسع في ايضاح حقوق القوميتين المتآخيتين في العراق، فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بياناً يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية . ومن الجدير بالذكر هو ان سيادتكم وبعضاً من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان ، وثبتم كون الاكراد شعباً له حقوق اساسية في العراق وليسوا اقلية ، ولكن الذي اصبح مثار غرابة للشعب الكردي ، هو ان الدستور المؤقت الذي اصدرتموه بعد الثامن عشر من تشرين ، لم يكن بمستوى الوضوح الذي كان عليه الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤ تموز وبيان المجلس الوطني بعد ١٤ رمضان .

بل واكثر من ذلك ان حق الشعب الكردي لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور ، بل ذكر ذكرا غامضاً وعارضاً في فصل غير رئيسي ، وبشكل غير واضح وغير مقبول اطلاقاً .

ثالثاً — ان الحكومة الحالية قد شرعت قوانين ذات مساس بحقوق المواطنين وواجباتهم بل وبكيانهم كالقوانين الاشتراكية ، وشرعت قوانين ذات مساس بكيان العراق ككل كميثاق الوحدة «٢٦ أيار» كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي ولا رجوع الى مجلس نيابي منتخب . ولكنها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة قانونياً ودولياً ، تعكس الحجة وترجىء الامر ، معتذرة بعدم وجود مجلس نيابي منتخب . ان فيما تقدم تناقضاً غريباً يدعو الى تساؤلات عديدة .

ايها السيد الرئيس ،

نخلص مما تقدم ان الشعب الكردي الذي ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة ابنائه لا يمكنه ان يكون بجانب اي عمل ينقص من حقوقه القومية الملحة او يعطلها . وهو بقدر ما يتمسك بالحلول الهادئة المسالمة ، جاهز للتضحية بكل شيء في سبيل الحفاظ على حقوقه واهدافه. ان المطلب الملح

العادل هو الاستجابة لحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية اسوة بالدول التي تعيش فيها اكثر من قومية واحدة كيوغوسلافيا وسويسرا والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وكندا والهند وغيرها، حيث حلت هذه الدول مشكلة القوميات فيها بمراعاتها لنقطة جوهرية، وهي الاعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنة فيها على قدم المساواة .

ان المصلحة الوطنية تقضي بضرورة الاخذ بروح الفهم الواضح والصدق في العمل ، والمبادرة للعمل على ضوء ما احتوته هذه المذكرة من نقاط حددت المشاكل والحلول. وان اهمال ما ورد فيها تأكيد لروح الشك وسير في الدروب التي لا تؤدي الى الحل القريب الواضح الذي تفرضه المصلحة الوطنية في العراق لتسود راية الاخوة العربية الكردية وتتدعم اماني الشعبين العربي والكردي في آن واحد، بعيد عن الاخطار والكوارث التي اعاقت تقدم العراق حضارياً.

واملنا وطيد بان مذكرتنا هذه سوف تلقى الاهتمام المطلوب من قبل المسؤولين ، ونتطلع الى تعيين وفد مخول بصلاحيات كاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض ، بغية ايجاد الحلول الحاسمة النهائية للمسألة بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق .

٦ – حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظة ، تتضمن قوانين وانظمة الولاية او المحافظة الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان كضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظة والمجلس التنفيذي وغيرها بنسبة عادلة .

٧ – يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من قبل المجلس التشريعي للولاية او المحافظة .

٨ – المواد العامة : يكون لسكان الولاية او المحافظة في الوزارة المركزية

نائب رئيس الوزراء ووزراء يتناسب عددهم مع نسبة سكانها الى سكان العراق . وتكون نسبة الموظفين الاكراد في الوزارات او الادارات المركزية متناسباً مع سكان ولاية او محافظة كردستان . ويقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية وكذلك يرسل في البعثات والزمالات والمنح الدراسية عدد من طلاب الولاية او المحافظة يتناسب مع عدد سكانها .

٩ — الشؤون العسكرية : الابقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليه الان لحين تشكيل لجنة الولاية او المحافظة وتحويلها حينذاك الى قوة نظامية باسم الدرك او حرس الحدود وتحديدها بعشرين الف مسلح .

يؤدي ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها .

يعاد الضابط وضباط الصف والجنود المطرودون والمحالون على التقاعد من الاكراد لاسباب سياسية قومية الى وظائفهم واعتبار مدة خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد .

يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط وضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب اذا سمح الملاك بذلك .

يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة .

للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية . وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان، على ان لا يعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية .

يكون قيام الجيش العراقي في الحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان

بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذي .

١٠ – يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية وتضييق مجال تمتعه بها.

١١ – فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطاليب ، تتكون لجنة مشتركة بعدد متساوٍ من الطرفين ، وذلك لسن قانون تشكيل الولاية الكردية في العراق في جو من الاخوة والثقة المتبادلة ، وعظم المسؤولية التاريخية يقع على كاهل من يبصر الخطأ ويمشي على دربه ولا يتعداه :

المطالب الكردية

وهذه هي الحقوق القومية للشعب الكردي كما نطلبها :

اولا – تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي تنص على « يقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » ، فتصبح كما يلي « ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية » .

ثانياً – وتنفيذاً لما جاء في المادة الاولى اعلاه فاننا نرى تطبيق ذلك يكون كما يلي :

أ – تتكون وحدة ادارية تشمل الوية كركوك والسليمانية واقضية زاخو دهوك، عقرة، عمادية، شيخان، سنجار، تلعفر وخانقين، وجميع الاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى ، وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية او محافظة كردستان .

ب – تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذي منبثق عن مجلس تشريعي ، يسمى بمجلس الولاية او المحافظة وينتخب اعضاؤه بطريقة الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان . ويكون المجلس التنفيذي مسؤولا امام مجلس الولاية او المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة

عنه ومرتبطاً بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذي لولاية او محافظة كردستان .

ج – يختص مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان والتي لا تتعارض مع دستور الجمهورية .

د – يختص المجلس التنفيذي بالامور التاليـــة ضمن حدود الولاية او المحافظة :

١ – تنفيذ القوانين والانظمة التي يشرعهـــا المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية : العدل ، الادارة ، الشرطة ، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة ، الغابات ، الطرق والمواصلات ، البلديات ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الاعمار والاسكان ، المصايف ، التبغ ، وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية .

٢ – تنفيذ القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تتعارض مع كيان الولاية او المحافظة .

٣ – تعيين الموظفين والمستخدمين لادارة جميع شؤون الولاية او المحافظة .

٤ – تكون اللغة الكردية اللغـــة الرسمية في الولاية او المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغاتها .

٥ – تتكون مالية الولايـــة او المحافظة من : أ – الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخلها وحصة الولاية او المحافظة من القروض او المنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بنسبة تتفق مع عدد سكانهـا وما تقدمه لها الحكومة المركزية من المنح والقروض ، حصة الولاية او المحافظة من واردات الجمارك والمطارات والموانىء بنسبة عدد سكانهـا ، حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط او محافظة كردستان وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة ووضع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ

٦ – تبحث اللجنة المشتركة وتقرر جميع الاجراءات اللازمـــة وتهيىء

مشاريع القوانين والانظمة التي يكون اصدارها من قبل الحكومـة ضرورياً لتعزيز الثقة بين الطرفين، وتقوية اواصر الاخوة بين العرب والاكراد وتحاشي كل خلاف او سوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلبه التوافق والانسجام بين الحكومة المركزية ودوائرها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها .

٧ - انجاز الامور الواردة في الفقرتـين (ا) و (ب) من المادة ١١ اعلاه بأسرع وقت،وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع .

٨ – الاسراع بتخصيص مبالغ مناسبة للقيـام بدفع تعويضات عادلة الى جميع افراد فصائل الانصار الوطنية وتوزيعهـا عليهم من قبل لجنة خاصـة مشتركة تشكل لهذا الغرض

٩ – تخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالأموال والارواح بسبب حوادث كردستان وذلك باشراف لجنة مشتركة من الطرفين تشكل باسرع وقت .

١٠ – اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها بأسرع وقت .

١١ – الاسراع باعادة جميع الموظفين والمستخدمين المفصولين والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا مستقيلين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة مع تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد .

١٢ – حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم .

١٣ – الاسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان ، واصدار العفو العام عن جميع المحكومـين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق .

١٤ – تعديل المـادة الاولى من الدستور المؤقت التي تنص على ان الشعب العراقي جزء من الأمة العربية الى ما يلي :

«الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية» .

١٥ – اضافة المادة التالية على الدستور المؤقت «تطوير القوميـة الكردية بنفس المستوى الذي تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية » .

١٦ – ضمان حقوق الاقلية الكرديـة خارج حدود ولاية او محافظـة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرها من المواطنين .

١٧ – في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية واي قطر عربي آخر تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليماً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمى « باقليم كردستان » .

وفي الختام ايها السيد الرئيس ارجو قبول خالص احتراماتي .

١١ تشرين الاول – ١٩٦٤ **مصطفى البارزاني**

يعلق « الكتاب الازرق » على تقديم المذكرة فيقول : .. وبدأ قسم من الاكراد الذين توافدوا على بغداد يؤكدون ان الملا مصطفى لا يؤمن ولا يقر بمـا جاء في المذكرة ، والذين توافدوا احياء يرزقون منهم عقيد صديق وشوكت عقراوي . حيث قالوا بالحرف الواحد :

« ان الملا مصطفى قدم المذكرة وهو لا يؤمن بما جاء فيها ولم تكن الا لـكي لا يقال انه فرط في حقوق الاكراد »[١] .

واستقالت وزارة الفريق طاهر يحيى في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤، وتضمن

---

(١) ص ٤٣ .

كتاب التكليف باعادة تشكيلها ثانية ما يلي : « الاسراع في اعادة اعمار شمال العراق وحل كافة القضايا المعلقة به بما يضمن الوحدة الوطنية » .

وارسل العقيد الركن صبحي عبد الحميد وزير الداخلية رسالة في ٣ كانون الأول ١٩٦٤ الى الملا مصطفى ، كمحاولة اخرى، وكاستنفاد لما تبقى من الأمل في حل المشكلة حلاً سلمياً . وفيما يلي نص الرسالة :

الاخ الملا مصطفى البارزاني

تحية طيبة

عندما تسلمت وزارة الداخلية كان يحدوني الامل بأنني سأستطيع بالتعاون معكم انهاء الحالة الشاذة الموجودة الان في شمال وطننا العزيز وعودة الحياة الطبيعية لربوع المنطقة التي أصابها الدمار خلال السنوات الثلاث الماضية .

وكان اول قرار اتخذته السفر الى المنطقة والالتقاء بكم لبحث الامور التي تساعد على اعادة الحياة الطبيعية اليها . ولكن الاحداث التي حدثت في الاسبوعين الأخيرين صدمتني وجعلتني أحجم عن المجيء اذ كيف يمكن التباحث في مثل هذا الجو الذي ازداد سوءاً في الايام الاخيرة ؟

لقد كثرت في الآونة الاخيرة حوادث الاعتداء على المواطنين من قبل (البيش مركه) فحوادث السلب وأخذ الأتاوة وجمع التبرعات وفرض الرسوم الكمركية والمكس على البضائع وايقاف السيارات وتفتيشها وحرق الجرارات المرسلة لمساعدة السكان لفلاحة الارض، وحوادث القتل الفردية واصدار النشرات المعادية واغتصاب السيارات وتحدي السلطة والمسؤولين الاداريين في كل مكان كل ذلك امور تهدد الامن والاستقرار في المنطقة بصورة لا يمكن لمسؤول ان يسكت عنها ، فضلاً عن انها تؤخر تقدم ونمو المنطقة التي نحرص اشد الحرص على اعمارها واعادة الحياة لها . فكيف في مثل هذا الوضع يستطيع المهندس والمعمار والمزارع والعامل والشركات أن تعمل ؟ ان استمرار الوضع بهذه الصورة لا يستفيد منه سوى الاستعمار

والعملاء والمنتفعين الذين يهمهم بقاء هذه الحالة لخدمة مصالحهم . وبالتالي ان المتضرر الوحيد هم اخواننا الاكراد لان استمرار عدم الاستقرار سيضر بمصالحهم وسيؤخر تقدمهم الثقافي والاقتصادي والزراعي والعمراني والصحي اذ كيف يستطيع المعلم والطبيب والتاجر والمزارع العمل في منطقة تلتهب ناراً ؟ ما ذنب هؤلاء المساكين الذين يعيشون في الكهوف هم واطفالهم يفتك بهم البرد والجوع والفقر والمرض ؟ لمصلحة من ذلك وهل من ورائه طائل ؟

واستطرد وزير الداخلية يقول : واني أذكركم بهذه المناسبة بأنكم التزمتم في البيان الذي اصدرتموه يوم ايقاف القتال بذلك فقد جاء به ما يلي بالحرف الواحد :

« قررنا المبادرة الى ايقاف اطلاق النار والطلب الى اخواني العودة الى محلات سكناهم والانصراف الى اعمالهم الحرة الكريمة وبذلك ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة باعادة الحياة الطبيعية والامن والاستقرار الى المنطقة » .

لقد مرت عشرة شهور على ايقاف القتال ولم نجد أنكم التزمتم بما جاء اعلاه من انصراف «البيش مركه» الى أعمالهم الاعتيادية لينفسح المجال أمام السلطة الى اعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة وأنتم في كافة رسائلكم كنتم تطالبون السلطة بالعمل فكيف العمل وقد شرحنا اعلاه أعمال البيش مركه الذين لم يعودوا الى محلات سكناهم ؟

كل هذه الامور جعلتني ارجىء الالتقاء بكم اذ لا يمكن المناقشة في مثل هذا الجو المتوتر واني على استعداد للالتقاء بكم اذا زالت كل هذه المسببات التي ذكرتها أعلاه .

أيها الاخ لنرجع الى الوراء ونتذكر ما اتفق عليه في يوم ١٠ — ٢—١٩٦٤ في البيانين اللذين صدرا من قبل السيد رئيس الجمهورية ومن قبلك . فقد نفذت الحكومة معظم ما جاء في بيان الرئيس :

١ - نص الدستور المؤقت على اقرار الحقوق القومية لاخواننا الاكراد وأكد المسؤولون دوماً ذلك في احاديثهم وبياناتهم واننا لا ولن ننكر وجود القومية الكردية وضرورة نموها جنباً الى جنب مع القومية العربية .

٢ - لقد تم اصدار العفو العام واطلق سراح كافة المحجوزين والمعتقلين وبعض المحكومين وشكلنا اخيراً لجنة للنظر بقضايا المسجونين تمهيداً لاطلاق سراح من يثبت ان سبب سجنه اشتراكه في احداث الشمال . كما رفع الحجز عن الاموال المنقولة عن الاشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم .

٣ - اعيد معظم الموظفين والمستخدمين الى وظائفهم ونحن ماضون في اعادة ما تبقى منهم .

٤ - رفعت القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها .

٥ - شرعت الحكومة بتعمير المنطقة الشمالية وباشرت بانشاء المستشفيات والمدارس والجوامع والقرى واحواض تغطيس الاغنام والطرق والجسور. **وان** قسما منها على وشك الانتهاء منه وان خطة التعمير لا يمكن ان تسير بصورة مرضية ماضية ما لم يعد الاستقرار الى المنطقة وتعود الامور الطبيعية .

٦ - عوّضت الحكومة بعض المضررين من جراء الحوادث وهي ماضية في تعويض الآخرين ولكن تعويض هؤلاء لا يمكن ان يتم بصورة مرضية ما لم تعد الامور الطبيعية وما لم تعد السلطات الادارية الى المنطقة وتمارس واجباتها وسلطاتها . هذا ما ورد في بيان السيد الرئيس نفذته الحكومة بحذافيره وان تعرقل تنفيذ بعضه فسببه عدم عودة الاستقرار المنطقة بسبب وجود **البيش مركه الذين التزمتم ببيانكم الصادر بنفس التاريخ على عودتهم الى مساكنهم** . ومن هنا نرى أن سبب تأخير تعمير المنطقة وزراعتها واعادة الحياة اليها يتوقف على اعادة الاستقرار وحل البيش مركه . كما ان الحكومة تضع الخطط الآن لتوسيع سلطات الادارة المحلية في كافة انحاء العراق وهذا يعني توسيع الادارة اللامركزية في العراق . ان ارسال المذكرات التعجيزية

والمطالبة بالاستقلال الذاتي هو أمر لم يرد له ذكر في بيانات ايقاف اطلاق النار سواء من قبل السيد الرئيس أو من قبلكم ولايساعد مطلقاً على اعادة الاستقرار للمنطقة كما لا يساعد على المناقشة بصورة منطقية .

اننا استدعينا اخواننا الاكراد في منطقة مخمور واتفقنا معهم على حل عادل لمشكلة القرى والاراضي التي فقدوهـا والتي ستعتبر منطقة حرام واتفقنا على تعويضهم تعويضاً عادلاً وبناء القرى العصرية لهم واوعزنا الى المتصرف ورئيس لجنة اعمار الشمال للشروع بذلك فوراً .

اننا سنلتزم بكل نقطة وكل حرف ورد في بيان الرئيس وبيانكم الصادرين في يوم ١٠–٢ ١٩٦٤ وأي مناقشة ستجري بيننـا في المستقبل ستكون على ضوء وفي حدود البيانين فنرجو عدم اثارة مواضيع بعيدة كل البعد عن روح البيانين . ولما كانت الحكومة قد نفذت الشيء الكثير مما جاء في بيان الرئيس وهي مستعدة للمضي في اكمال تنفيذ ما جاء فيه نطلب ونرجو أن تنفـــذوا التزاماتكم بما جاء ببيانكم من عودة (البيش مركه) الى محـــلات سكناهم والانصراف الى اعمالهم الحرة الكريمة.ان هذا سيساعدنا كثيراً في تعمير المنطقة وتعويض أهاليها وهو الالتزام الوحيد الذي كان مطلوباً منكم والذي لم تنفذوه حتى الآن بينما نفذت الحكومة كما قلت سابقاً معظم التزاماتها .

ان الاكراد هم اخوان لنا ونحن حريصون على مساعدتهم والاعتناء بهم فمتى ما عاد الاستقرار للمنطقة وعادت السلطة الادارية وبدأت تمـــارس واجباتها وصلاحياتها في كافة القرى والنواحي والاقضية ، ستجدوننا نعمل بسرعة لاعادة العامل الى معمله والجنـدي الى وحدته والشرطي الى مركزه والفلاح الى ارضه وبذلك سوف لن يبقى اي شخص يعمل الآن في (البيش مركه) بدون عمل. واننا نعاهد الله بأننا سنجد لاي شخص من البيش مركه ليس له عمل عملا يرتزق منه .

ان احتفاظكم بهذا العدد من البيش مركه أمر غير طبيعي وغير صحيح وبذلك تضطرون الى جمع رواتبهم وتكاليفهم المعاشية من المواطنين الاكراد

وبذلك تثقلون كاهل المواطن الكردي الذي يعاني الآن من الفقر والفاقة الشيء الكثير وان ذلك يسبب تذمرهم ضدكم بالذات خاصة وان بعض افراد الجيش مركه اعتبر هذا العمل مربحاً له فأخذ هذا البعض يغتصب أموال الناس ليثري على حسابهم وان هذا البعض لا تروقه عودة الامور الطبيعية حتى لا يضيع هذا المورد الوفير وهكذا اصبح المواطن الكردي يـــدفع ضريبتين ضريبة للحكومة وضريبة للجيش مركه .

ان الحكومة على علم بأن مزارع التبغ عندما يجلب بالات التبغ الى مركز تسليمه يعترضه أفراد الجيش مركه ثلاث أو اربع مرات وفي كل مرة يأخذون منه ضريبة معينة وقس على ذلك !! فمن المتضرر هل الحكومـــة أم الفلاح الكردي المسكين ؟ والى متى تستمر هذه الأعمال ؟ ولمصلحة من ؟ »

واختتم الوزير رسالته بضرورة التفاهم وزيادة الثقة لحل المشكلة حلاً يضمن خدمة البلد وفق مصلحة الشعب الوطنية العليا [١] .

وفي ٧ كانون الاول ١٩٦٤ سافر وزير الداخلية صبحي عبد الحميد والعميد الركن عارف عبد الرزاق قائد القوة الجويـــة الى كركوك ، واجتمعا بالملا مصطفى وصحبه شارحين لهم وجهـــة نظر الحكومة لحل الازمة على الوجه التالي :

١ — تحديد الحقوق القومية :

الاعتراف بالقومية الكردية كحقيقة واقعة والالتزام بعدم تعريب الاكراد لا الان ولا في المستقبل والسماح بالتدريس بالمدارس في الاقضية والنواحي التي فيها أكثرية كردية باللغة الكردية وحتى الدراسة المتوسطة .

٢ — تكون المشاركة في الحكم كما كانت عليه قبل ابتداء الاضطرابات في المنطقة سنة ١٩٦١ دون تقيد أو التزام .

---

(١) ص : ٤٦ - ٥٠ الكتاب الازرق .

٣ - تكون كافة وظائف الدولة مفتوحة لكافة المواطنين عرباً أم أكراداً حسب الكفاءة والشهادة ولا فرق في ذلك بين عربي وكردي .

٤ - اللغة الرسمية في كافة أنحاء العراق هي اللغة العربية ويسمح للاكراد الدراسة في المدارس الابتدائية والمتوسطة باللغة الكردية .

٥ - ان مجلس الخدمة هو المسؤول عن التعيين في كافة وظائف الدولة ولا مانع من تعيين أعضاء أكراد فيه .

٦ - لا يمكن الاحتفاظ بقوة ثالثة الدولة ونعتقد بأن مشكلة (البيش مركه) تحل بأن يعود الجندي الى وحدته والشرطي الى الشرطة والموظف الى وظيفته ومن تبقى منهم يعودون الى أعمالهم السابقة ومن يبق بدون عمل تجد الحكومة له عملا . كما نعتقد بان عودتهم سريعاً تساعد كثيراً على حل باقي المشاكل .

٧ - تلتزم الحكومة بتعويض كافة المتضررين تعويضاً عادلا .

٨ - ان عودة الفرسان الى قراهم واعمالهم الاعتيادية مرهون باستقرار الاوضاع وعودة الامور الطبيعية .

٩ - مبدأ نقل الموظفين في الألوية الشمالية يجري كما كان متبعاً قبل بدء الاضطرابات ومن الطبيعي ستسير كافة الوزارات في تفضيل أبناء المنطقة لتعيينهم في منطقتهم .

١٠ - يرشح الملا مصطفى عدداً من الشخصيات الكردية لانتخاب العدد المناسب منهم كأعضاء في مجلس الشورى الذي سيشكل خلال هذا الشهر[١] .

وكان رد الملا مصطفى على مقترحات الحكومة بما يلي :

١ - تحديد الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اتفاقية ١٠-٢-١٩٦٤ .

---

(١) لم يتفق المسؤولون من رجال حركة تشرين على اسماء اعضاء مجلس الشورى المقترح ، فمات المشروع قبل ولادته .

٢ - الحكومـــة ترفض الاعتراف بالحكم الذاتي والاستقـلال والانفصال ونطلب ان تقر الحكومة مبدأ المشاركة في الحكم، والمطلوب تحديد تفصيلات مبدأ المشاركة في الحكم واسلوبه . هل يكون من قبل الحكومة ؟ أم من قبل لجنة مشتركة ؟ .

٣ - يكون الموظفون من الاكراد في كل من ألوية السليمانية ، كركوك أربيل ، والاقضية والنواحي الكردية من لوائي الموصل وديالى وفي حالة عدم توفر الكفاءات من الاكراد لا مانع من تعيين غيرهم .

٤ - اللغة الرسمية في المنطقة تكون اللغة الـكردية مع مراعاة استعمال اللغة العربية معها في التدريس .

٥ - مبدأ المشاركة في الحكم يتم عن طريق لجنة مشتركة تشرف على كافة القضايا الادارية في المنطقة الكردية وتكون اللجنة دائمية ولا مانع من أن يكون مقرها في بغداد .

٦ - تعيين جانب من (البيش مركه) كشرطة محليـة وقسم آخر قوة سيارة لحراسة الحدود

٧ - الاسراع بتخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلـة الى جميع المتضررين بسبب حوادث كردستان من قبـــل لجنة مشتركة تشكل لهذا الغرض .

٨ - اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها باسرع وقت .

٩ - حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٦٥ حضر الى بغداد وفد مؤلف من حبيب كريم الفيلي سكرتير حزب البارتي وهاشم عقراوي وعقيد صديق الممثل الشخصي والمتكلم باسم الملا ، وقد اجروا اتصالات بالمسؤولين في الحكم كموفدين من قبل الملا وبقوا على اتصالاتهم حتى ٢٤ من الشهر المذكور ، وقد ابدى هؤلاء

وجهة نظرهم وأكدوا أن الملا وغير الملا لا يؤمنون مطلقا بالانفصال،وان المذكرة التي قدمت كانت تحت ظروف خاصة فرضت وجودها ودفعت الملا واتباعه على تقديمها وليس من المصلحة ان تستأنف الحكومة القتال ويجب أن نعامل كفئة لا تتكافأ في موقفها مع السلطة حيث لديها (يعـني السلطة) الكثير من الامكانيات لحل المشكلة وتقديم الضمانات للملا واتباعه .

بهذا المنطق والآراء حاول الوفد اقناع الحكومة وحملها على قبول وجهة نظرهم ، وقد عرضوا وجهـة نظر الاكراد المتمردين كرأي حول سبع نقط جاء فيه :

١ ـ أ ـ يفضل بالتعيين في المنطقة أبناء المنطقة في التعليم والادارة المحلية تشمل (متصرف ـ قائممقام ـ مدير ناحية) .

ب ـ يساهم الاكراد بالتوظيف في كافة وزارات الدولة بما فيهـا المراكز الحساسة .

٢ ـ يستمر تطبيق قانون اللغات المحلية .

٣ ـ الدراسة تكون في المنـاطق التي فيها أكثرية كردية باللغة المحلية لحدود الدراسة المتوسطة .

٤ ـ يعود أفراد (البيش مركه) الى وظائفهم السابقة .

الجندي الى الجيش،

الشرطي الى الشرطة،

الموظف الى وظيفته ،

العامل والفلاح الى عمله .

يلتحق الجنود والشرطة الهاربون الذين كان عملهم في الجنوب الى مقـر فق ٢ وشرطة الالوية الشمالية لتوزيعهم ضمن الالوية الشمالية .

٥ ـ مبدأ نقل الموظفين في المنطقة يكون ضمنها الا اذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك .

٦ – يناقش مبدأ التنظيم السياسي على أساس اشتراك الاكراد في الاتحاد الاشتراكي العربي بصورة من الصور .

٧ – ينص الدستور على ما يلي :

الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية ويقر الدستور الحقـوق القومية الكردية على أساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحـــدة العراقية .

تسلم وزير الداخلية رأيهم هذا وطلب منهم أن يعطوه فرصة كافية لدراسته وعرض موقف الحكومة من القضية .

لقد كان الرأي خطوة الى الامام وفيه تفهم للقضية وتقدير للمصلحة حيث ليس هناك ما يوجب الاعتراض عليه سوى ما جاء في المادة (٧) التي تقرر أن في العراق شعبين قابلين للتجزئة وهـــذا خطر جـداً من حيث المبدأ وتأييد للفكرة المطروحـــة والتي تطالب بالانفصال ، وان التمسك بالمادة المذكورة دليل على اصرارهم عليه .

وفي اليوم التـــالي قابل اعضاء الوفد الكردي وزير الداخليـة ثانية قائلين له :

« ان ما قدمناه هو أقل من المستوى الادنى لما تطلبه الثورة . . . وهذا ما لا يمكن قبوله الان ! . »

ورد وزير الداخلية : « ان الرأي رأيكم وما طرحتموه بالتأكيد كان موضع دراستكم واتفاقكم !! .. ماذا حدث . . حتى نقضتم رأيـكم وتراجعتم عما قدمتموه ، فان كان كلا ولا بد من اصراركم فهذا رأينـا النهائي في حـــل المشكلة وليس هناك ما يدعو الى تمييع القضية واطالتها وتأخير حلها لأن كل تأخير فيه اضرار في المصلحة ولا يخلو من مخاطر تشمل الشعب العراقي وكيانه !!.

وقدم الوزير لاعضاء الوفد الكردي الثائر مشروع الحكومـــة النهائي وهذا نصه :

١ – استتباب الأمن في المنطقة فوراً ومنع أي اعتداء .

٢ – عودة الادارة المحلية والعشائر الى مناطقها .

٣ – اعادة كافة الاسلحة والاجهزة والمواد الحكومية العائـــدة للقوات المسلحة التي لا تزال في حوزتهم .

٤ – يلاحظ في التوظيف الحاجة والكفاءة ويفضل في التعيين في المنطقة الشمالية في التعليم والادارة المحلية الاكراد .

٥ – يساهم الاكراد بالتوظيف في كافة وزارات الدولة بما فيها المراكز الحساسة .

٦ – يستمر تطبيق قانون اللغات المحلية وتكون الدراسة في المناطق التي فيها اكثرية كردية باللغة المحلية لحدود الدراسة المتوسطة وحسب الرغبة .

٧ – يعود أفراد (البيش مركه) المنتمين الى القوات المسلحة الى مقرات فق ٢ وفق ٤ لتوزيعهم ضمن المنطقة الشمالية .

٨ – يراجع الموظفون من أفراد (البيش مركـه) المتصرفيات لتعيينهم مجدداً في وظائفهم .

٩ – يرجع الفلاح الى عمله .

١٠ – مبدأ نقل الموظفين في المنطقة يكون ضمنها إلا اذا اقتضت المصلحة العامة أو حسب الرغبة .

١١ – يمكن الانتماء الى الاتحاد الاشتراكي ولا مانع من قبول عـدد منهم في اللجنة التنفيذية .

١٢ – اشراك الاكراد في مجلس الشورى حسب نسبة السكان .

١٣ – اشراك الاكراد في القيادة السياسية .

١٤ – صيغة الدستور النهائية ستناقش عند انبثاق الحياة النيابية قريباً .

١٥ – الاعتراف بالقومية الكردية دون تذويبها أو تعريبها ضمن الوحدة العراقية .

وعاد الوفد الكردي يحمل معه مشروعاً جديداً سلمه الى وزير الداخلية حول مبدأ المشاركة في الحكم ، وهذا نصه :

١ - فيما يتعلق بالمنطقة الكردية :

أ - يكون الموظفون والمستخدمون في هذه المنطقة من الاكراد الا في حالة عدم توفر الكفاءات وذوي الاختصاص من الاكراد حيث يستعان بغيرهم في هذه الحالة .

ب - مبدأ نقل الموظفين في المنطقة الكردية يكون ضمن المنطقة نفسها إلا في حالات الضرورة القصوى أو بناء على رغبة الموظف نفسه .

ج - استبدال اسم وزارة اعمار الشمال بوزارة الشؤون الكردية ويناط بها الاشراف على القضايا الادارية والثقافية في المنطقة الكردية .

٢ - فيما يتعلق بالوظائف العامة في الدولة :

يساهم الاكراد بالتوظف في كافة وزارات الدولة بنسب يتم الاتفاق عليها بما في ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات والسلك الخارجي وغيرها من المراكز الحساسة .

٣ - تعتبر اللغة الكردية لغة التعليم والدوائر والمحاكم في المنطقة الكردية كما تستعمل اللغة العربية عند الاقتضاء أما المخابرات مع المراجع الرسمية خارج المنطقة الكردية فتكون باللغة العربية .

٤ - التنظيم السياسي في المنطقة الكردية يتم الاتفاق عليه مع الحكومة ومع الاتحاد الاشتراكي العربي بشكل يضمن المصلحة العامة ويعزز وحدة الشعب الوطنية .

٥ - يعدل الدستور العراقي المؤقت على أساس (ان الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية على أساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحدة العراقية) .

٦ – تخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات مناسبة عادلة للمتضررين في حوادث كردستان .

٧ – اعادة العشائر العربية الى أماكنها السابقة .

٨ – حل الفرسان وتجريدهم من السلاح .

٩ الاسراع باطلاق سراح الموقوفين والمسجونين بسبب حوادث كردستان ويستحسن اصدار العفو العـــام عن جميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق .

١٠ – عودة الادارات المحلية على أساس الفقرة رقم (١) الواردة أعلاه .

١١ – احداث لواء باسم لواء دهوك يضم الاقضية الكردية التابعة للواء الموصل في الوقت الحاضر او الحاق الاقضية المذكورة بلواء أربيل .

١٢ – فيما يتعلق بالبيش مركه :

أ – يعود البيش مركه الذين كانوا في سلك الشرطة فيما مضى الى العمل كشرطة في الادارات المحلية ضمن المنطقة الكردية .

ب – يعود البيش مركه مع أسلحتهم الذين كانوا سابقاً من منتسبي الجيش للعمل ضمن قطعات الفرقة الثانية والرابعة .

ج – أما ما يتبقى منهم فيكونون بمثابة شرطة سيارة او حرس للحدود ضمن القوات المسلحة العراقية في المنطقة الكردية وتبت الحكومـة في أمرهم بعد الانتهاء من تنفيذ الفقرات المتقدمة أعلاه وبالشكل الذي تنسبه الحكومة . فلا مانع من الغاء الفقرة (ج) من المادة (٢) حيث ينصرف العدد المتبقي من البيش مركه الى أعمالهم الاعتيادية السابقة .

وفي ١٩٦٥/٢/١١ وجهت وزارة الداخلية كتاباً الى متصرفية السليمانيـة حددت فيه بوضوح رأي الحكومة في حل المشكلة ، وفيما يلي نص الكتاب :

وزارة الداخلية
مديرية المخابرات السرية والسياسية
الرقم ق. س — ٩٥٥
التاريخ ١١—٢—١٩٦٥
الى — متصرفية لواء السليمانية
الموضوع — رأي الحكومة في حل مشكلة الشمال

١ — نرجو تبليغ السيد عقيد صديق بأن رأي الحكومة بحل مشكلة الشمال تتضمن النقاط المدونة في الملحق (ك) [1] المرفق لينقلها بدوره الى الملا مصطفى البارزاني .

٢ — كما نرجو اخباره بما يلي :

أ — لا يمكن قبول اضافة وزارة باسم وزارة الشؤون الكردية ترتبط بها الالوية الشمالية من كافة الوجوه اذ ان معنى ذلك استقلال ذاتي مبطن فبدلاً من ان يكون اسم المسؤول عن المنطقة (حاكم) اصبح اسمه وزير وبدلاً من أن يكون مقر الحاكم (السليمانية) اصبح بغداد .

ب — لا يمكن احداث لواء جديد أو فك أقضية من لواء وربطها بلواء آخر .

ج — لا يمكن الموافقة بالاحتفاظ بالبيش مركه (العصاة المسلحين) كقوة ثالثة بشكل من الاشكال .

التوقيع : **صبحي عبد الحميد**
وزير الداخلية

جواب الملا مصطفى

الاخ متصرف لواء السليمانية المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم المرقم ق. س/٢٠٩ والمؤرخ في ٢٦—٢—١٩٦٥ يرجى اعلام وزارة الداخلية بالملاحظات التالية :

---

(١) يتضمن الملحق (ك) النقاط الخمس عشرة التي قدمها الوزير الى الوفد الكردي ما بين ١٠ و ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥ ونشرت فيما تقدم .

١ – ان المقترحات التي تقدم بها اخواننا الذين أرسلناهم الى بغداد هي في نظرنا مقترحات واقعية وعملية ولا تنطوي على مـا نعتقد على أي مظهر من مظاهر التطرف والتعجيز وكانت مخففة وبسيطة الى درجة أثارت لدى عـدد كبير من اخواننا هنا موجة من المعارضة وعدم الرضا باعتبارها أقل حتى من الحد الادنى لما يمكن أن تطالب به الثورة الكردية أو أية ثورة قومية أخرى في العالم .

٢ – نرى من الضروري ان نوضح بأن وفدنا المذكور أعلاه لم يطالب (باضافة وزارة باسم وزارة الشؤون الكردية ترتبط بها الألوية الشمالية من كافة الوجوه) كما هو وارد في كتاب وزارة الداخلية اليكم بل ان نص الطلب كما هو سبق وقدم الى الأخ وزير الداخلية هو (استبدال اسم وزارة اعمار الشمال بوزارة الشؤون الكردية ويناط بها الاشراف على القضايا الادارية والثقافية في المنطقة الكردية) ، لذا يرجى مراعاة الفرق الواضح بين الصيغتين .

٣ – أما النقاط التي تضعها الحكومة لحل مشكلة الشمال فاننا نجد صعوبة كبرى في الموافقة عليها لان الالتزامات الواردة هي أكثر بما لا يقـــاس من الحقوق التي كان ينتظرها الشعب الكردي من وراء ثورته . واننـــا نرى في محاولة فرضها علينا نوعاً من التعجيز والتطرف التي طالما اتهمنا بها الاخوان المسؤولون في الجمهورية العراقية .

وعليه فاننا نتطلع الى أن تعيد الحكومة النظر في حلولها المقترحة بشكل يؤمن الحد الادنى من مطاليب الثورة الكردية ويحفظ في الوقت نفسه هيبـة الدولة ويعزز وحدة الشعب الوطنية لمـا فيه خير وصلاح المواطنين جميعـاً وأشكركم ودمتم .

١٨–٢–١٩٦٥

أخوكم

مصطفى البارزاني

يعلق « الكتاب الازرق » «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال» على المطالب الكردية التي قدمها البارزاني قائلاً :

« قلنا سابقاً ان الرجل قد جن وفقد صوابه والواقع انه في كامل عقله وتفكيره ولم يكن بعمله هذا الا عميلاً أو وسيطاً عبّر عما املاه عليه اسياده من وراء الحدود وتسلم الثمن مقدما من مال زائل وزعامة جوفاء حيث طلب ان تحدد منطقة كردستان على اساس الحدود الجغرافية لكردستان العراق !.

« لم نقرأ في كتب السير ولم يحدثنا مؤرخ ان دولة قامت في شمال العراق في تاريخه القديم أو الحديث فالعراق وحدة قائمة ذات كيان وليس هناك ما يعرف بدولة او حكومة كردستان. اما ما ذهب اليه الملا فمعناه انه يريد ان يقتطع جزءاً من العراق ويكوّن لهذا الجزء حدوداً وكياناً .. ثم ينعته الكتاب بانه ابا رغال جديد وعميل وخائن وجاحد [1] .

---

(١) ص ٧٧ .

الفصل العشرون

بدء القتال من جديد
والتدخل الايراني السافر

لم تسفر الاجتماعات التي عقدت بين اعضاء الحكومة وبين الثوار .. ولا المذكرات التي تبودلت بين الطرفين عن حل يضع حداً للأزمة التي استعصت، فضلاً عن الملابسات التي طرأت على الموقف فعقّدته ، ووجد الطرفان نفسيهما يسلكان طريقاً مسدوداً لا أمل منه ، فالحكومة العراقية مهما بلغ بها السير الى أبعد الحدود مع الثوار ، لا يمكن لها التسليم بقيام كيان ينتهي اخيراً الى الانفصال عن البلاد من غير ان تتعرض هي الى الزوال .

والثوار الاكراد لم تتح لهم عبر أدوار قضيتهم ، فرصة يستغلونها حتى النهاية كالفرصة التي اتاحتها لهم « حكومة بغداد » منذ فجر ثورة ١٤ تموز حتى اليوم ، وقد وجدوا انفسهم فيها مدعمين ومؤيدين من المعسكر الغربي ومن يواليه ، بينما يمد المعسكر الشرقي يده اليهم ، وكأنّ المعسكرين في حلبة سباق لكسبهم الى جانبه .. فضلاً عن الدور « الاعلامي » الذي قام به « العرب » انفسهم بتدويل قضية الاكراد تدويلاً يتركز على « الأقلية » الكردية في العراق دون المساس بقضية « الأكثرية » الكردية في تركية أو ايران من قريب أو بعيد !!..

ويحضرني كاتب عربي كان خائفاً من تحقيق مثل هذا الاحتمال فيقول : « .. وعندما يحصل ذلك فان العرب سيواجهون ، خلال عقدين من الزمن ، نكبتهم الثانية بعد فلسطين[1] » .

---

(١) نبيل سالم في جريدة الاحرار البيروتية بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٦ .

ان هذا الموقف دفع بالمتعصبين من الثوار الاكراد إلى قطع سبل التفاهم مع الحكومة ، أملاً منهم بتحقيق الكيان الذاتي لكردستان العراق ، وقد جانب هذا الفريق بعد النظر في تقدير طبيعة ومدى المساعدة التي أمدتهم بها حكومة ايران ودوافعها ، ومدى استسلام حكام بغداد لمطالبهم تحت وطأة الضغط الخارجي الذي اضطر أولئك الحكام الى استئناف المفاوضات أو المهادنة اكثر من مرة .

وبدا واضحاً أن الهجوم المدبر على بنجوين الذي اعده الثوار الاكراد من داخل الحدود الايرانية كان يراد به احراز انتصار تعبوي سريع على الجيش العراقي يغطي الخلافات العميقة القائمة بين الملا مصطفى البارزاني وبين اركان حزب البارتي الذي يسيطر عليه الشيوعيون والذي أسفر عن انقسام خطير أدى الى اصطدام دموي عنيف بين الفريقين .

وبصدد تجدد القتال الذي انحصر في منطقة بنجوين (لواء السليمانية) ، فلقد اعلن عنه اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع ببيان نشرته صحف بغداد يوم ٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ قال فيه :

« ان العصاة حاولوا احتلال بعض القرى في شمال بنجوين الا ان الجيش ردهم على اعقابهم .. لقد لقن الجيش العصاة دروساً جديدة لم تكن في تقديرهم فقد استطاع ان يحرز انتصارات مدهشة في فصل الشتاء بالذات وان يحتل مواقع جديدة أضعفت العصاة وضيقت الخناق عليهم ، وهم في رقعة ضيقة تقع في المنطقة الشمالية الشرقية ...

واعلن اللواء العقيلي « .. **ان الغرب والشرق يساعدان العصاة اليوم لخلق اسرائيل جديدة في شمال الوطن مثلما تعاونا في عام ١٩٤٨ لخلق اسرائيل ، وكأنّ التاريخ يكرر نفسه اليوم .. ان الشرق يقدم العون الاعلامي بشكل مباشر ، والغرب يقدم العون المادي بشكل مباشر** .. اننا نأمل من جارتنا ايران ان تغلق حدودها بوجه العصاة . هذه الحدود التي اصبحت هي المصدر

الرئيسي لتمويلهم وتموينهم .. واذا كان العراق يبدي مرونة وصبراً ، فان للمرونة والصبر حدوداً » .

وقال عن موقف السوفييت ازاء استقبال جلال الطالباني كضيف « . اننا ابدينا احتجاجنا بواسطة سفيرنا هناك ، ولا اظن ان العراق سيسكت بعد اليوم ازاء اي عمل اعتدائي على سيادته او يشكل تدخلاً في شؤونه الداخلية » .

وصرح اللواء عبدالرحمن محمد عارف وكيل رئيس اركان الجيش في ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ بهذا الصدد قائلاً : « .. ان موقف ايران بالنسبة لمسألة الحدود المفتوحة بوجه العصاة ، هو موقف اقل ما يقال عنه انه يجسد العداء والكره للعراق خاصة والعرب عامة .. ان ايران اليوم اصبحت الترسانة التي يتزود منها العصاة بالسلاح والغذاء وجميع اسباب العصيان .. ان التواطؤ الايراني مع العصاة مسألة لا تحتاج الى ادلة وبراهين لأنها مكشوفة مفضوحة بحيث ان ايران تتصرف وكأنها حليف لهم ضد العراق. وتأكد لدينا ان رئيس الوزراء الايراني قد اجتمع هناك بالملا مصطفى البارزاني ورسم خلال الاجتماع مخطط التدخل في شؤون العراق الداخلية ... »

وقدمت الحكومة العراقية يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ احتجاجاً رسمياً على تدخل الحكومة الايرانية وفيما يلي نص الاحتجاج :

«- تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى السفارة الشاهنشاهية الايرانية ببغداد وتتشرف بان تبدي انه قد لوحظ في الآونة الاخيرة - مع الاسف الشديد - ان حالات اسداء المعونة المادية والمعنوية الى المتمردين في شمال العراق من جانب الجهات الايرانية قد ازداد بشكل محسوس وبلغ الامر درجة من الخطورة بحيث سمح للمتمردين باستخدام الاراضي الايرانية لقصف مواقع قطعات الجيش العراقي واخر ما حدث من هذا القبيل استخدام **المتمردين بتاريخ ٢ و ٣ من كانون الثاني عام ١٩٦٦ الأراضي الايرانية قاعدة قصفت منها مدافعهم مواقع**

قطعات الجيش العراقي في بنجوين مما ادى الى تكبد هذه القطعات خسائر بالارواح والتجهيزات .

ومن امثال المساعدات المقدمة الى المتمردين تجهيزهم باسلحة لا يمكن ان تمر داخل اي قطر او بلد الا بعلم سلطات ذلك البلد نظراً لطبيعتها وحجم القطعة الواحدة منها والكمية المنقولة مثل مدافع الهاون ١٢٢ ملم و ٨١ ملم وقاذفة ٨٣ ملم و ٣٫٥ عقدة وكميات كبيرة من اعتدتها الامر الذي يسر للمتمردين الرمي بها كأي قوة عسكرية مقاتلة وبشكل لم يكن مألوفاً من قبل. هذا بالاضافة الى استعمالهم الرمانات اليدوية نوع – ركس – والغاماً نظامية حديثة ضد الدبابات وضد الاشخاص .

ولدى المراجع العراقية المختصة نماذج من هذه الالغام وعتاد الهاون وبقايا قسم من الاعتدة المرمية الاخرى. وكذلك تجهيزالعصاة بأعداد كبيرة من بنادق البرنو من انتاج المعامل الحربية الايرانية، مع كميات كبيرة من اعتدتها وهي من نفس الانواع المجهزة بها القطعات الايرانية .

ان الوزارة لعلى يقين بان السفارة المحترمة تقدر تماماً خطورة قيام المتمردين بقصف القطعات العراقيةمن الاراضي الايرانية وما يمكن ان ينجم من عواقب وخيمة فيما اذا استمر .

ولاجله فان الوزارة اذ تحتج احتجاجاً شديداً على هذا العمل ، لها وطيد الامل في الوقت ذاته بان الحكومة الشاهنشاهية الايرانية ستبادر الى اتخاذ الاجراءات اللازمة السريعة لوضع حدّ له وللمساعدات الاخرى حرصاً منها على الحفاظ على علاقات حسن الجوار بين البلدين وعلى الامن والسلام في المنطقة .

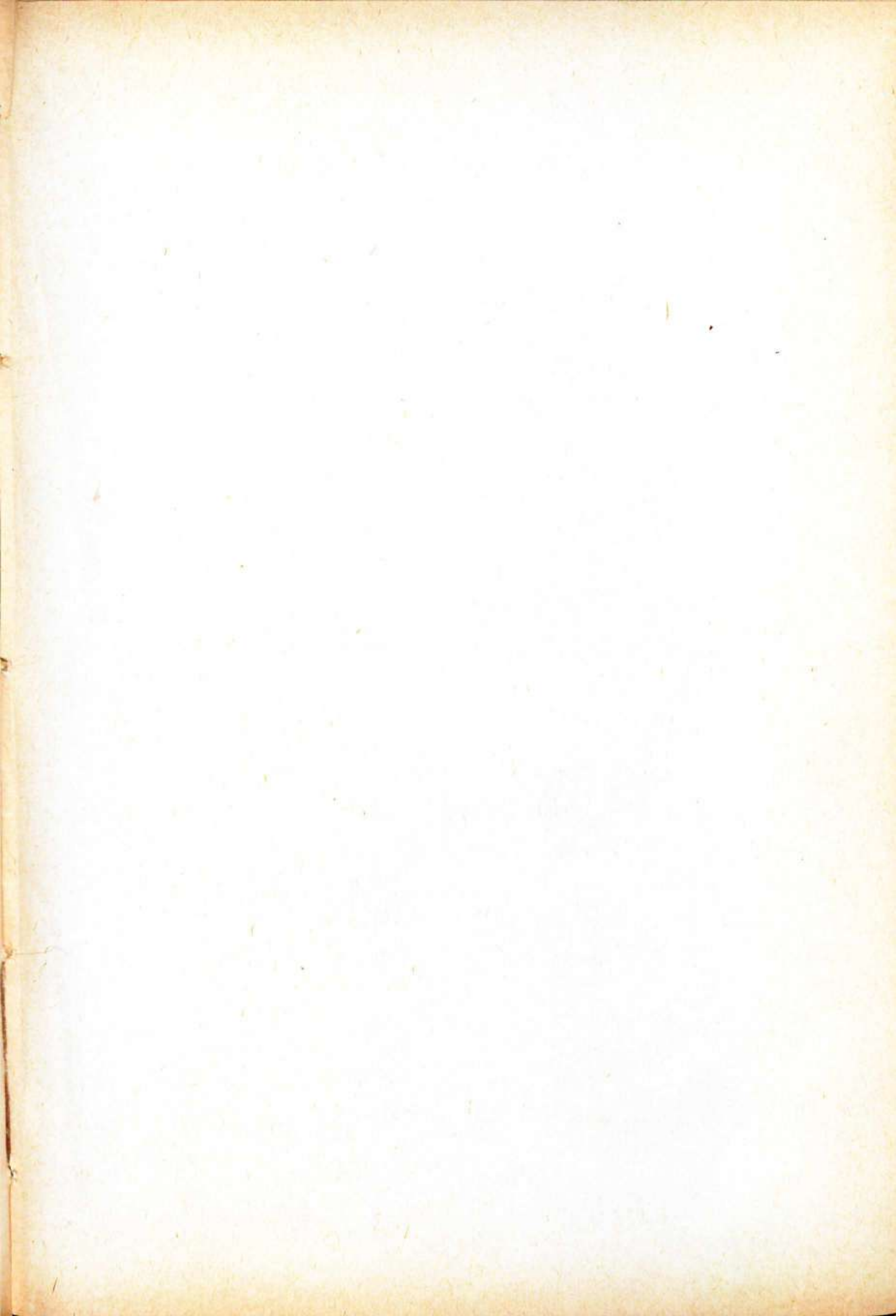
تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب للسفارة المحترمة عن فائق تقديرها واحترامها » .

والقى اللواء الركن ابراهيم فيصل الانصاري قائد الفرقة الثانية العاملة في الميدان ضوءاً على القتال في منطقة بنجوين (بلواء السليمانية) فقال للصحفيين

الذين زاروا منطقة القتال : « ان معركة بنجوين (التي بدأت في أواخر ايام عام ١٩٦٥) جعلت الجنود والضباط العراقيين يشعرون بان صمودهم في القتال تحت ضغط اسوأ الظروف الجوية التي وصلت بها درجة الحرارة الى ١٥ تحت الصفر يعني تحطيم وسحق المؤامرات ، والمضي في تصفية المتمردين . ولقد استطاع اللواء التاسع عشر ان ينتصر في معركة كولان التي نشبت في اول شهر شباط ١٩٦٦ ويحطم استحكامات العصاة . وقواتنا الآن مستمرة في عمليات التطهير .. اذ قام اللواء الثامن بتطهير منطقتي سورداش وسوسة من العصاة ، وقام بغارات موفقة على جبل (بيره مكرون) والوصول الى منطقة وعرة جداً وطرد العصاة منها على الرغم من سوء الاحوال الجوية ... **اننا نعتبر ربحنا لمعركة بنجوين اعظم معجزة يحققها الجيش العراقي منذ تأسيسه** » .

✶

ان الثوار الاكراد الذين اعدوا عدتهم لاحراز انتصار ما في هجومهم الخابط على بنجوين، حاولوا ان يثبتوا وجودهم في العاصمة بغداد.. عن طريق تنظيم سلسلة من الاغتيالات الفردية لخصومهم ، فقتلوا شاهين الطالباني المذيع الكردي في اذاعة بغداد .. ثم اغتالوا العقيد المتقاعد بدر الدين علي الذي كان يشغل منصب متصرف لواء اربيل في داره بإحدى ضواحي بغداد .. ووصف وزير الداخلية عبد اللطيف الدراجي هذين الاغتيالين ، « انه عمل جبان مجرد عن الاخلاق ، فبدر الدين علي كان ينفذ واجباته الادارية بحكم وظيفته ، ثم انه رجل اعتزل العمل الاداري منذ فترة طويلة ، فاغتياله وهو خارج الخدمة ، اعزل من الحماية عملية لا اخلاقية وقذرة »



الفصل الحادي والعشرون

الموقف الدّولي والعربي من المشكلة الكرديّة

معاهدتا سيفر ولوزان واتفاق الحلفاء السري

اثيرت مشكلة تقرير مصير الكرد وكردستان – اول ما اثيرت في التاريخ الدولي ، في معاهدة « سيفر » الموقعة في ١٠ اغسطس ١٩٢٠ بين تركية المغلوبة من جهة ، وبين الحلفاء المنتصرين في اعقاب الحرب العالمية الأولى من جهة ثانية .

وتنص المادة ٦٢ من تلك المعاهدة على ما يلي :

« تجتمع لجنة ، مقرها استانبول مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم كل من الحكومات الانكليزية والفرنسية والايطالية ، فتسن خلال ستة أشهر بعد ان توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، مشروع ادارة مركزية ، تضم المناطق التي تكون اغلبيتها اكراداً ، تمتد شرق الفرات والى الجنوب– جنوبي حدود ارمينيا كما ستعين فيما بعد ، وشمال الحدود التركية المتاخمة لسورية وما بين النهرين (ميسوبوتاميا) كما جرى تحديدها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٧ . واذا لم تتم الموافقة بالاجماع على اية مسألة كانت ، فان كل من اعضاء اللجنة يحيلها الى حكومته ، وعلى المشروع ان يحتوي على ضمانات تامة لحماية الآثوريين – الكلدان واقليات اخرى عنصرية او دينية ضمن هذه الاراضي . ومن اجل هذه الغاية ستوفد لجنة مؤلفة من ممثلين انكليز وايطاليين وايرانيين واكرادالى

المنطقة المذكورة فتقرر التعديلات – اذا شاءت – التي يجب اجراؤهـا في الحدود التركية حيثما لزم وفقاً لبنود هذه المعاهدة التي بموجبها تتفق تلك الحدود مع الحدود الايرانية .

المادة ٦٣ – وبهذا توافق الحكومة التركية على قبول وتنفيذ قرارات اللجنتين المذكورتين في المادة ٦٢ خلال ثلاثة اشهر لبدء إبلاغها الى الحكومة المذكورة .

المادة ٦٤ – وفي غضون سنة واحدة بعد وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، اذا اراد الشعب الكردي القاطن ضمن الاراضي المبينة في المادة ٦٢ ان يرفع طلباً الى مجلس عصبة الأمم بشكل يظهر فيه ان اكثرية سكان هذه المناطق ترغب في الاستقلال عن تركية ، واذا رأى المجلس ان هـذا الشعب قادر على استقلال كهذا يوصي بوجوب منحه له ، توافق تركية بهذا على تنفيذ هذه التوصية وان تتنازل عن جميع الحقوق والامتيازات في هـذه المناطق .

ان شروط التنازل ستكون موضوع اتفاقية على حدة بين الدول المتحالفة الرئيسية وتركية ، وعند تنازل كهذا ، فان الدول المتحالفة الرئيسية سوف لا تمانع ، **اذا شاء هؤلاء الاكراد القاطنين في ذلك القسم من كردستان الذي ادخل حتى الان في ولاية الموصل ، الالتحاق الاختياري بدولة كردية مستقلة كالتي هي موضوع البحث .**

الا ان انتصار تركية الجديدة – التي بُعثت بقيادة مصطفى كمال « كمال اتاتورك » – على اليونانيين ، وتحريره بلاده من الجيوش المحتلة ، اضطر الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ التي أبطلت معاهدة سيفر ، فخلت من اية اشارة الى الأكراد وحقوقهم القومية . واعلنت تركية رفضها لأية فكرة بمنح الجزء الكردي حكماً ذاتياً ، ولم يجد الحلفاء ما يدفعهم الى الاهتمام بالقضية الكردية التي أثاروها بدافع العطف على الأقلية الأرمنية

المسيحية التي ارادوا لها كياناً دولياً في منطقة وهمية رسموهـــا على الخرائط الجغرافية .

ان الخذلان الذي أصاب الحلفاء نتيجة الانتصار الكاسح الذي حققته تركية لم يحل دون تنفيذ معاهدة سايس بيكو الاستعمارية التي اتفقت فيها كل من بريطانـــيا وفرنسا وروسيا القيصرية في عـــام ١٩١٦ على اقتسام اسلاب الامبراطورية العثمانية ، اذ اقتسمت كل من بريطانيا وفرنسا الاقطار العربية العثمانية في المشرق العربي . وكانت حصة روسيا من الغنيمة اقتطـــاع المنطقة الأرمنية الكردية الكائنة جنوبي وان وبتليس ، واعتبارهـا من ضمـن اراضي الامبراطورية الروسية . جاءت الشيوعية فاقامت جمهورية أرمينيا السوفيتية التي تضم مناطق كردية خالصة في اذربايجان الايرانية (السابقة) .

الاتحاد السوفييتي

في خلال اعوام الحرب العالمية الثانية (١٩٤٣ - ١٩٤٦) اندلعت ثورتان كرديتان في كل من اذربايجان الايرانية ومنطقة بارزان العراقية .

وكان مؤتمر « باكو » في عام ١٩٤٥ الذي اعلن عن قيام جمهورية كردية شعبية في اذربايجان الايرانية بمثابة ذروة الحركة التي غذاها الاتحاد السوفييتي ، ثم أيدها تأييداً فعلياً بجيشه المرابط في شمالي ايران ، فقامت جمهورية مهاباد برئاسة القاضي محمد واعترف الاتحاد السوفييتي بها ، وكان الملا مصطفى البارزاني من ضمن اعضاء هذه الحكومة ، وحاول حمايتهـــا عندما اضطرت الجيوش السوفييتية -بضغط من الولايات المتحدة الامريكية على ترك المنطقة والانسحاب الى داخل حدودها ، الا ان الجيش الايراني قضى على تلك الجمهورية ، وشتت انصارها ، ثم اعدم قادتها ..

وتبخر أمل الحركة الكردية القومية في اقتطاع اجزاء « كردستان الكبير » في كل من تركية وايران لضمها الى جمهوريتي اذربايجان وأرمينيـــا

السوفييتين المجاورتين لتلـــك المنطقة . كما فشلت المساعي التي بذلتها لجنة كردية في عام ١٩٤٥ اثناء اجتماع هيئة الامم المتحدة في سان فرنسيسكو ، التي رفعت الى المجلس مذكرة تستعرض فيها مطالبها باقامة « كردستان حر ومستقل » .

وعادت انظار الاتحـاد السوفييتي تتجه الى نقطة الضعف في المنطقة فاعلن «ستالين» امام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في عام ١٩٥١ قائلاً : **« سورية اقرب البلاد العربية الى الشيوعية ويليها العراق ، وذلك بسبب وجود العنصر الكردي .. [١] » .**

ولم يعش البارزاني مجرد عيشة لاجيء سياسي في الاتحاد السوفييتي ، وانما منح لقب « جنرال » وتلقى بعض التدريبات العسكرية . ولدى عودته الى العراق بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وجه الى عبد الكريم قاسم عريضة **طالبه فيها بالغاء المصالح الغربية في كركوك..** وعلى ذكر كركوك ، فان اذاعة ارمينيا السوفييتية وهي تذيع اربعة برامج باللغـــة الكردية في الاسبوع ، تحرض مستمعيها الاكراد على الثورة ضد « أولئـــك الذين سفكوا الدم الكردي في العراق » ، داعية اياهم الى المطالبة بالاستقلال، **معلنة ان الحكومة السوفييتية تساندهم وتمدهم بكل عون مادي ومعنوي لجعـل كركوك ، حيث حقول النفط الغنية ، عاصمة لدولتهم الكردية ...**

واعقب عودة مصطفى البارزاني مجيء القوات الكردية السوفييتية المسلحة بالباخرة « غروزيا » باعتبــار أنهم من اعوان البارزاني الذين فروا معه من العراق على النحو الذي أوردناه في الفصلين العاشر والرابع عشر .

ولم يتوانَ الاتحاد السوفييتي من توجيه تحذير الى العراق يهـــدد به سحب مساعداته للحكومة العراقية اذا استمرت في قمـــع الحركة الكردية [٢] .

---

(١) كتاب الاكراد – من هم والى اين ؟ تأليف كاظم حيدر ص ٣٨ .
(٢) جريدة برافدا بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٦٣ .

وتضيف جريدة « النجم الأحمر » السوفييتية بنفس اليوم قائلة : « ان الشعب السوفييتي يطالب بوضع نهاية للجرائم المروعة التي ترتكب ضد الشعب الكردي المحب للحرية .. ان الحرب التي شنتها الدوائر الحاكمة في العراق ضد الاكراد ليست الا حرباً ضد مصالح الشعب العراقي . . ان الجيش العراقي يشن حرب ابادة ضد الاكراد ويقوم بهدم قراهم وازالتها من الوجود وبتعذيب الاكراد وبقتل الشيوخ والنساء والاطفال [1] » !!.

وبعد موت ستالين ، أخذ الاتحاد السوفييتي بمرونته الدولية يلعب لعبة مزدوجة في المنطقة ، يمد يده الى كل من تركية وايران ، ويعلن بالبلاغات الرسمية المشتركة مع حكومتيهما عن عدم تدخله في شؤونهما الداخلية ،واعترف في عام ١٩٦٥ في البلاغ المشترك الذي اعلنه مع رئيس وزراء تركية بحق تركية في وحدة اراضيها (على حساب شعب كردستان) ومن الناحية العملية تبنى الاتحاد السوفييتي فكرة حق تقرير مصير الكرد وكردستان عن طريق المنظمات الشعبية ، والفعاليات التي توجه من خارج الاتحاد السوفييتي الرامية الى تعزيز مركز الثوار الاكراد في العراق . . **والضغط غير المباشر على حكومة العراق للتسليم بمطالبهم القومية** لكي تؤسس قاعدة عمل خلف خطوط الدفاع الايرانية والتركية ، لتنسف تلك الخطوط في يوم من الايام .. بغية الوصول الى المياه الدافئة غرباً وجنوباً، فتحقق الهدف نفسه الذي تطلع اليه القياصرة .

وكشف المعلق السوفييتي « سيبرياك » سياسة حكومته هذه بتعليقه الذي اذاعته وكالة « نوفوستي » السوفييتية الرسمية تعقيباً على وقف القتال الذي اعلن عنه في ١٠ شباط ١٩٦٤ بين المشير عارف والملا مصطفى البارزاني جاء فيه :

« ... ان الهدنة لم تحل المشكلة الكردية .. وتدل الانباء الواردة من

---

(١) كأني اقرأ وصفاً دقيقاً للمجزرة البشرية الحقيقية التي قام بها الشيوعيون والاكراد الانفصاليون ضد التركمان والعرب في الموصل وفي كركوك ! .

العراق ان الخطر ما يزال كامناً في كردستان .. ولا بد للمرء ان يتميز من هذا الواقع مؤامرات الامبريالية في العراق ... ففي مناطق كردستان العراقية هناك وحدات عسكرية كما كان في الماضي رغم انه كان ينبغي سحبها بموجب الهدنة ... ان الحركة الوطنية الديموقراطية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني ، الابن المخلص للشعب الكردي ، لا تضع ولم تضع في السابق مسألة انسحاب الاكراد من الجمهورية العراقية . ان القرارات المتخذة في المؤتمر الرابع للحزب الديموقراطي الكردستاني ، الذي عقد في تموز ١٩٦٤ تدل على ان قيادة هذا الحزب لا تؤيد مطلقاً النهج المغامر لبعض المتطرفين الاكراد الذين يعلنون بتحريض من المستعمرين مطالب حمقاء نظراً للظروف الراهنة .. انها « القيادة » تطمح الى الادارة الذاتية في اطار الجمهورية العراقية .. وهي مطالب تعترف بها جميع الطبقات التقدمية للرأي العام في العراق والجمهورية العربية المتحدة وغيرها من البلدان العربية ، وداخل حكومة بغداد نفسها هناك اوساط تدرك بان القضية الكردية لا يمكن ان تحل بالطرق العسكرية . وكل محاولة لتجديد العمليات العسكرية في كردستان العراقية تهدد بتعريض مصير الجمهورية العراقية للخطر ، وكذلك قضية الوحدة العربية » .

واصدرت « نوفوستي » مؤخراً كتاباً بموسكو اسمه « حروب التحرير الوطني» اشترك بوضعه اعضاء اللجنة العليا للعقيدة والفكر في الادارة المركزية للاشتراكية الدولية السوفييتية ، وصف فيه **الثورة الكردية في العراق بانها في عداد « حروب التحرير العادلة» التي لا تخضع لشعار « التعايش السلمي» ويجب ان يستمر التأييد الماركسي لها في الاقطار غير الماركسية** .

كما نشرت الادارة المركزية للاشتراكية السوفييتية كتاباً طبع في تشيكوسلوفاكيا اسمه « كردستان الاكراد » حلل فيه الكتاب القضية الكردية في العراق ، وانتهى الى القول « **بان انفصال كردستان العراقية التام عن الدولة العراقية هو الحل السليم .** » وقد تضمن الكتاب إحصاءات مغلوطة ، غايتها توجيه اكراد العراق نحو الانفصال التام ، واقناعهم بقدرتهم

على الاستقلال – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً – عن العرب .

الحق ؛ اننا نخون وطننا وأمتنا اذا تجاهلنا موقف الشيوعية الدوليـــة وأعوانها وأنصارها في المنطقة من قضايانا المصيرية ..

ويحق لي ان أتساءل : الى متى نحن سادرون في غيّنا وجهلنا وحمقنا ؟

الدول الغربية

تقوم سياسة الدول الغربيـــة في المنطقة وعلى رأسهـــا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على الحفاظ على كياني تركية وايران بحدودهما الحاضرة – وان أدى الامر الى حرب عالمية ثالثة .

وعبّر ولسن عن السياسة البريطانية ازاء القضية الكردية تعبيراً صريحـاً بقوله : « كنا نهدف الى تثبيط أية محاولة من جانب الاكراد للانفصال عـن الحكم الايراني بكـل وسيلة ممكنة في ايدينا ، وكنا نهدف الى ترك الاكراد خارج ولاية الموصل لمصيرهم ولرحمة الحكومة التركية [١] »

وبقيام الدولة الجديدة في العراق التي تضم حوالي ١٨٪ من مجمـوع الشعب الكردي كله ، تبلورت القضية الكردية في آخر المطـــاف ، فانحصرت على الصعيد الدولي بتعيين وتحديد مطالب الاكراد القومية في هذا الجزء الصغـير من كردستان الكبير ،بينما ابتلع الأقوياء كردستان واضاعوه بين تركيةوايران والاتحاد السوفييتي .

ان بريطانيا الحريصة على مواردها من نفط العراق..وعلى مصالحها الحيوية في امارات الخليج العربي الواقعة ضمن استراتيجية الحكم في العراق .. تريـد من العراق والعراقيين بوليساً يحفظ لها تلك المصالح ، وقد علمتها تجربتهـــا

(١) Wilson, A. T., «Mesopotamia 1917,1920 :a Clash of Loyalties» London 1931 , p. 141 - 142

الطويلة في العراق كيف تخطط وتعمل لتحقيق هـذا الهدف فنجحت في الوصول اليه ايما نجاح !.

حاول عبد الكريم قاسم ان يلعب بورقة البترول التي بيديه – بعد ان فشل في مساومة شركات البترول على زيادة حصته من ايرادات النفط – فهدد بسن مرسوم يحدد فيه مناطق البترول التي تستثمرها شركات النفط ، وينتزع منها المناطق غير المستثمرة [1] . وسرعان ما قام نائب المدير العـام لشركة نفط العراق بجولة في شمالي العراق انتهت في اول تشرين الاول سنة ١٩٦٢ ، وبعد الجولة مباشرة اعلنت الشركة ان مهندساً بريطانياً قـد اختطف من مركز الشركة في منطقة (عين زالة) الواقعة شمال غرب الموصل ، وانهـا تعتقد بان العصابات الكردية هي التي اختطفته .

وفي ٢٢ تشرين الأول اصدرت الشركة الانكليزية بياناً آخر لمحت فيه الى انها قد تمتنع عن دفع القسط القادم من حصة العراق من ايرادات النفط وهو قسط يحل موعد دفعه في ٧ كانون الثاني ١٩٦٣ !.

وفي ٢٠ حزيران ١٩٦٣ نشرت « الديلي تلغراف » مقالاً نددت بـه باجراءات الحكومة العراقيـة في قمع الثورة واضافت تقول « .. ليس بمعقول ان تستمر شركات البترول العراقية باغماض عينيهـا عن وجود الكيان الكردي .. فكركوك تقع في قلب الاراضي الكردية (كذا) ، ولا يمكن ان يقبل الملا مصطفى البارزاني ان تتحول الحصص التي تدفعها شركة البترول العراقية لحكومة بغداد الى اسلحة تدمير بل ولإبادة الشعب الكردي . ومن المحتمل ان تخطر شركات البترول العراقيـة باخذ هـذه الحقيقة بعين الاعتبار والتصرف تبعاً لما يترتب عليها .. »

اما امريكا فلا يهمها من أمر القضية الكردية والعراق اكثر من ابعاد التغلغل الشيوعي عنهما ، وسبق لـ « فولبرايت » رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة

---

(١) سن فيما بعد، قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١.

لمجلس الشيوخ الامريكي (وهو يبحث مع رئيس المخابرات الأمريكية « ألن دالس » قضية الاكراد السوفيتيين الذين ارسلوا الى العراق) قوله في ٢٨ نيسان ١٩٥٩ : «يبدو ان السوفيت ينوون ادخال المتاعب الى شمال العراق، وخلق جسر هناك على الحدود التركية » .

وفي فترة التفاهم التاريخي بين كندي وخروشوف في اواخر ١٩٦٤ صرح ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في شباط ١٩٦٥ الى اهمية وجود الأقلية الكردية في منطقة الشرق الأوسط . . وكأنه يبلّغ الاكراد ان العاصمة الامريكية صارت تحسب حساباً لوجودهم التاريخي في المنطقة . وهذا ما يفسر المحاولات الرامية الى تشجيع ايران كي تستخدم مصطفى البارزاني ومؤيديه من الثوار الأكراد بالضغط المتواصل على حكومة العراق بغية ابعاد فريق من الثائرين الاكراد (المنقسمين على بعضهم عقائدياً) عن الحظيرة الشيوعية ، وبالتالي اعتماد هذا الفريق على زعيمة العالم الحر التي صارت تتفهم قضيتهم ، الى جانب اشغال حكومة العراق وارهاقها للحيلولة دون قيامها بعمل وحدوي يقرّب نظام عبد الناصر من العراق .

ومع ان فرنسة لم تعد تعنى عناية مباشرة بشؤون الشرق الاوسط – بعد تخليها عن سورية ولبنان – الا ان صحافتها المتأثرة بالحركة الصهيونية ما فتأت تناصر الحركة القومية الكردية (في العراق فقط) وتفتح صدرها للآراء المتطرفة الرامية الى انفصال المنطقة الكردية العراقية عن العراق ، فجريدة « كومبا » تسأل جلال الطالباني وهي تصفه بأنه جنرال يقود اثني عشر الف مقاتل في جبهة القتال: بماذا عادت عليكم زيارتكم لفرنسا ؟ فيقول: « إن الاتصال الذي كان لي بشعب فرنسا النبيل وبصحفييه وبأوساطه المختلفة قد زادني اقتناعاً بأن المساعدة المعنوية الممنوحة لنا تفوق في قيمتها أي مساعدة اخرى مادية .. وهذه المساعدة المعنوية تقوي الشعب الكردي في نضاله . وبالكرم والفهم اللذين قوبلت بهما في فرنسا واللذين تجاوزا حدود أماني وأحلامي . . » ثم يرد قائلاً على سؤال آخر : « **ان من واجبي ان اوضح ان الاكراد هم**

اصحاب آبار البترول الموجودة في ارجاء كركوك وفي عين زاله وفي خانقين . .
واننا على الرغم من كوننا ملاك هذه الآبار فان أعداءنا يقبضون مواردها،
وهذا الوضع ليستحق التصحيح .. فلو ان الشركات تضع في اعتبارها
النضال الذي يشنه الشعب الكردي، ما قبلت تلك الشركات ان تدفع الحصص
لحكومة بغداد التي تستخدمها ضدنا .. واننا نعتزم يوم ان يعود الموقف
الى حالته الطبيعية ، ان نحترم حقوق شركات البترول .. وقد قررنا في
الوضع الحالي ان نفهم شركة البترول العراقية ضرورة احترام حقوق
الملاك . » !.

وتنحو معظم صحافة واجهزة اعـــلام الدول الأخرى – سواء كانت
شرقية ام غربية – المنحى ذاته، لجهل بعضها حقيقة القضية الكردية واصولها،
وتقصير وزارة الخارجية العراقية وسفاراتها بواجباتها .

وهكذا نجد اذاعة «اسرائيل» العربية تأخذ على عاتقها نشر وجهة النظر
الكردية الانفصالية بكل مبالغاتها على نحو ما تفعل اذاعـة بلغاريا وغيرها
من اذاعات المعسكر الشيوعي .

تركية وايران

وفي الشرق الاوسط نرى الدولتين المحـــاذيتين للعراق ، اللتين تقتسمان
كردستان الكبير ، وتحرمان شعبه من حق تقرير المصير ، تنظران الى القضية
الكردية من زاوية مشتركة واحـدة تختلف كل الاختلاف عن نظرة العراق
العربي لها .

فالعرب العراقيون وهم يؤلفون اكثر من ٨٠ ٪ من مجموع ســـكان العراق
ينظرون الى الاقلية الكردية التي تبلـغ نسبتها ١٤و٥٢ بالمائة من مجموع السكان
العراقيين نظرة المواطنين الشركاء الذين وصـلوا الى مناصب رئاسة الوزارة ،
ورئاسة اركان الجيش، وساهموا في المسؤولية الوزارية مساهمة فعالة، وتغلغلوا

في الوظائف الادارية بنسبة تزيد على نسبتهم العددية ، وتقدمت المنطقة الكردية على النحو الذي أوردناه في الفصل الثاني عشر . والى جانب مواطنتهم الكاملة هذه فانهم يتمتعون بقسط غير قليل من حقوقهم القومية كأقلية على النحو الذي اوردناه في الفصول (١٥ – ١٩) فنمت ترعرعت الحركة القومية الكردية في العراق .

في حين ان تركية – وخاصة بعد الثورات الكردية التي نشبت في كردستان التركية في العشرينات من هذا القرن – قضت على كل حركة كردية تتصف بطابعها الكردي القومي ، واخذت بسياسة من لا يعترف بما يسمى الأكراد – الذين هم في نظرها « اتراك الجبال » عنصراً وقومية !..

وعبّر عصمت اينونو رئيس الوزارة التركية عن سياسة بلاده هذه بقوله :

« ليس في هذه البلاد جماعة لها الحق بادعاء كيان قومي ووطني لها ، غير الجماعة التركية . إن هذه الحقيقة البسيطة ستتجلى بصورة قطعية لا تترك مجالاً للشك ولا فرصة لقيام الفتن والثورات ، حينما تصل هذه الخطوط الحديدية الى بلادنا وثغورنا » [١] .

وظلت السياسة التركية قائمة على مقاومة اي نوع كان من النشاط الكردي القومي سواء في بلادها أو في البلاد المجاورة لها ، ولم تتحسن علاقتها بجارها « الاتحاد السوفيتي » الا بعد أن اكد لها السوفييت تخليهم عن تأييد أي نشاط كردي في بلادها .

وفي ذروة تدخل ايران في شؤون العراق الداخلية بمؤازرتها للثوار الاكراد العراقيين ، وقفت حكومة تركية – حليفة ايران – موقفاً صريحاً من الثورة الكردية فأيدت جهود العراق للحفاظ على وحدته الوطنية واعلنت في البيان المشترك الذي صدر عقيب المحادثات الرسمية التي اجراها الدكتور عدنان

---

(١) من خطبة القاها في حفلة افتتاح سكة حديد انقره – سيواس (وجريدة مليت التركية بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٠) .

الباجه‌جي وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقية مع المسؤولين الاتراك بتاريخ ٧ – ١١ شباط ١٩٦٦ ما يلي : « .. ان سيادة القانون هي الهدف الرئيسي في مجال السياسة الخارجية لكلا البلدين . وقد اعادا تأكيد ايمانهما العميق بان السلام والتعاون الدولي يمكن تحقيقهما على احسن وجه عن طريق **الالتزام التام بالاتفاقيات الدولية واحترام مبادىء المساواة في الحقوق وعـــدم التدخل والمحافظة الاقليمية للدول . وقد اعرب الوزير التركي بالنيابة عن حكومته عن تأييده لجهود الحكومة العراقية الرامية للحفاظ على وحدتها الوطنية والدفاع عن وحدة التربة العراقية .. »**

وترى ايران ، ان ما يسمى اكراد، ما هم في عُرفها الا فصيلة من فصائل الشعب الايراني . ويتحدث علي اصغر وزير خارجية ايران في مجلس النواب الايراني يوم ٢٩ حزيران ١٩٥٨ فيقول:

« ان هذه القبائل والعشائر هي من العنصر الايراني ودمها دم ايراني..وان صلاتها بايران هي صلات المواطن ، ولا فرق بينها وبين سكان ألويـــة فارس وخوزستان وكيلان وبقية الألوية الايرانية ، وهي تتكلم بلساننا الذي نتفاهم به .. ولا تختلف قط من حيث العنصرية وعلم اللغات عن بقية القبائل الآرية الايرانية الاصل . »

ويؤكد مثل هذا القول ، وزير خارجيـة ايران للسيد حسين جميل سفير الجمهورية العراقية بتاريخ ٢٠ آب ١٩٥٩ فيقول له بالحرف : « اود ان اقول بصراحة ان الاكراد هم ايرانيون ولا فرق بينهم وبين غيرهم من الايرانيين ».

ويؤكد الجنرال تيمور بختيار معاون رئيس الوزراء ومدير الأمن العـــام لجريدة « نيويورك تايمس » بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٨قائلاً: «ان الأكراد أينما كانوا خارج ايران يعتبرون ايرانيـين» ولغتهم هي اللغة الفارسية ، ولنا الثقة بأنهم سوف لا ينسون روابطهم بوطنهم.. **وان ايران ستقابل بكل اهتمام طلب اكراد سورية والعراق بالاتحاد مع ايران اذا ما تقدموا بمثل هذا الطلب..»** .

ولقد اكتسب هذا الادعاء الايراني صفة رسمية فانعكس حتى في الكتب المدرسية التي يقرأها الطلاب الايرانيون والاكراد الايرانيون !.

★

من هنا تلتقي نظرة كل من تركية وايران بعدم الاعتراف بما يسمى قومية كردية ، فتقاومان كل حركة كردية ببلديهما وتقضيان عليها بلا رحمة كما فعلتا في جميع الادوار السياسية التي مرت على بلديهما ..

وتختلف وجهة نظر ايران عن تركية في المدى البعيد ، فايران تطمح بضم كردستان الكبير اليها باعتباره جزء من ارضها ، وشعبه فصيلة من الشعب الايراني، واذا كانت دعوتها اليوم تقتصر على ضم اكراد سورية والعراق اليها– دون تركية ، فلأنها تبدأ بالضعيف اولاً ..

وعلى الصعيد العملي ، فان كلا من تركية وايران قد وقفتا من الثورات الكردية في العراق «الملكي» موقف المؤيد لقمعها واخمادها . والزم ميثاق سعد آباد الذي عقدته الحكومات التركية والايرانية والافغانية والعراقية في عام ١٩٣٧ الدول الاربع على التعاون في اخماد الاضطرابات العنصرية على حدودها المشتركة ، فلقد نصت المادة السابعة من الميثاق على ما يلي : « كل جانب متعاقد سامٍ يتعهد باتخاذ الاجراءات ، في مجال نفوذه ، ضد تأسيس او نشاط عصابات مسلحة ، جمعيات او منظمات تهدف لقلب انظمة الحكم ويحتمل ان تؤثر على النظام والأمن في اي جزء او حدود للجانب الآخر».

وتبدّل موقف الحكومتين الايرانية والتركية في خلال ثورة البارزاني على حكم عبدالكريم قاسم ، والعنصر الرئيسي في هذا التحول هو اعتقادهما بأن النفوذ السوفييتي في العراق كان يتزايد بسرعة فقدّما العون للثوار الاكراد أملاً منهما بالاطاحة بحكم قاسم وليس عطفاً على اماني الثوار الاكراد كما اعترفت نشرة « فورن ريبوت البريطانية» بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ بقولها :
« .. ففي ايران ظلت السلطات بضع شهور تنظر بعين العطف على الثورة

الكردية فقام الاكراد الايرانيون بمـد اخوانهم في العراق بالاسلحة والمؤن تحت انظار الحكومة الايرانية، ان لم يكن بموافقتهـا . اضف الى ذلك ان الاكراد العراقيين كانوا يقابلون على الدوام بالترحاب على الحدود كلما اشتد ضغط قاسم عليهم . كما ان تركيا كانت تزودهم بالمعونات ، وان كانت على نطاق ضيق . ومع ان السلطات التركية تعطف على هدف الثوار العام للاطاحة بحكم الجنرال قاسم ، الا انها اتخذت لنفسها موقفاً بعيداً عن المسرح، الا انها مع ذلك لم تقف في وجه الاكراد الاتراك بمد العون للثوار .

« كانت كل من الحكومتين التركية والايرانية تنظران على الدوام بعين الريبة الى الحركات القومية والحركات الانفصالية التي يقوم بها الاكراد ، وعلى ذلك فان سماح هاتين الحكومتين للاكراد التابعين لها بأن يقدموا العون لاكراد العراق دليل واضح على انهما تعلقان اهمية اكثر في الوقت الحاضر على الاقل على الاطاحة بحكم الجنرال قاسم وليس على اماني الاكراد . فالعنصر الرئيسي في تفكير انقرة وطهران حالياً هو الاعتقاد بان النفوذ السوفييتي في العراق يزداد، ويقول تقرير فرنسي ان الفنيين السوفييت يعملون على اقامـة قواعد اطلاق الصواريخ في العراق مما اثار مخاوف الايرانيين والاتراك .. »

وثمة عامل آخر دفع بالايرانيين الى مد البارزاني بالسلاح والمؤن ، وهو مجاهرة حكم قاسم بالعـداء الصريح لنظام الحكم الايراني ، وقيام المهداوي بمحكمته بالهزء والسخرية من نظام الشاه الذي نعته بابشع النعوت والأوصاف.. وكان يحرض باستمرار سكان عربستان والاكراد الايرانيين بالعصيان والانفصال عن ايران .

وحالمـا استولى « البعث » على الحكم في العراق في مطلع عام ١٩٦٣ ، تحولت سياسة الحكومتين التركية والايرانية من مساعدة الثورة الى مساعدة الحكومة العراقية على اخمادها .. فارسلتـا مراقبين عسكريين الى الموصل وكركوك بمثابة ضباط ارتباط يعطون القيادة العراقية المعلومات عن تحركات الثوار الاكراد ، ثم ان الدولتين قد اغلقتا حدودهمـا بوجه تنقلات الثوار ،

وحالتا دون وصول الامدادات التي كانت ترد من عـــبر الحدود السوفييتية للثوار ! لا بل وأمدت الدول الغربية جيش العراق بكل ما كان يحتاج اليــه من ذخيرة حربية .

وبعد مجيء الحكم الوحدوي الاشتراكي الذي خلف حكم البعث في العراق، والانجازات التي تمت في مسيرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.. ووصول بعض قطعاتها العسكريـــة الى بغداد .. والمظاهرة السياسية التي دعت الى اعتبار عربستان عربية ارضاً وشعباً .. كانت جميعـاً من عوامل التحول في موقف ايران من الثورة الكردية ، فعادت الى دعمها دعماً فعالاً لمسنا أثره في النشاط المجدد للثوار الاكراد في آخر عـــام ١٩٦٥ وفي مطلع العام الحالي (راجع الفصل التاسع عشر) ولم تفد مع ايران الوساطة التي قام بهـا الملك حسين ملك الاردن ، ولا وساطة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية في تغيير موقف ايران هذا .

ان الحرب الباردة بين العراق وايران ، ليست من صنع شعب العراق الذي تربطه بشعب ايران روابط روحية عميقة الجذور، لا بل ولا ترتضيها غالبية الشعب العراقي .. ولهذا السبب لا نجد لايران مبرراً يدفع بهـــا الى اللعب بالنار التي سترتد عليها يوماً.. اللهم الا اذا كان هناك تخطيط يتجاوز ابعاد نظرتنا الى الأمور، ويرمي فيما يرمي الى تغيير اوضاع حدود المنطقة.. وحينئذ ستُقبر الحركة القومية الكردية الى الأبد ، بدلاً من نموها الطبيعي الذي كانت تنموه يوماً بعد يوم في ظل المشاركة الحقيقية بين الشعبين العربي والكردي في العراق .

الدول العربيـــة

سورية :

وقفت معظم الدول العربية موقف من لا يعنيه أمر الثورة في كردستان العراقية لا من قريب ولا من بعيد !..

الا ان الحكومة السورية – ذات الطابع البعثي ايدت حكومة البعث العراقية (حزيران ١٩٦٣) ووقفت بجانبها بعد فشل المفاوضات مع الثوار الاكراد، واعلنت بانها تضع امكانياتها العسكرية تحت تصرف حكومةالعراق اذا لزم الامر .

وارسلت حكومة سورية فعلاً جحفلاً مختلطاً الى العراق ، وقاتل الى جانب الجيش العراقي في قطاع زاخو المتاخم للحدود العراقية – التركية ، وابدى الجنود السوريون شجاعة فائقة في القتال .

ولم تغير حكومة سورية موقفها من الثورة الكردية حتى بعد سقوط حكم البعث في العراق – على الرغم من اشتداد الحملات العدائية بين الحكومتين . فلقد اذاعت حكومة سورية في مطلع عام ١٩٦٦ بياناً نددت فيه بالتدخل الايراني وبمساعدة حكومة ايران للثوار الاكراد ، واعلنت عن وقوفها الى جانب العراق .

الجمهورية العربية المتحدة :

اما الجمهورية العربية المتحدة ، فان موقفها من الثورة الكردية في العراق، ومن القضية الكردية عموماً كان موقفاً متأرجحاً ، فصحافتها ، وهي مؤممة لا تخرج عن إطار سياستها العامة ، وقفت موقفاً افضل ما يوصف به هو الحياد في قضية الحرب في شمال العراق [١] .

ويقيم في القاهرة منذ عام ١٩٦١ معتمد للثوار هو شوكت عقراوي الذي قام بدور فعال فيتضليل صحافة الجمهورية العربية المتحدة ، ومع ان حكومة العراق سحبت عنه جنسيته العراقية وجواز سفره ، فانه ظل في القاهرة بوصفه «ممثل الثورة الكردية» .

---

(١) تصريح سفير العراق في ج.ع.م عبد الرحمن البزاز لمجلة روز اليوسف في ١ تموز ١٩٦٣ .

واذكر على سبيل المثال دوره المضلل بمذكرته التي قدمها الى الملوك والرؤساء العرب بواسطة الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٣ ايلول سنة ١٩٦٥ فيقول بالنص : «.. **جزءاً عزيزاً من الوطن العراقي «كردستان» يحرق بنار المدافع والصواريخ وقنابل النابالم والمواد الكيماوية .. ان الحكومة العراقية قد خولت اخيراً قيادة الفرقة الاولى استعمال الغازات السامة ضد الشعب الكردي..»**

ولم يقف فريق من اللاجئين السياسيين العراقيين الذين كانوا يقيمون في القاهرة بضيافة الجمهورية العربية المتحدة ، موقف المتفرج من الأحداث ، وانما قاموا بمسؤولياتهم الوطنية في شتى المجالات بلا كلل ولا ملل ، فأوضحوا رأيهم للمسؤولين ، وعقد مؤتمر لمناقشة القضية الكردية – وقد اقتنع المسؤولون بوجهة النظر الموضوعية التي تضمنها تقريران متقاربان قدمها فائق السامرائي ومحمود الدرة . الا ان الصحافة القاهرية واجهزة الاعلام الاخرى استمرت على نهجها الذي اتخذته منذ بداية الازمة .

وبعد سقوط حكم قاسم قامت الجمهورية العربية المتحدة بدور ايجابي في مشكلة الاكراد اثر مجيء الوفد العراقي اليها للمشاركة في احتفالات عيد الوحدة في اواخر شهر شباط ١٩٦٣ ، وكان الى جانب الوفد الرسمي وفد عراقي شعبي فيه جلال الطالباني ممثلاً عن الاكراد .

وكان يبدو واضحاً ، ان المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة متأثرون – الى جانب مسؤولياتهم القومية في موقفهم بسبب صلاتهم الوثيقة بالاتحاد السوفييتي من ناحية ، وبسبب مناصبة المعسكر الغربي ومن يواليه من دول الشرق الأوسط – العداء من ناحية اخرى .

وبذل مؤلف الكتاب جهداً شاقاً ومضنياً لتصحيح اتجاه الصحافة العربية وهو لاجىء سياسي ، ثم واتته الفرصة بعد ذلك للتحدث الى الرئيس جمال عبد الناصر في الموضوع ، فوعده الرئيس بايضاح موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية في بحر ايام قليلة . ونشرت فعلاً جريدة الاهرام بعد ايام ،

في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٣ مقالاً بقلم رئيس تحريرها محمد حسنين هيكل بعنوان « دور القاهرة في مشكلة الاكراد بالتفصيل » قالت فيه :

«أوضح جمال عبدالناصر للوفد العراقي الرسمي وللوفـــد الكردي الرأي الذي توصلت اليه الجمهورية العربية المتحدة ، ويتلخص في النقاط التالية :

اولاً — إن الجمهورية العربية المتحدة ضد كل محاولة انفصالية .

ثانياً — إن الجمهورية العربية المتحدة سوف تؤيـــد كل حل تصل اليه المفاوضات في مشكلة الاكراد .

ثالثاً — يبدو ان الاكراد وهم يتحدثون عن الحكم الذاتي لا يدركون مـا يمكن ان ينطوي تحت هذا العنوان من احتمالات ، وأغلب الظن مما بدا خلال احاديثهم انهم يقصدون الحكم المحلي ، ويمكن ان تكون تجربة الجمهوريـــة العربية المتحدة نفسها في الحكم المحلي الذي تتمتع به المحافظات فيها نموذجـاً يستحق الدراسة .

رابعاً — ان الجمهورية العربية المتحدة تفضل ان ترى للمشكلة حلاً سلمياً على شرط ان يتم في حدود الصيانة الكاملة والمطلقة لوحدة الوطن العراقي .

« .. وبعـــد اعلان بيان الوحدة وصل الى القاهرة السيد جلال الطالباني رئيس الوفد الكردي الذي يمثل البارزاني في مفاوضته مع الحكومة العراقية ، وقال الرئيس جمال عبد الناصر لجلال الطالباني في المرة الواحدة والأخيرة التي قابله فيها :

« ان الجمهورية العربية المتحدة تعارض اي انفصال ، وتقاومه بكل الوسائل وتؤيد المفاوضات سبيلا الى حل سلمي ، وتطلب تخفيف الالحاح على الحكومة العراقية وتقدير مشاغلها خصوصاً وان محادثات الوحدة كلفتها وقتاً طويلا . كذلك فان المشكلة معقدة تحتاج الدرس العميق ، **كما ان الطرف الكردي سوف يواجه عداء العرب جميعاً اذا فكر في استئناف القتال كوسيلة للضغط على الحكومة العراقية »** .

وبعد انفضاض اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، صدر البيان المشترك بين الحكومتين في ١٩ شباط ١٩٦٦ وجاء فيه بصدد قضية الاكراد ما يلي :

« تؤكد القيادة السياسية الموحدة وحدة التراب العراقي وتقف في وجه اي محاولة خارجية او داخلية لفصل او اقتطاع اي جزء منه، **وهي في سبيل ذلك تساند العراق لانهاء التمرد القائم في جزء منه** » .

الجزائر :

وفي اقصى المغرب العربي وقفت حكومة الثورة الجزائرية موقف المؤيد لحكومة العراق ، فنشرت جريدة «المجاهد» الناطقة بلسان جبهة التحرير بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٦٣ مقالاً بعنوان « الاستعمار والاقطاع وراء التمرد البارزاني » تقول فيه :

« بدأت المشكلة الكردية تحتل الصدارة على صفحات الجرائد والاذاعات عندما اعلنت حكومة الثورة في بغداد عن استئناف المعارك ضد الملامصطفى البارزاني واتباعه . . اثر فشل المحادثات التي كانت تدور منذ نجاح ثورة ١٤ رمضان بين السلطات المركزية وممثلي الجماعة البارزانية .

«وكانت حكومة الثورة قد انطلقت في تسويتها لمشكلة الاكراد البارزانيين من قاعدة اللامركزية للحكم الديمقراطي الشعبي الجديد ، الذي يمنح لجميع الالوية العراقية بما فيها ذات الاغلبية الكردية ، امكانيات التنمية المحلية في ميادين التعليم والزراعة والصحة والبلديات . . وتعد هذه اللامركزية تقدماً جديداً ليس بالنسبة لمشكلة الاكراد فحسب ، وانما ايضاً بالنسبة لمشكل الادارة في مجموع القطر العراقي ، غير ان انصار البارزاني لم يكتفوا بها ، وطالبوا طبقاً للنزعة الشوفينية والعنصرية القبلية، بتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية ، ونائب رئيس وزراء كردي ونائب قائد عام للقوات المسلحة كردي . الخ .

« ولم يكن من المعقول طبعاً أن تقبل السلطات الثورية بتنظيم اسس الحكم في العراق الجديد على اساس الاعتبارات العرقية والطائفية .

«ولا بد من الاشارة هنا الى أن ما يسمى حالياً بالمشكلة الكردية انما هو حركة شوفينية تعمل على اثارة النعرة القبلية لدى بعض القبائل الكردية التي يرأسها الملا مصطفى البارزاني . . ان القبائل الكردية تعارض بضراوة اطماع البارزانيين وتعلن انها ستحاربهم حتى اذا لم تفعل ذلك السلطات المركزية نفسها ، وكذلك فان الذين يطرحون المشكلة ، باعتبار انها صراع بين العرب والاكراد في العراق ، انما يخالفون ابسط قواعد التحليل العلمي .. والمسألة ليست مسألة قومية مضطهدة الا اذا كانت القوميات بحدود القبلية وليست مشكلة اقلية الا اذا كانت الاقلية تعني ايضاً وجود القبلية .

« ونحن هنا لا نطلق الكلام جزافاً ، فالتصريحات التي صدرت مؤخراً عن جلال الطالباني ممثل الملا مصطفى البارزاني ، والبيانات التي تنشرها اللجنة القائمة في جنيف،يؤكد انه لا وجود لاية علاقة بين الاكراد العراقيين واكراد تركيا وايران ، والمنطق يقضي بان الحركة الكردية القائمة حالياً في العراق لكي تكون قومية واصيلة لا بد ان تكون شاملة لكل العناصر الكردية .

« اذن ماذا وراء مصطفى البارزاني المعروف ؟

« ان الشخص الذي يقود هذه الحركة هو اقطاعي كبير ورث منصبه طبقاً لتقاليد المحاربين الاكراد ، والمعروف ايضاً ان المنطقة التي تدور فيها وحولها المعارك بين المتمردين والقوات المركزية ، هي الجهة التي توجد فيها اغلب منابع البترول ، وقد كشف المتمردون اوراقهم عندما طالبوا بحصة في عائدات النفط .

« وهذا الطلب الذي تقدم به البارزاني يكشف اطماعه الرامية الى تكوين امارة جديدة للبترول ، على غرار الامارات والمشيخات التي تعج بها منطقة الخليج العربي،وبالنظر الى وجود أكثر من قوة خارجية متصارعة متطاحنة في

تلك الرقعة من الوطن العربي ، فان المشكلة تصبح ذات أبعـــاد معقدة ومتشابكة . . فالى جانب الحقد الشعوبي الاسود الذي تغذيه جماعات تدعى اليسارية الزائفة توجد المصالح الامبريالية المتناقضة المتناحرة ازلياً حول مناطق النفوذ ، وهـذا ما يعطي للنزاع المسلح حالياً بين عصابات البارزاني والقوات الحكومية العراقية مضاعفات وامتدادات تتجاوز حـــدود القطر العراقي ، لتدخل في نطاق الحرب الباردة الدائرة من جهة بين مختلف فصائل الامبريالية العالمية ، ومن جهة اخرى بينها وبين المعسكر الشيوعي .

« في هذا الاطار يجب ان نضع الرحلة التي يقوم بها حالياً وفد من ممثـلي البارزاني الى العواصم الغربيـــة ، بقصد الحصول على « تفهم » الاوســـاط الاستعمارية لمطالب البارزاني . . امـا العطف الذي يبديه المعسكر الشيوعي لتمرد الاكراد . . فتفسيره واضح وبسيط ، نجده في المصير المظلم الذي لقيته العناصر الشيوعية المحليـة نتيجة وقوفها في وجه الثورة الشعبية التي أطاحت بحكم الارهاب القاسمي الاسود .

« ان النظر من زاوية هذه المعطيات الواقعية للصراع ، يكفي لتوضيح خطل رأي الذين يدافعون عن تمرد البارزاني ، وتصل بهم السطحية والتبعية في التحليل الى مقارنة الحملة التي تشنهـا القوات الثورية المسلحة ضد جيوب التمرد الكردي بتلك الحملات التي كان يشنها الجيش الاستعماري بالجـزائر .. ان المفهوم الذي يضع المشكلة باعتبارها نزاعاً بين الحكومة الثورية الممثـــلة لجميع الشعب في العراق ، وبين العنــاصر التخريبية على انه مسألة بين شعب مستعبد وآخر ثائر ، إنما هو مفهوم ينطلق من منطق انتهـــازي مفضوح ، فالاكراد ليسوا شعباً مستعمَراً ولا تابعاً في العراق ، وإنما هم مواطنون مثل اخوانهم العرب .. ولو ان الحكومة الثورية قبلت بمنطق الانفصال القبـــلي بقيادة الاقطاع وتحريك الاستعمار لتمزق القطر العراقي الى دويلات وقوميات عديدة وهذا ما لا نظن احداً يوافق عليه مهما كانت مشاربه الفكرية» .

الاردن والسعودية :

بذلت حكومة البزاز الحاضرة جهدها لوقف التدخل الايراني في مؤازرة الثورة ، ووسطت لهذا الغرض كلاً من الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية والملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية لعلاقة حكومتيهما الودية بايران ، ويبدو لنا أن مساعي الملكين – خلال زيارتهما الرسمية لايران لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، فهجوم الثوار على بنجوين في شهر شباط ١٩٦٦ الذي أحبطه الجيش العراقي كان قد أعد ونفذ من وراء الحدود .. وكان قصف المدفعية على معسكر الجيش العراقي من داخل حدود ايران !

الفصل الثاني والعشرون

التجربة والخطأ..

وبعد الشرح الطويل للقضية الكردية الذي تضمنه هذا الكتاب ، يتراءى لنا ، أن أبعاد المشكلة الكردية العراقية لم تعد منحصرة في الحدود التي رسمها هذا الفريق أو ذاك ، وانما تعدّتها الى المدى الذي لم يتبصره الثوار الأكراد ، بعد أن وجدوا أنفسهم أسرى لقوى خارجية ودولية عن طريق المساعدات العسكرية والمالية والاعلامية التي قدمها المعسكر الشيوعي والمعسكر الغربي واعوانهما في المنطقة .

كما لم يتبصره المسؤولون العراقيون حتى الآن ، وهم يتخبطون في طريق حكمهم وسط التيارات التي تدفع بهم تارة الى أقصى اليسار ، وتارة اخرى الى أقصى اليمين ، بين التقرب من نظام عبد الناصر والاندماج فيه .. وبين النفور منه والابتعاد عنه .. وبين عداوة من يجب أن يكون صديقاً ، وصداقة من يجب ان يكون عدواً !.

والشعب العراقي ، صاحب المصلحة .. الذي يكتوي بنار تلك التيارات العاصفة التي تهب عليه من أعالي جبال كردستان .. ومن الشرق والغرب على حد سواء .. ومن أولئك الذين يحكمونه من داخله .. واولئك « الاطفال » الذين يتصدرون سياسته بشعاراتهم المضللة ، وبلافتاتهم المرفوعة على أعمدة الكهرباء بالشوارع .. وأولئك الانتهازيون الذين يتصدرون موائد خيراته تحت ظلال « الاشتراكية » ... يقف الشعب في معزل كلي عن أحداثه المصيرية ، مسلوب الحرية ، مسلوب الارادة ، مغلوباً على أمره ، يجابه اسوأ ما يمكن ان يجابه وطن من الاوطان من أخطار تصدع وحدته .. وأسوأ ما

يمكن أن يصيب شعباً من الشعوب في اقتتال ابنائـه فيما بينهم .. وأسوأ ما يمكن أن يحل ببلد يصاب بكوارث الحرب المدمرة ، فتُبدد أمواله وموارده من أجل الموت . بدلاً من صرفها على الحياة !..

ولعل أول ما يجابه هذا الفريق وذاك هو طرح السؤال الآتي :

- هل يمثل الثوار الأكراد وجهة نظر الأكراد العراقيين ؟ وما هو الدليل على تمثيلهم لهم اذا كان الجواب : نعم ؛ ولدينا الدليل المخالف — كما اوردناه بين طيات هذا الكتاب ؟.

– ثم ؛ هل من حق حكومة ثورة انتقالية تقرير قضية مصيرية كالقضية الكردية التي تطورت في خلال فترة حكمها الى ما تطورت اليه ؟.

المشكلة اذن مشكلة نظام الحكم في العراق الذي تعهدت فيه حكوماتـه الثورية المتعاقبة (في خلال ثماني سنوات) باستفتاء الشعب الذي أيدها في كل ثورة من الثورات الثلاث ، أملاً منه بتحقيق تعهداتها التي قطعتها له ، لـكي يقرر نظام حكمه ، ونظام حياته الاقتصادية والاجتماعية ، ولـكي يحكم نفسه بنفسه ، بعد أن ولـّت عصور الجاهلية الأولى التي ادعى فيها الحكام خلافة الله على الأرض ! .

وكما قال أحد ساسة العراق في مذكرته لرئيس الوزراء في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٥ « ان الديموقراطية لم تكسب انصاراً وأعواناً في بلد من البلدان ، وفي وقت من الأوقات ، بقدر ما كسبت في العراق في السنوات الأخيرة من أنصار وأعوان آمنوا بمبادئها ، واصبحوا يدعون الى الأخذ بها ، والعمل بمفاهيمها بما تعني من سيادة الارادة الشعبية ، وقيام الحياة النيابية . . وقد ساعد هـذا الكسب للديموقراطية في العراق ، الأحداث القاسية ، والتجارب المريرة التي مرت عليه في السنين الأخيرة ، وهو بمعزل عن الحياة الديموقراطية والأوضاع الدستورية .. فاذا قام المجلس النيابي المرتقب ، وبدأ العراق حياته الدستورية الجديدة ، فمن الواضح أنه يجب أن يترك الى هـذا المجلس اتخاذ قرارات في

جميع المسائل الخطيرة التي تشغل الرأي العام اليوم ؛ ويدور الحديث فيها بين الناس ، مما يتعلق بمستقبل العراق وخطط حياته القادمة . »

*

اننا على علم بما يجري اليوم في صفوف الثوار الاكراد من خلاف ونزاع عقائدي ، وصراع دموي على السيطرة والنفوذ . . ولا يمكن لأي عاقل أن يصدّق أن الثورة التي بدأ بها الملا مصطفى البارزاني — هي ثورة شعب كردستان العراقية — وخُمس هذا الشعب فارّ من الثوار ولاجىء في مدينتي الموصل وكركوك وغيرهما من المدن الخارجة عن سيطرتهم . . وعشرات الألوف من الاكراد الذين يمثلهم رؤساؤهم قد أعلنوا عداءهم للثورة وللثوار ، وبعضهم يحارب الثوار بالسلاح ، وحتى ابن أخ الملا مصطفى البارزاني، الشيخ خالد أحمد البارزاني يستنكر اعمال عمه ويقول : « ان هذا العصيان دمر مصالح الاكراد في المنطقة .. وأن الاستعمار وأعوانه يساعدون عمه في تمزيق الوطن العراقي للإبقاء على مصالحهم فيه .. وأن والده الشيخ أحمد — الزعيم الديني للأكراد يقف الى جانب الحكومة ويستنكر اعمال العصاة [1] . »

*

ومن ناحية أخرى لا بد من الاعتراف أن معركة البارزاني لا تحل المشكلة الكردية بعد أن تطورت — كما تبين من مجرى أحداث عام ١٩٦٥ وما قبلها الى معركة استنزاف سياسي وعسكري ومالي جعلت البلاد التي كانت تفيض بالموارد، والتي كانت قاصرة عن اللحاق بصرف كل المبالغ المخصصة للاعمار .. جعلتها تمد يدها لمزيد من القروض والديون التي بدأت تتجاوز مبلغ ثلاثين مليون دينار — في حين أن مواردها النفطية قد ازدادت من٧٦ مليون دينار في عام ١٩٥٨ الى أكثر من ١٢٦ مليون دينار في مطلع عام ١٩٦٦ — الى

---

(١) حديث نشرته الصحف العراقية والعربية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٦ .

جانب موازنة الدولة العامة التي تتجاوز هذا الرقم !..

اما العجز المـــالي الذي تراكم فقد بلغ ١٨٠ مليون دينار .. نعم ١٨٠ مليون دينار !..

ان هذا الفشل في سياسة الدولة يجب أن يكون له آخر .. وان هذا الاخفاق في معالجة المشكلة الكردية يجب ان تكون له نهاية .

وليس هناك أجدر بتحمل المسؤولية والتبعة من الشعب نفسه الذي يتحمل هو أوزار مسؤولياته اذا ما انيطت به تلك المسؤوليات ، أو أخذهـــا من غاصبيها أخذ عزيز مقتدر ! ..

وصدق قوله تعالى : انك لا تهدي من أحببت ولكـن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين .

* * *

فهرست الاعلام

- ث -

- ج -

– ح –

- خ -

– ش –

- ي -

كتب للمؤلف

الكتب المطبوعة :

١ – محاضرات في التعبئة « الحروب الصغرى »
طبع في بغداد سنة ١٩٤٠ بمطبعة التفيض

٢ – تاريخ العرب العسكري « حروب محمد » (الطبعة الأولى) نفدت
صدر في القاهرة سنة ١٩٦١ عن دار المعرفة

٣ – القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق (الطبعة الأولى) نفدت
صدر في بيروت سنة ١٩٦٣ عن دار الطليعة

٤ – تجربة الشيوعية في الصين – مشاهدة ودراسة
صدر في بيروت سنة ١٩٦٤ عن دار الكاتب العربي

٥ – تاريخ العرب العسكري: حروب محمد ـ حروب الردة ـ تحرير العراق
صدر في بيروت سنة ١٩٦٤ عن دار الكاتب العربي

٦ – القضية الكردية (طبعة منقحة وموسعة)
صدر في بيروت سنة ١٩٦٦ عن دار الطليعة

يطبع قريباً :

٧ – مصير العراق ؟ .. بماضيه القريب وحاضره ومستقبله

كتب غير مطبوعة :

٨ – تاريخ الجيش العراقي بجزئين

٩ – وراء البوابة السوداء : مذكرات المؤلف عن ثورة ١٩٤١ نشرت
تباعاً في مجلة « المواطن »

١٠ – جندي في المعركة : اسرار ثورة الموصل القومية عام ١٩٥٩

١١ – كفاح من أجل العراق : مذكرات وخطب ومقالات كتبت وقيلت
في فترة لجوئه السياسي عام ١٩٥٩ – ١٩٦٣



هـذا الكتاب

* مؤلف هذا الكتاب ـ الضابط الركن ، والسياسي المعروف ، والكاتب المؤلف ، إذ ينشر هذه الوثيقة التاريخية في موضوع الساعة بأسراره وملابساته ونتائجه .. فلأنه عاش في خضم أحداث بلاده وكتب بعض فصولها بجهاده الطويل ..

* يسلط الأضواء على تاريخ كردستان : قومية ووطنا .. وهما حقيقتان ، ولكن من دون وجود تاريخي !.

* تاريخ الامارات الكردية ، والأدوار التي مرت بها الحركة الوطنية الكردية في تركية وايران والعراق ، والثورات الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية ، والمؤامرات الدولية المحيقة بها !.

* مصطفى البارزاني : تاريخه وثوراته وعلاقته بحكم عبد الكريم قاسم وبالاستعمار والشيوعية الدولية !.

* وثائق سياسية خطيرة تكشف عن اسرار المفاوضات بين حكومة العراق والثوار الاكراد ـ حول الحكم اللامركزي والحكم الذاتي ..

* نصيب الاكراد في الحكم الوطني في العراق بالارقام ... وحاضر ومستقبل القومية الكردية بين الاعتراف العربي بها ، وبين نسف وجودها في تركية وايران والاتحاد السوفياتي !...

* هذا الكتاب بطبعته الجديدة الموسعة من أهم المراجع «للقضية الكردية» ... مشكلة الشرق الأوسط المعقدة !

منشورات دار الطليعة ـ بيروت

الثمن : ٧٠٠ ق . ل .
٨٥٠ ق . س .